


کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب جبرئیل و خرافات شیخ	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
مترجم	۲۰۷۵۷
شماره قفسه ۱۶۴۴۲	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب جبرئیل غلامی شیخ

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۶۲۴۲

۲۰۷۵۰۷



١٦٣٤٢

٢٠٧٥٠٧

امر الصالح

سبح الله بنسبنا عن ابي عبد الله ع قال ينبغي ان يوضع الميت دون القبر هنية
 فترام **ب** ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال اذا سلمت الميت فقل بسم الله
 وبالله وعلى سلة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم ارحمني رحمتك لا اله الا انت
 فاذا وضعت في القبر فضع يدي اذنه وقول الله ربك ومحمد نبيك والقرآن كتابك
 وعلى امامك **ج** زرارة عن ابي جعفر ع قال قال اذا وضعت الميت في القبر فقل
 بسم الله وفي سبيل الله وعلى سلة رسول الله صلى الله عليه وآله واقرأ الآية
 الكرسي واضرب بيدك على منكبيه الايمن ثم قل يا فلان بن فلان قد صليت بالله ربنا
 وبلاسلام ديننا ومحمد رسولا وبعلي اماما ونسبي امام زمانه معاوية بن جابر عن ابي عبد
 الله ع قال كان البراء بن معمر والمثنى الاصحاري بالمدينة وكان رسول الله ع وآله
 بكهنة وانه حصة الموت وكان رسول الله ع وآله والمسلمون يصيرون الي بيوت المقدس
 فاوصي البراء اذا دفن ان يجعل وجهه الي رسول الله ع وآله الي القبر في قبره الستة
هـ ابان بن ثعلب قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اجعل علي قبر النبي ع وآله ربنا اظلمت
 ارايت ان جعل الرجل عليه آجر اهل القبر الميت قال لا **و** ايوب بن الحر قال سئل ابو عبد
 الله ع عن رجل مات وهو في السفينة في البحر كيف يصنع به قال يوضع في ثيابية ويؤكل لها
 وتطرح في الماء **ومن الحسن** محمد بن مسلم عن ابيه ع قال اذا وضع
 الميت في القبر فقل بسم الله وفي سبيل الله وعلى سلة رسول الله ع وآله عبدك محمد بن عبد
 البركة وانت خير مني وقل يا الله ارحمني رحمتك يا الله ارحمني رحمتك يا الله ارحمني رحمتك
 لا اله الا انت اعلم به فاذا وضعت عليه الاتي فقل اللهم صل وحدته واسم وحسنه فلكون
 اليه من رحمتك وحسنه تقينه عن حجة من سواك فاذا خرج من قبره فقل الله وانا المبرر
 بكوني واثم الله رب العالمين اللهم ارفع درجته في اعالي عليين واحلف علي عقيبه
 بين العابدين يا رب العالمين **ح** جابر بن عبد الله قال سمعت ابا الحسن ع يقول لا تقول
 في القبر عليك العامة والقلسنة ولا تعذاه ولا اللبسان وحمل اذكره ولا تكلم

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, slightly stained paper.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فخرجوا من المعسكر
وكانت اذنت لي في ذلك
سنة قد فرجتها و

كتاب بسم الله الرحمن الرحيم الصدّاق

مسألة إذا عقد عهر فاسد مثل النكاح والحزب في المنة وما اشبهه فسد المهر ولم يفسد النكاح وجب لها من المثل وبه قال جميع الفقهاء إلا ما كان من عند رواتين أحدهما مثل ما قلناه والآخر يفسد النكاح وبدق القول من أصحابنا دليلنا أن ذكر المهر في صحة العقد فإذا ذكر ما هو فاسد لم يكن الكثر من أن لم يذكره أصلاً ولا يؤخذ ذلك في صاغة العقد وأيضا قوله عليه السلام لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ففساده لعدم الولي والشاهد وأينته لم وهذا النكاح قد عقد بهم فوجب أن يكون ثابتاً وأيضا فإنما عقدان يصح أن يفرد كل واحد منهما عن صاحبه لا أن يندفع لوعقد غيره مخرج النكاح بلا خلاف وإذا ثبت بعد ذلك المهر صح أيضا فإذا كانا عقدين ففساد أحدهما لا يوجب فساد الآخر إلا بالباب

مسألة الصداق ما تزاحم عليه ما يقع أن يكون ثلثا لميسر أو جرة لثلاث قليلة كما أوكثروا وبه قال في الصداق عشرين عباساً وبني الثاميين سعيد بن المسيب والحسن البصري وبني الفقهاء أربعة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وأصحابهم وقال مالك مقدراً بما يجب عليه القطع وهو ثلث درهم وقال أبو حنيفة وأصحابه مقدراً بعشرة دراهم فإن عقد النكاح بأقل من عشرة صحى التسمية وكملت عشرة فيكون كأنه عقد بعشرة وهذا التسمية تنع من وجوب مهر المثل وقال دفع يسطر المسماة ويجب مهر المثل وهو القياس على قولهم وقال ابن شبرم أقله خمسة دراهم وقال النبي أقله أربعون درهماً وقال سعيد بن جبير أقله حسنون درهماً دليلنا إجماع الفرقة وأحنا أصنافاً له تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يغسبوهن وقد فصلت من فريضة فنصف ما مهرهن بالطلاق قبل الدخول نصف المسماة

ولم يفصل الكثير من القليل وعندهم اذا كان فرضه احسنه وجعلها وهو خلافت
 القدران وروي بن عمر ان النبي ص قال ادوا العديق قتل يا رسول الله وما العديق
 قال ما تاتوا عليه الاهلون قد تراجعتون ^{وروي} وروى حسين وقال عليه السلام
 من استحل بدنه ^{فمن} استحل وعندهم ان من استحل بدنه فقد استحل عظمته
 وروي ابو سعيد الجعدي ان النبي ص قال لا جناح على امرئ ان يصعد امرأة قبيلا
 او يكس ثوبا الا ان يشهدوا او يئبوا فان النبي ص زوج امرأة علي بن ابي طالب
 الله بعد ان طلب خاتما من حديد فلم يقدر عليه وذلك يدل على ما قلناه ٥
مسألة يجوز ان يكون منافع امرءة مثل قيم آية او شعر او صباغ او بناء
 او حياطة متروكة وغير ذلك مما له اجرة واستثنى الصباغ من جملة ذلك الاجارة وقالوا
 يجوز لانه كان مختصا بمس عليه السلام وبه قال الشافعي ولم يستثنى الاجارة بل اجازها
 وقال ابو حنيفة واصلها لا يجوز ان يكون منافع امرءة فانها لا تسوا كانت معلوم او غيره
 لان عندهم لا يجوز للمرا ان يكون مالا او ما يوجب تسليم المال مثل سكنى دار او حقة
 فبدستة فاما ما لا يكون مثل ذلك فلا يجوز دليله اجماع الفرقه واجازهم وايضا
 روي بن عمر عن سعد بن ابي ادي ان امرأة اتت النبي ص فقالت يا رسول الله اني قد وصيت
 نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجيها ان لم يكن لك
 فيها حاجة فقال يا رسول الله ص هل عندك من شيء فنقدتها اياه فقال ما عندى الا
 انا ويري هذا فقال النبي ص ان اعطينها اياه جئت واذا ذلك فالتفت شيئا فقال ما
 اعلم شيئا فقالوا النفس ولما تمزجنا في يد فانفس فلم يرد فقال رسول الله ص هل معك
 من القوان شيئا قال نعم سمعتكذبا سمعها فقال رسول الله ص فخذ زوجتكها بما معك

من القرآن وظاهره انه جعل الذي معه من القرآن صدقا وهذا لا يمكن تنزيهه
انما جعل الصدق تعليلا لآية وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل ما
تخط من القرآن قال سورة البقرة والتي يليها قال فقم عليها عشرة ايام
ويجي امرالك **مسألة** اذا اصدقها تقيم سورة فلقنها فلم تحفظ لها شيء او
حفظتها من غير ما حكم واحد وكان لكان اصدقها عبد اهلك قبل القبض
فالكل واحد كان لها مثل الصدق وهو اجرة مثل تقيم السورة وقيمة العبد **مسألة** قال
الشافعي في القديم فقال في احدى يده انه يسقط المسماء ويجب مهر المثل دليلنا
ان ايجاب مهر المثل يحتاج الى دليل لان الذي وجب لها بالعقد شيء بعينه فاذا
نقضه كان لها اجتهاد او قيمته **مسألة** اذا اصدقها تقيم سورة ثم طلعتها
قبل الدخول بها وقبل تعليمها جازله ان تصف ^{عليها} الذي استقر التي عليه وللشافعي
بينه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني ليس له ذلك لانه لا يومن الاقتران بها
دليلنا الذي ثبت لها واستقر تعليم نصف ما سوي ايجاب غيره ذلك يحتاج الى دليل
ولا يودي الى الاقتران لانه لا يلتصقها الا من وراؤها ايجاب وكلام النساء من وراؤها
حجاب ليس يحظر بذكر خلاف **مسألة** اذا اصدقها صدق ملكته بالعقد
وكان من صفاتها ان تلف قبل القبض ومن صفاتها ان تلف بعد القبض
فان دخل بها استقر فان طلعتها قبل الدخول تزوج بنصف العين دون ما قلناه
وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي وقال مالك انما ملك بالعقد فيكون
الصدق بينهما نصفين فاذا قبضت كان لها نصفه بالقبض والاخر امانة به
بيد الزوجها فان هلك منها فان طلعتها قبل الدخول كان له اخذ النصف

لانه ملكه لم يزل عنده دليلنا قوله تعالى فانما النساء صدقاتهن نحلة وفيه دلالة
من وجهين احدهما انه اصاب الصدقات العيين فالظاهر انه لم يفرق
بين قبل الدخول وبعده والثاني انه امر بابتائهن ذلك كله **مسألة** ثبت ان
الكل لمن وايقضا اجماع الفرقة راو وبه خلاف بينهم انه اذا اصدقها غنما ثم طلعتها
قبل ان يدخل بها فقال عليه السلام ان كان اصدقها ويحيى امل عند فله نصفها
ونصف ما ولدت وان اصدقها حليلة فمكنت عند عالم يكن له من اولادها
شيء من هذا يدل على انها قد ملكته بالعقد دون الدخول **مسألة** ليس
للزوجة النصف في الصدق قبل القبض وبه قال جميع الفقهاء وقال بعضهم لها ذلك
دليلنا ان جواز نكحها فيه بعد القبض صحيح على جوازه ولا دليل على قصره قبل القبض
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ما لم يقبض وقد روي ذلك اصحابنا ولم يقبل **مسألة**
اذا اصدقها شيئا بعينه كالنوسب والعبد والهبة قبل القبض سقط عنها
حسن غير الصدق والنكاح بحال الله بلا خلاف ويجب لها مثله **مسألة** ان له مثل فان لم يكن
له مثل قيمته ولشاهديه قولي ان احدهما مثل ما قلناه قاله في القديم وهو اختياره
الاستقر اجوبة قال ابو حامد واختاره المزني قوله في الجديد ان لهما مثلها وعليه اكثر
اصحابه **مسألة** ان كل من وجب تسليمه بالمال ما كانا اذا لم يسقط سببا للاستحقاق
فلهما ارجح الوجوه لا بد لها كما للعصب والفرس والعداء عند من ضمنها ولان ايجاب
سقط للمثل يحتاج الى دليل ولا يطرح له **مسألة** اذا اصدقها عبد اجري او ذرا
فمكنته روي اصحابنا ان لها ذرا وسطا او عبد او سوطا وقال الشافعي في مثل المسمار يجب لها

مهر المثل دليلنا اجماع الفرقه فانه ما اختلفوا فيه واما تفهم وافتاؤهم في ذلك
مسئله اذا قال اصدقتهما هذا الخلفان حرم ان كان لهما قيمتهما عند مسجلها
وقال الشافعي يطل المسمو ولهما مهر المثل دليلنا ان العقد وقع على معين ونقله اليه
للمثل يحتاج الي دليل **مسئله** اذا عقدت في السر بغير ذكرها وعقدت بالعلانية
بخله من المهر هو الاول وللشافعي فيه قولان الا شهر الذي عليه اجماعه مثل ما قلناه
وقال المزني مهر العلانية اولى وذكر انه نظر الشافعي قال اجماعه ذلك اذا كان الاول
مراوفاً دليلنا اجماع الفرقه واجبا وان ايضا فان العقد الاول قد ثبت والمهر قد لم
الثاني لم يعقد فكيف يجب به المهر **مسئله** اذا تزوج اربع سنوة بعقد واحد
من له الولايه عليهن بالهرم فالتكاح صحيح وكذلك عند الشافعي وقال المزني العقد باطل
والمهر عندنا صحيح وعند الشافعي على قوليها وهما كذا لو خالعت دفعة واحدة بعقد واحد
بالهرم صحيح الخلفان بله خلافت والبدل عن علي قوليها وان كان له اربعة اعبد فكانت
بالهرم الجنتين صحيح عندنا وعندنا وعندنا في الكتابه قولان والقول في الكتابه في اصل العقد
فيه التكاح فالحكم في البذل دون العقد دليلنا ان الاصل احران وصحته والمنع منه
يحتاج الي دليل وايضا قوله تعالى واتكو الاياي منكم والصالحين من عبادكم ولم يفسد
بين ان يعقد عليهن في عقد واحد او عقدتين فمن قال بفساده ومناد المهر فقبله
الدلالة **مسئله** اذا تزوج الرجل ابنة الصغير علي مهر معلوم فان كان الولد موصرا فالحكم
بعدمه الولد ولزمه به ماله بله خلافت وان كان معسرا فالحكم بدمية ويكره الاب
ضامنا وللشافعي في ضمان الاب قولان قال في القديم مثل ما قلناه وقال في الجديد لا يتعلق بغيره
الوالد شي بل لا في العقد دليلنا اجماع الفرقه واجبا وان ايضا فان التكاح لولده مع حله

باعتباره وعلى بله من الصداق بعقد التكاح علنا من حيث العرف والعاده انه دخل على
ان يمين قمار العرف في هذا المنزل نطقه **مسئله** اذا تزوج الموي عليه لفسقه
اصغير بغير اذن وليه كان التكاح باطلا بله خلافت فان دخل بها بله المهر ولشافعي فيه قولان
اجماعا عندهم مثل ما قلناه وقال في القديم يلزمه مهر المثل دليلنا ان الاصل براءة الذمة فمن
علق عليها شيئا فعليه الدلالة **مسئله** المغنونة اذا اطلقها زوجها قبل العرس وقبل الدخول
بها فله مهرها لكن يجب لها المنفعة وبه قال الاوذاي ومحمد بن ابي بكر وابو حنيفة واجماعه
والشافعي وقال ساك لمهرها ولا منفعة لها ويستحب ان ينسحب استحياءا وبه قال الليث
بن السعد وابن ابي ليلى دليلنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المومنات ثم طلقتن
من قبل ان تنصحن منكم عليهن من عدة نفقة ومنافعتن ومن حرمهن سرا حبيبة
وهذا امر فينتغي الوجوب وقال عمر وجل الجناح عليكم ان تطلقن النساء ما لم يشرهن
او تفرصوا لهن من بينة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا
على المحسنين ومثله ثلاثة ادلة اولها قوله تعالى ومتعهن وهذا امر يقتضي الوجوب
وثانيها فضل بين الموسع والمقتدر فلو لم يكن واجب لما فضل بينهما كصدقة التبرع لا فضل
بينهما والثالث قوله تعالى حقها على المحسنين وقوله علي من حروف الوجوب ثبت انها واجبة
عليه اجماع الصحابة رضي ذلك عن علي عليه السلام وعمر ولا يخالفها وقال تعالى والمطلقات
متاع بالمهر وهن حقا على المتقين فامتناع المتعة اليهن ثبت انه واجب لهن وقال حقا على من
ذلك يقتضي الوجوب **مسئله** المتعة على المور خادم وعلى الاوسط ثوب او متعة
وعلى الفقير خادم وما اشبهه وقال الشافعي يستحب من ذلك خادم فان لم يقدره فمتعة
فان لم يقدره فثلثين درهمها والواجب فيه ما يراه الاسام ومن اجماعه من قال اقلها ما يقع

عليه الاسم ولو كان فيهما والاول اظهر فاما الاعتبار بالاعسار واليسار بالرجل وورثها
فلما اتي فيه في ذلك مثل ما قلناه والآخر الاعتبار بالاعسار واليسار ورجلها لا يزيد
على مهر مثلها وذلك معتبر بذلك في اوقال ابو حنيفة قدس المتقدمة في اوقال ابو حنيفة
ومحكمة تمام شيا بان كان صنف مهر مثلها اقل من ذلك فصا منه ما شاء ما لم يبلغها
لنقص اقل من حسن درهم وهو نصف اقل ما يكون صنادقا فكانه قال لا ينقص عن خمسة دراهم
دليلنا قوله تعالى ومنع عن علي الوسع قدره وعلى المقتز قدس فاعتبر حال الرجل دون المرأة
فاما يفصل ما ذكرناه فدليلنا اجماع الفرقة واجنادهم وروي عن ابن عباس انه قال اقل المتقد
درهما واكثرها خماسا **مسألة** مفضلة البضع اذا فرض لها مهر بعد العقد فان انفقا
على قلة المهر مع علمها بقدر مهر المثل او زاعفا الى احكام قرض لها المهر كان كاليسري بالعقد
لكل المطالب فان دخل بها اومات استقر ذلك وان طلقها قبل الدخول سقط صنفه
ولما ضعفه ولا تمنع عليه وبه قال الشافعي وابو حنيفة اذا فرضت قلمها صنف قبل
الدخول وان طلقها قبل الدخول سقط المهر فرض كان ما فرض لها وجب لها المتقدمة
كما لو طلقها قبل العرض دليلنا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا فمهر ما فرضتم لهن
فرضتم لهن من نصبة نصف ما فرضتم ومعناه يعود اليكم نصف ما فرضتم لان المهر كان
واجبا لها قبل الطلاق وبالطلاق ما وجب لها شي فلما قال نصف ما فرضتم ثبت ان يعود
الي الزوج نصف ما فرضتم هذا دليل على ان حقيقته للزوجة ^{في المهر} كونه قالوا قوله نصف ما فرضتم
معناه نصف ما سئمت بالعقد فاجواب ان المسما عندكم على ما قاله ابو حنيفة بسقط
كله بالطلاق قبل الدخول فانما يجب نصف مثله فانما نصف ذلك المسما فانه وهذا
يخالف عن الآية فان الله تعالى قال نصف العرض لا نصف مثله على ان الآية بالعرض

بعد العقد لشبهه منها بالمسعى الى العقد وايضا على الآية على العموم فيما فرض
حاله العقد وما فرض بعده ولاننا في بينهما وروي بن جرير النجيم قال اذا والعلة بين
قبل رسوله وما العلة بين قالوا انما انواع عليه الاهلون وذلك عام على كل حال **مسألة**
اذا مات احدكما قبل العرض وقبل الدخول فلا مهر لها وبه قال في الصحابة على عليه السلام
وبن عباس وزيد والزهرى وبه قال ربيعة ومالك والاوزاعي واهل الشام وهو اذفق
الشافعي والفرق الآخر لها مهر مثلها وبه قال بن مسعود واهل الكوفة وابن شبرمة وابن
ابن جابر والثوري وابو حنيفة واصحابه واحمد واسحق ودليلنا ان الاصل براءة المرأة وشغلها
بشئها وبه دليل **مسألة** يجب بالعقد مهر المثل وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
يجب بالعقد مهر المثل دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواء استدلل ابو حنيفة
بما روي انه اني غرس ابن مسعود فوجع تزوج امرأة ومات عنها ولم يفرق لها وفي بينهما
قالوا احتلفوا بالبرشرا اوقال لمرات قالوا في قولنا ان لها صداقا كصداق سياتها الاكس
ولا شطط وان لها الميراث وعليه العدة فان يكن سوا ما من الله وان يكن خطاة فبين ومن
الشيطان والله ورسوله متبريان فقالهم ناعس بن اسيم منهم الجراح وبه سنان فقالوا
ابن مسعود عن شهودان رسول الله ص قضا بيننا في تزوج بنت واشق فان زوجها
هذا ابن مرة الاشجعي كما قضت قال قترح عبد الله بن مسعود فزاحشدينا حين
واقف قضا ففني رسول الله ص وهذا جرح واحد لا يجب عندنا العمل عليه لان المهر هو مهر القربا
وانما روي من طريق من لا يعرف عدالة الرواية وما هذا صورة لا يجب العمل به وقد اجبت
عنه باجابه احدها انه مصطرب السند فانه روي فيه قمار وهو من اشجع قمارنا من
الجميع قمار معقل بن سار ومرة بن معقل بن سنان ومارة ابو المالح ومارة ابو الجراح

وهذا الاضطراب يدل على ضعفه وذكر الوافدي في خطأ الحديث فقال المرفوع هذا الحديث
 إلى أهل المدينة فلم يعرفه أحد من أهل العلم فثبت أنه لا أهل له فأنما وضع اليهم من الكوفة على أنه يغفل
 أن يكون من بعض ما يغير اختيارهما وهي الصغيرة والكبرى الكبيرة فانه كانت من لا يعتبر بها
 فلها مهر مثلها عند الشافعي وهذا لا يصح على أصلنا فانا لا نفعل بين الموضعين على الاحتياط فقيمة
 في غير مثل ما قاله على ما روي عن ابن مسعود فقد خالفه ارفع من العجالة وكان في العلم
مسألة اذا اتفقا على مقدار مالي وشي بعينه مع المحمل يبلغ مهر المثل مع ما اتفقا
 عليه وللشافعي فيه قولان قال في القديم والاسلام مثل ما قلناه وقال في الاوابع دليلنا ان
 الواجب ما يتفقان عليه فاي شيء اتفقا عليه كان ذلك الواجب **مسألة** مقوضة
 المهر هو ان تزكو مراه وان ذكر مبلغه فيقول تزوجتك على ان يكون المهر ما شئت اوما
 شاء احدنا فاذا تزوجها على ذلك فان قال على ان يكون المهر ما شئت انك فانه ما يحكم به
 وجب عليها الرضا به قليلا كان او كثيرا وان قال على ان يكون المهر ما شئت اني فانه يلزم
 ان يعطيه ما اتفق عليه ثم تجوز ضمن ما يذوق وقال الفقهاء كلهم ابو حنيفة والشافعي
 انه يلزمه مهر المثل دليلنا اجماع الفرقة واحادهم وقد ذكرنا في الكتاب
 الكبير **مسألة** ان دخل بمقوضة المهر استقر ما تحكم به واحد منهما به على ما فصلنا
 وان طلعتا قبل الدخول بما وجب نصف ما يحكم به واحد منهما وقال الشافعي وابو حنيفة
 ان دخل بها استقر مهر المثل وان طلعتا قبل الدخول بما استقرت نصفه عند الشافعي
 وقال ابو حنيفة ينقض بالطلاق قبل الدخول ويجب المنع دليلنا اجماع الفرقة
 واحادهم وايضا فاذا ثبتت المسئلة الاولى ثبتت هذه لان احدا لا يعرف بينهما **مسألة**
 حكم الصغيرة والكبرى الكبيرة التي تخير على النكاح اذا تزوجا وليها الذي له الاجبار مقوضة

بلغ

هـ المبلغ حكم التي لها الاذن لا يجب مهر المثل بنصف العقد وقال الشافعي ههنا
 هـ يجب مهر المثل بنفس العقد دليلنا قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما
 كنتم منهن منقرا منهن فزوجتكم ولم يفصلوا بيننا الاصل ما في الدمة **مسألة**
 مهر المثل في الموضع الذي يجب يعتبر بنساء اهله من امها واحقها ومعتبها والتهام
 ذلك ولا يجاوز ذلك حسنة اذ درهم فان زاد على ذلك من المثل اقتصر على حسنة اذ درهم وقال
 الشافعي يعتبر بنساء عصبته دون امها وبنات ارجامها وبنات اجدادها وبنات عصبته
 واخواتها وبنات الاخوة وبنات اعمامها وبنات اعمام الامهات وبنات اعمام الاب
 وعلى هذا البدل وقال مالك اغتبر بنساء ابيه وبنات اجدادها وبنات اعمامها
 من العصباء وغيرهم من ارجامها وقيل ان هذا مذهب ابن ابي ليلى وان
 مذهب ابو حنيفة مثل مذهب الشافعي دليلنا اجماع الفرقة واحادهم **مسألة**
 اذا اختلف الزوجان في قدر المهر مثل ان يقول الزوج تزوجتك بالالف و
 قالت بالالفين او في جنس المهر فقال تزوجتك بالالف درهم وقالت بالالف دينار
 فالقول قول الزوج سواء كان قبل الدخول او بعده وبه قال البخاري وابن شبرمه وابن
 ابي ليلى وقال ابو حنيفة والشافعي والثوري يتخالفان ويجب مهر المهر وذهب
 ما كذا لانه ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج كما قلناه لانه فارم
 وان كان قبل الدخول تخالفكما قال الشافعي لانه قالوا اذا تخالف الزوجان في النكاح بناء
 على اصله في ان المهر اذا افسد بطل النكاح دليلنا اجماع الفرقة واحادهم وايضا قول
 التميمي البيهقي على المدي واليمين على المدعى عليه وهذه هي المدعية وهو المنكر يجب
 ان يكون عليها البيهقي وعليه اليمين **مسألة** اذا اختلفا في المهر عندهم

ووجب لها ثرا من على كل حال عند جميع الفقهاء الا ابن خيران فانه قال ان كان ما
اوعته المرأة قد مر مثلها او اكثر وجب لها مهر المثل وان كان ما ندعيها أقل
من مهر مثلها مثل ان اوعت لها ومهر مثلها الفان فاذ لا يجب عليه الا الف
لأنه لا يزداد عليه فلا يعطي ما ندعيه واقفوا كلهم على انه اذا القيان مهرها
الفان وهو مهر مثلها الف انه لا يلزمه أكثر من الف وقال ابو حنيفة ومحمد ان
كان مهر مثلها مثل ما قال الزوج اوافق فلما مهرها مثلها وان كان مهر مثلها أقل مما قال
ما اوعت او أكثر فلما ما اوعته لا يزداد عليه وان كان مهر مثلها أكثر مما قال
الزوج ودون ما قالته فلما مهر المثل وهذا التفصيل قد سقط عنه الا انه قد
تلتاه في المسألة الاصلية لأنه مبني على الف **مسألة** اذا اختلف
الزوجان في فسخ المهر فقال الزوج فلما فسخته وقالت ما فسخته فالقول قولها
سواء كان قبل الزمان او بعده قبل الدخول بما اوعده وبما قال حين جبروا الشيعي
واكثر أهل الكوفة ابن شبروه وابن أبي ليلى وابو حنيفة واصحابه والشافعي وذهب
مالك إلى ان كان بعد الدخول فالقول قوله وان كان قبل الدخول فالقول
قولها وذهب الفقهاء السبعة إلى انه ان كان بعد الدخول فالقول قوله وان كان
قبليه فالقول قولها قال ابو حامد الاسفراييني ورايت من يحيى بن هوارة انه انما يكون
القول قوله في الغرة الذي جرت العادة به بتقدمه قال هوارة في هذا التفصيل
عن مالك دليلنا اجماع الغرة واجبا وهم وايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم
والذين في المدي غلبه والزوج قد اخرجت بالمرء وانما فسخ فعليه البينة
والفعلية **مسألة** اذا كان مهرها الفواو اعطاها الفواو فسخها فقلت
في غرة هذه صدقة اوصيت وقابلت فقلت حذرها من الفواو فقلت الزوج فقلت
واصحابه والشافعي وقال مالك ان كان المهر من ما جرت العادة به فمهرها فمهر هذا

فالقول قولها انه صدقة والا فالقول قوله كما قلناه دليلنا انها اتفقت ان الالف
ملك الزوج واختلفا في صفته فقال له لي يد عافجيان يكون القول قول مالك
وعلي من ادعى انه ماله اليه نسبت البينة **مسألة** البكر البائع الرشيقة يزوج
لابيها ان يقبض مهرها بغير امرها ما لم تنهه عن ذلك وبه قال ابو حنيفة وهو
قول بعض اصحابنا من اصحاب الشافعي قال لعل احبنا ليس له ذلك الا بافهامنا دليلنا
اجماع الغرة على ان له العفو عن المهر ومن له العفو المطالبة والقبض ونحن ندعي ذلك فيما
معه وان الذي يبدعه عقد النكاح لا بدون الزوج **مسألة** اذا تزوج امرأة ودخل بها
ثم خافها فزوجهما صحا في عتقها فان فعل وامر عامر فان دخل بها استقر المهر وان
ظفها قبل الدخول ثبت نصف المهر وسقط طهره وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
لا يفي شي ولها المهر كله دليلنا قوله تعالى نصف ما فرضتم وهذا إطلاق قبل الدخول
وايضا الاصل في الزوجة اللزومة ومن اوجب جميع المهر فعليه الدلالة **مسألة** اذا اصدقتها
على ان لا يها الفواو النكاح صحيح بخلاف ما ساء لها يجب عليه الوفاة وهو باجبا فهاهما
لابيها وقال الشافعي المهر فاسد ولها مهر المثل هذا نقلها المزي من الامم وقال في القديم
لوا صدقتها الفواو ان لا يها الفواو لهما الفواو ان كان الفواو للزوجة وبه قال مالك دليلنا اجماع
الغرة سوا حذارهم وقد ذكرناها **مسألة** اذا اصدقتها الفواو بشرط ان لا يها فواو لا يزوج
عليها آكان النكاح والصدق صحيحا والشروط باطل وقال الشافعي المهر فاسد ويجب مهر المثل
فاما النكاح فصح دليلنا اجماع الغرة واجبا وهم وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا قال بالي
قوم يتركون شرطها ليست في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولم يقل الصدق
باطل **مسألة** اذا اصدقتا اذ شرط في الصدق ثلثة ايام شرطها يوم الصدق والشروط
والنكاح صحيح والشافعي في صحة النكاح قولان احمدا يعلل والشافعي يبيح فاذا اخطأ في الصدق

في
القول

قيل وما العلائق قال ما تراصوا عليه الا حلون وهذا قد تراصوا الاهلون عليه فوجب ان لا يرد
غيره وايضا قد علمنا ان النبي عليه السلام زوج بنته بحبس مائة وهذا معلوم ان مرسيا النبي
لا يكون هذا القدر ولوان الويل اذا عقد على اقل من مئة المثلج ولم يستألم الا كان سهوا له
جاء عليه واكره لم يفعله **مسألة** اذا وجب لها مهر المثل فابراثة مئة فان كانت عاتمة بعد
صح الا برادان لم تكن عاتمة لم يبع وكذلك ثمان البري لا يبع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة فان
البري والبري من البري لا يبعان معا وليكن ان حصة البري يحتاج الى دليل والاصل بقاء الحق
في العتمة واستقامته يخرج الى دليل **مسألة** اذا سمي الصداق ودخل بها قبل ان يبعها بشي
لم يكن لها بعد ذلك الامتناع من تسليم نفسها حتى تستوفي بل لها المطالبة بالبري ويجب عليها
تسليم نفسها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة فان منع حتى تقبض لان المهر في مقابلة
كل ولي في النكاح دليلنا ان البضع حقه على **مسألة** واستحق والمهر حق عليه وليس اذا
كان عليه حق جاز ان يمنع حقه لان جواز ذلك يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اصدقتها
العتمة خالها على حتمانية منها قبل الدخول لها فانه يسقط عنه جميع المهر وقال الشافعي اذا
اصدقتها شيئا في العتمة على شي منه فابقى فعليه نصفه وظاهره هذا ان له من الالف
ما بين وحمسين واختلفا معناه على انه لا يترك فقال ابو حنيفة معناه مثل ما قلنا وان
يصير المهر كله وقال ابن جبريل معناه يصنف الخلع ثمانين وحمسين ويسقط عن الزوج ما بينا
وحمسين ففي هذه الحتمانية سقط عنه نصفها ما بقي على بقية مائة في العتمة من قال
العتمة على ما قلنا من جبريل مخالفة في التعليق دليلنا انه اذا اصدقتها الف ملكتها كلها
فان احلها والخلع لا يكون عندنا الا بطلان فيكون قد طلقها قبل الدخول فيرجع عليه

المستألم بالطلاق ويستقر لها النصف وقد اسقطته بالخلع فلم تنكح شيئا من المستألمين فقلنا
مسألة من وطئ امرأة فافضاها ومعنى ذلك صير مجزئ البول ومدخل الذكر واحدا
فانكح ان قبل تسع سنين لزمه تفقيتها ما دامت حية وعليه مهرها وحبسها كاملة وانكح
بعد تسع سنين لم يكن عليه شيء غير المهر هذا اذا كان في عقد صحيح او عتمة شبهة فاما اذا كان مكرها
مكرها فافضاها بلمسه يثبتها على كل حال ولا مهر لها وسوا كان البول مستمسا او مسترخيا وقال
الشافعي عليه مهرها وبنيتها لم يقبل قبل تسع سنين او بعده وقال ابو حنيفة ان افضاها ووجته فلا
يجب عليه بالافضا شيئا وان كانت اجنبية طرقت فان كانت في نكاح فاسد فان كان البول مسترخيا
قلها مهر مثلها ولها كمال الدية فان كان مستمسا قلها للدر ثلث الدية كالحاكم
وان استكره امرأة على هذا فلا مهر لها والدية على ما فصلناه وقال الملك عليه حكومة والكلام في المسألة
في كتاب الديات ومهاضا ما يختص الزوجه دليلنا اجماع الفقهاء فانهم لا يختصون في ذلك وطريقه
الاحتياط لبراءة الدمة تقتضي **مسألة** انه طلقها بعد ان حلها وقبل ان يمتها اختلف
الناس على ثلاث مذاهب فذهب طائفة الى ان وجود هذه الخوة وعدمها سواء يرجع عليه
الصداق ولا عدة عليها وهو الظاهر من روايات اصحابنا وبه قال في العتامة ابن عباس وابن
مسعود وفيه التابعين الشعبي وبنو يربوع وفيه الفقهاء الشافعي وابو حنيفة وطائفة
الى ان الخوة كالدخل يستقر لها ويجب عليها العدة وبه قال قوم من اصحابنا وبه في ذلك
اجبار من طريق اصحابنا وبه في ذلك على علي لم وبه قال عتب وبه في التابعين الزهري
وفي الفقهاء الاوفاي وابو حنيفة واصحابهم وهو قول الشافعي في القديم وذهب طائفة
الى انها ان كانت خلوقة تامة فالقول في من يدي الاصابة وبه قال ابن مالك قال ولو خلوقة تامة ان
بزها لا يثبت ويحلوا بها وان يكن تامة مثل ان خلاها في بيت والذها لم يزل حشمة وان طالت
مدة عدمه وان تقعت حشمة صادرة خلوقة تامة فتقول القول في من يدي الاصابة ومن احباب
الشافعي من قال بانها خلوقة عاقله القديم ان القول في من يدي الاصابة كما قلنا ان الاصل
الخلوة في بيت كانت او في بيتها وليس هذا كما قال هذا القائل فان الشافعي قد نص في القديم

حتى سوي الزكوة **مسألة** من روي في الوفاة ويستحب له حصنهما وليس بواجب عليه
 اتي وليه كانت خطاه من هذا الشافعي انه واجب الاجابة في جميع الروايات وهل هو من زوجه الشافعيان
 او من زوجه كفا رامت على وجهين وله قول اخر وهو انه مستحب دليله ان الاصل برادة الذمة
 والوجوب يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اخذ الذي وليه روي الناس اليها فلا يجوز للمسلم ان يجرها
 ولما روي فيه وجهاً واحد واجب عليه حصنهما العم والعمير والثاني لا يجب دليله ان ذوات اهل
 الذمة مخرجة ولما هم الذين يشرعون بايد بهم بحسن ولا يجوز اكله لقوله تعالى انما المشركون نجس
 وعليه احاديث من اينما علم السلم وسند روي ذلك فيا بعد فاذا ثبت ذلك اثبت ما قلناه من اهل الذمة
 يفرق **مسألة** من حصن الولية لا يجب عليه الاكل وانما يستحب له ذلك وللشافعية فيه
 بينه وجهاً واحد وهو انه مثل ما قلناه روي اصحابه من قال يجب عليه ذلك دليله
 ان الاصل برادة الذمة والوجوب يحتاج الى دلالة وروي جابر عن النبي انه قال من روي
 في طعامه فليخبر ان شاء اكل وان شاء ترك **مسألة** نثر الشك والود في الولاية واحدة
 مكروه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هو مباح وان كان يؤخذ بحسنة دليلنا احاديث
 اصحابنا واجماعهم عليها وطريقها الاحتياط يقتضي ذلك **كتاب النكاح**
الزواجات **مسألة** النبي عليه السلام اذا بناوا واحدة من نكاح لم يجب عليه الفدية
 للمباينات وبه قال ابو سعيد الاصطخري وقال باقي اصحاب الشافعي انه كان يلزمه دليلنا
 قوله صلى الله عليه وسلم من نكح من نكحته او ذكراً او انثى فليس له ان يزوجها ولا يملكها
 من كانت عند مسلمة وذمية كان له ان يبيعها للمسلمة ليكفها ولله ذمية ليله وحاله
 جميع الفقهاء وقالوا عليه التسوية بينهما دليلنا اجماع العزقة واجبارهم **مسألة** اذا كانت
 عند حرة وامة زوجة كان للمرة ليلتان وللامة ليلية وبه قال علي عليه السلام وهو قول جميع الفقهاء
 الا انكافا فانه قال بساوي بينهما دليلنا اجماع العزقة واجبارهم وروي عن النبي انه قال
 من نكح حرة على امية للمرة ليلتان وللامة ثلث وهذا نقى وروي عن علي عليه السلام قال من نكح حرة على
 امية للمرة ليلتان وللامة ليلية ولا يخالف له في الصحابة **مسألة** اذا كانت له زوجتان

كان له ان يمتد عند واحدة ثلث ليالي وعند الاخرى ليلة وخالف جميع الفقهاء
 وقالوا يجب عليه التسوية بينهما دليلنا اجماع العزقة واجبارهم وليس حق الثلث
 ليالي له بل لا يجوز له ان يتزوج ثنتين اخراوين فاذا جاز له ان يتزوج ثنتين جاز له ان يجعل
 نكحيهما الواحدة منهما **مسألة** اذا سافرت المرأة وحدها باذن الزوج لا ينفذ نكحها
 وله فترتها وللشافعية فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والاخر ينفذ دليلنا ان الاصل يثبت
 حقها من سقوطه يحتاج الى دليل **مسألة** من كانت عند زوجان او ثلثة فتزوج با
 فان كانت بكر افان يجزئها بسبعة ايام ويقدر بها قلها حق التقديم والخصيص ثلثة ايام وسبعة
 ايام ويقضيها في حق الباقيات وروي بائنا روين ان ثلثة ايام خاصة لها وسبعة يقضيها
 في غيرها وروي في الثاني ما لك واحدوا حتى في الصحابة من ما لك وفيه الشافعية
 الشيعي والخفي قالوا سبعة من المتيب والحسن البصري يحنى البكر ليلتين واليتيم ليلية ولا
 يقضي وذهب الحكم وعمراد ابو يوسف حنيفة واصحابه الى ان للجدية حق التقديم بحسب ذواتها
 فان كانت بكر اتمها بالسوية عند ما سبعا لم يقضي وان كانت ثانياً فذمها بثلث ثم يقضي ولا يضمن
 السبع والثلث دليلنا اجماع العزقة واجبارهم وروي ان من ما لك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للبكر سبع
 وللثيب ثلث فانما في اليهما بلان التليل وروى ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما ما ارضاكما ما لك
 على اهلك وروى ان شيت سعت عندك وسعت عند من وان شيت ثلثة عندك ودوت
مسألة اذا سافر بعض منكم من غير فدية فعليه ان يقضي لمن بقي بقدر حبيبته مع التي خرج بها
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قضاء عليه كما لو خرج معها بغير فدية دليلنا ان الفدية لو لم تكن
 ينفذ ذلك يكون صاحبته من معد ومن اسقط بذلك فعليه الدلالة ولا يلزم اذا خرج بها فدية لان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان فعل ولم يقضي ولو خلت او الطاهر لا وجبنا القضاء **مسألة** اذا اشترت
 الداء حرة من بعض النشور دون الامراء عليه وللشافعية فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني
 لا يجزئ حتى تقسم وتقيم عليه **مسألة** دليلنا قوله تعالى والذين يهاجرون نشورهم فلو من واجبه ومن
 المشايخ واصر يرون وقال كثير من اهل التصنيف ان معنى يهاجرون يعلون ومن لم يظن ذلك

وان كانت ثانياً فاما حق التقديم والخصيص مع

وحمل الحق على ظاهره اظهر في الظاهر وعلته تشوذهن فاصوبه من هذا الاصل اجمع عليه من جم
 اليه الاصل والاقامة عليه فعليه الدلالة **مسألة** تعبت الحكمين في الشقاق على سبيل
 التحكيم لا على سبيل التوكيل وبه قال علي عليه السلام وعمر بن العاص وهو احد قولنا في الفقه
 الاخر انما على سبيل التوكيل وبه قال واعبوا احكما من اهل ذكركم من
 احكام وهذا ظاهر التحكيم لانه لم يقل فاعبوا وكيفية وايضا فان الخطاب اذا ورد مطلقا فاما طريقه
 الاحكام كان مضمرا فالله الاية والفتنة كقولنا في السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والذانية والذانية
 فاقطعوا فلو كان ذلك هاهنا وايضا فان الخطاب لا يتوجه الى الزوجين لانه لو توجه اليهما لقال
 فاعبوا وايضا قال ان يريد اصله لم يوفق الله بينهما فاصناف الارادة الى الحكمين فلو كان توكيل
 لم يصف اليهما وايضا فانما يصفين صالحين فانفقوا بينهما عليه الا الفتنة فانما سبنا ذناهما فلو
 على انه على سبيل التحكيم لان سبيل التوكيل لا يجوز فيه التقاضي الا باذن الموكل وروى عن ذلك
 عبيد السكاني قال دخل رجل الى بيته بعد امارة مع كل واحد منهما فثبتم من الناس فقال علي لما شان
 هذا فقال وقع بينهما شقاق قال فاعبوا احكما من اهل ذكركم من اهل ذكركم وايضا فانما يصفين
 الله بينهما فاعبوا فاما علي فليكن هل يقر بان ما عليكما ان اتيتم ان تتفان سمعتمهما وا
 ن اتيتم ان تقر قاتلتما فالت المرأة رضىنا بما يبع كتاب الله وما بينه لي وعلي فقتل الرجل انا
 فرقة فله فقال واحد للذهب حتى تقر بما اوتيت **مسألة** اذا ثبتت اتيهما على حجة التحكيم فليس لهما
 ان يقر قاتلا وان يجلعا **مسألة** استبذنا وقال الشامي على هذا القول ان لهما ما يبيع ذلك من غير
 استبذنا فليتنا اجماع الفتنة واجبا لهم ونحو الذي قدماه يدعي ما قلناه ايضا **كتاب**
الحكم **مسألة** اذا كانت احوال بين الزوجين
 عامرة والاطلاق منتهى الفقه على الحكم منذلت له شيئا حتى يطلعها لم يحل ذلك وكان محليا وبه قال
 والزهري والفقهاء وروى اهل الظاهر وقال ابو حنيفة والشامي ومالك والاوزاعي والنوري ان ذلك
 مباح وليتنا اجماع الفتنة على ان لا يجوز لهم طلقها الا بعد ان يبيع منها ما لا يبيع ذكره من قولها لا تقتل
 لك من جنابة ولا اقيم لك هذا فلو طلق فاشك من تكرهه او يعلم ان ذلك منها وهذا معقول حاصلا

ولما انما يحل له طلاقها

فيجب الاجور الحكم وايضا قوله تعالى فلا يحل لكم ان تأخذوا منها ايتموهن شيئا الا ان تخاصا فلا
 يقيا حدود الله وهذا امر قاتل حرم الاخذ منها الاخذ الخوف من الايقام حدوده وقال الله تعالى
 فان ختمت لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتتدت به فلو كان علي ان يرفع الخوف وقع
 الجناح **مسألة** لا يبيع بخلع الا به طهر لم يقربها فيه يحاج اذا كان دخل بها وعالف جميع الفقهاء في ذلك
 وقالوا يجوز فيه حال الخيف في طهر فربما فيه دليلنا اجماع الفتنة واجبا لهم وايضا فانه اذا احلها
 على ما وصفته مع الحكم بلا حلال وليس على صحت ما قالوه دليل **مسألة** البعيج من مدبر
 احكام ان الحكم يحرمه لا يبيع ولا يدعه من الافظ بالطلاق وفيه احكام من قال لا يحتاج الى ذلك
 بل يفسل الحكم كائن الا انهم لم يثبتوا الطلاق او منعه ولشامي فيه قولان احدهما ان الحكم طلاق ذكره في
 الاسماء واحكام القرآن وبه قال عثمان بن عفان ورواه عن علي بن وعبد الله بن مسعود فيه قال مالك
 والاوزاعي وابو حنيفة واحكامهم وقال في القديم الحكم فتح وهو استبنا والاستفراغ وبه قال الزهري
 وصاحبه مكره وهو من روى الفقهاء الحمد واسحق وابو ثور دليلنا ان ما اتتدت به جمع على وقوع الفتنة
 به وما قاله ليس عليه دليل ومن لم يعتبر من احكامنا التلطف بالطلاق الا بولي ان يقول انه منعه وليس عليه
 ولانه على كونه طلاقا دليل وبذلك عليه قوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف وادشع باحسان
 ثم ذكر الفتنة بعد ما ذكر الطلقة الثالثة فقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فذكر
 الطلاق ثلثا وذكر الفتنة في اثباته فلو كان طلاقا كان الطلاق اذ عاوه هذا باطل بالاتفاق **مسألة**
 الحكم جائز بين الزوجين ولا يقتصر الى حاكم وبه قال ابو حنيفة واحكامهم ومالك والشامي والاوزاعي
 والنوري وقال الحسن البصري ومن سبى من لا يبيع الا يحاكم دليلنا اجماع الفتنة وقوله تعالى
 فلا جناح عليهما فيما اتتدت به ولم يشترط احكام وروى عبدالله بن مسعود ان امرأة اختلعت
 نفسها من زوجها باف درهم ومنع ذلك الى عمر فاجازه وروى مثل ذلك في ايام عثمان ولم ينكر
 احد من الصحابة والشافعية فيه **مسألة** البدل في الفقه غير مقدر ان شاء اختلفوا فيه
 المراءاة اكثر وابق وبه قال ابو حنيفة واحكامهم والاوزاعي والشامي والنوري وهو ذهب الزهري الى انه
 جائز مقدر المراءاة الذي تزوجا عليه ولا يجوز ربا كثر منه وبه قال احمد واسحق دليلنا اجماع الفتنة

وقوله تعالى فله جناح عليهما فيما اقتدت به وذلك عام **مسألة** الخلع اذا وقع صحيحا سقطت
الرجعة ولا يملك الرجوع الرجعة والمبذر ابداسا كان الخلع بلفظ الصنخ او بلفظ الطلاق وبه
قالوا في النكاحين احسن المبرك والفتي وبه انه لفقها ابو حنيفة ومالك والشافعي والثوري
والشافعي وقال الصعبي من المسيب والزهرية الزوج باختيارين ان يملك العون ولا رجعة وبه ان
يرد العون في رجعة ما وامت به العدة فاما بعد انقضاءها فلا يمكن ان يثبت له رجعة وقال ابو حنيفة
ان كان بلفظ الخلع فلا يرجع وان كان بلفظ الطلاق يملك العون فله الرجعة وقال ابو حامد هذا
التفصيل ما يعرفه اصحابه وانما نقله من كتابه وابو ذر خالف الاجماع في هذا فانه العقد
الاجماع فيه على خلاف في نفسه دليلنا اجماع الفرية واجبا لهم وايضا قوله تعالى فله جناح عليهما فيما
اقتدت به الاس

مسألة اذا وقع الخلع على ذهاب فاسد مثل الخمر والخنزير وما اشبه ذلك مما لا يبيع بملكه
لم يبيع خلعه وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا اجماع الخلع ثم احتلوا فقال ابو حنيفة يكون
تخليقه رجعة وقال الشافعي الخلع صحيح والبدل فاسد ويجب له مهر مثلها دليلنا ان الاصل بقاء العقد
ومن اوقع الخلع يبدل فاسدا فعليه الدلالة ولا دليل على ذلك **مسألة** اذا طلقها طلقا عينا
بشرط ان له الرجعة لم يبع الطلاق وقال المزني فيما نقله عن الشافعي ان الخلع بالحل ويثبت له الرجعة
ويسقط البذل لان جميع من امرين متنافيين يثبتون الرجعة فملك العون وحل ويثبت الرجعة ثم قال
المزني الخلع عندي صحيح والشرط فاسد ويجب عليها مهر المثل ويسقط الرجعة ونقل الربيع هذه
المسألة عن الشافعي مثل ما نقلها المزني وان الرجعة ثابته والدينار مردود ثم قال وفيها قول
آخر ان الخلع صحيح ويسقط الشرط ويقطع الرجعة ويجب له عليها مهر مثلها قال ابو حامد والمذ
ما نقله وحكا عن الشافعي دليلنا ان الاصل بقاء العقد وبقاء الطلاق بعد او الخلع سدا للنوع
يحتاج اليه دليل **مسألة** اذا احتلعت نفسها من زوجها بائنا على انها متي طلقها استوف
وتخلله الرجعة صح الخلع وثبت الشرط وقال اكثر اصحاب الشافعي ان الخلع صحيح وكان عليها مهر المثل وله
قول اخوان الخلع بطل ويثبت الرجعة دليلنا اجماع الفرية واجبا لهم ولان النبي صلى الله عليه وآله

قال المؤمنون عند سوء وطهر **مسألة** المختلعة بالطلاق ومعناه ان الرجل اذا خلع
زوجته خلعا صحيحا ملك به العون وسقطت به الرجعة ثم طلقها ثم طلقها لم يلحقها الملائمة سواء كان
نصرح باللفظ او كناية به العدة فان كان او بعد انقضاءها بالقراب من الخلع او بعد الزنا في نفسه وبه
قال ابن عباس وابن الزبير وعروة بن الزبير وبه الفقهاء الشافعي واحمد بن حنبل والشافعي وزهري
والزهري والشافعي والثوري وابو حنيفة واحكامه الى انه يلحقه طلاقها قبل انقضاء العدة ولا يلحقها
بعد انقضاءها واخروا ابو حنيفة بان قال يلحقها الطلاق بنصرح باللفظ ولا يلحقها بالكتابة مع النية
ودعت طلاقه الى ان يلحقها بالقراب من الخلع ولا يلحقها بالبعد منه ذهب اليه مالك واحمد
الشافعي ثم احتلوا في القراب فقال مالك ان يقع الخلع بالطلاق فتقول ان خالعي بائنا فقال
خالعي بك بالقراب ابي طالب وقال الحسن البصري القراب ان طلقها في مجلس الخلع والعقد
بعد التفرقة عن مجلس الخلع دليلنا ان مقتضى ان الخلع مجرد لا يقع وانما يحتاج الى الشق في الطلاق
فاذا لم يلق به فلا يمكن ان يعلقها ثانيا الا بعد المراجعة على ما بينه وبين كتاب الطلاق وهذا
لا يمكن فيها المراجعة ومن قال من اصحابنا انه لا يحتاج الى لفظ الطلاق فلا يمكن ايضا ان يقول بان يقع
الطلاق لانه لا رجعة فيها فلا يمكن ابقاء الطلاق ولانها قد بانت بنفس الخلع وايضا قوله تعالى الطلاق
مرتان فامساك عبور او نسيح باحسان فلما اقال الطلاق قيل يا رسول الله فقال لو نسيح باحسان
مضمون الدلالة هو ان جعل النسيح الى من اليه الامساك فثبتت له الرجعة الخلع لا يملك امساكها
دليلا انه لا يملك نسيحها وعليه اجماع الفقهاء روي ذلك عن نسيح اس وابن الزبير ورواه الشافعي فيها
والشافعي لها في العاية **مسألة** اذا اقالها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثة وان كنت
اتركت فانت طالق ثلثا فمقتضى ان هذا باطل لان تعليق الطلاق بشرط وذلك لا يقع وقال جميع الفقهاء
ان عدة غير صحيحة فاذا ارادت ان تكلم بها فلا يقع لطلاق فاحتمل ان يجادلوا بين ان تكلم
امها وهي بائنا فيخل العيون ثم يزوج بها من بعد هذا ثم تكلم امها فلا يقع الطلاق هذا قول الشافعي
ان العيون محل بوجوه العدة باين منه وقال مالك واحمد بن حنبل لا يخل العيون بوجوه الصفة
وهي باين فتخيروا بعد هذا المحدث الصفة وقع الطلاق وبه قال الاصحاب من اصحاب الشافعي

هـ

دليلنا اجماع العروة وايضا فالعقد صحيح وايضا الطلاق بشرط يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما
 يدل على صحة **مسألة** اذا قال الزوج جئت انت طالق كسنة تطلقه ثم بانث منه في السنة
 الاولى ثم تزوج بها في ذلك السنة فانه جاز في زوجته بقاءه حتى يزوجها في الاول ثم بانث واحدة
 ثم تزوج او بانث فمكث زوجا غيره ثم بانث منه فزوجها ثانياه فلا يعود حكم العيب في النكاح الثاني
 اذا لم توجد الصفة وهي ما بين الثلثين في ثلث احوال احدها ان يكون سوا ما بانث بالثالث
 او بانث وبنائه قال المزي والشافعي فيه ثلاث احوال احدها ان يكون سوا ما بانث بالثالث
 باعده وان كان دونها عادت الصفة وبه قال ابو حنيفة وهذا لا يصح على اصله لان عندنا ان الطلاق ثلث
 بشرط وبالصفة لا يقع هذا الفرع ساقط فتأويل ذلك فيما عدا ذلك الله **مسألة**
 لا ينعقد الطلاق قبل النكاح ولا يتعلق به حكم سوا عقد في عموم النساء او خصوصهن او اعيانهن
 وسوا كانت الصفة مطلقة او مضافة الى ملك فالعهر ان يقول كل امرأة تزوجها في طالق
 واحصوا كل امرأة تزوجت من القبيلة الصلابة في طالق والاعيان ان تزوج بفلانة او بامرأة في طالق
 والصفة المطلقة ان يقول لا حية ان دخلت الدار فاني طالق والصفة للمفيدة اذا قال لا حية
 ان دخلت الدار ولنت زوجتي فانت طالق وهكذا الحكم في العتق على هذا الترتيب حرمنا تزويج
 وبه قال في العاقبة على طيب وابن عباس وعائشة وفيه الفقهاء الشافعي والحنابلة والشافعي
 طائفة الى انه ينعقد قبل النكاح في عموم النساء وخصوصهن وفي اعيانهن ذهب اليه الشافعي
 وابو حنيفة واصحابه واما الصفة فقال ابو حنيفة لا ينعقد الصفة المطلقة ويجوز اذا قال لا حية
 ان دخلت الدار فاني طالق ثم تزوجها فدخلت قال لا طلاق فان اصابها الملك العتق وهو قول للحنابلة
 والشافعي والشافعي فانت طالق وهكذا مذهبه في العتق على تفصيل الطلاق فكل من ابرأ انفاق
 محرم الطلاق وقال قوم ان عقده في عموم الناس لم ينعقد فان عقده في خصوصهن واهلها
 انعقد ذهب اليه بعض ومالك والشافعي قالوا لا اذا اعتاده في عموم لكن لا يسبيل الى النكاح
 متى سببه لا زوج له فلم ينعقد او ليس كذلك لخصوص والاعيان لان له سبيل الى غيره
 ودليلنا اجماع العروة على ان الطلاق بشرط لا يقع وان الطلاق قبل النكاح لا يقع وهذا موضع قد خرج

موجب لطلانه وروين عن ابن عباس وعائشة ان النبي قال لا طلاق قبل النكاح وروين
 عن ابن سعيد عن ابيه عن جده ان النبي قال لا طلاق فيما لا يملك ولا يقع فيما لا يملك **مسألة**
مسألة لا يقع عقد على العيب من المذهب الا ان يلقط بالطلاق ولا يقع بشئ من غير هذا
 اللفظ وقال الشافعي يقع بصريح الفاظ الطلاق ويكفي بانث فالصريح عند ثلثة الفاظ طلقك و
 سركك وفارقك والكتابيات فاوديتك او اناعتك او اهد او اوتيتك او اوتيتك او هربت منك
 او هربت منك وعز ذلك فكل ذلك يقع به الخلع الا انه لا يبرأ في الالفاظ بغيره النبي موقع الخلع باللفظ
 به ويعتبر البينة في الكتابات بينهما فيما لم يقع الخلع وكذا كان في احوالهم وفي
 صاحبهم يكن شيئا دليلان ما ذكرناه يجمع على وقوع الخلع به وليس على ما قالوه دليل والاصل بقاء
 العقد والبنينة وانقضاء الخلع يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اختلعا على الف و لم ير مداهن
 جنس من الاجناس ولا اراده لم ينعقد العقد بان على ما كان وقال الشافعي الخلع في العهر والغير
 ويجب مهر المثل وانقطعت الصفة ودليلان الاصل بقاء العقد ولا دليل على وقوع الخلع **مسألة**
 متى اختلعا في العقد وانفقوا في القدر والحسن او اختلعا في تعيين القدر والطلاق والخلع
 في الزيادة لفظ القدر من الحسن والنفقة على الرجل البينة فاذا اهداها كان عليها العيب وقال
 الشافعي في جميع ذلك تخالفان ويجب مهر المثل دليلنا قوله عليه السلام البيه على المدي واليمين على النكر
 وهاهنا الزوج هو المدي لان يدعي ما يشكو المرأة فكان عليه البينة او عليها العيب **مسألة**
 اذا قال الخالع لك على الف في ذمتك قالت على الف في ذمتي كان القول قرحا مع يمينها
 انه لا يتعلق بيمينها فاما اذا قالت في ذمتي زيد فلا يلتفت اليه وقال الشافعي فيه وجهان
 احدهما لا تخالفان ويجب مهر المثل والثاني وهو المذهب انها تخالفان ويجب مهر المثل ودليلنا
 قوله عليه السلام البيه على المدي واليمين على المدي عليه والوجه يدعي في ذمتها القدر في مكره فعليه
 البينة وعليها العيب **مسألة** لا يقع الخلع بشرط ولا صفة وقال جميع الفقهاء انه يقع ودليلنا اجماع
 العروة وايضا الاصل بقاء العقد من اوقع هذا الجنس من العروة فعليه المالة **مسألة** اذا
 قال لها انا عطينتني الف فانك طالق واذا قال لها متى عطينتني الف اقول متى ما اوتي خبره

في النكاح
 في طلاق

ذلك من الفاظ الزمان فانه لا ينعقد الخلع وعند جميع الفقهاء انه ينعقد فان كان اللفظ اذا
واد اعطى العتيقة على الفور والابطل العقد وان كان لفظ زمان فاني وقت اعطى وقع الطلاق
دليلنا اجماع العروة على ان الطلاق مشروط لا يقع ولم يفسدوا واحدا كلها مشروط **مسألة** اذا قال
لها ان اعطيني الفا فانت طالق لم يقع الخلع لانه طلاق مشروط فلا يقع وقال ابو حنيفة مني لخطبة
عبد اوقع الطلاق لا يفسد كان وتلكه الزوج وقال الشافعي مني لخطبة العبد وقع الطلاق ولا يملك
الزوج لانه محرم وعلمنا من مثلها دليلنا ما تقدم من الدلالة على ان الخلع لا يقع مشروط من اجماع
العروة ولان الاصل بقا العقد ووقعه يحتاج الى دليل **مسألة** اذا قال خالك على ما في هذا
ابرة من اخل بها ان حر كان له مثل ذلك من اخل بها ان اخل محض او قال الشافعي في القديم
قال في العبد وباب حنيفة اخل محض والمذلة فاسد ويجب عليها مهر المثل ودليلنا الاصل براءة الله
وايجاب مهر المثل عليها يحتاج الى دليل والسد لوقع معينا موصوفا فاذا خالفت الوصف
وجب مثل اذا كان له مثل لان الاشكال عنه الى غيره يحتاج الى دليل **مسألة** اذا قالت
له طلقني ثلثا لثا لث فان طلقها ثلثا وعليها لث فان طلقها واحد او ثنتين فعليها باحثة
من الالف لاخل من بينهما وان قالت طلقني ثلثا على الالف فاحكم فيه مثل ذلك عند احواب
وقال ابو حنيفة ان طلقها اقل من الثلث وقع الطلاق ولم يجب عليها شيء وعندنا المسلمان
لا توقع اكثر من واحدة فان اوقع واحدة او تلفظ بالثلث ووقع واحدة ما استحق ثلث الالف
دليلنا اجماع العروة على ان الطلاق الثلث باطل وانما قلنا يستحق ثلث الالف اذا وقعت واحدة لا
ثلاث لث الالف على الثلاث فيكون حصنة كل واحد ثلث الالف **مسألة** اذا قال خالك
على حل هذه لجامية وطلقها على ذلك لم يقع الطلاق ولم يقع الخلع وقال الشافعي يقع الخلع و
الطلاق وليسقط المستأجر مهر المثل سواء خرج الولد سليما او لم يخرج وقال ابو حنيفة
ان لم يخرج الولد سليما فله مهر المثل وان خرج سليما فهو له وجه العوض دليلنا ان هذا عوض
محمول لا يقع ايقاع الطلاق به وايجاب مهر المثل لا دليل عليه ووقع الطلاق لا دليل على
ايضا والاصل ان الذي من ثبات العقد **مسألة** اذا كان تلفظ المبراه او تلفظ

الخلع ملك عليها البدل فان كان قبل الدخول فلها نصف المهر وان كان قبل القبض فعليه نصفه وان كان بعد
القبض فان كان بعد الدخول فقد استنفذ المستأجر فان كان قبل القبض فعليه
الا فانه من هذا قول الشافعي وبه قال محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة فعليه المهر في الخلع مبرا
كل واحد منهما من حقوق الزوجية من الاموال فان كان قبل الدخول وكان قبل القبض
مربي الزوج من جميع المهر وان كان بعد القبض لم يترد عليه شيئا وان كان بعد الدخول وقبل
القبض يري ولا يجب عليه اقباض شيء بالواما ما عدا هذا من الدين فله مهر اكل واحد منهما
يندر روايتان روي محمد عن ابي حنيفة انه يبر او المهنه وانه لا يبر ولا يفرق بين ان يقع ذلك بينهما
بعوض او بغير عوض فالواقد ان يغير عوض ولم ينفذ الطلاق لم يبر كل واحد منهما من شيء بال
وقال ابن يوسف بقول ابي حنيفة اذا كان لفظ المبراه ويقول الشافعي اذا كان تلفظ الخلع يجب العوض
ما يستحقه عليه فقد خلع كايما كان قليلة كان او كثيرا فان كان تلفظ المبراه استحق العوض
اذا كان وقت المهر وان كان مثل المهر او اكثر منه فلا يصح واستحقاق الصداق على ما مضى
ان كان بعد الدخول وكل المسما وان كان قبله منصفه ومعا من ذلك من الذي يقع عليه الخلع وا
لها ابو دليلنا اجماع العروة واخبارهم فانهم لا يحتلغون به ذلك **مسألة** ليس لفظ الخلع والمهر
في الطلاق بعوض فاحرازه في لفظ الخلع من العوض ما يترصيه ان عليه قليلة كان او كثيرا ولم يخرج
لفظ المبراه الا دون المهر ولم يعقل احد الفقهاء بين اللقيين دليلنا اجماع العروة **مسألة** اذا
اختلفت احيى من زوجها بعوض غير اذنها لم يصح ذلك وبه قال ابو ثور وقال ابي حنيفة يصح ذلك ودليلنا
فله تعالى فان ختم الا يغيا احد الله فلا يحتاج عليهما فيها افادت به فاضاف الفدا اليها فلي على انه
اذا اذن غيرهما لا يجوز وايضا الاصل بقا العقد واجازة ذلك من احيى يحتاج الى دليل وليس في الشرح
بدل عليه **مسألة** اذا اختلفت اختلفان في بعض العوض او فذره او تاجر او فغلبه اربعة الطلاق
كان القول قول المرأة في قدر الذي وقع عليه الخلع وعلى الزوج البينة وقول الزوج في عدم الطلاق
فان لم يخرجها على اكثر من طاعة واحد وقال ابو حنيفة القول قولها في جميع ذلك وعليه البينة
وقال الشافعي في الغان دليلنا هو انها اتفقا على وقوع العروة وانما اختلفت نفسها وانما اختلفت

بوت

القبض

٥٠

في الزمان ما كان يري في زيادة نكح وحالة المرأة تضار الزوج مذهباً وهي منكدة فعليه البتة وعليها البتة
مسألة اذا خالف المرأة في مذهبها بالكثر من مهر مثلها كان اكل من صلبها لها وقال الشافعي
مهر المثل من صلبها والخالف من الثلث وقال ابو حنيفة الكفر من الثلث دليلنا قول تعالى فلا جناح
عليها فيما افندت به ولم يفرق بين حال العت والمهر فوجب حملها على عسره الا ان يقولوا دليل
مسألة ليس للرجل ان يطلق عسره عليه ولا يبيعه ولا يعرض فيه وقال الشافعي و ابو حنيفة
واكثر العقلاء وقال السنن البيهقي وعطاء بن يعقوب وعنه عن ربيعة بن ربيعة عن ابي مالك بن ابي
يعقوب عن ابي حنيفة قال لا يبيع ولا يطلق كالمهر والبيع يبيع منه دون المهر دليلنا اجماع الفقة وايضا
الاصول بقا العقد وصحة وشروط الخلع للولي يحتاج الى دليل وما ذكره ليس عليه دليل وايضا قوله
عليه السلام الطلاق لمن اخذ بالشان والزوج هو الذي له ذلك دون غيره **مسألة** **كتاب الطلاق**
بعد قوله تعالى الطلاق مرتان في اخره وبعد حاقه تعالى فان طلقها فلا اعتل به من بعد حتى تنكح زوجاً غيره
دون قوله فاما ما ذكره من ان يترجى باحسان ويقال لها من التبايعين ويحكم في ذلك عن الشافعي
وروي ذلك عن ابن عباس انه قال لا يترجى باحسان الطلقة الثانية وهو الذي اختاره الشافعي
واصحاه دليلنا انه ليس بشيء قوله فترجى باحسان يترجى بالطلاق ويترجى بالكنايان وقوله بعد ذلك
فان طلقها فلا اعتل به من بعد حتى تنكح زوجاً غيره يترجى بالطلاق فوجب حملها عليه وايضا ما في هذا قوله لا يترجى
باحسان معناه اذا طلقها طلقين فالترجى بالاحسان الذي في مقتضى عدتها وقوله فاما ما
يعرفه يعني الرجعة بل خلاف **مسألة** الطلاق الحرام هو ان يطلق مدخولها غير غائب عنها عينة
محصنة في حال الحيض او في طهر جامعاً فيه فاما هذا حكمه فانه لا يقع عندنا والعقد ثابت بحاله وبه
قال ابن علي وقال البيهقي العقلاء الذين قالوا ان كان محظور اذهب اليه ابو حنيفة وصحابه وما كان والا
والثوري والشافعي دليلنا اجماع الفقة وايضا الاصل بقا العقد وقوله الطلاق يحتاج الى دليل شيء
وايضا قوله تعالى فلا جناح لهما بعد من افندت به ولم يفرق بين حال العت والمهر فوجب حملها على عسره الا ان يقولوا دليل
به فاذا ثبت ذلك ولا على ان الطلاق اذا كان من غير الطهر كان محرماً مستحباً عنه والبيهقي يذهب الى

المهر عليه وايضا روي بن جريح قال اجزئي ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن الاعرج يقول عذره يسأل عن
ابو الزبير يسأل كيف يري في رجل طلق امراته حايضاً قال طلق عبد الله بن عمر امراته وهي حايض على
عذر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وروي بن سيرين قال اجزئي نولا انتم ان امرءة طلق امراته
الشافعي حايض فامر النبي ان يرأبها فقال عبد الله بن عمر حايضاً ولم يرأبها شيئا الا استند لالحق على حجة
ما يذهب عن اليه بارواه ما في عن بن عمر انه طلق امراته وهي حايض في زمن رسول الله ص قال عرساله
رسول الله عن ذلك فقال امره فليأبها ثم يمسكها حتى تظفر ثم يحتبض ثم يظفر فان شاء أمسكها وان شاء
طلقها وبارواه بن سيرين عن يونس بن جبير قال سالت عبد الله بن عمر قلت له رجل طلق امراته وهي حايض
قال فقال لعنه الله بن عمر قلت نعم قال فان عبد الله بن عمر طلق امراته وهي حايض قال نعم لولم
منه فقال مرة فليأبها ثم يطلقها قبل عدتها قال قلت فتعند بها فقال لعنه اريدت ان تجزئوا
قالوا او يزيد دليلان احداهما قوله فليأبها ثبت ان الطلاق كان والآخر الثاني قوله لا يترجى بعد ذلك
فاكر عليه فقال لعنه اي اسكت اريدت ان تجزئوا من عن العلم بان واقع واستحسن اما كان الطلاق
واحد او روي الحسن بن عمر قال طلق زوجتي طلقة زوجتي وهي حايض فلو دنت ان ابتعها با
الملتقين الاجزئين فسالت النبي ص عن ذلك وامري ان اراجعها فقلت يا رسول الله اريدت لو طلقته
ثلاثاً فقال بانت امراتك وعصيتك ترك قال او يزيد دليلان احدهما انه امره بالرجعة وقد طلق واحد
والثاني قوله النبي ص بانت امراتك وعصيتك ترك قالوا لانه كان يقع في الاثم بغيره اصله والحجاب
ان هذه الاجناد كلها اجزاء واحد ونحو لا نفوذ باجماع مع ذلك مخالفة الكتاب والسنة على ما بينوا وما خالف
الكتاب ويجب العمل وايضا فانها باجماع فقهائهم وباحضارهم عن ائمتنا عليهم السلام ثم لو سلمنا حالها على ما بها كان
لنا ان نحملها على ان اذا بالرجعة التمسك بالزوجية لان الطلاق غير واقع فلو كان كذلك اثمهم انه امره بذلك
وامر النبي ص على الوضوب فلو كان المراد ما قالوه من انه قد وقع الطلاق وانما اراد المراجعة لما كان
امرهم بذلك غير واجب فان حملوا المراجعة على الاستحباب او الابطاح كان ذلك تركاً للظاهر
وليس لهم ان يقولوا الظاهر من المراجعة عاودة المدة الى الزوجية بعد وقوع الطلاق لا التمسك بالزوجية
قبل الاثم ذلك لان ما يجب العلم به قد يقال في المراجعة الا ان يري انه قد قبض اليه من ترك التمسك بالزوجية

والنفقة عليهم راجع ازاوجك وانفق عليهم وان كان العقد باقيا ولو كان الفاهر ما قالوا
لتركنا ذلك لادلة التي تقدمت ولقول النبي صلى الله عليه وسلم وامره بالمراجعة التي تقتضي الوجوب وليس ترك امره
وجعله على الاباحة والاستحباب ليلزم ظاهر المراجعة باوحي من غير المراجعة على المنك بالعقد
ليسلم ظاهر الامر بالوجوب واذا انشا وباسقط الاحتجاج بالاجار فاما قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سألته
لو طلقها لاثا قال بليت امرأتك وعصيت ربك ليس في ظاهره انه قال لو طلقها وهي حايض لم لا
تنتع انه اراد لو طلقها لثا للسننة بآيت منه وعصى ربك اذا كان الطلق مكرها بان يكون حال
حالة سلامة وان كان المكروه يقال فيه عصى به لما بين في غير موضع فاما قول عبد الله بن عمر
جا قال لا تعتد بها قاله ودينا لانه انما السكنة لانه اجزء من النبي صلى الله عليه وسلم بالعتك
بالعقد فكيف تعتد بذلك مع امر النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه **مسألة** اذا طلقها لثا بلقط واحد
كان صيدا عا ووقعت واحد عند كل الشروع وعند كل اعيانهم من قال لا يقع شيء أصلا
وبه قال علي بن عيسى وأهل الظاهر وبني الهادي من محمد بن اسحق انه قال وقع واحد كما قلناه وروى
ان من طلقها ليس كان يذهب الى ما يقوله الامامية وقال الشافعي المسخ ان يطلقها طلق
ليكون خالفا من الخطأ قبل الدخول ومراجعتها بعد الدخول فان طلقها مثنى او ثلاثا بين
لم يلزمها فيه دفعة او منفرة كان ذلك مباحا غير في طهر ووقعه قال في العقوبة عبد الوهم بن
موت وروى عن الحسن بن علي بن عيسى وفيه الثايعين بن مريم وفيه الفقهاء احمد واسحق والشافعي
قوله اذا طلقها مرة واحدة ثنتين او ثلثا دفعة واحدة او منفرة فها هو عصى وأمره ذهب اليه في الثا
على عليه السلام وهو بن عمر بن مسعود بن عباس وفيه الفقهاء ابو حنيفة واصحابه وما قالوا الا ان
واقع ودينا ما قلناه في المسألة الاولى من العترة وان الاصل بقاء العقد وقالنا في اذ الملقم النساء وطلق
لعنه من واحد والعدا فامرنا بجماعة ثلث انه اراد في كل مرة يطبق لانه لو كان كج من ثلث
لا احتاج الى احد العقد غير المدخول بها وذلك خلاف ظاهره وقالنا في الطلاق مرتان يعني دفعتان ثم
فانصد ذلك فان طلقها فلا على له حتى تنكح زوجا غيره ومن جملة بين الثلث ما قلنا مرتين ولا الثالثة
وذلك خلاف ظاهره فان قيل العدة اذا ذكره عقيب الاسم لم يقتض التفرق مثله اذا قال له علي ما بينه

درهم مرتان واذا ذكره عقيب فعل اقترن مثله ادخل الدار مرتين او عتبت مرتين والعدي في الآية عقيب
الاسم لا الفعل قلنا قوله تعالى الطلاق مرتان معناه طلقا مرتين لانه لو كان حبرا كان كذا باق العدة
مدا كونه عقيب فعل الاسم وليس لاحد ان يقول لا فرق بين ان يكون التفرق بين طهر او طهرين وذلك لانه
اذا ثبت وجوب التفرق وجب على ما قلناه لان احدا لا يعزق وروى بن عمر قال طلقته مرتين حتى بقي
حايض فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا كذا امرك ربك انما السننة ان تستقبل بها الطهر فطلقها في كل مرة تطبق
فتبين ان ذلك بدعة وفيه اعجز المتقدم حين سأل ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم لو طلقها لثا فاعصيت ربك
يدل على انه بدعة محرم لانه اجماع الصحابة وروى ذلك عن تقدم ذكره من الصحابة والشافعي لم يدل على
انه اجماع وروى بن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين من خلافة عمر بن الخطاب
واحدة فها هو ان الناس قد استعملوا امر امر كان ثم غير انا فلو لم يصبنا عليه واصعدنا عليه
عذرا لفظ الحديث بعضها فانهم صرحوا على الثلث وروى ان ابن عمر طلق زوجته وهي حايض لثا فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراجعها وهذا اشق لان الثلث لو وقعت لما كان له المراجعة وروى عن ابن
عباس قال طلقها كان ابن عبد بن زيد امراته لثا في مجلس واحد فمر عليها حزنا شديدا فاشدوا
الله صلى الله عليه وسلم كعبه فطلقها قال طلقها لثا في مجلس واحد قال نعم فقال علي بن
انما لك واحدة فراجعها ان شئت قال فراجعها وهذا نص **مسألة** قد بينا انه اذا طلقها في حال الحيض
ان لا يقع منه شيء واحدا كان او ثلثا وقال ابو حنيفة والشافعي ان كان طلقها واحدا او اثنتين
يسقط له مراجعتها حديث بن مريم في ما قد قلناه من ان الطلاق الذي اضرع به واقع واذا ثبت
ذلك بهذا الفرع ما قلناه **مسألة** كل طلاق لم يجز شهادتان عدلان مسلمان وان كانا صلت
سائر شروطه فانه لا يقع وخالف جميع الفقهاء وفي ذلك ولم يعتبر احد منهم الشهادة عينا اجماع العترة
واجبارهم وايضا الاصل بقاء العقد والعترة يحتاج الى دليل وايضا قوله تعالى عقيب قوله يا ايها
الذين امنوا اذا طلقتم النساء الى قوله ولئن كنتم احب اليكم من ذلك فاعلموا ان الله اعلم بما كنتم تعملون
الوجوب فان قالوا ذلك يرجع الى الجرح قلنا لا يصح لان الفرق اقرب اليه لانه قال فاذا بلغ
الجهن فامسكوهن معروفون او فاقرهن معروف يعني الطلاق على ان لسان على ذلك على اجمع وايضا فان

الاشهاد على المراجعة لا يجب ولا هو شرط في صحته أو كونه شرط في ايقاع الطلاق في قوله عليه **مسألة** الطلاق حاصل المستبين حملها يقع على كل حال بل خلاف سوا كانت حايضا او طاهرا لا يختلف اهلنا في ذلك على خلاف بينه حريه ان الحامل من الحيض لم لا بدقة في طلاق الحامل عندنا ولا شي غيره قولنا احدهما مثل ما قلناه وعليه عامة اهلنا وفيه احواء من قال في القول الذي نقوله انها تحيض ان في طلاقها سنة وبعده دليلنا اجماع العروة واحياءهم وحي مطلقه **مسألة** اذا قال كذا في سنة طالق طلاق السنة لا يقع طلاقه وقال الشافعي لا يقع الطلاق في الحائض اذا طهرت وقع قبل العسل وبعد سواء وقال ابو حنيفة ان القلم لا يثبت الا في الحيض كما قال الشافعي وان كان لا فممن ذلك لم نطلق حتى نعلم ان دليلنا اننا قد بينا ان طلاق الحائض لا يقع في الحائض والطلاق بشرط لا يقع ايضا على نية منقط مما هذا الفرع **مسألة** اذا قال في طهر لم يحيا معا فيه انت طالق للبدعة وقع طلاقه في الحال وقوله البدعة لقولنا ان يتويى المطلق اذا احضنت فانه لا يقع أصلا لانه علقه بشرط وقال جميع الفقهاء لا يقع طلاقه في الحال فان حاضت بعدها او وضعت وقع الطلاق لانه زمان البدعة دليلنا ان قوله انت طالق يقع وقوله للبدعة كان لغوا لانه كذب هذا اذا نوي الانشاء في الحال وان قال نويت ايقاع الطلاق اذا احضنت لم يقع لانه طلاق بشرط ولا يملك طلاق محرم فعلى الوجهين معا لا يقع **مسألة** اذا قال لها في طهر ما في بائنه انت طالق لانا للسنة وضعت واحدا وبطل حكم ما زاد عليه وقال الشافعي يقع الثلاث في الحال وقال ابو حنيفة تقع في ذرو واحد دليلنا ما تقدم من ان التلفظ بالطلاق الثلاث بدعة والله لا يقع من ذلك الا واحدا على ما معنى القول فيه فافهم من الاعادة **مسألة** اذا قال لمن طلاقها سنة وبعده في طهر فربما فيه اوجه حال الحيض اني طالق لك السنة فانه لا يقع منه شي أصلا وقال الشافعي انه لا يقع في الحال شي فادخلت من هذه المحيضة او حيضت بعد هذا القول في طهر يقع بها في اول جرمها الطهر لان الصفة قد وجدت دليلنا اننا قد بينا ان الطلاق بشرط لا يقع وعليه اجماع العروة وهذا الطلاق بشرط لان حاله لا يقع لبيت محال زمان السنة **مسألة** اذا قال لها انت طالق او اكثر طلاق او اتم طلاق وضعت واحدا وكلمت جمعية وفيه قال الشافعي

وقوله

بقره ابو حنيفة في اتم مثل ما قلناه وفيه اكمل او اكثر انها يقع ثانياً وليست ان وفروها على عليه وكونه ما يحتاج الى دليل على ان عندنا ليست هاهنا تطليقة فليست اذا كانت موجبة وهذا ليست بغيره فيكون ان تكون رجعية **مسألة** اذا قال انت طالق اقصر طلاق او الطول طلاق او اعز طلاق في طلق ولحقه رجعه وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يقع ثانياً دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا قال لها انت طالق اذا قدم فلهن فاذا قدم فلهن لا يقع طلاقه ولكن كما ان علقه بشرط من الشرط اوصف من الصفات المستقبلة فانه لا يقع أصلا لاني محال ولا في المستقبل حين حصول الشرط والصفة وقال جميع الفقهاء انه يقع اذا حصل الشرط دليلنا اجماع العروة واحياءهم فانهم يحتاجون فيه وايضا الاصل بقا العقد وايقاع هذا الضرب من الطلاق يحتاج الى دليل والشرع حارس دليل **مسألة** اذا قال لها انت طالق ولم يتو اليستوية لم يقع طلاقه وبقي قال اردت ميراثا هو قبل منفي الحكم وبما بينه وبين الله تعالى ما يخرج من العدة فان خرجت من العدة لم يثبت ذلك منه في الحكم دليلنا اجماع العروة واحياءهم وايضا الاصل بقا العقد وايقاع الطلاق بلا ينة يحتاج الى دليل وايضا قول النبي يوم الاعمال بالنيات وانما لامري ما نوي دل على ان ما لم ينو وليس له وهذا الميؤده **مسألة** اذا قال لها انت طالق طالق أخرج فانه لا يقع به قوة وقال بن المنذر عن علي بن ابي طالب ان طلقها وقال اصاب الشافعي ليس لبايها نص والذي يحكي عن المذهب انه عبادة عن طلاق البدعة لان الخرج عبادة عن الائم دليلنا ان قوله خرج بمعنى اتم والطلاق المستون لا يكون فيه اتم فاذا ثبت ان فيه اتم كان مبدعا وطلاق البدعة لا يقع عندنا على ما معنى **مسألة** اذا سألته بعرضك ان يطلقها فقال لا سبي طواقي ولم يواصل فانه لا تطلق واحدا ميتون وان نوي معيها نوي وقال الشافعي يطلق في امرأة له نوي او لم ينوي الا ابن الزكوى فانه قال اذا لم ينو السبيل فانه لا تطلق وقال مالك تطلق جميع من الا التي سالت لانه عدل عن المراجعة الى الكفاية فعمل انه قد عجزها دليلنا اجماع العروة على ان الطلاق يحتاج الى نية

وهذا أفضل من ستة فيجب ان يقع وايضا الاصل كما تقدمت المسألة واحتاج الى دليل ولو كان
ممن لا يعتبر البينة كان قول الشاهي ابي يعقوب قوله نسائي هو الحق **مسألة** صريح الطلاق
لفظ واحد وهو قوله انت طالق وهي طالق او فلان طالق مع مقادير البينة له فانه يجوز عن البينة
لم يقع بها شيء والكنايات لا يقع بها شيء فانه يثبت او لم يثبت بها وقال الفقهاء الصريح ما يقع الطلاق
من غير بينة والكنايات ما يحتاج الى بينة والصريح عند الشاهي على قوله الجدي ثلاث العلق
الطلاق والسراح والفرق وقال ما كان صريح الطلاق والفرق والسراح وحله وبوده وبه
وحله وبان وغير ذلك مما يذكره وقال ابو حنيفة صريح الطلاق لفظ واحد وهو للطلاق على ما
قلناه غير انه لم يبرأ البينة وقال ابو حنيفة ان قال حال العصب فارقتك او سجنك كان
صريحا فاما غير هذه اللفظة فكما كنيات وعلق الشاهي القول في العقب فاني
الى قول ابو حنيفة واخذ به عليه وبينه انت طالق وطلقت فلا يقع بها اكثر من واحد وبه
قال الاوزاعي والثوري وقال ابو حنيفة وكذلك حنكدي واستنوي ربحك وانت واحد و
المختاري لا يقع من الاطراف واحدة مما دللنا اجماع الفقرة وان الاصل بقاء العقد ووقوع
الواحد بصريح الطلاق مع البينة ثم عليه وما زاد عليه وبغير الصريح لا دلالة عليه
مسألة اذا قال انت طالق او انت الطلاق او انتي طالق او انت الطلاق لا يقع به شيء نواولم
ينوي الا بقوله انت طالق او ينوي فانه يقع واحدة لا اكثر منه وقال ابو حنيفة يحسب
ذلك يقع ما نوي واحدة كانت او اثنين او ثلثا وبه قال الشاهي دللنا ان الاصل بقاء العقد
وايقاع الفقرة ما ذكره ليس عليه دليل وايضا ما ذكرناه مما يحسب على وقوع الفقرة به وما قاله
ليس عليه دليل **مسألة** اذا كتب بطلاق زوجته ولم يقصد الطلاق لا يقع بالطلاق وان قصد
الطلاق فعندنا انه لا يقع به شيء وللشاهي بینه فلو ان احدهما يقع على كل حال وبه قال ابو حنيفة
والاخر لا يقع مثل ما قلناه دللنا اجماع الفقرة وايضا الاصل بقاء العقد ولا دليل على وقوع الطلاق
بالكناية **مسألة** اذا حيزت زوجته فاختارته لم يقع بذلك فقرة وبه قال ابو حنيفة ومسورة
وابن عباس وعائشة والشاهي وروى عن علي بن رزيق بن ثابت روايتان احدهما مثل ما قلناه

وروي عن

والثانية ان يقع به طلاقه رجعية وهو قول الحسن البصري دللنا اجماع الفقرة وان الاصل بقاء
العقد وايقاع الفقرة بذلك يحتاج الى دليل وروي الاسود قالت سألت عائشة عن رجل حيز زوجته
فاختارته فقالت حيز رسول الله مناه فاختارته كان ذلك طلاقا **مسألة** اذا حيزها
فاختارته نفسها لم يقع الطلاق نواولم ينوي او نوي احدهما وقال قوم من اصحابنا اذا نوي وقوع الطلاق
ثم اختارها لنفسه من قال يقع واحدا رجعية ومنهم من قال ثابته وقال الشاهي وهو كناية
عن المعين يقتضي الى بينة الزوجين معا وقال ما كان يقع به الطلاق الثلث من غير بينة لان عندنا ان هذه
اللفظة صريحة في الطلاق الثلث كما يقتضي كنيات الظاهرة ومن نوي الطلاق ولم ينوي اعادة
ورقت طلاقه رجعية عند الشاهي وعندي حنيفة فان نوي اعادة فان انقضت نيتا لم يقع
وقع ما انقضا عليه واحدا كان او اثنين او ثلثا عند الشاهي وعندي حنيفة ان نوي
طالقتين لم يقع الا واحدة كما تقول في كنيات الظاهر وان اختلفت بينهما في العدد
رفع الاقل لانه متيقن ما دونك وبه وما زاد على ان هذه اللفظة تحصل الفقرة وايضا اجماع
الفرقة على هذا واجماعهم وقد ذكرنا هاهنا الكتابين المتقدم ذكرهما وبيننا الوجه في الوجهين
الحالقة لها ومن خالف في ذلك لا يعتد به لانه شاذ منهم **مسألة** اذا حيزها
ثم رجع عن ذلك قبل ان تختار نفسها رجع عن جميع اصحاب الشاهي الا ابن خيران فانه
قال لا يبرأ به قال ابو حنيفة وهذا يسقط عنا لاننا بينا ان التحيز غير صحيح ولا يعمل به **مسألة**
اذا قال لك طالق ففك ثلثا وطلقت واحدة وقع عند الشاهي وعند أبي حنيفة لا يقع اصلا وهو
مذهبنا وان اختلفنا في العسلة دللنا ما تقدم به للسألة الاولى **مسألة**
اذا قال طلق نفسك واحدة وطلقت ثلثا وقعت عند الشاهي واحدة وعند أبي حنيفة
الجميع وهو مذهبنا وان اختلفنا في العسلة دللنا ما تقدم به للسألة الاولى **مسألة**
اذا قال لزوجتي امة او امة او امته انت على حرام لم يتعلق به حكم الطلاق ولا اعتاق ولا غيرها
علا ولم ينهي ولا يمين ولا يوجب كفارة وقال الشاهي ان نواولما في الزوجة كان طلاقا
وان لم ينو عتقا وقع طلاقه رجعية وان نوي عتقا كان على ما نواه فان نوي عتقا كان طلاقا
وهذا يسقط

به فاما اذا كان طلاقاً مقوّداً او معلقاً اضعفه فلا يدخله الاشتمال. وقال احمد بن حنبل يدخل
 في الطلاق دون العتق فقال اذا قال انت طالق انت طالق الله لم يطلاق ولو قال انت حر انت شاه
 الله عتق وعرف بينهما بان الله تعالى لا يشاء الطلاق ويشاء العتق لقوله عليه السلام ان بعض
 الاشياء الى الله الطلاق وليلنا ان الاصل برامة الذمة وثبوت العقد واذا عتق كلامه بلغة
 ان شاء الله في هذه المواضع فلا دليل على ان العقد في الكاح او العتق ولا على نقل حكم بدنة
 من ادعي خلافة مغيرة الدلالة وروى عن النخعي قال من حلف على ابنه وقال في انشاء
 ان شاء الله لم يثبت بينا حلف عليه فهو على العموم في كل الايمان بالله وبعباده **مسألة** المرنى اذا
 طلقها طلقك يملك رجعتها فان ماتت لا يرثها بالطلاق وان مات هو من ذلك المهر
 ورثته ما بينهما وبين سنته ما لم يتزوج فان تزوجت بعد انقضاء عدتها لم يزوج
 وان زاد على الستة يوم واحد لم يزوج. ولشافعي فيه قولان احدهما ان الزنا هو احوال القولين عندهم
 واختاره في الامثلة وبه قال في الصحابة على علمهم ومروفتهم وفي الفقهاء ربيعة ومالك
 والاوزاعي واللبث بن سعد وابن ابي شيبة والثوري وابو حنيفة واصحابهم واحمد بن حنبل ولهم
 تفصيل وابو حنيفة لا يزوجها بعد خروجهما من العدة وكذلك اصحابه والاوزاعي واللبث بن سعد
 والثوري واحد الا قول الثالث للشافعي على قوليه انها تزنت والقول الثاني للشافعي على هذا القول
 انها تزنت ما لم يتزوج به قال ابن ابي ليلى واحمد لم يبعث بزوج سبعة كما قلناه والقول الثالث
 للشافعي على هذا القول انها تزنت ابداً ولو تزوجت ما تزوجت وبه قال ربيعة ولو تزوجت عشرو
 اذ لم يزوج ورثتها في هذا يوم تزنت في يوم واحد ميراث خالق من الاوزاع وهو ان يتزوجها
 فيطلقها به موصية ثم يتزوجها آخر فيطلقها كذلك فتزوج فتتقي ليه ان موثها لم دفعه و
 احدهم في اخذ ارثها من الجماعة ولبس الجماعة الفرقة واحبارهم ولأنه اجماع الصحابة وروى عن
 ذكرنا ولا يعرف لم يخالف وروى من عمر انه قال المتنوبة تزنت وروى عن عبد الرحمن بن
 عوف طلق تزوجته ثم اصررت اسبع الكلبية في موصية ما ثبت طلاقها فتزوجها في عثمان
 تزنتها منه وروى ان عمر طلق بعض منابه وهو محصور وموتها على علي عليه السلام

مسألة اذا سألته ان يطلقها به موصية فطلقها لم يقطع ذلك الميراث منه وقال
 بن ابي هريرة من اصحاب الشافعي عني انه سأل عن رجل قال لباقر من اصحابه انها لا تزنت به
 قال ابو حنيفة قالوا لا زالت الذمة وليكن الاجابة
 وهذا بالفتاوى ابراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسيلوهم ان كانوا ينطقون
 فاضاوكسر الاضمار الى الضمير اللبس وانما قال هذا علي بن ابي بصير بان قال ان كانوا ينطقون
 فقد فعله كبيرهم فاذا لم ينطقوا او اعلم انهم ما فعلوا ينطقون ان من لا ينطق
 ولا يفعل لا يستحق العاقر ولا الهبة وخرج الكلام مخجوا طاهره بخلافه وقال في قضية
 ابوبهم وخديجة كصفها فاضرب به ولا تخنث فجعل الله ابوبهم مخجوا ما كان حلف
 عليه وروى سويد بن خفلة قال خرجنا ومعنا ابن من عمر بن الخطاب فآخذه اعداءه فخرج القوم
 يحلفوا وحلفت بالله انه ابي فحلفي عنه لعدوه وذكر ذلك النبي ثم قال صدقت المسلم اخر
 المسلم فالنبي هم اجازنا فعل سويد وبه له صواب قوله في احواله ليكون صادقا في عينه
 فدل على ما قلناه **مسألة** اذا ثبت جواز الحمله فانما يجوز من حملته ما كان مباحا يتوصل به
 الى مباح فاما مثل المحلور يتوصل به الى المباح فلا يجوز وبه قال الشافعي واجاز اصحابه الى
 حبيبة الحمله المحلورة ليصل بها الى المباح قال ابو بكر الصديق نظرت في كتاب الحمل لاهل
 العراق فوجدته مله احوالها ما لا يحل فعله والثاني ما يحل على اصولهم والثالث ما يجوز على قول
 من اجاد حملته فالخطور مثل ما روي بن المبارك عن ابي حنيفة ان امرأتك شكت اليك زوجها
 وانتم فراقه فقال لها اريد في ذلك ولا لكاح وان كان بعد الكاح وروى عن ابي حنيفة فيما رواه عنه
 سليمان بن منصور عن علي بن عاصم في قضية معروفة انه قال الزوج المرأة قبل ان تنسأ فان
 لكاح روجحك ينفسخ قال النخعي **مسألة** في كتاب الحمل لما يابى بعشرون او ثلثون مسله
 كلها اقرب مني من استباح ذلك كره والدليل على ان مثل هذا لا يجوز لانه تعالى ما قرب من احوال حيلة
 محظورة عقوبة شديدة وحتى حتى مسخ ففعله وتزوجه وخالفه فقالنا فاسيلوهم عن الفرقة
 التي كانت حاصره المحرقة كان الله تعالى مريم عليهم صيدا السك يوم السبت فاحتوا على

هذا نص في الكاح

بها الثواب **مسألة** اذا قال انا صنت معيعة لم يكن ذلك شيئا وبه قال ابو حنيفة و
قال الشافعي حركاية دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا قال انا صنت بالي
او حرام لم يكن ذلك شيئا وقال ابو حنيفة والشافعي ان ذلك كناية عن الطلاق وليس لما
قدمناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا قال لها انت طالق لم يصح ان ينوي بها اكثر من طلقة
واحدة وصحي نوي اكثر من ذلك لم يقع الا واحدة وقال الشافعي ان لم ينو شيئا كانت طلقة خفية
وان كان نوا كان عسب ما نوي طلقة او طلقين او ثلثة وعلما لكل الكنايات يقع بها
ما نوي فيه قال مالك وقال ابو حنيفة اما يصح الطلاق صح في الابلاء ولا يحتاج معها
الى النية فمضى لم ينوبها الابلاء حكم عليه بها وان لم يستفد فيما بينكم وبين الله وزاد في المك
والله لا اصلك وهو لا يجوز عندنا الابلاء لا يكون الا بعد الدخول بنا دليلنا اجماع العزقة واجبة
الاصل براءة الذمة ومع الطلاق ذلك ما رفع النية يحتاج الى دليل في انعقاد يمينه
مسألة اذا قال والله لا اجامعتك لا اصمكتك لا وطئتكم وقد صدق الياه كان ابلا وان
لم يقصد لم يكن بها مولى وهي حقيقة في العرف في الكناية عن الجماع وقال الشافعي هذه صريحة
في الحكم كتمه حين يمينه مبرهن الله وثبت انما في العرف عبارة عن اليك مثل ما قلناه فلا
الحلق وجب حلها على ذلك مثل الصريحة دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة**
اذا قال والله لا ياشركك الا مستك لا اصمكتك وضد بها الابلاء والعبارة عن المولى
ولم يقصد لم يكن مولى والشافعي فيها قولان قال في القديم يصح في الابلاء والعبارة عن المولى
وقال في الجديد كناية فيخرج من ذلك ان نوا الابلاء كان مولى وان لم ينو لم يكن مولى فان الملقن
وعلى قولين دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا قال والله لا جمع راسي
راسك وراسك شيئا لا ساقت راسي وراسك لا جمع راسي وراسك محذرة والله لا سؤلتك و
الله لا طيلن غيبتي عنك كل هذه لا ينعقد بها الابلاء وقال الشافعي هذه كنايات الابلاء وان كانت
لديته دون علي نوي وان لم يكن له نية سقط قوله ولم يتعلق به حكم كقوله حليلة وامره في الطلاق
دليلنا ان الاصل براءة الذمة وثبوت اليقين بهذه الالفاظ يحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك

مسألة اذا امتنع بعد الاربعة اشهر من العتية والطلاق وما طلوه افع لا يجوز ان يطلق عليه
ولشافعي في القديم قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني له ان يطلق عليه وبه قال في الجديد يقتله
المعزق وعند ابو حنيفة يقع للطلاق ما تقضا الله وليس له في المسألة تغلق وليتأق له تعالى
الذين يولون من **مسألة** ان يرضع اربعة اشهر فان قام وان الله عظم رجيم وان عزم هو الطلاق
فان الله سمح على ما جاز ان عزم الطلاق المية لئلا انه معذور عليه وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الطلاق لمن اخذ بالسان وعليه اجماع العزقة واجبا **مسألة** اذا طلق المولى طلقة
كانت رجعية وبه قال الشافعي اذا كان في الدخول او نوا او نوا يكون بآية على حال دليلنا
ان الاصل في الطلقة الواحد ان يكون رجعية وكونها بآية تحتاج الى شرع وايضا قوله تعالى
ويؤلفن حتى يردهن وهذا نص ولم يعرف **مسألة** اذا قال ان اصنبت فانت علي حرام
لم يكن مولى ولا يتعلق به حكم وقال الشافعي ان قلنا الكناية وليس يصح في شيء ولم يكن له نية
لم يتعلق بهذا اللفظ حكم وان قلنا صح في ايجاب الكفارة او قلنا كناية فنوي تخيير بينهما كان
مولى على قوله الجديد ولا يكون مولى على قوله القديم لانما يعين بغير الله دليلنا ما قلناه من
اجماع العزقة وخبره من ان العين لا ينعقد في الابلاء الا باسم من اسماء الله وهذا ليس من ذلك
وايضاً فالاصل براءة الذمة فمن علق عليها شيئا فعليه الدلالة **مسألة** اذا قال ان اصنبت
فله على ان اقنع عبدي لا يكون مولى والشافعي فيه قولان قال في القديم مثل ما قلناه والثاني
قال في الجديد يكون مولى دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** الابلاء لا يقع
بشرط وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع العزقة واجبا والاصل براءة الذمة ويعول
الابلاء بشرط يحتاج الى دليل **مسألة** لا حكم للابلاء قبل الدخول وخالف جميع الفقهاء في
دليلنا اجماع العزقة واجبا وايضا الاصل براءة الذمة وتعلق حكم الابلاء عليها قبل الدخول
يحتاج الى دليل **مسألة** الابلاء في الرضي والغصب سواء اذا غصب به الابلاء وبه قال
ابو حنيفة والشافعي وان لم يعتد بالنية وقال مالك اذا كان في حال الغصب كان مولى
وان كان في حال الرضي لم يكن مولى دليلنا قوله تعالى الذين يولون

هذا كتاب الرضا وهو ما يحتاج اليه كماله

ظاهر من امرانه ثم طلقها طلاقاً رجعيته حكم صحته لظاهره فان راجعها عاده الزوجية ووجبت
 الصداقة وللشافعي فيه قولان احدهما اذا قال الرجعية تكون عوداً فاذا راجعها ابتغى الرجعية طلاقاً للثمة
 كفارة واذا قال لا يكون عوداً افانته اذا طلقها عقيب الرجعية لم يلزمه الكفارة حتي يعيني بعد الرجعية
 من مكان يكتفه فيه الطلاق وليلين اجماع الفقرة وايضا قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم
 وهذه من نسائهم من حصنها فعليها للثمة **مسألة** اذا انطأ هو منها ثم اناها بان طلقها نكاحاً
 ثانياً او طلقها رجعت من عدتها ثم عقد عليها عقد آخر فانه لا يعود حكم القهار وقال الشافعي ان
 اناها بعد ذلك ثم رجعها على قوله القديم يعود قولاً واحداً وعلى الجديد على قولين وان اناها
 بالثمة ثم رجعها على قوله القديم تعود على قولين وعلى الجديد لا تعود قولاً واحداً وليلين اجماع الفقرة
 واجتراحهم وايضا مائة الذمة لسقوط الكفارة بانقضاء العدة وعودها بعد التزوج يحتاج الي دليل
مسألة لهما في السكنان غير واقع وروي ذلك من عثمان بن عيسى قال الليث بن سعد
 والمزني ورواه وقال كاتبة الفقهاء كاي حبيقة واصحابه والشافعي ومالك والثوري انه يصح كالمها
 ورواه ذلك من علي بن عيسى لم يعرف من اخطأ دليلنا اجماع الفقرة واجتراحهم وايضا الاصل مائة الذمة
 وتعليق الحمل عليها يحتاج الي دليل **مسألة** اذا انطأ هو وعاد فلزمته الكفارة ثم علمه وطهرها
 حتي يكفر فان ترك العدة والتكفير اجل ثلثة اشهر ثم يطالب بالكفارة او الطلاق مثل الموي بعد اربعة
 اشهر وقال مالك نصير مولى بعد اربعة اشهر يتعلق عليه حكم الغيبة والطلاق وقال ابو حنيفة
 واصحابه والثوري والشافعي انه لا يلزمه شيء من ذلك ولا يصير مولى دليلنا اجماع الفقرة واجتراحهم وقد
 ذكرناها في الكتاب الكبير **مسألة** القهار يقع بالامهة التي ذكرها المديونة وام الولد
 مثل ما يقع بالزوجة سناً وبه قال علي بن عيسى في الصحابة والثوري ومالك في الفضلاء وقال
 ابو حنيفة واصحابه والشافعي والاوزاعي انه لا يقع القهار الا بالزوجات وروي ذلك عن ابن عمر
 دليلنا اجماع الفقرة واجتراحهم وايضا قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ولم يعرفوا
 اذا قال انت علي كسيدتي او جلياً ونوي به القهار كان مظاهراً وللشافعي في القديم فيه قولان
 احدهما مثل ما قلناه وبه قال في الجديد وهو الاصح عندهم والقول الثاني لا يكون مظاهراً وبه

قال ابو حنيفة اذا علق بالراس والبعج وحرم الاجز المشاعة واذا علق باليد والرجل لم يكن
 مظاهراً وليلين اجماع الفقرة واجتراحهم ولانه اذا قال ما قلناه ويصل ما يجب على المقاهر
 كان احوط به استباحة الوطى واذا لم يفعل كان مظاهراً **مسألة** اذا اقالها انت علي كظهر
 بيتي او بنت ابني او اختي او بنتها او عميتي او اختي اختلف اجناراً ما بين ذلك والظاهر
 الاشارة اليه ان يكون مظاهراً وبه قال الشافعي في الجديد وقد روي انه لا يكون مظاهراً الا اذا
 شبهها باقره وقال الشافعي في القديم فيه قولان احدهما مثل الاول والثاني مثل الثاني هذا
 دليلنا على الاول قوله تعالى وانتم ليعلمون مستكراً من القول وزوراً وذلك موجب في غير الاشياء
 ودليل الثاني قوله عز وجل ما هن امهاتكم ان امهاتكم الا الالهي ولدنهم فانكر عليه تشبيه المرأة
 بالام ولم يذكر غير حافز حجب تعليق الحكم بها دون غيرها **مسألة** لا يصح القهار قبل
 التزوج وبه قال الشافعي وقال مالك وابو حنيفة يصح دليلنا اجماع الفقرة واجتراحهم وايضا
 قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم وهذه ليست من نسائه وايضا الاصل مائة الذمة
 وشغلها يحتاج الي دليل **مسألة** اذا قال لها متي تزوجني فانت طالق واتي علي كظهري
 او متي تزوجني فانت علي كغلامي وانت طالق لم ينعقد بذلك قهار ولا طلاق وبه قال
 الشافعي وقال ابو حنيفة يقع الطلاق واليقع للقهار وقال مالك يقعان معاً وهذا الفرع يسقط
 عنهما دليلنا عليه في المسألة الاولى فانما فسخ عليها **مسألة** اذا قال انت علي كظهر
 امي ولم ينو القهار لم يقع القهار وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا هو من عين القهار
 ولا يعتبر منه الميتة دليلنا اجماع الفقرة وايضا الاصل مائة الذمة وشغلها يحتاج الي دليل
مسألة اذا قال انت علي كظهر امي ونوي به الطلاق لم يكن طلاقاً ولا قهاراً وقال اكثر اصحاب
 الشافعي وعليه في اكثر كتبهم ان يكون طلاقاً او قهاراً في بعض النسخ ذهب اليه بعض اصحابه
 انه يكون قهاراً وليلين اجماع الفقرة وايضا الاصل بقاء العقد وبرائة الذمة وقد بينا ان الطلاق
 لا يقع بشيء من المكنايات فكذلك القهار لا يقع اذ المقصود به القهار من ايج طلاقاً
 فعليها للثمة **مسألة** القهار لا يقع الا اذا كانت طاهرة لم يفسد بها شيء ولا يفسد احدان

مثل الطلاق ولم يعتبر احد من الفقهاء ذلك دليلنا اجماع العتقة واجتادهم وايضا الاصل
براء الدائم وشغلها بغير دليل **مسألة** اذا قال اتي على حرام كذا ولم يكرهها
ولا طلاقا نوي او لم ينو وقال الشافعي يذهب مسيل احدهما ان ينوي الطلاق والثانية ان ينوي
الظهار والثالثة يطلق ولا ينوي شيئا والرابعة ينوي الطلاق والظهار والخامسة ينوي عتق
غيره وعلى قول بعض اصحابه يلزمه الطهار ولا يقبل بنية في طلاق ولا غيره دليلنا ما قلناه
في المسألة الاولى **مسألة** اذا كان له زوجتان فقال لاحدهما انت علي كذا
ثم قال لاحرا اشركك معها فانه لا يقع بالثانية حكم نوي الظهار ولم ينوي وقال الشافعي ان ذلك
كتابة ان نويك الظاهر كان كذلك وان لم ينو والطلاق لم يكن شيئا دليلنا ما قلناه في المسألة
الاولى **مسألة** اذا انظر من اربعة نسوة لم يحل امان يكون قد نكح واحدة وكذا واحدة كفاؤه
من كل واحدة **مسألة** فان نكح من كل واحدة بكل واحدة بغير مسودة لزمته كل واحدة كفاؤه بلا خلاف
فان نكح من كلهن بكل واحدة بان يقول انتن علي كذا ظهر لزمته عن كل واحدة كفاؤه
ولنا في فيه قولنا قال في المجدي مثل ما قلناه وهو اجماع القائلين به قال ابو حنيفة وقال في
القديم عليه كفارة واحدة دليلنا اجماع العتقة وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا قال لزوجتي
انت علي كذا اتي انت علي كذا اتي انت علي كذا اتي نوي بكل واحدة فهاذا مستتابها لزمته
عن كل واحدة كفاؤه وبه قال الشافعي في المجدي وقال في القديم عليه كفارة واحدة دليلنا
اجماع العتقة وطريقه الاحتياط وعموم الآية **مسألة** الظهار على صوتين احدهما ان يكون
مطلقا فانه يجب به الكفارة متى اراد الوطي والآخر ان يكون مشروطا فلا يجب الكفارة الا بعد
جصول شرطه واذا كان مطلقا لزمته الكفارة قبل الوطي فان وطئ ان يكون لزمته كفارة واحدة
وكما في لزمته كفارة اخرى وان كان مشروطا وحصل شرطه لزمته كفارة فان وطئ قبل ان يكتم
لزمته كفارة ثان **مسألة** في احوالنا من قال انه اذا كان ينظر لا يقع مثل الطلاق واختلف الناس
في السبب الذي يجب به كفارة الظهار على ثلاث مذاهب فذهب طائفة الى انها يجب بنفس

شكنا

للتلفظ بالظهار ولا يعتبر فيها الآخر ذهب اليه مجاهد والثوري وذهب طائفة الى انها
تجب بظهار وتكون عتق ثم اختلفوا في القول بما هو على اربعة مذاهب فذهب الشافعي الى ان
ان العود ان يمسكها زوجته بعد الظهار مع قد دنته على الطلاق فاذا وجد ذلك كان عابدا
ولزمته الكفارة وذهب طائفة الى ان العود هو العزم على الوطي ذهب اليه مالك واحمد بن حنبل
وذهب طائفة الى ان العود هو الوطي ذهب اليه من وطأ ورس والزهرية وذهب
طائفة الى ان العود هو تكرار لفظ الظهار واعاد بيمينه داود واهل الظاهر وذهب
طائفة ثالثة الى ان الكفارة لانست قد دنته الله بحال وانما زاد الاستباحة الوطي ذهب
اليه ابو حنيفة واصحابه ونحوه لفظا صرحوا به عند ارادة الوطي ان اردت ان يحل لك الوطي فكفر وان لم
استباحه الوطي فلا تكفر كما يقال ان اراد ان يصلي صلوة تقطع اردت ان تشيع الصلوة فظهر
وان لم ترد استباحتها فلا يلزمك طهارة قال الطحاوي في مذهب أبي حنيفة ان الكفارة في
الظهار واذا لاستباحة الوطي ولا يستفقد وجوبها في الدائم فان وطئ المظاهر قبل التكفير
فقد وطئ وطئ محرما ولا يلزمه التكفير بل يقال له عند ارادة الوطي الثاني والثالث ان اردت
ان يحل لك الوطي فكفر وعلى هذا البنا دليلنا اجماع العتقة واجتادهم وقد ذكرنا في الكتاب
الكبير في انه لا يلزم الكفارة نحر الوطي الا بعد العود والعزم على الوطي والله لا خلاف بينهم
انه لو طلقها بعد الظهار قبل ان يطأها فانه لا يجب عليه شيء وذلك على انه لا يجب عليه بنفس
الظهار وايضا قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما هموا قالوا فتوبوا
رفقة من قبل ان يتناسا فوجب الكفارة على شبيهين احدهما التلفظ بالظهار والثاني العود
عنه لم يدخل الشيطان لا يجب الكفارة كما قال من دخل الدار وكل اكل فله درهم فلو لم يوجبه الشر فان
لم يستقر الدرهم فاما اختلف الذي بين احوالنا في وقوع الظهار بشرط والمرج فيه الاجابة
الواردة فيه وجه الجمع وان لا يلزم شي منها ويقوي ما احصناه قوله تعالى والذين يظاهرون
من نسائهم ولم يعزق وطريقه الاحتياط ايضا فقتلناه لان اذا كان مكرها كان وطئ
مباحا بيقين واذا لم يكفره ضيقه لخصا **مسألة** اذا انظر من امره وسكنا

ووجهه ولم يطاعا ثم طلقها اوما مت عنها اوما نت لم تلزمه الكفارة وقال المشايخ في تلزمه الكفارة
وليلنا اجماع العزقة واجتارهم وايضا الاصل سواة الذمة فمن عاق عليها شيئا كان عليه المأثم ٥
مسألة اذا ثبت الظهار حرم الوطء فيما دون الفرج وكذلك القبله والتلدد والشايع
فيه القولان احدهما وهو الاصح مثل ما قلناه والثاني لا يحرم غير الوطء في الفرج وليلنا قوله تعالى من
قبل ان يتماثلوا فاجب الكفارة قبل التماس وامم السر على الوطء وما دونه فتناوله الظهار **مسألة**
اذا انظرها وامك وجب عليه الكفارة من حين الظهار اذ ان يطأ زمنا اذا الكفارة فان وطئ
قبل التكثير لم يمتنع كفارتان احد حاصن والاخرى عطفية بالوطء فيه قال جماعة وقال الشافعي اذا
وطئ قبل الكفارة فقد قامت بهان الاداء ولم يلزمه بهذا الوطء كفارة ولا يسقط عنه كفارة الظهار والى
كانت عليه ومن الناس من قال انه يسقط عنه الكفارة التي كانت عليه دليلنا اجماع العزقة واجتارهم
وطريقه الحديث كما يقتضي ذلك **مسألة** المكفر بالصوم اذا وطئ زوجته التي طهرها به بناء على حال الصوم
عاصدا نهارا كان اوله باطل موصوفاً وعليه استيناف الكفارين فان كان وطئها ناسيا معنيته
صومه ولم يلزمه شيء وقال الشافعي ان وطئ الليل لم يوتر ذلك الوطء في الصوم ولا يوجب الشايع عاصدا
كان او ناسيا وان وطئ النهار فان كان ذاك الصوم مستفدا الوطء في صوم صومه وانقطع تتابعه
وعليه استيناف للشهدين وان وطئ ناسيا لم يوتر ذلك في الصوم ولا يوجب الشايع مفسد في صوم الشهرين
طبيقة حسب مالك وابو حنيفة الى ان اذا وطئ في انشاء الشهرين عاصدا او ناسيا بالليل وبالنهار فان
ينقطع ولزمه الاستيناف فان كان الوطء بالليل لا يوتر في الصوم لكن يقطع الشايع وان كان بالنهار
عاصدا اسند الصوم وانقطع الشايع وان كان بالنهار فاسد ايضا فلو راى حنيفة لا يفسد الصوم وينقطع
الشايع وعلى قول مالك يفسد الصوم وينقطع الشايع لان عنده ان الوطء ناسيا يفسد الصوم
دليلنا اجماع العزقة وطريقه الاحياط وايضا فان الله تعالى قال فضايم شهرين متتابعين من قبل
ان يتماثلوا وهذا قد وطئ قبل الشهرين فليزوم كفارتان على ما مضى القول فيه **مسألة**
اذا وطئ في حنيفة في خلافه لم يقطع الشايع ولا الصوم فان وطئ بها ناسيا فمثل ذلك فان وطئ نهارا
عاصدا قبل ان يصوم من الشهر الثاني شيئا قطع الشايع وان كان معاذك صام من الشهر الثاني شيئا

٢٤

كان محليا ولم يقطع الشايع بل يفتي عليه وقال الفقهاء ان كان وطئها ليلاً مثل ما قلناه وان كان نهاراً
قطع الشايع ووجب الاستيناف دليلنا اجماع العزقة واجتارهم **مسألة** اذا انظرها من زوجة
مدة مثل ان يقول انت على كذا هراي يوماً او شهر أو سنة لم يكن ذلك ظهارا وللشافعي فيه قولان
قال به الاثر يكون مظاهراً وهو اعتباره للزني والاصح عندهم وهو قوله في حنيفة قال به الاختلاف ان ابى ليلى
وابى حنيفة لا يكون مظاهراً وهو قوله مالك والليث بن سعد وابن أبي ليلى دليلنا ان الاصل سواة الذمة
وشغلها يحتاج الى دليل والاصل اباحة الوطء والمنع منه يحتاج الى دليل **مسألة** اذا وجبت
عليه الكفارة لعين رقيقة في كفارة لظهار او قتل او جراح او عيب او يكون قد نذر عتق رقيقة فانه يجوز
في ذلك ان تكون موصوفة الا في القتل خاصة وعنده قال عطاء والنفري وابو حنيفة واحكامهم الا انهم
ان تكون كائنة وعند مالك ذلك مكروه وان اجزأ وقال الشافعي لا يجوز في جميع ذلك الا الموصوفة
وبه قال مالك والاوزاعي واحمد واسحق دليلنا ان الله تعالى ذكر هذه الكفارات ولم يشترط فيها الايمان
بل الملق الرقبة وانما يندها بالايان في قتل الخطا خاصة تحمل غيرها عليها يحتاج الى دليل ولا دليل على
ذلك في الشرع فوجب ذلك **مسألة** الموضع الذي يعتبر فيه الايمان في الرقبة فانه يجوز
اذا كان محكوماً بايمان به وان كان صغيراً وبه قال ابو حنيفة والشافعي فانه قال لو كان ابن يومه اجراً
وقال مالك احب ايتى عن الكفارة الا بالعداوة قال احمد يعني ايتى عن الايمان بلع حر ايتى عن نفسه
ويعتبر الاسلام بفعل افعال المسلمين لان الايمان قول وعمل ووجه الناس من قال انه لا يجوز اعتناق
الصغير في الكفارة دليلنا قوله تعالى فخر برقبة موصوفة وهذا يطلق عليه اسم الرقبة وفيه الموضع
الذي قال موصوفة يطول عليه ايضاً انها محكوم بايمانها **مسألة** عتق المكاتب الاجري في الكفارة
سواء ادي من مكانته شيئاً او لم يوتر به قال مالك والشافعي والاوزاعي والنفري وقال ابو حنيفة
واصحابه ان استأدى شيئاً من محبوسه لم يجر اعتاقه وان لم يستأد شيئاً منها اجزأ دليلنا
الاعتق غير المكاتب محرراً ولا حلاق ولا دله على ان عتق المكاتب محرراً والاصل شغل الذمة بكفارة
الرقبة وايضا فان المكاتب على من يشرط عليه وغير مشروط فالمشروط عليه وان كان يحكم
العتق فليس له رده قبل الجور اذ ابرده لم يجر عتقه في الكفارة فان كان مطلقاً ليس له رده في الرقبة

على حاله **مسألة** عتق المدين جازية الكفارة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز
 دليلنا قوله تعالى فخر بربقة وذلك عام وعليه اجماع الفقيه وايضا ثبت عندنا ان جازية المدين
 على عتقه فاذا ثبت جازية ثبت جواز عتقه لان احدا لا يفرق **مسألة** اذا عتق عبد امرأته
 وكان موسرا اجزاء لو كان معسرا لا يجزيه وللشافعي فيه قولان في الموسر والعسر اهما يجوز
 والاخر لا يجوز والشافعي انه في الموسر يجزيه في المعسر لا يجزيه مثل ما قلناه دليلنا على ان عتق الموسر
 جازية قوله تعالى فخر بربقة ولم يفضل وعلى ان عتق المعسر لا يجزيه ان ذلك يوقي في ابطال حق
 الغيب ولا يجزيه ذلك وعليه اجماع الفقيه لانهم اجمعوا على انه لا يجزيه من الراعي الفقة في الزهر وذلك
 عام في جميع ذلك **مسألة** اذا كان له عبد وجي حياية عده فانه لا يجزيه واذا عين الميتة فانه يجزيه
 ولم يدل دليل على اجزائه اذا لم عين فالاحتياط يقتضي ما قلناه **مسألة** اذا كان عليه كفارة
 عتق بنية فشدك حل على عليه من كفارة طهارا وقيل او جماع او بين او نذر فاعتق
 بنية ما يجب عليه مجزأ اجزاء وقال الشافعي ان كان الذي وجب عليه من كفارة اتمدا كانت
 اجزاء وان كان عن نذر لم يجزيه لانه يحتاج الى بنية التقيين دليلنا قوله تعالى فخر بربقة ولم يبيح
 بنية التقيين وايضا فان بنية التقيين فتكون مجزأة فتكون معصلة وهذا في بنية التقيين
 مجزأة **مسألة** بيت الاعتاق يجب ان يقارن حال الاعتاق ولا يجوز ان يتقدمها وللشافعي فيه قولان
 قولان لم يثبت احدهما مثل ما قلناه كالصلوة والثاني انه يجزيه في العتق تقدمها دليلنا ان
 العتق في الحل يجوز ان يقع عن كفارة وغير كفارة فلا بد من مقابلة الميتة له كسائر ما
 يؤثر فيه البنية وايضا فالاصل شغل الذمة ولا دليل على برائتها اذا غفرت البنية في مقارنتها
 لان ذلك يجزى به بلا خلاف **مسألة** اذا وجبت عليه كفارة بعتق او اطعام او صوم فان لم تلتزم
 منه الكفارة بالعتق ولا بالاطعام ولا بالصوم ووافقتنا الشافعي في الصوم والبرقية طافان
 وله في العتق والاطعام ثلثة احوال مسببة على حكم ملكه ونظرته احدها ان ملكه صحيح ونظره
 لان يقتل او يوت فعلى ما يصح منه الاعتاق والاطعام وبه قال محمد وابو يوسف و
 الثاني بالحل يعني هذا لا يجزيه للعتق ولا الاطعام والثالث انه صراعا فان عاد الى الاسلام حكم باجراره

وإذا عتق عبد امرأته

فان لم يبدع ملكا بانه لم يجز به وبه قال ابو حنيفة دليلنا ان الاصل برائة شغل الذمة وبه انما
 يحتاج الى دليل وايضا فالعتق والاطعام يحتاج الى بنية الفقة ولا يصح ذلك من الميتة
مسألة في الرقاب ما يجزى به وبينها ما لا يجزى به قال جميع الفقهاء الا ابو داود فانه قال لا يجزى
 يجزي دليلنا اجماع ولان الاصل شغل الذمة فلا يجوز ابرؤها بكل ربة الا بدليل قاطع
مسألة الاية لا يجزى به بلا خلاف بين الفقهاء والاعور يجزى به بلا خلاف والمقطوع اليد والرجلين
 او اليدين او الرجلين او اليد واحدة ورجل واحدة من خلاف عند الشافعي لا يجزى به وعند أبي داود
 حنيفة يجزى به وبه يقول دليلنا قوله تعالى فخر بربقة ولم يفضل **مسألة** المملوك اذا كان
 مملوكا من ثمة فانه يجزى به في الكفارة وبه قال جميع الفقهاء الا اذهري والاوزاعي فانهما قالوا لا
 يجزى به دليلنا قوله تعالى فخر بربقة ولم يفضل **مسألة** اذا وجد ربة وهو محتاج اليها لخدمة
 ومجدها وهو محتاج اليه لنفسه وكسوته وسكنه لا يلزمه الرقة ويجزى له الصوم وبه
 قال الشافعي وقال مالك والاوزاعي يلزمه العتق في الموضوعين معا وقال ابو حنيفة
 اذا كان واحدا للربة وهو محتاج اليها لخدمة واعتاقها ويجزى له الصوم دليلنا اجماع الفقه
 وايضا الاصل برائة الذمة وايضا قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج **مسألة** اذا
 اعتق عبد العزلي في الصور فواجب ان يصوم شهرين متتابعين بلا خلاف فان اقر في ذلك
 لغير عن بنية الشهر الاول او قبل ان يصوم من الثاني شيئا وجب استينافه بلا خلاف
 وان كان افطاره بعد ان صام من الثاني شيئا ولو يوما واحدا جاز له البناء ولا يلزمه الا
 استينافه وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا يجب عليه الاستيناف دليلنا
 اجماع الفقه واجازهم وفيه ذلك رعاية الكتاب الكبير ويمكن ان يقال قوله تعالى
 ممن لم يجد مضيا شهرين متتابعين يتناول ذلك لانه تابع بين الشهرين الاول والثاني
 بان صام منه شيئا وليس في ذلك الا انه يجب ان يتابع ايام الشهرين في اخوة له لا في غيره
 تعالى فاجتنب عليه ما ينافي الذمة به واخره في التقيدي وما الاية فلا لانا لا نملك من السنة
 ما روي ابن حرج عن مطاهر بن مسلم عن العنتم بن محمد عن عابدة بنت ابي عمير قال طلق الاميرة
 طلقة فمعتقها جفتان ولم يعرف بين ان يكون زوجها حيا او ميتا او روي هذا حديث
 ايضا عطية العوفي عن عيسى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

ما قلنا في كتاب الرقاب

مسألة أقوالها يمكن ان تقضي به عدة احوال منه وعشرون يوماً ومخطئان وعدة الامة
 ثلث عشر يوماً ومخطئان وعند الشافعي أقل ذلك في احوال اثنان وثلاثون يوماً ومخطئان وفي الا
 ست عشر يوماً ومخطئان دليلنا اننا قد دللنا في كتاب الجرح على ان أقل الجرح ثلثة ايام و
 أقل الطهر عشرة ايام فاذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه لان الشافعي افاضل في أقل الجرح فقال هو
 يوم واحد وقال في أقل الطهر اربعة عشر يوماً فاذا ثبت ما قلناه بان ما قدرناه ويكون
 التقدير ان يطهرها في اربعة عشر يوماً من طهرها ثم تترك الدم بعد ثلثة ايام فلهذا قلنا
 ذلك الدم ثلثة ايام ثم تترك الدم عشرة ايام ثم تترك الدم عشرة ايام ثم تترك الدم
 مخطئة مضي بها ستة وعشرون يوماً ومخطئان وقد انقضت عدتها وربع الامة اذا اطلقها
 في آخر طهرها ثم تترك الدم ثلثة ايام ثم الطهر عشرة ايام ثم تترك الدم ثلثة ايام فلهذا قلنا
 عدتها في ثلثة عشر يوماً ومخطئان **مسألة** المطلقة الرجعية لا يحرم وطئها ولا تقييدها
 بل هي باقية على الاباحة ومقي وطئها او قبلها بشهوة كان ذلك رجعة **هـ** وبه قال ابو حنيفة و
 اصحابه والاوزاعي والثوري وابن ابي ليلى وقال الشافعي في حرمته كالنكاح ولا يلزم له وطئها ولا ان
 يستمتع بها بوجوه الا ان يراجعها والرجوع عنده تحتلج اية قول بان يقول راجعتك
 مع الفسدة ومع الجواب خمس بالاشارة والابا كالنكاح سواء وبه قال ابو داود وقال مالك
 ان وطئها ونوي الرجعة كان رجعة وان لم ينوي الرجعة لم تكن رجعة وبه قال عطاء بن رباح
 وذلك من برعس دليلنا اجماع الفرقة واجنادهم وايضا قوله تعالى وجعلنا حقن بردهن
 مني المطلق طلاقا رجعيما معلوما اذا كان هو معلوما في علته ثبت بذلك الزوجية بينهما والاباحة
 مانعة للزوجية **مسألة** يستحب الاشهاد في الرجعة وليس ذلك بواجب وبه قال ابو حنيفة
 والشافعي في القديم والجمهور وهو الصحيح عندهم وقال في الاصل الاشهاد واجب وبه قال مالك
 ودليلنا اجماع الفرقة واجنادهم وايضا قوله تعالى وجعلنا حقن بردهن ولم يشترط الشهود
 وقوله عز وجل واشهدوا ذوي عدل منكم المراد به على الظاهر على ما بيناه في ما مضى قال ذلك عقيب
 قوله او فارقه من بعد وحيث يعني بذلك الطلاق وهو اوجب من قوله فامسكوهن بعد وحيث اوقافوهن

بغير

بغير **مسألة** اذا راجعها قبل ان تخرج من عدتها ولم تقبل الرجعة بذلك فاعتدت **هـ**
 ثم جاء الزوج الاول فاقام المبيتة انه كان راجعها في العدة فانه يطل النكاح الثاني وتزد الى الاول
 سوا دخل بها ولم يدخل وبه قال علي عليه السلام واهل العراق والشافعي وروي عن عمر انه قال
 ان لم يكن الثاني دخل بها فالاول راجع بها فان كان دخل بها فمواخاها وبه قال مالك ودليلنا
 اجماع الفرقة واجنادهم وايضا قلناه اذا راجعها في الرجعة صحيحة بدلالة انه لو لم يدخل بها الثانية
 ردت الى الاول بلا خلاف وان اثبت له الرجعة ثبتت الزوجية ويطل عقد الثاني لانه عقد
 على امرأة لها زوج وذلك محرم بلا خلاف ولقوليه تعالى والمحصنات من النساء بعد ما
 يعين ذوات الازواج **مسألة** اذا طهرها واعتق قبل العود هل يحرم وقال الشافعي يجوز ودليلنا
 ان الغنق الناجب عليه اذا اراد استباحة الموطئ وعنده اذا طهرها قبل ذلك لم يحرم فلا يحرم
 ما يعتقه في الحال مما يجب عليه في المستقبيل كالزكوة قبل النصاب وكفارة اليمين قبل عقد
 اليمين ودليلنا عليه اجماع الفرقة واجنادهم ذكرناها **مسألة** يجب ان يدعى في ستمين مسكينا
 ولا يجب ان يدعى في ستمين مسكينا لا في يوم واحد ولا في يومين وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 اذا اعطى مسكينا واحدا كل يوم حتى يسكن في ستة ستمين يوما حتى يسكنوا اجزاء وان اعطى في
 كل يوم واحد حتى يسكنوا وبه لم يحرم وعندنا يجوز هذا مع عدم المساكين ودليلنا اجماع الفرقة
 وقوله تعالى فاطعام ستمين مسكينا قال في كفارة اليمين فاطعام عشرة مساكين فاعتبر العدد فلا يجوز
 الاطلاق كما يجوز الاطلاق لاطعام وايضا الطريقة الاحتياط كما يقتضي ذلك لان ما اعتبرناه
 بجمع على جزائه وما قاله ابو حنيفة لا دليل على جزائه **مسألة** يجب ان يطعم ما يغلب على قوته وقوت
 اهله وقال الشافعي يجب ان يطعم من غالب قوت البلد فقال ابو سفيان بن حرب مثل ما قلنا
 دليلنا قوله تعالى من اوسط ما تلطعون اهليكم فاجوز اوسط ما تلطعون اهليكم ادوات اهلي
 البلد **مسألة** اذا كان قوت البلد اقل من قوت اهله او اقل من قوت اهله او اقل من قوت اهله او اقل من قوت اهله
 في الاقل قوتان وفيه اللبن والتمر فطعام من قوت اهله فطعام من قوت اهله فطعام من قوت اهله
 دليلنا قوله تعالى من اوسط ما تلطعون اهليكم ولم يعصم **مسألة** اذا حضر ستمين مسكينا

ما مضى

فاعطاهم ما يجب لهم من الطعام او اطعمهم لياه سوا قال ملككم او اعطيتكم فانه يكون جائزا على كل واحد اذا
كان باليمن وبه قال اهل العراق وقال الشافعي اطعموا الاجنبي لانه لم يملككم لان اكلهم يزيد وينقص وان قال
اعطيتكم اخذوه لا يجزى لانه ما ملككم ان قال ملككم بالسوية فليس وجبنا قوله تعالى فاعطوا
ستين مسكنا **مسألة** كل ما يسي لها ما يجوز اخراجه في الكفارة وروي
واوونة اخبرني واللعان وقال الشافعي لا يجوز الا اكل وقال الانبيا في من اصابه بغيره بالدينق وكذلك الخلاف في
العلاء دليلنا اجماع العزقة وايضا قوله تعالى ستين مسكنا فكل ذلك يسي لها ما في اللغة فوجب ان يجزى
بما في الظاهر **مسألة** اذا لم يحسن الكفارة التي لم يجز وبه قال الشافعي وقال مالك كجزءه وقال
ابو حنيفة اذا اطعم
بقية الطعام عشرة من اجزاء وان كساها والطعم خمسة بقية
كسوة تمت اجزاء دليلنا قوله تعالى فاعطاهم عشرة مساكين من اوسط ما تنفقون اهلككم او
كسوتهم فخير بين الطعام عشرة او كسوة عشرة من كساها والطعم خمس ثم اكل الظاهر ان خالف
مسألة يجوز صرف الكفارة على الصغار والكبار اذا كانوا فاضلا خلافا وعندنا يجوز ان
يطعم لياه وبعبارة صغيرة في كسبه وواقفنا ما لك على صغيرين يديروا وقال الشافعي يجوز
الاصل ان يقبضهم لياه بل يحتاج ان يعطى ولية لمصر في موقنة دليلنا اجماع العزقة وايضا
قوله تعالى فاعطاهم ستين مسكنا ولم يشترط تقييض الوبي **مسألة** اذا اكل الكفارة من ظاهر الفقر
ثم بان انه في اجزائه وبه قال ابو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي في القديم وقال في الجديد لا يجزى
وهو الاصح عندهم وبه قال ابو يوسف دليلنا قوله تعالى فاعطاهم ستين مسكنا وعن غيرهم انه اراد من ظاهر
كذلك لان الباطن لا طريق له اليه وهذا قد اعطى من ظاهره **مسألة** اذا اكلت المرأة للحمل
اشي على كثر ايامي يتعلق حكمه وقال ابو ليلى والحسن البصري يلزمها كفارة للظهار وقال ابو يوسف
يلزمها كفارة يمين ويكي ان رجلا سارا ابن ابي ليلى عن هذه المسألة فقال يلزمها كفارة لظهار
فقال محمد فقال لا ينبغي عليها ثم سارا ابا يوسف واجزه باقلا فان سبحان الله سبحان الله من
مشايخ المسلمين غلطا عليها كفارة يمين دليلنا ان الاصل برائة الذمة فلم يقع دليل على لزوم المرأة
هذه القولية شي وايضا قوله تعالى والذين يطأهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا صلات

في ما جاء في كتابنا من الكفارة

اكلهم على من طاهر من نسائه وهذه صفة الرجال ولا بد خلوها من النساء ثم اوجب الكفارة
بالعود والصرح والعزم على الوطى او مسكاها زوجة مع الفدية على الطلاق وهذا لا يوجد في المرأة
مسألة يجوز للمرأة ان تقضي الكفارة لزوجها اذا كان فقيرا او بدقا لالشافعي وقال ابو
حنيفة لا يجوز دليلنا قوله تعالى فاعطاهم عشرة مساكين ولم يعزق وهذا مسكين
كتاب اللعان **مسألة**
يوجب القذف عندنا في حق الزوج احدى له اسقاطه باللعان وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
موجب القذف في حق الزوج اللعان فاذا قذف زوجته لمعه اللعان فاذا امتنع من اللعان
حبس حتى يلعن فاذا لاعن وحبس على المرأة اللعان فان امتنعت حبست حتى يلعن عن وقال
ابو يوسف احدى يجب بالقذف على الرجل فاذا المرأة فاذا امتنعت من اللعان لم يجب عليها اللعان
لان يكون حكما بالكل والحد لا يجب بالكل دليلنا اجماع العزقة واجازهم وايضا قوله تعالى والذين
يرعون الحشمة لم يأتوا بما رجع بشدة فاجلدهم ثمانين جلدة ولم يفرق بين الاجنبي والزوج فان
قبل لانه لا يتناول الزوج لانه اوجب احدى على القاذف اذ الميقم البيعة وهذه صفة الاجنبي لان الزوج
اذ الميقم البيعة لا امر طلب الآية تقتضي عموما ان لم يقم بيعة وجب عليه احدى فدل الدليل على ان
الزوج اذا لاعن سقط عنه احدى خصصناه ونفي الباطن على عروبه ورويه ان هذا لمن اصابه
قذف زوجته بشريك فقال له النبي في البيعة والاختد في طهره فقال يا رسول الله يجد احدا
مع امرائه رجلا لنفس البيعة فجعل النبي يقول البيعة والاختد في طهره فاجزه عليه
ان اكد واجب عليه حتى يقيم البيعة ثبت ان قذف الزوجية موجب للحد وايضا فلا خلاف
انه اذا اكد بنفسه يجب عليه احدى فلم يجب بالقذف احدى لما اوجب بالاكاذاب **مسألة**
اللعان يعم بين كل زوجين مكلفين من اهل الطلاق سواء كانا من اهل الشهادة او لم يكونا
من اهل الشهادة لقذف واللعان في حق الزوجين المسلمين والكافرين واحدهما مسلم والاخر
كافر وكذلك بين المحرمين والمكوفين واحدهما حر والاخر مملوك وكذلك اذا كانا محرمين بين قذف
واحداهما ملك وبه قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن البصري ومالك

والشافعي وربيعه والليث بن سعد وبين شعيرة والثوري واحد واسحق وذو هب وهم الذين
اللعان انما يجمع بين الزوجين اذا كانا من اهل الشهادة فاذا لم يكونا كذلك اولم يكن احدهما فلا يصح
بينهم اللعان على هذا اللعان بين الكافرين واذا كان احدهما كافرا والآخر من المسلمين ولا اذا كان
احدهما مملوكا والآخر من المسلمين في القذف او احدهما ذهاب اليه الزهرية وجاؤا بن سليمان
وابو حنيفة واحكامه واختلف في فصلين احدهما ان اللعان يجمع بين هؤلاء والثاني ان اللعان
على هريتين او شهادة بعد نيايتين يجمع منهم وعندهم شهادة لا يجمع منهم دليل على كونهما
والذين يرون ان واجهم الائمة ولم يعترفوا بالاجماع للمصلحة لوجوب اللعان ايضا عامرة واما
الدلالة على انه يجمع ما رواه عن عكرمة عن بن عباس ان النبي لم يجمع بين هؤلاء بين امينة وزوجة
وقال ان انت به علي فنت كذا ما رواه الاوحد كذب عليها وان انت به علي فنت كذا وقا رواه الا
من شريك في العلم فانت به على العمل لمكروه فقال النبي لم لو الايمان كان لي ولها شأن
فما اللعان شيئا ولانه لو كان شهادة لما جاز من الائمة لان شهادة الائمة لا تقبل عند أبي حنيفة
والايمان لو كان شيئا لما كذرت لان الشهادة لا تكون فيها وايضا فلو كان شهادة لما كان في حجر
المرأة لان شهادتها لا تقبل في القذف وما صح ايضا من الفاسق لان شهادة الفاسق لا تقبل
مسألة اذا كان مع الزوج الميمنة كان له ان يلاعن ايضا ويعدل عن البيعة وبه قال كافة
اهل العلم وقال بعضهم لا يجوز ان يلاعن مع فدية على البيعة شرط الائمة دليلنا ان النبي عليه
السلام بين الجملاني وزوجته ولم يسئل حل لها بيعة لم لا **مسألة** حد القاذف في
حقوق الادمين لا يستوفي الا بيمينه ادعي ويورث كما يورث حقوق الادمين
وبه حله العقوف الابرأ كما يدخل في حقوق الادمين وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
هو من حقوق الله تعالى متعلق بحقوق الادمين في ولا يورث ولا يدخله العقوف
الابرأ ووافق انه لا يستوفي ولا يطلب ادعي دليلنا اجماع العترة واخبارهم وايضا قول
النبي ص يوم فتح مكة الا ان احرامكم وما لكم عليكم حرام كحرمة بلدكم هذا في شتمكم
هذا فافانق العراض لنا كاصنافه الدماء والاموال فكان ما يجب باستنابة ذلك

حالة

حقا لكان ان لم يجب باستباحة الدم والمال **مسألة** اذا قذف زوجته برئنا
اصنافه الى مشاهدة او ينفق من حركته له ان يلاعن من لم ينعنفه الى المشاهدة فان قذفها
مطلقا وليس هناك حركته لم يحز له اللعان **مسألة** وبه قال مالك وقال ابو حنيفة والشافعي
له ان يلاعن من المطلق **مسألة** دليلنا اجماع العترة واخبارهم ولان القذف قد ثبت بلا حاكم
فثبتت به موجه من اللعان ينجح اليه دليل وايضا فالأصل في اللعان نزل في شأن هؤلاء
امينة وكان قد ثبت زوجته برئنا اصنافه الى مشاهدة وروي عن بن عباس ان هلا بن امية
رجع من ارض عساة فوجد عند اهله رجلا متبرعا به وراي بعينه فلم يجرى ذلك البيعة يعني لم يجر
ثم غلبه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاجبره بذلك فقال يا رسول الله انيت ابيعتا
صمت يا ذبي ورايت بعيني مكره فاقال رسول واستند عليه فتركت ابنة اللعان والائمة اذا نزلت
في سبب وجب فبق عليه عند مالك والمعتد الاول **مسألة** اذا اجر تفرقة ابنا ذنت او
استغاضت في البلد انة فلا نازا بقلانته ووجد الرجل عندها ولم ير شيئا لا يجوز له ملاعبتها
مسألة وقال الشافعي يجوز له لعانها في الموصفين **مسألة** دليلنا ما قلناه من انه لا يجوز لعانها الا بعد
ان يدعي المشاهدة وهذا ليس بشهادة فلا يجوز له اللعان **مسألة** اذا كانا اسفين
تجاء ولدا سود او كانا اسودين في ارض باطن لم يحز له فقيده ولا لعان المرأة **مسألة** والشافعي
فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والاخر انه يجوز له ذلك **مسألة** دليلنا ما قلناه من انه لا يجوز
اللعان الا بعد المشاهدة ومع العلم بنفي الولد وهذا متفقود هاهنا وايضا روي ان رجلا انبا
النبي ص فقال يا رسول الله ان امرأتي انت بولد اسود فقال له كل من ابلى فقال نعم فقال له انما
قال امرئ فقال له اني ما من اذرق فقال نعم فقال السراي ذلك فقال له ان يكون امرؤا نزع قال فكذلك
هذا العمل ان يكون امرؤا نزع **مسألة** الاخر اذا كانت لاشارة معقولة او كانت موقوفه متبرع
قذفة واعانته وكأحه وظلافة ويمينه وسائر عقوده وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يصح
قذفه ولا لعانه وما كذا يقولون اذا قذف في حال الطلاق لانه ثم خسر لا يصح منه اللعان
ووافقت في انه يصح طلاقه وكأحه ويمينه وعقوده **مسألة** دليلنا قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن

الآية ولم يفرق وايضا اجماع الفريضة واجبا لهم على ذلك **مسألة** اذا اذنت زوجة وهي حرة
او متافرة بغيرها ولم تخل له ابدا **هـ** وقال الشافعي ان كان للزنا الشارة معقولة وكنايته معقولة
مبنى كانت الحقة سواء لم يكن لها ذلك مبنى بمنزلة المحبوبة **هـ** دليلنا اجماع الفريضة واجبا لهم فانهم لا يمتنعون
بذلك **مسألة** اذا اذنت الزوجة زوجته ووجب عليها فارة اللعان فادت الفريضة
ولم تفرق فاستقل ما كان لها من المطالبة بالحد الي وزنتها ويقومون مقامها في المطالبة **هـ** وبه
قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس لم يبا على اصله **الزنا** من حقوق الله دون الادميين
هـ دليلنا ما تقدم من ان ذلك من حقوق الادميين فاذا اثبت ذلك فكل من قال بذلك
قال بهذا ولم يفرق **مسألة** اذا اثبت ان هذا الحد مورث فعندنا يورثه المناسب من جميع
ذكرهم او انثاهم دون ذوي الانساب والثالث يختص بها العصباء دليلنا اجماع الفريضة
واجبا لهم وقد ذكرناها **مسألة** اذا لاعن الرجل المرأة المسلمة وامتنعت من اللعان
وجب عليها الحد **هـ** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجب عليها اللعان فان امتنعت
حبست حتى يلاعن **هـ** دليلنا اجماع الفريضة وايضا قوله تعالى ويد راضيا العذاب ان تشهد اربع
شهادتين بالله انك لم تكافيه فذكر الله تعالى لعان الزوج ثم خبر ان المرأة تذر من نفسها
اللعان بلعانا فثبت انه لم يرضها عذاب بلعان الزوج وذلك هو الحد بدلالة قوله وليس يرضها
لما يقف من المؤمنين يعني الحد وقال عز وجل فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب من الحد
مسألة اذا اذنت زوجة فلا عنها وبلت منه قد فها اجنبيا بذلك الزنا فعليه الحد سواء كان
الزوج بقي نسب ولدها او لم ينف او كان الولد باقيا او مات او لم يكن لها ولد وبه قال الشافعي
واما ابو حنيفة ان بقي نسب الولد كن مات الولد فلا حد على القاذف وان لم يكن بقي الولد او كان
الولد باقيا فعلى القاذف الحد **هـ** دليلنا اجماع الفريضة واجبا لهم وروى عن حماد بن عمار
قال فريضة مولد الله بين الملاحين وفضا ان لا بدعي الولد لابل ولان الزنا ما ولد هاتين راها
او ما ولد هاتين لم يفرق بين ان يكون الولد باقيا او مات **مسألة** اذا اذنت اجنبية
اجنبية ولم يفرق البيعة محمد ثم اعاد الفريضة بذلك الزنا فانه لا يلزمه حد آخر **هـ** وبه قال عطاء

وحماد بن عمار قال يلزمه حد آخر دليلنا اجماع الفريضة واجبا لهم وايضا عليه اجماع
الصحابه فانك وبناها ونقصا شديدا على المعيرة بالزنا وصحوا بالشهادة وشهد عليه زياد
ولم يصرح بل كنا في شهادة محمد بن عبد الله وجعلنا حرمته الفريضة وقال ابو بكر بن عبد
جله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن محمد بن عبد الله قال لا يلزمه ان جلدته فارجح صاحبك يعني المعيرة
واراد بذلك انه ان كان هذا شهادة محددة فقد حكمت الشهادة اربعاً فارجح صاحبك
وان كان ذلك اعاده لنفسك الشهادة فقد جلدته دقة فلا معنى بجلبه ثانيا فتركه غير وكان هذا
من الصحابة ولم يفرق **مسألة** اذا اذنت زوجة رجل باسرة وقد فها بربا اضاف الى ما قبل الزوجية
ثم جلدت دقة اخرى **مسألة** اذا تزوج رجل باسرة وقد فها بربا اضاف الى ما قبل الزوجية
وجب عليه الحد وليس له ان يلاعن اسقاطه **هـ** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة له اسقاطه الله
فالا عتار عندنا بالحد الذي يرضى اليها الزنا وعندنا وجوب الفريضة دليلنا انها قوله تعالى والذين
يؤمنون لعلنا لم يبا قولنا بربا شدة فاحلدهم ثم يلعن حرة فان عارضونا بقوله والذين يرمون الزنا
وصحوا به اشياء قلنا لا نستطيع ان لا ندين **هـ** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة فانه اذنت فانه اذنت
تذوق زوجته وهذا لا يقال انه قد فها زوجة فانه اضاف الفريضة الى حاله كونه اجنبية فالاعتبار
بما له اضافة الفريضة الزني ان من قد فها بربا اضاف الى حاله كونه عبد لا يقال انه قد فها
حراً ومن قد فها بربا اضاف الى كونه كافراً لا يقال انه قد فها مسلماً فذلك هذا **مسألة**
اد الالبان الجوزة زوجة بطلاق ثلث او من غير ثلث ثم قد فها بربا اضاف الى حاله الزوجية فاحلدهم
بل طلاق وهو اسقاطه وبنه ثلث مذاهب فذهبنا ومذهب الشافعي انه لم يكن له هناك نسب
لم يكن له ان يلاعن فان كان هناك نسب كان له ان يلاعن لنفسه وذهب عثمان بن النخعي
يلان له اللعان سواء كان له نسب او لم يكن ويلزمه الحد فان انت بولده حقة نسبه ولم يكن له
نفسه باللعان دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يلقاوا برجة ثم يلعنوه فاحلدهم
ثم يلعنوه فوجب الحد على من قد فها بربا بالبيعة وهذا اذنت محصنة ولم يات
بالبيعة فوجب عليه الحد بظاهر الآية **مسألة** اذا اذنت زوجة وهي حامل لم يفرق

استقام باللعان وينفي النسب فان اختار ان يورث حتى ينفصل قبل ان ينفذ كان له ان
اختار ان يلعن في حاله وينفي النسب كان له **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس له ان
ينفي نسب امرأته قبل انفصاله فان لاعن فقد انى باللعان الواجب عليه فان حكم الحاكم بالفرقة بآيات
الزوجية منه وليس له بعد ذلك ان يلعن في النسب بل يلزمه النسب لاعتدال اللعان كالطلاق
لايجز الاية زوجة **مسألة** دليلنا اجماع الفرقة واجتماعهم وايضا قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم
فلا يغضون روئيهن عكرمة من نساء بني اسرائيل قال لاعن رسول الله ص بين هذا وبين امرأته وبين زوجة
وكذا كثر من المرأة كانت حائضا ولاعن بعد ما قبل انفصال الولد به لانه ما روي به خبر انه قال
ان انت به عاينت كذا وكذا فإلراءه الاكذب عليها وانت به عاينت كذا وكذا فإلراءه الا من شكك
من النجاة ولو كان الولد قد انفصل لما قال فان انت فقتلت انت كان حاله ينفصل وروى به اخر
اخر ولاعن رسول الله ص بين الملاعين وقضى ان لا يدعي الولد لانه **مسألة**
اذا قلن زوجتي بربا اصابا به دبرها حرها لزمه الحد بذلك ولا يفيده باللعان واذا قلن
اجنبتة او احببني بالفاختة في هذا الموضع لزم الحد ولا يفيده بالبيعة ولا فرق بين الزوجين
بالفاختة في هذا الموضع وبين الرقي في الفرج **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجز
بالرقي بالاصابة في هذا الموضع بنا دعي اهل به ان الحد ينبت الفعل **مسألة** دليلنا اجماع الفرقة واجتماعهم
وايضا قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم وقوله عز وجل والذين يرمون المحصنات ولم يغضل
ولان ذلك مما بعد على ان هذا الفعل يوجب الحد وكل من اوجب الحد اوجب الحد بالحد في نفسه **مسألة**
اذا قلن زوجتي بربا قال يا زينة بنت الزانية لزمه بكل واحدة منهما الحد وله الخروج
عن حد الام بالنت وعن حد النبت بالبيعة واللعان ولا يدخل حق احد بهما في حق الاخر **مسألة** وبه قال
الشافعي وقال ابو حنيفة يجب عليه الحد بالام واللعان للنت فان لاعن النبت لم يسقط حق الام بل لها
المطالبة فان حق الغنن بالبيعة والاحد وان حد الام حكمي الطي اوي عن ابي حنيفة قال لا يلعن للنت
وقال الرازي هذا لا يجرى عليه من ابي حنيفة لان عندنا ان الحد يورث في الغنن لا يلعن وهو صحيح على ما
قاله الرازي من عدمه انما يلعن للنت على اصله في ان الحد يورث في الغنن ومن لا يقبل قبل شهادته

اللعان له وقد سبق الكلام عليه في هذا الاصل وينبغي ان اللعان ليس بشهادة بل هو بين **مسألة**
اذا كثر رجل امرأة كذا فاسد او قذيف فانه لم يكن هناك نسب لزمه الحد وليس له استقام باللعان
بما خلا وان كان هناك نسب لم يكن له ان ينفذ باللعان وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي
له ان يلعن ويسقط الحد **مسألة** دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية وقوله عز وجل
الذين يرمون ازواجهم فواجب اللعان لمن رمي زوجته وهذه ليست زوجة **مسألة**
بطلان اللعان باللفظ والوقت والموضع والجم **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يغضل بالكمات
والاوقات والايام **مسألة** دليلنا ان ذلك اربع وخمسون وقد قال الله تعالى ولا تشهدوا على ما اصابكم فيه
من الموضعين **مسألة** الغنن باللعان معتبرة فان قصصت شيئا من الموضعين لم يعتد باللعان
فان حكم الحكم بينهما بالفرقة لم يعتد الحكم **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اني بالاكفر وترك الاقل
وحكم الحاكم بينهما بالفرقة لم يعتد الحكم وان لم يحكم به لم يتعلق به حكم اللعان فلا يجوز عنده
الحاكم ان يحكم بذلك **مسألة** دليلنا اجماع الفرقة وقوله تعالى فشهادة اربع شهادت باهه ومن
نقص منه خالف النص والحكمة ايضا والعلية لان النبي ص كذا فعل من خالف وجب
ان لا يجزئ **مسألة** الترتيب واجب باللعان بيد ابلعان الرجل ثم بلعان المرأة فان خالف
حكمه واللعن المراء أو لا وحكم بالفرقة لم يعتد به ولم يحصل الفرقة **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
بما لا ينفذ حكمه ويعتد به **مسألة** دليلنا ان ما قلنا صحيح عليه وليس على ما قاله دليلنا ايضا
قوله تعالى ويد راعها العذاب ان تشهد فاحببنا هذا من نفسه بالعذاب بلعانها والمرأ
بالعذاب عندنا الحد وعند ابي حنيفة وكل واحد منهما انما ثبت بعد لعان الزوج **مسألة**
لا يجوز دخول الكافر بالمسجد لا باذن ولا بغير اذن اي مسجد كان **مسألة** وبه قال مالك
وقال الشافعي يجوز دخول سائر المساجد باذن الامم والمسيح والحرم ومساجد احم فانه لا يجوز دخولهم
غيا مينا بجائ **مسألة** وقال ابو حنيفة يجوز لهم دخول سائر المساجد الحرم وغيره **مسألة** دليلنا قوله تعالى
انما للمشركين محرم عليهم الخساسة واذا ثبتت نجاستهم فلا يجوز دخولهم شيئا من المساجد لان النجاسة
لا يجوز دخولها المساجد بلا خلاف **مسألة** اذا لعن الزوج تغلق بلعانه سقط الحد عنه

واشي النسب وزاد الفرائض وحرمات المرأة على التاميد ويجب على المرأة الكحل والعان المرأة لا
 يتعلق به الكفر من سقوط الزنا عنها وحكم الحاكم لا يؤثر في إيجاب شيء من هذه الأحكام
 فإذا حكم بالفرقة فأنما ينفذ الفرقة التي كانت وقعت بلعان الزوج لأنه ابتداء الفاع وقتة وله
 قال الشافعي وذهب طائفة إلى أن هذه الأحكام تتعلق بلعان الزوجين معاً فلا يوجد اللعان بينهما
 لم يثبت شيء منها وذهب إليه مالك وأحمد وأروء وهو الذي يقتضيه مذهبه وذهب
 أبو حنيفة إلى أن أحكام اللعان تتعلق بلعان الزوجين وحكم الحاكم فيما لم يوجد حكمه لا يثبت النسب
 ولا يزول الفرائض حتى أن الزوج أن يطلق ما بعد اللعان فذلك طلاقه ولكن لعان الزوج بوجوب
 زوال العاشق ويلزم الزوج إيقاع الفرقة فإن أراد الزوجين أن يتقاربا على الزوجية وتزويجا
 بذلك لم يجز ويجب على الحاكم إيقاع الفرقة بينهما بالذي يتعلق باللعان على قول أبي حنيفة حكاه
 انتفاء النسب وزاد الفرائض وتعلق هذا الحكمان بلعانهما وحكم الحاكم وأما أحد فانه لا يجب على
 الزوج بالقدح حتى يسقط بلعان والحرمة على التاميد لأن نسبه فان الزوج متى كذب نفسه
 حلت له الزوجة وذهب عن الشيء إلى أن اللعان أنما يثبت النسب بحسب وأما الزوجية فأنها لا
 تزول ولا يتعلق به تحريم بل يكونان على الزوجية كما كانا دليلنا إجماع الفرقة
 وأخبارهم والذين ما قلناه وروى بن عباس أن النبي قال لا يجتمعان أبدا
مسألة فزنت اللعان على مذهبنا فنهى وليس بطلاق وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة
 في طلقته ثابته فعلى قولنا يتعلق به تحريم موبد ولا يرتفع كماله وعلى قول أبي حنيفة يحرم العقد
 في الكحل فإذا كذب نفسه أو جحد في حقه زال التحريم دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم وروى
 بن عباس أن النبي قال لا يجتمعان أبدا **مسألة** إذا اختلفت بين الشهادتين
 فإني لم يخطأ اللعن في خلال الشهادتين أو قبلهما لم يبرأ ذلك رجلا كان أو امرأة وللعان فريضة
 وجهاً أحدهما مثل ما قلناه والآخر بغيره والآخر في تحريمه دليلنا أن ما قلناه هو على
 إجماعه وليس على ما قالوا بل وإيمانهم ولما قلنا أن لعنة الله عليه أن كان من
 الكاذبين فنشط أن يأتي بلفظ ليس فقال أحلف بالله أو أقسم بالله أو أوبى بالله لا يجزئ

إذا اختلفت بين الشهادتين
 فإني لم يخطأ اللعن في خلال الشهادتين
 أو قبلهما لم يبرأ ذلك رجلا كان أو امرأة

ولشافعي فيه وجهاً أحدهما مثل ما قلناه والآخر أنه يحزني لأدعيين فما كان ميثاقاً
 دليلنا أن ما قلناه صحيح عليه وأنه موافق للنظر وما قاله ليس عليه **مسألة**
 إذا اختلفت زوجته برجل بعينه وجب عليه حضانة حق الزوجية وحق الأجنبي فاد الأجنبي
 سقط حق الزوجية ولم يسقط حق الأجنبي وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يسقط باللعان
 الحضانة معاً دليلنا أن حق الأجنبي ثابت بالقدح إجماعاً واستقله باللعان يحتاج إلى دليل
مسألة إذا اختلفت الأجنبي كان لعان يله من حق الزوجية عندنا وعند الشافعي وقال أبو
 حنيفة لا يله عن لأن المحرم يوجب القدح لا يله عن دليلنا الآية معها لأنهم يفرقون
 بين من حذروا من لم يجد الله قال والذين يرون أن زواجهم لم يكن لهم شهادته إلا أنفسهم
 فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين **مسألة** إذا كذب الزوج
 بعد اللعان أقسم عليه الحدة وأخوته النسب يرفقه الابن ولا يرفقه الأب ولا يزول
 التحريم ولا يعود الفرائض وبه قال الشافعي إلا أنه قال يبرأ النسب مطلقاً وبه قال الجمهور
 والأول في التحريم وما كماله وأبو يوسف وأحمد وأخوه وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن
 التحريم يزول بفعله التزويج بالمرأة وهكذا عند الزوج إذا حلف في قدح فان التحريم يزول
 وبه قال سعيد بن المسيب وذهب سعيد بن جبير إلى أنها تفرق زوجة له كما كانت
 دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم وروى بن عباس أن النبي قال لا يجتمعان أبدا
 لا يجتمعان أبدا **مسألة** إذا اعترفت المرأة بالزنا قبل الشروع في اللعان سقط طهر
 الزوج حدة القدح عندنا وعند الشافعي وإن أوتت أربع دفعات وجب عليها حدة الزنا
 ولم يعتبر الشافعي العدد فان لم يكن هناك نسب لم يكن للزوج أن يله عن عندنا وعند
 علي الصحيح من المذهب لأن اللعان يكون لاستقاط الحدة وفي النسب وليس لها نسب
 وإن كان هناك نسب كان لعان يله عن نفسه عندنا وعندنا لأن النسب لم يثبت
 لا عتافها بالزنا بل هو لا حق به الفرائض واحتج في نفسه إلى اللعان وخالف أبو حنيفة
 في نشأة الحكم فقال إذا اعترفت المرأة بالزنا لم يتعلق باعترافها سقوط الحدة لأن عندنا أن الحدة

مقاصد

لا يجب على الزوج عند ذقه حتى يستقط وانما وجب عليه اللعان بسقط ذلك باعتراضها لما
حذر الزنا فلا يجب عليها باعتراضها لان عنده ان حذر الزنا لا يجب باقرار دفعة واحدة كما
قلناه واللعان ينفي النسب لا يجب ايضا لان عنده ان اللعان لا يجوز على نفي النسب
المجرد ولهذا لا يخبره بعد وقوع الفرية من المرأة والزواج وانما يجوز على نفي النسب ثم يتبعه
اشقاء النسب واللعان هاهنا منقذ بنفي النسب فليكن ذلك للزوج **دليلا**
اجماع الفرية واحبارهم ويدل على ان للزوج اللعان بنفي النسب قوله تعالى والذين يرمون
ازواجهن الاية ولم يفصل بين ان تعترف المرأة بالزنا او تكذره **مسألة** اذا ماتت المرأة
قبل حصول اللعان كان له ان يلعن وليها فادفع ذلك لم يردتها وان لم يلعن ورثها وكان عليه
احد وقال الشافعي اذا ماتت قبل اللعان ماتت على حكم الزوجية وورثها واحد ويجب
لورثتها وله اسقاطه باللعان **دليلا** اجماع الفرية واحبارهم **مسألة** اذا قذف
زوجة وهي حامل ينفى النسب فان لعن ونفي النسب بشي عنه وان اقر ذلك لم يلج ان تضع الولد
لم يطل حقه من النفقة فاذا وضعت كان له ان يلعن في الحال فان لعن والابطل حقه
من اللعان ونحوه النسب بهذا وقال ابو حنيفة ليس له ان يلعن ما دامت حاملا
فان وضعت فحقت من اللعان ثبتت على الفور فان اقره بطل وبه قال محمد بن الحسن والاشعري
انا استحسننا حوازا خيرة ذلك يومئذ اكره منه وقال العطاء ومجاهد له ان
يلعن ابدا وهو الذي يقتضيه مذهبنا **دليلا** اجماع الفرية واحبارهم على ان له ان يلعن
وابطل ذلك وتخصيصها بوقت دون وقت يحتاج الى دليل وايضا قلنا تعالى والذين يرمون
ازواجهن الاية ولم يخص **مسألة** اذا انفق من ولد زوجة له ولم يقدر عليها قال
وطيئة جل مكبرها فليست برائبة والولد منه وجب عليه اللعان وللشافعي فيه قولان
احدهما وهو الاصح عندهم مثل ما قلناه والثاني ليس له ان يلعن بقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش
ولقوله تعالى والذين يرمون ازواجهن وهذا ما روي **دليلا** اجماعهم والاشعري والابن
وردت في الشافعية من الولد وان يوجب اللعان **مسألة** اذا اقر الرجل بولده بعد اللعان

فقال له اجبت لي انت باني فلان فانه يكون قاذفا يجب عليه احد وان قلنا لا
ذلك لم يجب عليه **مسألة** وللشافعي فيه قولان ولا حجة بذلك طرق احدها مثل ما قلناه
والاخر ان المسيلين على قوليه احدهما يكون قاذفا فيسقط والثاني لا يكون قاذفا وانما يشك
انه على اختلاف اهلين فان قال الاجابي والاب ذلك بعد استقرار نسبه باقراره
يكون قاذفا والثاني يكون ذلك قول استقرار نسبه وان يقول ذلك عقيب الولادة
قبل الاقرار والنسب فانه يكون قاذفا **دليلا** اجماع الفرية واحبارهم ولين بعد اقراره
ثبت نسبه شرعا فمن اخرج منه يكون قاذفا **مسألة** اذا اتت المرأة بولدين توأمين
ونفاها الزوج باللعان فان ولدت احدهما عن الآخر يكون من حجب اللعن ولا يوارثان
بالاب **مسألة** وعلى مذهب الشافعي يوارثان من حجب اللعن كما قلناه وعلى يوارثان من حجب
الاب على وجهين احدهما يوارثان لان اللعان انما يورث في حق الزوج والزوجة ولا يتعداهما والاخر
وهو الاصح عندهم ان يوارثان به **دليلا** اجماع الفرية وايضا استنبهنا من حجب الاب
منه بل طاف كيف يعجز برثا **مسألة** اذا ابلست باللعان وورق يذبحها
لم يجب لها السكنى وقال الشافعي يجب لها السكنى **دليلا** اجماع الفرية واحبارهم في
ان من باش وانقطعت العصمة بينهما لا تستحق النفقة والسكنى ولان الاصل براءة الذمة **مسألة**
اذا اتت المرأة بولدين توأمين فمات احدهما وفي الآخر وللاب ان ينفى نسب
ايهما وليست معا ولكن كان الولد واحد فمات كان له نفقة باللعان وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يجوز نفي نسب الميت فاذا لم يصب في نسب الميت لم يجب نفي نسب
لانها على واحد **دليلا** اجماع الفرية واحبارهم على ان له ان ينفى الولد ولم يفصلوا بين الواحد
والثنين وبين ان يكون حيا او ميتا **مسألة** اذا اتت امرأة الرجل بولد فمات باللعان
ثم مات الولد فزعم الزوج فافترسبه فانه لا نفقة ولا يرثه الاب سوا ذلك الولد
ولما لم يخلف ولو اقر به ثم ماتت الاب قبل الابن ورثه الابن وقال الشافعي
يرثه كل واحد **مسألة** وعلى يديه وقال ابو حنيفة ان كان الولد خلف ولدا حقه نسبه ونسب والده

وثبتت الادب بينهما وان لم يكن خالف ولذا لم يلقه النسب سواء مات موصلا او معصرا
والا خلاف بينهم انه لو اقربته قبل موته كخفة وثبت النسب ونوارثا دليلنا اجماع الفرقة
واجنادهم وايضا فان نسبهم منقطع باللعان بلا خلاف واعادتنا يحتاج الى دليل **مسألة**
اذا اقال رجل امرأة يزاها بلا عاهة التانيث كان قاذفا لها عند جميع الفقهاء الا داود ورواه
قالت المرأة للرجل يزاها بلا عاهة التانيث كانت قاذفة عند محمد والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف ليس ذلك بقذف
واحده فينه واليزي يفتني به مذهبنا ان يقول ان علم من قذفها القذف كانا قاذفين وان لم
يعلم رجا اليقين **مسألة** دليلنا ان الاصل اذ الذمة والحياب حكم القذف عليها يحتاج الى دليل
مسألة اذا اقال رجل رجلا زنا في رجل فظاهر هذا انه اراد صعدته ليجل ولا يكون صريحا في
القذف بل يجلي الصعود فان ادعى عليه القذف كان القول قوله مع يمينه فان نكر ردت على القذف
فان حلف حذو قاتله **مسألة** والشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة هو قذف بظاهره يجب
الحكم دليلنا ان الاصل برائة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل وايضا قوله زنا في رجل
حقيقا للصعود فاما الرمي الزنا فاقبال فيه زينة ولا يقبل زنا في رجل لان الزنا انما يقال زنا
او زنا في رجل يعني صعدت وزينت احد ارجل زنا وزنا بالذمة لا يقبلان معي فعلت
الزنا فاحدي الصيغتين يخالف الاخرى وقال **الشاعر** وهو امره
استبها بالملك او استبها حمل **ولا تكون كل لون وكل**
بصيص في مضجعه قد اخذ **وارق** الوحي **زنا في رجل**
وايضا لو كانت هذه اللفظة حمل لوجب الايجل على القذف بالحق لان احده موضوع على انها
لذا بالمشبهات **مسألة** اذا اقدمنا الزنا فاقم عليه لم يثبت قذفه بذلك الزنا لم يكن قذفا
بلا خلاف ولا يجب عليه جلد القذف وان قدما بزنا اخر وجب عليه جلد القذف **مسألة** والشافعي
فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لاحد عليه دليلنا اجماع الفرقة ولو جازا رحم
وقوله والذين يرمون المحصنات الغافلات المومنات الاية **مسألة** اذا اقدمنا قبل
اقدامه احد ثم عاد قذفها فان قذفها بقذفها جده او لا فان عليه جدا واحدا وان قد قذفها

قذفها جده كان عليه جدا واحدا ايضا **وبه** قال الشافعي في القديم والحديث الا انه قال
في القديم ولو قيل ان عليه جدين كان مذهبنا فلسفة على قولين احدهما مثل ما قلناه دليلنا
ان الاصل برائة الذمة وايضا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية **مسألة** اذا اقدمنا امرأة اجنبية تزوجها
ولم يفرق بين ان يكون دفعة او دفعتين **مسألة** اذا اقدمنا امرأة اجنبية تزوجها
وقد اقام بعد التزوج ولم يفرق حاليها على القذف الاول والثاني ولا على غيره الثاني
وطالبت المرأة بالقذفين بدأت فطلبت الثاني ثم الاول وجب عليه جديان **مسألة** والشافعي
فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ايهما بينا اخلان دليلنا انه قد ثبت عليه حدان
وقد اخلما يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اقدمنا زوجة قبل ان يلاعنها وقذف قدفا اخر
وجب عليه جدا واحدا **مسألة** والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يجب عليه حدان
ولا خلاف ان له اسقاطهما باللعان الواحد دليلنا اجماع الفرقة واجنادهم وايضا
الاصول برائة الذمة وايضا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية ولم يفرق بين
دفعة او دفعتين فيجب ان يتعلق وجوب احد بوجود الرمي دفعة كانت او دفعتين **مسألة**
اذا اقدمنا زوجة فلا عليها بنت باللعان ثم قدما برنا اضاف ليل ما قبل الاعان
فعلية احد هذين القذف **مسألة** والشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لاحد عليه
لان حصنا سقطا باللعان دليلنا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية ومن
اسقط ذلك فعليه اللعان **مسألة** اذا اقدمنا الرجل زوجة بالزنا فقال يزاها فقلت
بانت يزاها سقط عنها الحد وجب القذف على كل واحد منهما **مسألة** وقال الشافعي يجب على
كل واحد منهما الحد وللزوج اسقاطها باللعان او اليمينه والمرأة اسقاط حد القذف
باليمينه واسقاط حد الزنا لاي الزوج باللعان وان اقام اليمينه فليس لها اسقاطه
دليلنا اجماع الفرقة واجنادهم فان نفسين اذا اقدمنا فاسقط عنهما الحد وعزرا
وهي عامة وايضا الاصل برائة الذمة **مسألة** اذا اقدمنا زوجة واجنبية فقال
انما زناها فزنا فادفهما وجب عليه حدان وله اسقاط حد زوجة باليمين

اولا لعان واسقاط احد الاحبيبة بالبينة ولا غير **مسألة** وبه قال الشافعي الا انه يولى اذ لم يتم
البينة او لا يلزم من حق الزوجه على حاد وعدان فيه قولان احدهما وهو الاظهر
مثل ما قلناه والآخر حد واحد **مسألة** وبه قال الشافعي في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات وذلك عام في حق
كل واحدة من النساء بلا خلاف **مسألة** اذا قذف الرجل اربع نسوة اجنبيات
بكل واحدة او قذف اربع رجال اجانباً او قذف اربع نسوة فالحكم في الجميع واحد وهل
يجب عليه حد واحد للجميع او يجب عليه حد كامل لكل واحدة من المقتذوفات عندنا انه ان
جاوبه منفرد **مسألة** ان كل واحد حد كامل وان جاءوا به جميعين كان عليه جميعهم
واحد وللشافعي فيه قولان قال في الحد يد عليه لكل واحد حد كامل وهو الراجح وقال
في القديم يجب جميعهم حد واحد **دليل** اجماع الفقهاء واخبارهم وايضا قوله تعالى
والذين يرمون المحصنات والمراد به كل واحدة من الرامين والمحصنات فوجب لحد
كل واحدة منهن ممن ادعى مدخله فعليه الدلالة فاما اذا جاءوا به جميعين فانا اوجبنا
حد واحد لاجماع الفقهاء عليه **مسألة** اذا قذف زوجه وجب ما قلناه ان يلاع عن وينفي
سب الولد سواء كان جامعاً بينه الطهر الذي قد ضا فيه بالزنا او لم يجامعها وسواها معاً
قبل القذف او بعده **مسألة** قال ابو حنيفة راحه ابوه والشافعي وعطاء ذهب ما للث
الي انه ان اضاف الزنا الي طهر لم يجامعها فيه كان له ان يلاع عن وينفي السب وان اضاف
الي طهر جامعاً فيه لم يكن له ان يلاع عن لنفي النسب لكن يلاع عن لاسقاط الحد **دليلنا**
اجماع الفقهاء على ان له ان يلاع عن ولم يفضلوا وتولى شافعي والذين يرمون ازواجهم الاية
ولم يفسل **مسألة** اذا قذف اجنبي او اجنبيه او زوجه وكان المقتذوف محصناً فلم يحد
فقال ان نعم عليه حد يثبت ان المقتذوف زنا ما ببينة او باقراره فان الحد لا يسقط عن القاذف
به قال المتزي وابو نؤير وابو حنيفة وما لك والشافعي وعامة الفقهاء انه يسقط الحد عن القاذف
ووجب على المقتذوف زنا **دليلنا** انه ثبت وجوب الحد عليه بالاجماع واسقاطه يحتاج
الى دليل وايضا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات والاعتبار بوجوه الاحصان حال القذف وقد وجد ذلك

دليلنا

وما عده من الزنا لم يرتفع الاحصان الذي كان موجبه احوال القذف فلم يسقط به الحد **مسألة**
اذا قذف زوجه بالزنا ولم يلاع عن فحدتها ثانياً بذلك الزنا فانه يجب عليه الحد ثانياً وان قد ضا
بمن الاحبيبة عاده فحدتها ثانياً كذلك الزنا فلا حد عليه **مسألة** وقال الشافعي لا حد على الموصفين لانه في الاول
محكوم بكذبه وفي الثاني محكوم بصدقه والقذف يكون ما يحل الصدق والكذب **دليلنا**
قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية ولم يعرف ان يكون قد حدوا ولم يحدوا على اجماع الفقهاء واحداً هم قد
عليه **مسألة** اذا قذفها ولا عنها فامتنعت من اللعان فحدت فحدتها الجني بذلك الزنا لم يجب
عليه الحد **مسألة** وبه قال ابي حنيفة وقال ابو القاسم بربري عليه الحد **دليلنا** قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات وهذا ما روي محصنة لان اللعان واقامة عليها يسقط حضانتها **مسألة** لا حد
ان الكفالة **مسألة** لا يفتح لافتح مثل حد الزنا وشرب الخمر وقطع المرفق وكفالة من عليه مال تنح
عنه ما وكفالة من عليه حد القذف لا يفتح **مسألة** وللشافعي في كل واحد منهما قولان **دليلنا** اجماع الفقهاء
على ان كفالة من عليه حد لا يفتح ولم يفضلوا ولا خلاف بينهم ان كفالة من عليه يرضع وهو حد قول الشافعي
مسألة اذا قال رنت يدك او رجلك لا يكون قد فاضحاً وبه قال ابو حنيفة والشافعي في رواية الشافعي
والقول الآخر نقله الربيعي انه يصرح **دليلنا** ان اثبات القذف يحتاج الى دليل شرعي ولا دليل
فيه على ان هذه الاقوالان صريحة في القذف والاصل بان الدلالة **مسألة** اذا قال زنا يديك
كان صريحاً في القذف **مسألة** وبه قال ابو حنيفة والشافعي والزمية وابو القاسم وقال في كتاب
القديم لا يكون قد فاضحاً **دليلنا** الذي يصرح بالزنا واضاف اليه يديك الذي هو جملته فيجب ان يكون قد فاضحاً
مسألة كتابات القذف مثل قوله يا حلا من حلال او ما التي زانية اولست بذلك
لا يكون قد فاضحاً صريحاً الا ان ينوب به بذلك القذف سواء كان ذلك حال الغيب او حال البص
وبه قال ابو حنيفة والشافعي والزمية وقال مالك ان كان ذلك حال الرضا لم يكن قد فاضحاً
كان ذلك حال الغيب كان قد فاضحاً **دليلنا** ان الاصل بان الدلالة واثبات الغالب **مسألة**
وما يكون به فاضحاً يحتاج الى دليل وروى ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرأيتي
الكتف يد لايس فقال فقالها فقال ايها فقال امسكها فزج الدلالة انه عرض بزوجته

وسبيل الى الجهر وانما لا ترد من يطلب الجهر فلم يجعله الله عليه **مسألة**
 اذا شهد الزوج ابتداء من غير ان يتقدم منه الفدق مع ثلثة على الماء بالزنا ثبتت
 شهادتهم وتوجب على المرأة ان تحدها الطاهر ما دبت فيه ايهاا وفيه قال ابو حنيفة وقد روي
 ايضا ان الثلثة يجب دون دليل عن الزوج وقال الشافعي لا تقبل شهادة الزوج والثلثة الا
 على كون قلته يثبت امره على قولين اما الزوج فقالوا ان يكون قاذوا عليه لحد في الاصل
 وذكر انه قول الشافعي وقال ابن ابي هريرة حكم الشهود ان قلنا يجب عليهم احد وجعل عليه
 وان قلنا لا حد عليهم لاحد عليه دليلنا على ذلك احاديث الصحابة التي ذكرناها وايضا قوله تعالى
 والاثني ياتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن احدنكم ولم يفرق بين ان يكون الزوج
 واحدا منهم او لم يكن وقولته تعالى والذين يرمون ازوجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم وهذا قد روي
 بالمشاهدة فقال تعالى والذين يرمون المحصنات لم ياتوا بهن بشدة فاحذروهن فانهم جلدوا وهذا
 قد روي باربعة شدة **مسألة** اذا اشفي من سب على زوجة جاز له ان يلاع في محضر قبل الوضع
 وقال الشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني وهو اختيار ابو اسحق انه لا يلزم الا بعد
 الوضع وهو صحيح ما عدهم وبه قال ابو حنيفة دليلنا اجماع العرفية واخبارهم والاية ايضا قل
 عليه لانه لم يستس منها الحمل ولم يفرق **مسألة** اذا قدف زوجة في ادعيائها اقرت
 بالزنا واقام شاهدين على اقرارها لم يثبت اقارها الا بالربع شهور وللشافعية قولان احدهما
 مثل ما قلناه والثاني وهو صحيح ما عدهم انه يثبت بشاهدين دليلنا ان ما اعتبرنا صحيح على
 بشورت الاقرار به وما ذكره ليس عليه دليل وان الاصل براءة الذمة ولا يجوز ايجاب الزنا
 عليها الا بدليل **مسألة** اذا عقد امرأة وادعيها انها كانت امرة مشركة حال الفدق وقالت
 ما كنت قط الا مسلمة حرة قالوا قل له مع مينة وللشافعية فيه قولان احدهما مثل ما قلناه
 والثاني ان القول قولها دليلنا ان الاصل براءة الذمة والدرع المسلمين والمسلمين والعبيد
 والاحرار فلا ظاهرا يحكم به ولا اتفاق على الذمة الا ما دل عليه الدليل ولوقلنا ان الظاهر في دار
 الاسلام والاصل فيه الاسلام حكما بان القول قولها مع غيرها كان قويا **مسألة**

اذا عقد امرأة فقامت به باحدة فقال في بيته غائبة او مهلوقة حتى تنسوا لغيره وقام
 عليه احد فقال الشافعي يوجب بها اربعين وقال اصحابه بوجوب ثلثة قيام دليلنا ان الحد قد
 وجب لها ووجوب الثلثة يحتاج الى دليل وايضا روي الصحابة ان اذا حضر الشهود على الزنا
 وقالوا ان في المأثور لم يهاووا فقيم عليهم احد قالوا لانه ليس في اقامته احدنا خير **مسألة**
 لا يثبت حد القذف بشهادة على شهادة ولا كتاب قاض الى قاض وبه قال ابو حنيفة
 وقال الشافعي يثبت بها دليلنا اجماع العرفية على ان الشهادة على الشهادة لا تقبل في شيء من الحدود
 فاما كتاب قاض الى قاض فانه لا يقبل في شيء من الاحكام مندا وايضا فان حكم بها بخير الى
 شريح يدلي على ذلك **مسألة** التوكيل في استيفاء حدود الادميين مع حضور
 من له احد غير رجل خلاف فاما مع عيبته فانه يجوز ايضا عندنا ولا خلاف ان الشافعي ثلث طهر
 منهم من قال للمسئلة على قولين احدهما يجوز والاخر لا يجوز والثاني انه يجوز التوكيل
 قولنا واحدا من ثلثة انه لا يجوز قولنا واحدا دليلنا الاصل جواز ذلك والمنع يحتاج الى دليل
مسألة اذا ولد له ولد وهتني به فقال للمعتني بارك الله في مولودك حبه الله خلقا لك
 فقال امين واجاز الله دعاك فانه يكون ذلك اقرا اطلب به النبي وان قال في شرب بارك الله
 عليك او احسن الله جزاك لم يطل البقي عند الشافعي وهو الذي يقوي عندي وقال ابو حنيفة
 يطل منها دليلنا ذلك محتمل للربا بالولد ويحمل المقابلة والمكافاة للدعا بالدعا من غير
 رضاء بالولد ويجوز له ان لا يرضى لان الدعاء فيها كان بالولد فاجابته على الدعاء
 به رضاء بالولد وما هذا يكون انتفاء بقوله واذا حقيقت بختية الابنة **مسألة**
 الظاهر من روايات اصحابنا ان الامة لا تضير فرائدا بالولي ولا يلحق به الولد الزام الزام
 بالاعمال به ان شاء لوليه وان شاء لم يفرقه وقال الشافعي اذا طلقها فماتت بعد ذلك
 بولد فوطق يمكن ان يكون منه بان يفي عليه بنت اشترى مضافا كرامة الولد فانما تضير
 فرائدا بالولي كسر مني ما ملك العبد الله ووطقها فماتت بولد فانه يكون
 ملكا له لا يثبت نسبه منه الا بعد ان يفرق بالولد فيقول هذا الولد مني فحينئذ

يصبو والده باعترافة فاذا اختلفت بالولد كونه نسبته صادت الامانة فكذا له فاذا انت
بعد ذلك بولد كونه دليلنا اجماع الامانة واجبا هم وايضا الاصل عدم النسب وقدر الفرائض
واشاعت ذلك يحتاج اليه دليل **مسألة** لا خلاف بين المحصلين انه لا يثبت اللعان بين الرجل
وامته ولا بين ولدها باللعان وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعية ومالك وغيرهم ويجوز احمد بن
حنبل عن ابي عبد الله يعني الشافعية انه ابي نفى ولدا لامته باللعان وحصل ابو العباس هذا قول
آخر وقد دفع اصحابه هذه الحكاية وقالوا ليس هذا المذهب بل المذهب ان ينفى من ولدها باذعاء
الاستبراء واليمين عليه دليلنا اجماع العزقة واجبا هم وايضا قوله تعالى والذين يرمون ازاياهم
ولم يكن لهم سند الاية فان ثبت اللعان بين الزوجين دون المالك فمن اثبت بينهم فقد خالف
الشعر **مسألة** لا يثبت اللعان بين الزوجين قبل الدخول وخالف جميع الفقهاء في ذلك
ودليلنا اجماع العزقة واجبا هم الا ان حصل هناك انكار وجب فيمكن منه ثبت بينهما اللعان
مسألة يعتبر في باب حقوق الاولاد امكان الوطء ولا يكفي التلصص فقط وقد مر
وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة المعتزلة قد تهره فكيف من الوطء دون امكان الوطء
وعلى هذا ابي الشافعية من ذلك مسائل في القديم احدها اذا تزوج رجل امرأة عصمة القايحي
وظلها في ذلك اثبات بولد من حيث العقد لست استأجر فان الولد يلحقه ولا يكسبه
فقيه باللعان والثانية قال لو تزوج مشركية بمغربية ثم انت بولد من بين العقد لست
اشتر فان لم يلحقه **مسألة** لا يكسبه بغير اللعان وان كان العلم حاصلا انه لا يمكن وطئها
بعد العقد بحال الثالثة اذا تزوج رجل امرأة ثم غاب عنها وانقطع خبره فقبل الاصرانه
انما مات واعتقدت وانقضت عدتها فزوجت رجلا فاولادها اولاد ثم عاد الزوج
الاول قال هو له والاولاد كلهم للاول ولا يثنى الثاني دليلنا ان العلم حاصل
ان الولد لا يمكن ان يثبت منه فلا يجوز الاحتراز به وغنى نفى عنه الولد بوجود اللعان من جهة
وان جوزه ان يكون منه لعنة الظن لا يكون من دفع العلم ما يغير منه اولى

كتاب العتد **مسألة ٥٥**

بلغ

الاظهر من روايات اصحابنا ان الذي لم يحن مشاها لا يحض والايه من المحضة الحية ومثلا
لا يحض لاعدد عليها من طلاق وان كانت مدغيا بها وخالف جميع الفقهاء في ذلك
وقالوا يجب عليها العدة بالشهور ويقتال قوم من اصحابنا دليلنا روايات اصحابنا واجبا هم
قد ذكرنا حوا ايضا قوله تعالى والا ييسن من الحيض من تسليم ان ارتبتم بعد ثلثة
اشهر وشراطين اجاب العدة ثلثة اشهر ان ازنات والرتبة لا تكون الا من تحيض مثلهما فاما من لا
تحيض مثلهما فله رتبة عليها **مسألة** الاقارب الطهار وبه قال عبد الله بن عمر ودين ثابت
وعائشة وبه قال الفقهاء السبعة وفيه ان اثنين الزهري وبه قال مالك وابن ابي ذر
والشافعية واقدم وعبيد بن عمير وقال قوم الاقارب الحيض ذهب علي بن ابي طالب
وعمر وابن مسعود وابن عباس وابو موسى وبه قال اهل الصيرة الحسن البصري وعبد الله بن
الحسن العنبري وبه قال الاوزاعي واهل الكوفة والثوري وابن شبره وابو حنيفة واليونان
ومحمد والشافعية ويجوز من احمد انه قال الاطهر عندني قول زيد بن ثابت انها الاطهار وروى عنه
قال لا احسن اتي في هذه المسألة بشيء مع اختلاف اصحابها فيها **مسألة** دليلنا
اجماع العزقة واجبا هم واما الفرقة فلو يشتركون الطهر والحيض في اللغة وفي الناس
من قال هو عبارة عن جميع الدم بين الحيضتين ما خذ من قرائت الماوية في بعض اذ اجمعت وفيهم
من قال هو اسم لافعال ما كان اقباله معتادا او ادبا ما كان ادبارا معتادا افعال انما هي
اذ اطلع لان طلوع معتادا واقر اليه اذا غاب ليس غيبوبة معتادة فيسبى الطهر والحيض
فان الاربعين هما معتادة واذا كان ذلك مشتملا كما روي في النسيان الى الشرح فورو
ان النبي عليه السلام قال لما طهرت ابني جيثرب صلى الله عليه وسلم يعني يوم طهره وروي انفال
لعبد الله بن عمر جيثرب طهر امرأته وهي حائض هكذا امره فكذلك انما لست ان تستقبل بها
ثم يطهرها في كل قرة طاهرة يعني في كل طهر والمول على ما قلناه **مسألة**
اذا مات الدم من الحيضة الثالثة قبل ان تنقضي عدتها وللشافعية وجهان احدهما مثل
ما قلناه والثاني لا يفتي في الدم يوما قبله وفيه اصحابه من قال ذلك على اختلاف المالكين

ان كان لها عادة مرثية وقت العادة شققي عندها عند رؤية الدم وان كان قبل العادة حتى
يضيء يوم وليلة لتخفق ان دم حيض دون دم فساد دليل على الجماع الفرتة والجماع وايضا
فانه ثق والمطلقات يترصن باضين ثلثة قرة وهذه عند رؤية الدم من الثالث اقرا
عند ثلثة اقرا الفرج الاطهار **مسألة** اقرا ما يمكن ان شققي به عدة ذوات الاقواس
وعشرون يوما خطان وقال الشافعي اقرا ما يمكن ذلك اثنتان وثلاثون يوما وكفان وقال
ابويوسف ومحمد اقرا ما يمكن ان شققي به تسعة وثلاثون يوما لان اقرا الحيض عند ثلثة ايام
واقرا الدم عند خمسة عشر يوما واقرا الحيض وقال ابو حنيفة اقرا ستون يوما وكف لا يتغير
اكثر من خمس واقرا الدم واكثر من خمس عند عشرة ايام واقرا الدم حتى يبرأ يوما دليلنا
ما دلنا عليه من ان الاقرا لا اطهار وان اقرا الحيض ثلثة ايام واقرا الدم عشرة ايام فاذا اثبت
ذلك فاذا اطلقها قبل حيضها المحض فحاصت بعد ثلثة ايام ثم ظهرت عشرة ايام فحاصت
ثلثة ايام ثم ظهرت عشرة ايام ثم رأت الدم كحفه فقد مضى بها ثلثة اقرا **مسألة**
الذي عليه اصحابنا ورووا اليه ان المطلقة اذا مرت بها ثلثة اشهر يمين لا ترى فيها الدم فقد
انقضت عنها بالشهر فان رأت الدم قبل ذلك لم تقطع وصفا صبرت تسعة اشهر ثم
استأخذت اربعة ثلثة اشهر وان رأت الدم الثاني قبل ذلك صبرت تمام السنة ثم عتقت
بعده بثلثة اشهر وقال الشافعي ان ارتفع حيضها عارض من مرض او رشح لا يقتد بالشهر
بل يقتد بالاقرا وان طالت وقالوا هذا اجماع وان ارتفع حيضها بعين عارض قال في القديم
تزوج اليه ان تعلم برأه رجمها ثم تعتد عدة الاسات وروي هذا عن عمر بن الخطاب وقال
مالك بن انس وقال في الجديد نصبر اليه حتى تياس من الحيض ثم تعتد بالشهر وهو الصحيح
عندهم قال المزني رجم الشافعي عن القول القديم لا يحد يد وروي ذلك عن ابن مسعود وبه قال
ابو حنيفة واصحابه واختاره المزني دليلنا اجماع الفرتة واجادهم وايضا قوله تعالى واللايه
يسس من الحيض من نسائك ان ارتبتم وروي اصحابنا معنى قوله ان ارتبتم يعني ان شككتم في
ارتفاع الدم **مسألة** اذا ازوج سبي صغيرا امرأة فاحصت عنها لزمها عدة الوفاة

اربعة اشهر وعشرون ايام كانت حايلا او حاملا وسقطها بالحق بعد وفاة الزوج او كان موجودا
حال وفاته وبه قال مالك بن انس والشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه ان سقط الحامل بعد
الوفاة اعتدت بالشهر وكقولنا وان كان موجودا حال الوفاة اعتدت عنه بوصفه دليلنا
ان عدة المتوفين عنهن وجها لهن اربعة اشهر اذ كانت حاملا من الشهر او وضع الحامل فان
وصفت قبل الاربعة اشهر لم تقصر عدتها وهذا الصريح ينفذ عن الاربعة خلاف من اغنيته
انقضت عدتها الوضع وايضا قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يترصن
بأنفسهن اربعة اشهر لم يفصل **مسألة** المعتدة بالاشهر اذا اطلقت في آخر الشهر اعتدت
بالاهل بالاربعة خلاف وان طلقت في آخر الشهر سقط اعتبار اهلها في هذا الشهر واوجب
بالعدك منظر قد مر ما بقي من الشهر وبعين بعد هذه بين ثم يتم من الشهر الرابع ثلثين
وتتفق المساقاة والاضاف وبه قال الشافعي وقال مالك يلحق الايام التامة ولا يلحق
الاضاف والساعات وقال ابو حنيفة تقضي ما فاتها من الشهر فبصل الخلاف بيننا
وبينه اذ كان الشهر ناقضا ومعنى عشرة ايام عندنا انها غيب ما بقي وهو تسعة
ونفتم اليه احدي وعشرون وعنده تقضي ما مضى وهو عشرة ايام وقال ابو حنيفة
بنت الشافعي اذا مضى بعض الشهر سقط اعتبار الاهل في الشهر كلها وخمس جميع
العدة بالعدة تسعون يوما دليلنا قوله تعالى يسبوا نك من الاهل قوله في موافقت
ولناس واج وهذا يدل على بلان قول من اعتبر العدة في اجمع وامام من اعتبر الحلال
في الاول فقوله في الظاهر الآية لكن اعتبرنا في الشهر الاول العدد لطريقه الاختلاف
والخروج من العدة باليقين **مسألة** اذا اطلقها وهي حامل فولدت توأمين بينهما
اقرا من ستة اشهر فان عدتها الاثني عشر في تضع الثاني منها وبه قال ابو حنيفة
 واصحابه ومالك والشافعي وعامة اهل العلم وقال عكرمة شققي عدتها بوضع الحامل
الاول وقد روي اصحابنا بوضع الاول دليلنا قوله تعالى واولات الاعمال
اجلهن ان يبعن جلهن وهذه ما وصفت حلقها **مسألة** اذا اطلقها واعتدت

ثم انت بولدك ثم من سنت اشهر من وقت انقضاء العدة لم يلحقه
 ابو حنيفة وابو العباس وسريح وقال بايع اصحابنا في اذ انت به لا فمن اربع سنين
 واكثر من سنت اشهر من وقت الطلاق حتى يده دليلنا اجماع الفقيه وايضاً فانما قد دللت
 على ان من ان الحمل لا يكون اكثر من سنت اشهر وكل من قال بذلك قال بما قلناه والفرق بينهما
 خلاف الاجماع **مسألة** اذا حملها ولم يدخل بها لم يجب عليها العدة ولا يجب لها المهر
 على اكثر رويات اصحابنا ان كان ما يعتبر به عدم الوطء بان تكون المرأة بكراً فتوجد كهي فلا يحكم
 به وان كانت ثبت حكم بالظاهر بالاصابة ولا يلزم لها اجماع الصداق الا بالوطء في الزوجين وهي
 ما تكون في بيت الرجل وما لم تكن تاممة لا يحكم به وهي ما كانت في بيت المرأة ولشأننا في
 ذلك قولنا في القديم للحنفية تأثير واختلاف اصحابه في معناه فقال بعضهم اراد به انها
 غير نكحة الاصابة مثل قول ابو حنيفة وقال بعضهم اراد بذلك ما قال مالك في انه يرجع بها قول
 المذبي بالاصابة وقال في تحديد لا تأثير في العدة ولا يرجع بها قول المذبي بالاصابة ولا يستغفر
 المهر بها وهو المذهب عندهم دليلنا اجماع الفقيه وايضاً الاصل براءة الذمة من المهر
 والعدة وشغلها يحتاج الى دليل وما اعتبرناه في محم عليه وما ادعوه ليس عليه دليل
مسألة اذا مات عنها او هو فابقيت عنها او بطلت الحبر فغلبها العدة من يوم سياتها
 وبه قال علي بن ابي طالب وذهب قوم ليه ان عدتها من يوم ماتت سواء بلغها خبره واحداً ومثواته
 وبه قال ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير والزهري والثوري ومالك وابو
 حنيفة واصحابه ومائدة الفقهاء والشافعية وغيرهم وقال عمر بن العزم ان ثبت ذلك فالبيعة
 بالعدة من حين الموت وان لم يثبت بالبيعة بالخبر والسماع من حين الخبر دليلنا
 اجماع الفقيه وطريقه الاحتياط واما اذا طلقها وهو غايك فان عدتها من يوم طلقها لا من يوم
 بطلها واختلاف بين الفقهاء فيها مثل الخلاف في المسألة الاولى **مسألة** الامامة
 اذا طلقت ولم تكن حاملة عدتها فزك وبه قال جميع الفقهاء وهو المروي عن علي بن ابي طالب وعمر بن
 عمر وقال داود عدتها ثلثة اشهر دليلنا اجماع الفقيه وايضاً ما اعتبرناه في محم عليه وما ذكره

بلغ

ليس عليه دليل والاصل براءة الذمة وروي بن عمر ان النبي قال عدة الاممة حقتنا
مسألة اذا كانت الاممة من ذوات الشهور فقد نفها حنيفة واربعين
 يوماً ولشأننا فيه ثلثة اشهر اجماع الفقيه وايضاً فانما قد دللت على ان عدتها اشهر ان
 فان براءة الرحم لا يعلم باقل من ذلك دليلنا اجماع الفقيه واجبارهم وايضاً فانما قد دللت
 جمع علي بن ابي طالب والزيادة ليس عليها دليل والاصل براءة الذمة **مسألة** الاممة
 اذا طلقت ثم اعتقت فمضى عدتها قبل ان ينفى لها قولان فان كان الطلاق رجعي
 اكملت عدة الله عة الحرة وان كان بائناً اكملت عدة الاممة فزين ولشأننا في
 فيه قولان قال في تحديد ان كانت رجعيًا اكملت عدة الحرة وان كان بائناً فعلي
 قولين وقال في القديم ان كان بائناً اكملت عدة امته وان كانت رجعيًا فعلي قولين
 دليلنا اجماع الفقيه واجبارهم **مسألة** الاممة اذا كانت تحت وطلقها
 ثم اعتقت ثبت له عليها رجعة بل خلاف ولها اختيار الفصح فان اعتادت
 الفصح بطل حق الرجعة بل خلاف وعندنا ان بها عدة الحرة ثلثة اشهر واختلاف
 اصحاب الشافعية فقال ابو اسحق مثل ما قلناه ومن اصحابه من قال فيه قولان احدهما
 ثلثة اشهر عدة الحرة والاخر تبني وعلي **مسألة** تبني فيه قولان احدهما على عدة الاممة و
 الاخر على عدة الحرة دليلنا اجماع الفقيه واجبارهم علي ما تقدم **مسألة** اذا تزوج امرأة
 ثم طلقها ثم تزوجها وطلقها قبل الدخول بها لعدة عليها وبه قال داود فلها ان ترجع
 بكل واحد وقال جميع الفقهاء عليها العدة دليلنا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
 ان تنسوهن فآلكن عليهن من عدة نفقتهن وهذا طلقها قبل النكاح **مسألة** اذا طلقها
 طلقها رجعيًا ثم تزوجها ثم طلقها بعد الدخول بها فعلى استيناف العدة بل خلاف وان طلقها
 ثانياً قبل الدخول فعلىها استيناف العدة لان العدة الاولى قد انقضت بالرجعة
 وقال الشافعية ان لم يكن دخل بها علي قولنا في القديم تبني وهو قول مالك وقا في
 احمد بد ثلثة اشهر وهو قول ابو حنيفة واختيار المزني وأصح القولين فاما اذا طلقها

ليس عليه دليل والاصل براءة الذمة وروي بن عمر ان النبي قال عدة الاممة حقتنا

ثم طلقها فلها تنقي على العدة الاولى واحدا وهو قول محمد بن حسن وعندينا حقيقة انها تنقي
العدة وقال داود لا يجب عليها عدة اصلا لاستنفاد ولأنه دليلنا اجماع العدة واجبا
وايضاً قولنا في المطلقات يتزوجن بانفسهن ثلثة قروء ولم يفرق **مسألة**
عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حائلاً اربعة اشهر وعشرة ايام بلا خلاف والا اعتباراً بالايام وانه
الليالي عند نفاذ العدة من الشمس من اليوم العاشر انقضت العدة **مسألة** وفيه قال جميع الفقهاء الا الاثر
فانه قال تنقضي العدة بطول الفجر من اليوم العاشر **دليلنا** ان ما اخبرناه مجمع على انقضاء
العدة عند نفاذها وما ذكره ليس له دليل وايضاً فالليالي اذا طلعت فانما يبرأ بها ليالي ايامها
فعل الكلام على ذلك هو الواجب **مسألة** عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملاً
العبد الاجلين من وضع الحمل والاربع اشهر وعشرة ايام وفيه قال علي بن محمد بن عيسى وقال جميع
الفقهاء ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي والا واذي والليالي من سعد عدتها ونحوه
وهو المروي عن عمر بن مسعود وابو هريرة **دليلنا** اجماع العدة وايضاً ما اخبرناه
بجمع على انقضاء العدة به وليس على ما ذكره دليل وقوله عز وجل واولات الاحمال
يحملن ان يضيغن حملهن مخصوصه بالمطلق لانها وردت عقب ذكر المطلقات **مسألة**
للمتوفى عنها زوجها لا تنقذ لها على كل حال حاملاً كانت ام حائلاً بلا خلاف الا ان اصحابنا
ردوا انها اذا كانت حاملاً انقضت عليها من بضيغ ولها الذي في نفيها ولم يذكر الفقهاء
ذلك وروى عن بعض الصحابة انه قال ان لها النفقة ولم يفيض **دليلنا** اجماع العدة وايضاً
الاصل براءة الذمة **مسألة** للمتوفى عنها زوجها اقتد اربعة اشهر وعشرة ايام
بينما تلت اقرا ولم يخفف وفيه قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك ان كانت عاتياً
ان تخفف كل سنة اشهر فاقته اقتد بالثبوت ولا تراها الحيض وان عاتتها ان تخفف
بني كل شهر مرة او بنية كل شهرين مرة واخبرنا جميعاً لم تنقض عدتها بالشهر حتى يستبين
امرها **دليلنا** قولنا والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يتربصن بانقض
او عدة اشهر وعشرة ايام ولم يفرق **مسألة** اذا طلقت الزانية طلاق مداف لا تستحق النفقة

والمعنى

ولا السكنى عندنا الا ان تكون حاملاً وفيه قال عبد الله بن بكير وجابر بن الفقهاء
احمد بن حنبل وقال الشافعي لا تستحق النفقة وتستحق السكنى وفيه قال عبد الله بن عمر وعبد الله بن
مسعود وعائشة وفيه قال الفقهاء والسبعة وقهاء الامصار باسهم ما كملوا الترتيب والا واذي
واليث بن سعد وقال ابو حنيفة واصحابه تستحق النفقة والسكنى معاً **دليلنا** اجماع العدة
واجابهم وايضاً الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل **مسألة** الفاحشة التي يحل
اخراج المطلقة من بيت زوجها ان تستحل الرجل وتزوجه وتزوجه وتزوجه وفيه قال ابو حنيفة
وايزيد بن الشافعي وقال ابن مسعود الفاحشة ان تزني فتخرج وتزني ثم تزني الى موصلة ما به قال
الحسن البصري **دليلنا** عدم الآية واجماع العدة وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم اخرج فاطمة بنت قيس لما طلقها
على بيتها عينا وشتمهم فثبت ان الآية واردة في هذا **مسألة** المطلقة فاعادها زوجها لا تستحق النفقة
بلا خلاف وعندنا لا تستحق السكنى ايضاً وروى ذلك عن علي بن محمد بن عيسى وعائشة ومن
الفقهاء ابو حنيفة واصحابه واحمد بن حنبل والشافعي واخيراً للرزي والقرطبي الا انهما استحق السكنى وروى
ذلك عن عمر بن عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وام سلمة وهو قول مالك وعامة اهل
العلم وهو اجماع القولين عندهم **دليلنا** اجماع العدة واجابهم وايضاً الاصل براءة الذمة وشغلها
يحتاج الى دليل **مسألة** اذا حرمت المرأة بالرجل ثم طلقها زوجها وجب عليها العدة فان الوقت
صنيفاً بحيث شاق وقت الحج ان قامت فانه يخرج وتنقضي حقها فتزويجها بالعدة ان بقي عليها
وقت وان كانت الوقت واسعا او كانت حرة بغيره فانها تقيم وتنقضي عدتها ثم تزويجها وفيه قال
الشافعي وقال ابو حنيفة عليها ان تقيم وتقدم ولا يجوز لها الخروج سواء كان الوقت صنيفاً او واسعاً
دليلنا قولنا في طلاق العدة لله ولم يفيض **مسألة** للمتوفى عنها زوجها عليها الحداد
فولت العدة وفيه قال جميع الفقهاء وحمل العلم الا السبعي والحسن البصري فانما قالوا لا يلزم بالحداد
بني جميع العدة وانما لم يميز بين بعض العدة **دليلنا** اجماع العدة وطريقه الاحتياط وروى عن
علي بن ابي طالب لا يحل للمرأة تقوس بابه واليوم الآخر ان تحب علي بن ابي طالب لا يحل الا على زوج او عدة
اشهر وعشرة ايام **مسألة** المطلقة البائنة اذا طلق ثلاث اوضاع او فسخ لا يجب عليها الا حداد عندنا

والشافعي فيه قولان قال في القديم يجب عليها الاحداد وبه قال سعيد بن المسيب وابو حنيفة والشافعي
 وعلق القول في الجديد الا انما هو منه ان لم يوجب الاحداد وانما استحب به قال عطاء ومالك
 اجماع العزقة ولان الاصل في الدمنة وايضا فاستعمل الزينة والطيب الاصل في الاحداد والمنع يحتاج
 الى دليل وايضا قلنا قلنا من حرم زينة الله يدل عليه نص **مسألة** المتوفاه عنها زوجها
 اذا كانت صغيرة عليها الحداد باحلاف ويمنع لوليها ان يحبسها ما يحبس على الكبيرة احتسابا به
 من الاحداد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لاحداد عليها دليلنا عموم الخبر وطريقنا الاجنب
 وروى ان امرأة انت النبي ص قالت يا رسول الله ان ابني توفي عن زوجة وقد استكت بحبها
 افاكلها فقال لا لم يسئل هل هي صغيرة او كبيرة فدل على ان الحكم لا يختلف **مسألة**
 النسيئة اذا كانت تحت مساضات مضاجع عليها عدة الوفا باحلاف ولم يكن كذا عندنا
 الشافعي وقال ابو حنيفة لاحداد عليها دليلنا عموم الاخبار وقول النبي ص المتوفى عنها زوجها لا تخضب
 ولا تسكحل وهو عام **مسألة** الكاثر اذا كانت تحت كافر مات عنها زوجها عليها عدة ولاحداد معها
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا عدة عليها ولا احداد دليلنا عموم النكاح وطريقنا الاجنب **مسألة**
 كما موضع يجمع على المرأة عدتان فانهما لا ينفذان ان ياتي بكل واحدة منهما على كمال
 وروي ذلك عن علي ص وعمر بن عبد العزيز وقال الشافعي زوجة مالك وابو حنيفة وانما ابلى انما ينفذ
 وتنفذ عدة واحدة منهما معا دليلنا اجماع العزقة وايضا فقد ثبت وجوب العتق وتدخلها في جناح
 لا دليل وروي سعيد بن المسيب وسليمان بن سارة ان طلحة كانت تحت ربيعة بن كعب بن اشج
 السرية فنكحت في اخر عمرها ففرق عمر بينهما ومضى بها للحقة من زمان وزوجها قال ايما رجل تزوج امرأة بنت
 عدتها فان لم يكن دخل بها زوجها الذي يفرق بينهما فبقيت عدة الاول وان شاء تزوجها
 وان كان دخل بها فبقيت عدة الثاني فثبتت عدة الاول ثم ثبتت عدة الثاني ثم لا تلزم لها ولا على علي ص
 عن ذلك ولا خلاف لما في النكاح **مسألة** اذا كنت المندوبة وطبها النكاح وهو اهلان
 بغير الوحي وكان الواجب اهلا والمرأة عالة فلا حد على الوحي والحقة النسب وتحم عليه التاميد وروي
 ذلك عن عمر ومالك والشافعي في القديم وقال في الجديد لم ينفذ له بعد انقضاء العدة وبه قال اهل

العراق وروى عن علي ص ومالك كذا في سببته فيعتلق به فساد النسب كالرجل يطام
 زوجه غيره بشبهة او امته دليلنا اجماع العزقة واجماع وروي ذلك عن عمر ومالك والشافعي
 النكاح **مسألة** امرأة الملقود الذي لا يعرف جنسه ولا يدعي ابني هو اوصيت بغير اربع سنين
 ثم تزوج جرحا لا المصلط ان ينفذ من يتعرف جنسها في الافاق فان خرج له جرح لم يكن
 لها طريق الى التزوج وان لم يعرف له جرح امرأته ان ينفق عليها فالي تنفق فلا طريق لها الى التزوج
 فان لم يكن له ولي امرها ان تنفذ عدة المتوفاه عنها فاذا اعتدت ذلك حلت الا تزوج
 والشافعي فيه قولان قال في القديم بغير اربع سنين ثم تزوج امرأته **مسألة**
 حتى يعرف بينهما ثم تعتد للوفاة فتخل للزوج وروي ذلك عن عمر ومالك
 واحد ما بين ظاهر كلامه والشافعي يدل على ان مدة التزويج يكون من حين العقد والعينة
 واحكامه يقولون ان ذلك يكون من وقت ما تزوج امرأته لا حكمه وتقررب لها المدة وقال في الحديث
 انها تكون على الزوجية المداخل للزوج اية ان يتبين وفاته وهو اجماع القولين عنده وروي ذلك
 عن علي ص وبه قال ابو حنيفة واحكامه واهل الكوفة ما سبهم بربلي ليس بربط بهمة والتوكيد
 وغيرهم دليلنا اجماع العزقة واجماع **مسألة** امرأة الملقود اذا اعتدت وتزوجت
 ثم شاء الزوج الاول فله الا يمسها له عليها وان لم يكن تزوجت بعد ان خرجت من العدة فهو اولى
 بها وحج وجهه وقال قوم من اصحاب الشافعي اذا انصروا قوله القديم والذي
 عليه عامة اصحابه وهو قوله علي القول القديم اذا قال الحكم انما ينفذ في الظاهر والباطن
 انما بانقضاء العدة صارت نفسها فلا سبيل للزوج عليها وان كانت تزوجت فالشافعي
 اولى بها وحج وجهه واذا قال بالقول بالحديد او بالقول القديم فان حكم حوية الظاهر فانما
 تزوج على الاول على كل حال دليلنا اجماع العزقة واجماع ولان الاصل بقاء الزوجية
 من الزوج الثاني لاننا قد حكمنا بربط الزوجية الاول وخروجها من العدة واليه ونحتاج
 لا دليل **مسألة** المدبرة اذا مات عنها سيدها اعتدت اربعة اشهر وعشرة
 ايام وان اعتقها في حيوتها ثم مات عنها اعتدت ثلثة قرو وبه قال عمر ومالك

وقال ابو حنيفة واحكامه ان المديرة لا تحل للموت سيدها ولا استبرأ واما امر الولد فانها تقتد
 ثلثة اقراء سوامات عنها سيدها او اعتقها في جارية ولا يجب عليها عدة الوفاة وقال
 الشافعي المديرة واما الولد والمعتقة في حال الحيوة اذا ماتت عنها سيدها استبرأت
 بقدر واحد دليلنا اجماع الفزقة وطريقه الاحتياط ايضا يقتضيه **مسألة** الامنة
 المشتراه والمسيبة تعتد ان بقريين وهما لم يران وروي حفيظ بن الطهري والمغيرة
 متقارب وقال الشافعي يستبرأ بقدر واحد وهل هو طاهر او حيف على قولين دليلنا
 اجماع الفزقة وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا كانت الامنة المسيبة او المشتراه من ذوات
 الشهور استبرأت بحبسها واربعين يوما وللشافعي فيه قولان احدهما تستبرأ بشهر
 واحد والثاني وهو الظاهر عندهم تستبرأ بثلاثة اقراء دليلنا ما ملكناه في المسألة الاولى وسواء
مسألة امر الولد اذا زوجها سيدها من غيره ثم ماتت زوجها وجب عليها ان تعتد
 اربعة اشهر وعشرة ايام سوامات سيدها في ثلثة العدة المميت وقال
 الشافعي عدتها شهران ونحوه ليل فان ماتت سيدها في ثلثة العدة فضل تكمل عدة الحرة
 على قولين دليلنا اجماع الفزقة والاحتياط وايضا قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
 ازواجهن يعصبن بافسهن اربعة اشهر وعشرة ايام فيقول **مسألة** اذا ملكته بائنا
 فان كان وطئها البائع فلا تحل المشتري وطئها الا بعد الاستبراء اجماعا وهكذا اذا اراد المشتري
 تزويجا فلا يجوز له ذلك الا بعد الاستبراء وكذلك اذا اراد ان يعتقها ثم يزوجها قبل الاستبراء
 لم يكن له ذلك وهكذا ان استبرأها ووطئها ثم اراد تزويجا قبل الاستبراء لم يجوز له ذلك
 لذلك وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز له ان يزوجها قبل الاستبراء ويجوز ان يعتقها
 ويزوجها دليلنا اجماع الفزقة والطريقة والاحتياط وروي ابو سعيد الخدري
 ان النبي عليه السلام قال لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يفسق **مسألة**
 اذا اشترى امته من لم يطأها اما من مائة او من لم يجمع مثلها او عتق او رجل وطئها
 ثم استبرأها وروي انها بائنا او وطئها قبل الاستبراء ورواه لا يجوز ذلك الا بعد الاستبراء

اجامنا دليلنا على الاول احكامنا وروايتنا وايضا الاصل الاباحة والمنع
 يحتاج الى دليل **مسألة** اذا ملك امته بائنا او هبة او ارث او استنعام
 فلا يجوز له وطئها الا بعد الاستبراء صغيرة كانت او كبيرة مكرا كانت او نكاحا او لا تحل الا بغير
 اجماع ذلك الا اذا كانت في سبي من لا يحض مثلها من صغير او كبير وفيه
 فلك الشافعي الا انه لم يستبين ما استثناه وبقر الشافعي قال عمر بن الخطاب ومحمد بن حنبل
 منه عن ابي حنيفة وجي عن مالك الى انها ان كانت من بوطا مثلها وجب الاستبراء وان
 كانت من بوطا مثلها فلا استبرأ وذهب الليث بن سعد الى انها ان كانت من بوطا مثلها
 فلا استبرأ وان كان مثلها من بوطا مثلها فلا استبرأ وهذا ما قلناه وذهب داود واهل
 الظاهر الى انها ان كانت ثيبا وجب الاستبراء وان كانت بكر فلا استبرأ وروي هذا عن ربعي
 دليلنا اجماع الفزقة واحكامهم وعمر بن الخطاب الذي قدمناه يدل عليه واما حنيفة
 فيعبر مثلا بدليل احكامنا **مسألة** اذا باع جارية من غيره ثم اشتراها المشتري فاقاله
 فان كان قد بعتها اياه وجب عليه الاستبراء وان لم يكن بعتها اياه وجب عليه ذلك وفيه قال ابو
 الازهر قال ذلك استحسانا والقياس يقتضي ان عليه الاستبراء على كل حال وقال الشافعي يجب عليه
 الاستبراء على كل حال فيقول او لم يقبض دليلنا ان الاصل براءة الذممة وايضا الاستبراء يحتاج
 اليه لبراءة زوجها وهذه ما خرجت من يده ويجب استبرأؤها **مسألة** الاستبراء واجب
 على البائع والمشتري على طاهر ورايت احكامنا وفيه قال الشافعي هو واجب على المشتري ويستحب
 للبائع وفيه قال مالك وابو حنيفة وقال علي بن ابي طالب يجب على البائع دون المشتري دليلنا ظاهر
 الاخبار وما انفقت من الامرين وهو يقتضي الوجوب وطريقه الاحتياط يقتضيه **مسألة**
مسألة اذا ثبت وجوب الاستبراء على المشتري فبعتها استبرأها في يده حكا
 كانت امسوا وفيه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان كانت وحشة استبرأها في يده
 وان كانت فاقية استبرأها في يده ولم يمس اليه دليلنا ان ملكها في ارضه وان استبرأ
 في يده وجوبه ان كان في يده دليلنا وايضا عمر بن الخطاب الذي رواه ابو سعيد الخدري

في قوله
 لا يجوز

بدله عليه **مسألة** اذا ملكها جاز له التلذذ بها ومباشرةها دون الفرج سواء
 كانت مستبراء او مستنبه **وقال الشافعي** ان كانت مستبراء فلا يجوز شي من ذلك
 على حاله الايمان ان يكون حاملا فتكون ام ولد غيره وان كانت مستنبه فبيد وجهان احدهما
 لا يجوز والثاني وهو المذهب انه يجوز التلذذ والنظر مشبهة دون الوطئ **دليلنا** الاصل جواز
 والمنع محتاج الى دليل واجماع الفقة ايضا على ذلك واحكامهم غير محتاجة فيه **مسألة** اذا اشتري امته
 لغرضها فقبل ان يبيعها لغيرها اشهر فاذا امتعت لها ذلك لم يكره وطئها في الفرج
 حاملا كره له وطئها قبل ان يبيعها لغيرها اشهر فاذا امتعت لها ذلك لم يكره وطئها في الفرج
 وقال الشافعي وغيره لا يجوز له وطئها حتى تضع **دليلنا** اجماع الفقة والاصل الا بالجماع
 بغير ظاهر الآية وعدم المانع **مسألة** اذا تزوجت المكاتبه عن اداء ثمنها وفتحت السيد
 عاد مثالي ملكه وحملها وطئها بغير استبراء وكذلك اذا ارتد السيد والامه فاما ما يحرم عليه
 فاذا عاد الى الاسلام حلت له بالاستبراء فاما اذا تزوجها من غيره فطلقها الزوج قبل الدخول
 بها حلت له بالاستبراء واما اذا تزوجها من غيره فطلقها الزوج فان طلقها بعد الدخول
 لم تحل الا بعد الاستبراء **وهو قال ابو حنيفة** الا انه قال في الزوجة تحل له بالاستبراء
 ولم يفصل وقال الشافعي لا تحل في هذه المواضع كلها الا بعد الاستبراء **دليلنا** اجماع الفقة
 وخبرهم وايضا قوله تعالى او ما ملكتم ايماكم هذه صبيته ولم يفرق **مسألة** اذا طلقت الامة
 المزدوجة بعد الدخول بها لم يصح اعادة الزوجية وافق ذلك عن استبرائات **والشافعي** فيه
 وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لابد من استبراء مقدم **دليلنا** ان الاصل براءة الذمة
 وشغلها يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اشترى امته محبسة فاستبرأها ثم اسلمت اعتدت
 وقال الشافعي عليها الاستبراء ثانيا ولا يعتد به **دليلنا** قوله تعالى او ما ملكتم ايماكم وقوله عليه
 السلام لا توفوا العبد حتى تضع **والشافعي** في نسبته لم يفصل **مسألة** العبد المأذون له في
 الفجاءه اذا اشترى امته محبسة او ولد له فان استبرأه فبأنه يكره له العبد جاز له الموطئ وطئها
 سواء كان على العبد دين او لم يكن اذ اقصاء دين العبد **وقال الشافعي** ان كان على العبد دين

لم يجز وطئها فان قصاه حق العزاء فلا بد من استبرائات **دليلنا** قوله تعالى او ما ملكتم
 ايماكم وهذه صبيته **ولان** الاصل الاباحة والمنع محتاج الى دليل **مسألة** اذا باع جارية فطهرها
 بها على قاضي البيع انه منه ولم يفرط عليها عند البيع ولم يصدقه المشتري لا خلاف **والشافعي**
 لا يقبل انما يوجب اليه عند البيع وحمل يقبل انقاره **دليلنا** في هذا السب عندنا انه يقبل **والشافعي**
 فيه قولان قال في الغني والاملاء مثل ما قلناه **وقال في التوركي** لا يلحقه **دليلنا** ما ثبت من
 جواز انقاره العاتق على نفسه ما لم يوجبه الى صورته عليه غيره وليس في هذا صريح على غيره فوجب
 جواز **مسألة** اقل الحمل ستة اشهر لا خلاف واكثره عندنا ثمانية اشهر وقد روي في بعض الجا
 ستة **وقال الشافعي** اكثره اربع سنين وذهب الزهري والليث بن سعد الى ان اكثره
 سبع سنين ومن ماكره وايضا من المشهور منها ثلث احداها مثل قول الشافعي اربع سنين
 والاحكام خمس سنين والثالث سبع سنين وذهب التوري وابو حنيفة واحكامهم الى ان
 اكثر مدة الحمل ستان وهو اختيار المزني **دليلنا** اجماع الفقة والعادة وما راينا
 ولا سمعنا في زماننا هذا ولا قبله بسنين من ولد اربع سنين او سبع سنين وما يدعيه
 من الروايات الشاذة لا يلتفت اليها غير مقطوع بها وما ذكرناه مقطوع به
 بلا خلاف **كتاب الرضاع** **مسألة** اذا حصل الرضاع المحرم
 لم يحل للفحل تقاض اخذ المولود المرتضع بلبنه ولا احد من اولاده من غير المرتضع ومنها
 لان اخواته واخواته صادوا واعتزلة الولاده **وخالف جميع الفقهاء** في ذلك **دليلنا** اجماع الفقة
 واحكامهم وطريقه الاحتياط وقول النبي عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وليس في
 جواز ان يتزوج الرجل باخوته على حال حكم الرضاع مثله **مسألة** تقتصر حصة الرضاع
 الى الام المرتضعه والفحساحب اللبن فيصير الفحل ابا المرتضع وابوه جد ولخته عنه واحوه
 عمه وكل ولد له فله حصة هذا المرتضع **وبه قال علي بن السلام** وابن عباس وعطاء وادرس
 وجعاده وبنو الفقهاء ما كره والاوناخي والليث بن سعد والتوري وابو حنيفة واحكامهم
 والشافعي والحدوا حتى وذهب طائفة الى ان لبن الفحل لا ينسبوا بحضه ولا يكون من الرضاع

امير ولايم ولاعنة ولابد ابواب ولا ارج لايب وهذا القول ان يتزوجها اعني التي ارصفتها
 ووجبة ذهب اليه الميراث بن عمه وبنه النابيعين سعيد بن المسيب وسنان بن بيار وبن
 الفقهاء وسبعة بن ابي عبد الرحمن اسناد مالك ومحمد بن ابي سفيان اسناد ابي حنيفة
 والاصم وابن علي وهو اسناد الاصم وبه قال اهل المظاهر داود وشيخه **دليلنا اجماع القصة**
 واجادهم وروى ان عليا عليه السلام قال هل في ابنة عمك امية حمزة فانها اجملة في فريش فقال عليه السلام
 لما علمت ان امية حمزة من الرضاة وان الله حرم من الرضاة ما حرم من النسب ومعلوم ان الاحت
 والفرع جيران من النسب ثبت التام جيران من الرضاة لهم ما لهم وروى ان جيمومه عن علي عليه السلام
 بن عبد العزيز البغدادي عن ابي داود محمد بن كير العبد ي عن سفيان بن عثارة عن
 عايشة قال قد خفي علي بن عباس بن عباس فاستنوت منه فقال ابن تستبين بيني وانا عقلت قال قلت
 من قال او صفتك امرأة اخي قالت انا او صفتني امرأة ولم يوصفني الرجل فذكرت علي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فحدثته فقال صلى الله عليه وآله وسلم انك فليلج عليك وهذا امر
 بين المسئلة فانه اثبت الاسم واحكم بها وقد نقل هذا بالفاظ الجودها ما نقله ابو داود فانه نقل
 ساد علي بن ابي طالب الفقيس ويعتبر ذلك **من احساننا من قال ان الذي**
 جره بان الرضاة عتبت و صفات ستويات لم يفصل بينهم برضاة امرأة اخوي ومعلوم
 قال الحسن وشعان وهو الاقوي او رضاة بدم ولية وما ثبت له وشدا الغم اذ لم يخل بينهما
 رضاة امرأة اخوي وعد الرضاة ما يروى به الصبي دون المصاة **وقال ابن ابي عمير**
 الاحصاء صفات متفق فان كان وديها لم يجرم وبه قال ابو اليرير وعائشة وبن النابيعين
 سعيد بن جبير وطاوس وبنه الفقهاء واحد اسناد وقال قوم فذكره لاثبات صفات فاقولها
 فاما ما اختلف فيها فلا تستر الحمة ودعي اليه من من ثابت في العتابة واليه ذهب ابو نؤد
 واحل الظاهر وقال قوم ان الرضاة الواحدة والمصاة الواحدة هي لو كان قطرة تستر الحمة
 ذهب اليه علي بن ابي طالب وبنه علي بن ابي طالب وبنه علي بن ابي طالب وبنه علي بن ابي طالب
 والميت بن سعد والنوري والوحيدة واصحابه **دليلنا ان الاصل عدم التحريم وما ذكرناه**

على ان تحريمه وما قاله ليس عليه دليل وايضا عليه اجماع العقلة الاسن شذ منعه من لم يعتد
 بقوله وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الرضاة من الجاهة يعني ما شذ لبعوثه وقال عليه السلام
 ما ثبت له وشدا الغم وروى سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن ابيه عبد الله بن الزبير
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجرم المصاة ولا المصان ولا الرضاة ولا الرضاة وروى عن عائشة
 انها قالت كان ما امر الله تعالى في القرآن ان عتبت مصفات معلوما فنجس من حسن معلوما
 وتقرينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحكي ما نقل في القرآن وجه الامانة اجمعت
 ان عتبت مصفات كان فيما امر الله وقوله لم يجرم من قولها ولا عقابا له لا يقبل قول الراوي انه لم يجرم
 لكذا الا ان من ما شذ لا يطر فيه هل هو منكم ام لا **المصاة** اجماع القصة
 اذ كان المولود مصفيا فاما ان كان كبيرا فلو ارتفع المدة الطويلة لم ينشئه الحمة وبه قال عمر بن الخطاب
 وابن عمر وابن عباس ومن مسجود وهو قول جميع الفقهاء والوحيدة واصحابه والشافعية ومالك
 وجبره وقال عائشة رضاة الكبيير كبر كما جرم رضاة الصغير وبه قال اهل الظاهر
 ودليلنا اجماع القصة واحبا وهو ايضا قول فقهاء الجاه والوالدان يمسقن اولادهم حولين
 كاملين لمن اراد ان يتم الرضاة ويديها دليلان احدهما قال حولين لمن اراد ان يتم الرضاة ومعلوم انه
 لم يجرم الاسم والقصة ولا يجوز ان يفسق على بعد حولين ثبت ان اراد الرضاة المشري الذي يتعلق
 به الحمة والخبر والثاني حده بالحولين ولا يجوز انما انه يفسد جواز الرضاة او الكفاية او التحريم
 فيطلق فزيد جواز لا يجاز بلا خلاف وبطلان تزيد الكفاية لا يكتفي بدون حولين فلم يبق الا ان يفسد
 بهذه المدة لان الحكم بها يتعلق بالخبر وروى بن عباس انه عليه السلام قال لا رضاة بعد الحولين ومعلوم ان
 يرد سلب الاسم بعد الاسهلين لان الاسم يطلق بعد عائشة ان اراد سلب حكمه
 القدر المتعبر به الرضاة الخبر وشيخي ان يكون كذا وانما يقع مدة حولين فان وقع عتبه في مدة حولين
 ومعلوم ان جرمه مثالا من اربع عتبت مصفات من احبان او خمس عتبت مصفات
 عليا اعتبرنا فان وقع حسن مصفات في مدة حولين وبها فيها بعد تمام حولين فانه لا يجرم
 الشافعي ان وقع اربع مصفات في الحولين وخاسنة بعد هالم ينشئه الحمة وبه قال ابو يوسف ومحمد

الثالث مردايات المشهور منها حلال وشهر وهو يقول المدة خمسة وعشرون شهرا في الف
بشهر وقال ابو حنيفة المدة حلال ونصف ثلثون شهرا وقائمة ثلثة احوال سنة وثلاثة
شهر **دليلا** قوله تعالى حولين كاملين لئلا يراوا ان يتم الرضاعة ومنه الدليلان على ما قد مضى
وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال للرضاع بعد الحولين يدل على ما بيناه واجماع الفرية منعقد على
الاشارة بان يكون المرتضع مفتقرا الى اللبن او مستغني عنه
فانه متى حصل الرضاغة الغد الذي يحرم من شرب الحمة **دليلا** قوله الشافعي وقال مالك ان كان
مفتقرا لشربها وان كان مستغنيا لم يشربها **دليلا** عموم الاحبار ومن خصها بجماع
الي دليل **دليلا** اذا اعتبرنا عدة الرضاغة فالرضاغة ما يشربها الصغير حتى يورث
ولا يعتبر المصدة ويأكل ان لا يدخل بين الرضاغة والرضاغة رضاع امرأة اخرى فان حصل بينهما
برضاغة اخرى بطل حكم الاولى **دليلا** قوله الشافعي المرجح في الرضاغة الى العادة مما يسي في العرف
رضاغة الغنم وما لم يسمي لم يعتبر المصاة كما قلناه ولم يعتبر ان يدخل بينهما ذلك ولا يدخل **دليلا**
اجماع الفرية واحكامهم ولان ما اعتبرناه صحيح على وقوع الحريم به ما ذكره ليس عليه دليل **دليلا**
اذ ارعده اللبن في حلقه وهذا لا يجب به حلقه صبا وصل الى حوضه لم يحرم به **دليلا** قوله ولو
وقال باقي الفقهاء انه يشرب الحمة **دليلا** قوله تعالى وانما لكم اللاتي ارضعنكم وهذا ما ارضعن
ولان الاصل في الحمة والحاجة يحتاج الى دليل **دليلا** اذا سقط اللبن حتى يصل الى مخرج فانه
لا يشرب الحمة **دليلا** قوله تعالى وانما لكم اللاتي ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم **دليلا** قوله تعالى
اذ احقن المولود باللبن لا يشرب الحمة **دليلا** قوله تعالى وانما لكم اللاتي ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
الصحيح عندهم مثل ما قلناه **دليلا** قوله ابو حنيفة والاخر انه يشرب الحمة **دليلا** قوله مالك والشافعي
دليلا ما قلناه في المسئلة الاولى وانما قلناه في المسئلة الثانية **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم
اذ اشرب اللبن غيره ثم سقى المولود لم يشرب الحمة **دليلا** قوله مالك والشافعي وهذا ما ارضعنكم
بما مد كالسوقي والدقيق والذرة او بغيرها كاللبن والخل واللبن كان مستهلكا او غير
مستهلك **دليلا** قوله الشافعي يشرب الحمة وان كان مستهلكا به الماء فانه يشرب الحمة **دليلا** اذا

تحقق

تحقق ومنه الى حمة مثل ان حلب في قدح ويصب الماء عليه فاستهلك فيه فشرب
كل الماء يشرب الحمة لانه قد تحققنا وصوله الى حمة وان لم يتحقق ذلك لم يشرب الحمة وان وقعت قطرة
به حبة من الماء فانه اذا شرب بعض الماء لم يشرب الحمة لانه لا يتحقق وصوله الى حمة الا بشرب
الماء كله هذا حقه ابو العباس وقال ابو حنيفة ان كان مشربا بجماد كالسوقي والدقيق
والارز والدوايم يشرب الحمة **دليلا** قوله مالك والشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
والدوايم يشرب الحمة ان كان غلبا ولم يشربها مغلوبا وقال ابو يوسف ومحمد ان كان غلبا
لشربها وان كان مغلوبا مستهلكا لم يشربها ولجماد والماء سوا قالوا ان شرب لبن امرأة يلزم
اخرى منه مولود قال ابو حنيفة وابو يوسف هو ابن التي حلب شربها ذلك الاخرى
وقال عمر هو ابنها **دليلا** قوله الشافعي وانما لكم اللاتي ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم ولان الاصل
في الحمة والشاة يشرب الحمة **دليلا** قوله الشافعي في المسئلة الاولى سواء **دليلا** اذا ارضع مولود
من لبن بهيمة شاة او بقر او غيره لم يتعلق به حريم محال **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم
الى ان يتعلق به الحريم فيصير ان الحرة من الرضاغة حرة بما حكى عن مالك والشافعي عن بعض السلف
دليلا ما قلناه في المسئلة المتقدمة **دليلا** لبن الحيت لا يشرب الحمة ولو ارضع اكثر
الرضاغة حرة حرة ولا ينعقد الوفاة لم يشرب الحمة **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
شربا بعد وفاء كونه حرة لا يشرب الحمة **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
ولان الاصل الا باحد والآخر يحتاج الى دليل **دليلا** قوله مالك والشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
اذ اكلت له زوجة من رضاعه فارضاها من حريم عليه **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
اذ لم يكن باجماع وقال الشافعي يرضع من سقى الحرة على المطلقة **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم
يحتاج الى دليل **دليلا** اذا ارضعها من حريم عليه شربها مثل امه او حبة او اخت
او بنت او امرأة ابنه ليس الحمة فانفسح الكراه لئلا يزوج على الرضاغة شي فسد الرضاغة منفسح
للمنفقة **دليلا** قوله مالك والشافعي يرضع من سقى الحرة **دليلا** قوله الشافعي وهذا ما ارضعنكم وهذا ما ارضعنكم

ان فسد من فتح النكاح ففانها النكاح وان لم يفسد فلا ضمان عليها **دليلنا** ما قلناه في
المسألة الاولى **مسألة** قد بينا ان المهر ما كان من قبل النكاح ومن قال بغيرها اختلعت فقال الشافعي
ليس بها مهر من قبل النكاح لا يفسد النكاح وقال ابو حنيفة ليس بها مهر من قبل النكاح **دليلنا** ما قلناه في المسألة
الاولى وهذا ما قلناه **مسألة** اذا كانت الزوج كريمة لها من غيره ولد ثلاث زوجات
صغار دون الحولين فارتفعت منهن واحدة بعد واحدة فاذا ارتفعت الاولى الرضاع الحريم الفصح
نكاحها ونكاح الكبيرة فاذا ارتفعت الثانية فان كان قد دخل بها بالكبيرة افسح نكاح الثانية
وان لم يكن دخل بها فنكاحها محال لانها ثبتت من لم يدخلها فاذا ارتفعت بعد ذلك الثالثة صادرت الثالثة
اختلا الثانية من رضاع فانفسح نكاحها ونكاح الثانية **دليلنا** ابو حنيفة والشافعي في القديم
واليه ذهب الزبيدي واجازه ابو البباس والموطع وقال في الم يفسح نكاح الثالثة وهذا نكاح الثانية
كان صحيحا بجائله وانما اجمع بينهما وبين الثالثة بفعل الثالثة فوجب ان يفسح نكاحها **دليلنا** قوله
عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وهذه اختلا وحسن لها من حيث الرضاع فوجب ان يحرم
مسألة لا تقبل شهادة النساء عندنا في الرضاع عاليا **دليلنا** ابو حنيفة وابن ابي ليلى
شهادتهن منفردة في الولادة وفي ذلك عن ابن عمر وقال الشافعي شهادتهن على الافراد تقبل في اربع
مواضع الولادة والاستنلال والرضاع والعيوب تحت الثياب وفيه قال ابن عباس والزهري وما كذا والادريجي
والزهري **دليلنا** اجماع العروة واجبا بهم وابن الاصل ارتفاع الرضاع وشهادة شهادتهن يحتاج الى اربع
دليلنا قد قلنا ان شهادة النساء لا تقبل في الرضاع بخلاف ما منفردين ولا مع الرجال
واقا تقبل منفردات في الوصية والولادة والاستنلال والعيوب ويحتاج الى شهادة اربع منهن
وبه قال الشافعي في الموضع التي تقبل شهادتهن منفردات وقال مالك تقبل شهادة اثنين وقال الزهري
والادريجي ثبتت بشهادة المرأة واحدة وقال ابو حنيفة كفايت بشهادة النساء منفردات
ثبت بها احدى **دليلنا** اجماع العروة لان ما اعتبر به من العدد يجمع على شئ الحكم به عند من قال بقبوله
شهادتهن ما ينقص عن ذلك ليس عليه **دليلنا** **مسألة** اذا قال الرجل لمن هو اكبر سينا منه
شدة في الحسن هذا بين من الرضاع او قالت المرأة ذلك سقط قولهما ولم يقبل الزاد صا

منه **دليلنا** ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** لا يفسد النكاح لانه يقول لو قال لمن هو اكبر سينا منه هذا الرجل وكان عبدا
معتق عليه بالنسب **دليلنا** ان هذا معلوم كذبه فاذا علمنا كذبه اسقطنا قوله وسام بسبب احتياج
دليلنا **مسألة** اذا تزوج امرأة من غير ولادة فادعت حبيبا صغيرا لم يسنه امرها
وفلان جميع الفقهاء به ذلك **دليلنا** اجماع العروة واجبا بهم **كتاب**
التفقات **مسألة** يجوز للرجل ان يتزوج امرأة بلا خلاص ولا استحباب
ان لا يزيد على ما يعلم انه يقع بها **دليلنا** اجماع الفقهاء المستحب الاقتصار على واحدة وقال ابو حنيفة
الا يقتصر على واحدة لان النبي عليه السلام فعلن على بنته **دليلنا** ان ما ذكرناه يجمع عليه والزيادة في التفقات
منه يحتاج الى دليل **مسألة** من وجب احدهما من الزوجات فلا يجب عليه اكثر من واحد
وبه قال الشافعي وقارناك ان كانت من اهل الحشمة والحكم ومثلها لا يقتضي خاد واحد على
الزوج ان يخدمها من العدد بقدر حاجتها وما لها **دليلنا** ان الاصل براءة الكثرة وجوب خاد واحد يجمع
عليه ما زاد عليه ليس عليه **دليلنا** **مسألة** نفقة الزوجات منفردة وهي مد نفقة
والان ودفع وقال الشافعي نفقة المثل على الماشي اقام الاعتبار بالزوج ان كان موصرا فلان
وان كان متوسطا فزوجه ومنفرد وان كان معسرا فزوجه واحد والمد عنه دخل ذلك وقال مالك
نفقة الزوج غير منفردة بل عليه لها الكفاية والاعتبار بها لانه **دليلنا** ابو حنيفة نفقتها غير
منفردة والاعتبار بقدر كفايتها كنفقة الاقارب والاعتبار بها لانه **دليلنا** ابو حنيفة ان كان موصرا فزوجه
نفقة في ثمانية في الشهر وان كان معسرا فزوجه اربعة الى خمسة قالوا لانه كان يقول هذا والنقد
جيد والسعر جيد رخيص فاما اليوم فقدر الكفاية **دليلنا** اجماع العروة واجبا بهم **مسألة**
اذا كان الزوج كبيرا والزوجة صغيرة لا يجمع مثلها لنفقة لها **دليلنا** ابو حنيفة واحكامه وهو
احد قول الشافعي المبرور واستاء الزبيدي والفرق الثاني لها النفقة **دليلنا** ان الاصل براءة الذمة
ومن اوجب عليه نفقتها فعليه الدلالة **مسألة** اذا كانت الزوجة كريمة والزوج
صغيرا لا نفقة لها وان بدلت الزوجة **دليلنا** ولما في فيه فزان احوالها لنفقة وبه قال ابو حنيفة
والاحزاب نفقة لها مثل ما قلناه في المسألة الاولى سواء من الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل

سماح عند الحاجة

مسألة اذا كانا صغيرين لا نفقة لها ولشافي فيه قولان من علمها في الاسلام دليلنا ما قلناه في السنين الاولى **مسألة** اذا اصرحت بغير اذن فان في حجة الاسلام لم تنقطع نفقتها وان كانت نفقها سقطت نفقتها وقالوا لا تنقطع نفقتها فلا واحد الا ان طاعة الزوج مقدمة لانه على العود والحج على الزوجي دليلنا اجماع العروة في طاعة الزوج في حجة الاسلام عليها فلذلك لم يسقط نفقتها وان نفقتها واجبة واستقام يحتاج الى دليل ولما اصرحت بالانكاح على الفور دون التراضي **مسألة** اذا اصرحت باذنتها لم تنقطع نفقتها ولشافي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يسقط دليلنا ما قلناه من وجوب نفقتها واستقام يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اعتكفت رجلا باذنته لم تنقطع نفقتها ولشافي فيه قولان مثل الاحرام دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواء **مسألة** اذا اصرحت نفقها فان طالها بالافطار فامتنعت كانت ناشئة وتسقط نفقتها ولشافي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يسقط لانها اصرحت عن نفقتها دليلنا ان طاعة الزوج وزينة والسم فغير تركت ما وجب عليها من طاعة كانت ناشئة كما لو تركها بغير صورة **مسألة** اذا اصرحت المرأة سقطت نفقتها وبطلت طاعة الفقهاء وقالوا الحكم لا ينقطع نفقتها بالنشوز لانها اصرحت بالملك والنشوز لا يزيله الملك فلا تسقط النفقة دليلنا اجماع العروة بجماع الامة وقول الحكم لا يعتد به وقد اصرحت ايضا **مسألة** اذا اختلف الزوجان معان سكن نفسها اليه في غير الميراث والنفقة فالذي رواه اصحابنا ان القول قول الزوج وعليها البينة وقد قلنا ما قلناه وقال ابو حنيفة والشافي العروة الزوجية مع غيرها دليلنا اجماع العروة واحبا دم وايضا فان العادة حامية لهما لا يمكن من الدخول الا بعد الترتيب الميراث ولا نفقه مع الاقتصار بالنفقة فاذا ادعت حبله والعرف والعادة فعليه الدلالة **مسألة** اذا ارادت الزوجة سقطت نفقتها ونفق النكاح على اقتضاء العدة فان عادت في زمان العدة وجبت نفقتها في المستأنف ولا يجب لها شيء لما قلناه في الزمان الذي كانت من تدعى لشافي فيه قولان احدهما وهو المذهب مثل ما قلناه والثاني لها نفقة ما كانت من تدعى

فيه

فيه دليلنا اجماع العروة على سقوط نفقتها زمان عدتها وعودها يحتاج الى دليل **مسألة** اذا كانا وثنيين بحسين مسلم اليها نفقة شهر مثلاً فسلم الزوج ونفق النكاح على اقتضاء العدة فان اسلمت كاشرة وجبت وان لم تسلم حتى خرج من العدة بابت منه وكان له مطالبها بالنفقة التي دفعها اليها وذلك اذا سلمت في آخر العدة كان للاسترجاع النفقة ما بين زمان اسلامه واسلامها ولشافي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو المذهب والآخر ليس له ان يستخرج شيئاً منها دليلنا ان النفقة في مقابل الاستئمان **مسألة** اذا اصرحت بغير اذن لم تنقطع نفقتها ولشافي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يسقط لانها اصرحت عن نفقتها دليلنا ان طاعة الزوج وزينة والسم فغير تركت ما وجب عليها من طاعة كانت ناشئة كما لو تركها بغير صورة **مسألة** اذا اصرحت المرأة سقطت نفقتها وبطلت طاعة الفقهاء وقالوا الحكم لا ينقطع نفقتها بالنشوز لانها اصرحت بالملك والنشوز لا يزيله الملك فلا تسقط النفقة دليلنا اجماع العروة بجماع الامة وقول الحكم لا يعتد به وقد اصرحت ايضا **مسألة** اذا اختلف الزوجان معان سكن نفسها اليه في غير الميراث والنفقة فالذي رواه اصحابنا ان القول قول الزوج وعليها البينة وقد قلنا ما قلناه وقال ابو حنيفة والشافي العروة الزوجية مع غيرها دليلنا اجماع العروة واحبا دم وايضا فان العادة حامية لهما لا يمكن من الدخول الا بعد الترتيب الميراث ولا نفقه مع الاقتصار بالنفقة فاذا ادعت حبله والعرف والعادة فعليه الدلالة **مسألة** اذا ارادت الزوجة سقطت نفقتها ونفق النكاح على اقتضاء العدة فان عادت في زمان العدة وجبت نفقتها في المستأنف ولا يجب لها شيء لما قلناه في الزمان الذي كانت من تدعى لشافي فيه قولان احدهما وهو المذهب مثل ما قلناه والثاني لها نفقة ما كانت من تدعى

القول في النفقة على الزوجين

الشوري وابو حنيفة واحبابه **مسألة** ما قلناه في المسألة الأولى سؤالا ايضا قلنا اسكنوها
 من حيث سكتهم من وجهكم ولا تفتروا من تقديسها عليهن وان كراوات حمل ما نفقوا عليهن حتى
 يبعثن حملهن لما ذكره النفقة شرط الحوا واما دليله يدل على ان ليس بحاكم لا نفقة لها وهي الشافعي
 ما لك عن عبد الله بن يزيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن قاتمة بنت قيس ان زوجها طلقها لما وهو غائب
 بالشهاد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطى نفقة لها قالوا والله ما نفقة عليها من شيء فاشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكرت له ذلك فقال ليست لك نفقة وامرهم ان تعتد ويثبت لم شريك في ذلك امره ان يفتش احا
 احبابي اعتدي عندكم كنتم فانه من غير تفصيل شيك حيث ثبت **مسألة**
 الباقين اذا كانت حاملها فلها النفقة بله خاتون وينبغي ان نفقة نفقة يومه يومه ولت جني فلان
 احدهما مثل ما قلناه وهو اختيار الرازي واجمع القائلين والاخرها لا تخفى حتى تنقض فاذا وصفت اعطيت
 لما سعي ولينا قولنا وان كانا لولدت حمل ما نفقوا عليهن حتى يبعثن حملهن والامر يقتضي النفقة وقنا في
 يحتاج الى دليل وطريقه الاحتياط يقتضي ذلك **مسألة** يجب على الولد نفقة والده
 وان كان موسرا فان لم يكن او كان وهو معسر فعلي جده فان لم يكن او كان وهو معسر فعلي
 ابي الجد وعليه هذا **مسألة** وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقا انك النفقة على ابيه فان لم يكن
 او كان وهو معسر فعلي جده لان النسب لله نفقة ولينا كفاه ور في وجوب النفقة
 على الولد يتناول هذا الموضع لان ولد الولد يسمى ولدا والجد يسمى اباي اباي ذلك قوله تعالى يا ايها
 فاما بالنسبة الى الجد والجد اباي وقال تعالى ايتكم ابراهيم وقال تعالى فانبث من ابي ابراهيم واستقر
 يعقوب منهم ابا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولدي هذا سيد يعقوب الله بين النبيين فاذا
 ثبت الاسم فقد قال صلى الله عليه وسلم نفقة على ولدك وذلك عام واجبا في ذلك كذا **مسألة**
 اذا لم يكن ابي وللجد او كانا وهما معسران فنفقته على امه وبه قال ابو حنيفة والشافعي
 وقال مالك لا يجب على الام الاتفاق لقوله فان اسفنكم فان من امرهم كان الخطاب منقولا الى الاباء
 وقال ابو يوسف ومحمد انها ان نفق كن ينفقها على الاب فاذا ابسرنا رجعت عليه بالنفقة عليه ولنا
 عموم الاحتياط والقيود في وجوب النفقة على الولد وبه على ذلك الآباء والامهات وانما نفق الآباء وبه

الاجماع واما احتساب في الآية فانما نفقوا في الآية المطلقة القادر عليها كدليل انه امره بايتان الاجرة ولا
 يامر به كذا وهو مطبق قادر عليه **مسألة** اذا اجتمع عدة ابواب وان علا وتم كانت النفقة
 على احد دون الام **مسألة** وبه قال ابو يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة النفقة بينهما
 على الام الثلث وعلى الجد الثلثان بحسب الميراث ولينا انما قد نفقنا ان ينفقوا اسم الاب والاب
 اولى بالنفقة على والده من الام بالاتفاق **مسألة** اذا اجتمع ام الام وام اب وام ام اب
 فمما سألنا فاستأوى في الدرجة والشافعي فيه من ان احدهما مثل سابقه والثاني لم الاب
 اولى لا ينفق عليه ولينا انما قد نفقنا بالطلاق والنفقة بالتحريم وذلك عام في جميع الاحكام وانما النفقة
 بالحرم **مسألة** يجب النفقة على الاب وامه ومحمد **مسألة** وبه قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك
 لا يجب النفقة على الجد كالا يجب على الجد النفقة عليه ولينا اجماع العروة **مسألة** يجب عليه
 ان ينفق على امه وامهات وان دون وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب عليه ان ينفق على امه
 ولينا اجماع العروة واجبا دهم رابعا فلهما نفقهما وصاحبهما في الدنيا معروفا وهذا المعروف وروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلكم قالتم من قال انك قال
 قالوا لا جبري الاب في الراجحة فقلنا ان النفقة عليها واجبة **مسألة** الولد اذا كان كامل الاحكام
 مثل ان يكون عاقلا فان كامل النفقة بان لا يكون من ماله الا انه فقير ومحتاج وجب عليه ولنا ان ينفق
 عليه ولنا في غيره لان احدهما مثله قلناه والثاني لا يجب عليه ولينا اجماع العروة وعموم
 الاحتياط **مسألة** الولد اذا كان كامل الاحكام ونفقة وكان معسرا وجب عليه ولنا ان ينفق عليه
 ولنا في غيره طريقان احدهما ان النسب على فز لولا كالا ب ومنهم من قال ليس عليه ان ينفق عليه
 قوله لا احد لان حرمة الاب اقوى لانه معا دبر ولد ولا معا دبر ولد ولينا ما قلناه في المسألة الأولى سؤالا
مسألة اذا كان ابواه معسرين وليس بغير عن كفاية نفقته الا
 نفقة احدهما كان بينهما بالسوية وللشافعي فيه ثلثا ووجه احدهما مثل
 ما قلناه والثاني ان الاب اولى نفقتهما والثاني ان الام اولى لان لها الحضانة والحمل
 والموضع ولينا انما سألنا في الدرجة وليس احدهما اولى من صاحبه اشركا بينهما

ومن فقه واحد ما يغلبه الدلالة **مسألة** اذا كان له ابن مراض كما في الخلقة
 ناقص الاحكام وابن كان كاملا احكام ناقص الخلقة ومعه ما يفضل لفقه احدهما
 فسد بينهما بالسوية ولشافعي فيه وجان احدهما الابن ابي لان نفقته بدلت
 ونفقة الاب بالاحتباء والثاني الاب ابي لان حرمة ابي بدلت بدلالة ان لا يقاد
 بولده وببنته وهما متساويان في النسب الزوجية لفقه وتقدير احدهما على صاحبه
 يحتاج الى دليل **مسألة** اذا كان له اب وابواب معسرا وابن وابن
 معسرين ومعه ما يكفي لفقه احدهما اتفق على الاب دون الابن وعلى الابن دون
 ابن الابن ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني الفاضل بينهما دليلنا
 ان الاب اقرب من ابجد وكذا الابن اقرب من ابن الابن وقال الله تعالى واولوا الارحام
 بعضهم اولى ببعض وذلك في كل شيء **مسألة** اذا كان معسرا وله اب وابن
 سوسران كان نفقته عليهما بالسوية ولشافعي فيه وجان احدهما مثل ما
 قلناه والثاني نفقته على ابنته لانه اتفاق على ولده وذلك ثابت بالنسب نفقة الولد ثابت
 بالاحتباء دليلنا ان حجة النفقة عليهما واحدة وهي اجماع العزقة ولان تزوج لاحد
 زوجا التسوية بينهما **مسألة** اختلف الناس في وجوب نفقة الغير على الغير بحسب
 النسب على اربعة مذاهب واضعفهم قول مالك لانه قال يقف على الوالد والولد بشرط كل
 واحد منهما على صاحبه ولا يتقارنهما به ولله الشافعي فانه قال يقف على الوالدين والولد
 ولا يتقارنهما على اب وان على كل ام وان علت وكذلك كل حقة من قبلها وحقة ابيها الاب
 وعلى المولودين من كافا من ولد البنين والبنات وان سقطوا فالنفقة تقف على حدة
 العزدين ولا يتقارنهما **مسألة** ويليه مذهبنا في حبيقة فانه قال يتقارنهما عموم الوالدين
 والمولودين عند مد وب على كذا في محرم بالنسب فيجب على الابن لاجلته واولاده والاعمام
 والعات والاحوال والبنات دون اولاده لانه ليس في محرم بالنسب والراجح هو مذهب
 عمر وهو اعم الناس قولاً وهو انما يجب على من عرف هداية منه وهذا منتهى بين الناس

والذي

والذي يفتن فيه مذهبنا ما قاله الشافعي لان اجارنا متنا والة بان النفقة
 تجب على الوالدين والمولودين وذلك يتناول هذين العزدين وان كان قد روي في بعضها
 ان كان ثبت بينهما موارث يجب نفقته وذلك على الاجماع وسحاب والدليل على انما
 عمر اجارنا التي رويها وذكرنا ما في الكتاب الكبير ويمكن مصره الرواية
 الاخرى بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فارجب على الوارث ما اوجب على الوالد وقال
 عليه السلام لا صدقة وذو رحم محتاج ويقوي المذهب الاول ما رواه ابو هريرة ان رجلا
 انا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله عندي ديناء فقال لا نفقة على نفسك
 فقال عندي آخر فقال لا نفقة على ولدك فقال عندي آخر فقال لا نفقة على اهلك فقال عندي
 آخر فقال لا نفقة على جارك فقال عندي آخر فقال انت اعلم وفي بعضها النفقة على سبيل
 الله وذلك ليس فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي تستحق بها النفقة من النسب والزوج
 ولك العيين فان كانت الاخرة تستحق بها نفقة ليل **مسألة** اذا وجبت النفقة على الرجل
 اما ما ينقذه يوم يرمي ام اذا عليه للزوجة لغيره من ذوي النسب وان امتنع من اعطاه
 الزم الحاكم اعطاه فان لم يقبل حبسه فان لم يقبل ووجد عليه من حبس ما عليه اعطاه وان كان
 من غير حبس باع عليه وانفق على من يرب له وبما قاله الشافعي وقال ابو حنيفة ان وجد له من
 ما عليه اعطاه والاحبس حتى يتولى هو البيع ولا يبيع عليه الا الذهب والورق فانه يبيع كل
 واحد منهما الاخر ببيع ما عليه وجاز في نفقة الزوجة اذا كان زوجها غائبا وحرمته عند الحاكم
 وطالت بنفقتهما فخرجت اجنبي فاعتس بان الغائب ملكا وهذه زوجة فانه لا يملك بيعه
 والنفقة عليها ولا يجرى في غير ذلك وببنتها اجماع العزقة على من عليه حق وامتنع منه فانه يبيع
 عليه ماله وذلك عام في الدين وغيره فانما حقوق الامانة **مسألة** ليس للرجل يجرى زوجته
 على الرضاع اولادها منه شريفة كانت او مشركة ميسرة كانت او معسرة دينية كانت
 او جنية **مسألة** وبما قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك له اجارها معسرة وبيده وليس له
 ذلك اذا كانت شريفة موقرة وقال ابو حنيفة له اجارها عليه كمال لقوله تعالى والوارثات

بر من اولاد من وهذا خبر معناه الامور فاذن انت وجوبه عليها لئلا تملك اجابا عما عليه
 لان اجابا دعا علي واجبه **دليلنا** ان الامور ابراء المنة والاجابا يحتاج الي دليل والآية محمولة
 على الاستحباب وعليه اجماع الفرة واجابا هم تشهد بذلك **مسألة** البين اذا كان لها
 ولد برضع ووجد الزوج من برضعه تطوعا وقالت الام اريد اجرا فالتك كان له نفس
 الولد عنها **وبه** قال ابو حنيفة وقوم من اصحاب الشافعي ومن اصحابه من قال المسألة
 على قولين احدهما مثل ما قلناه والثاني ليس له ثقله عنها ويلزم اجرة المش وهو انما اريد
 دليلنا قوله تعالى وان تقاسروهن فممنوعنكم من اجورهن فلو كانوا من اجورهن فوجب
 منعوا فقد نفاه واستند ابو حامد قوله تعالى فان ارضعن لكم فامروهن فوجب
 لها الاجرة اذا ارضعن ولم يفضل وهذا ليس صحيح لان الآية تقيد لزوم الاجرة ان ارضعن
 وذلك لا خلاف فيه **والا** الكلام انما يوجب دفع المولد اليها لترضعه لم لا يولى ذلك في الآية **مسألة**
 البنت اذا كانت بالغاً شديدة بكرة لها ان تفارق امها ولا يجب عليها ذلك حتى تزوج
وبه قال الشافعي وقال مالك يوجب عليها لا تفارق امها حتى تزوج **وبه** كل
 دليلنا انه ثبت انما بالقرعة وشبهة نافذ امرها في نفسها وما لها من منعها من مفارقة
 الام عليها الدلالة **مسألة** اذا باننت المرأة من الرجل ولها ولد منه فان كان طفلاً لا يمت
 وهي اخى به بلاء خلاص وان كان طفلاً يميز وهو اذا بلغ سبع سنين او ثمان سنين فافترقا
 الي هذا الموضع فان كان ذكر اقالب اخيه وان كانت انثى فالام اخى بها ما لم تزوج فان تزوجت
 فالاب اخيها **ووافقنا** ابو حنيفة في الجارية وقال في الغلام الام اخيه حتى يبلغ حدما
 ياكل ويشرب ويلبس بنفسه **يكون** ابو اخيه وقال الشافعي يبين بين ابويه فاذا اخفا احدهما
 سلم اليه **وبه** قال علي وعمر وابو هريرة وقال مالك ان كانت حادثة فاما اخيها حتى يتزوج
 اجماع الفرة واجابا هم **مسألة** الموضع الذي قلناه ان الاب اخى بالولد والام اخوه
 لا يختلف لحد بين ان يكون مقيماً او مسافراً فان الامر على ذلك **وقال** الشافعي ان كانت
 المسافرة فيفسر فيها الصلوة قال ابو اخى بكمالك وان لم يقصر فيها فمؤكداً فامد وقال ابو حنيفة

ان كان التفضل الاب والام اخى وان كان الام المستقلة فان اشقلت من قوتها الي بلد فخرج اخيه
 وان اشقلت من بلد الي قوتها قال ابو اخى بلان في السواد يسقط ثقله ويخرج **دليلنا**
 عصم الاجار وتخصيصها يحتاج الي دليل **مسألة** اذا تزوجت الام سقط
 حقها من حضانة الولد **وبه** قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وقال الحسن البصري لا يسقط
 حقها بالزوج **دليلنا** اجماع الفرة واجابا هم **وروي** عمر بن سعد عن ابيه عن حماد بن عبد الله
 ابن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخي هذا كان يربي له ولداً فمات
 سقاه ويجري له حواؤه وان اباه لطفني فاراد ان ينزع مني ففكها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخي اخيه ما لم تنكح **وروي** ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الام اخى بحضانه ابنته ما لم تزوج
مسألة اذا طلقها زوجها عاد حقها من حضانه **وبه** قال ابو حنيفة والشافعي
 وقال مالك لا يعود لان النكاح ابطال حقها **دليلنا** ان النبي صلى الله عليه وسلم علق حقها بالزوج فاذا زال الزوج
 فاعلى باق على ما كان **مسألة** اذا طلقها الزوج طلقه رجعية لم يعود حقها وان طلقها
 بابتعاد عاد حقها **وبه** قال ابو حنيفة والمزني وقال الشافعي يعود على كل حال **دليلنا** ما قلناه
 من ان الرجعية زوج **وبه** معي الزوجات ان عدا للبرم وطها **مسألة**
 الاخت الاب اولى بالحضانه من الاخت الام **وبه** قال الشافعي وقال ابو حنيفة الاخت الام
 اولى **وبه** قال المزني وابو العباس بن سريج **دليلنا** انما اولى بالبررات ان لها النصف ولهذا
 السدس **وكذا** اولى **مسألة** احداث اولى بالولد من الاحزان **وللشافعي** فيه قولين
 احدهما مثل ما قلناه والآخر الاحزان اخى اولا **دليلنا** ما ثبت من الجدة من الام اولى
 واسم الام يقع على الجدة **مسألة** الاب اولى من الخالة بالولد **وللشافعي** فيه قولان
 احدهما مثل ما قلناه والثاني الخالة اولى **دليلنا** ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة**
 لا يبي الام ولم يبي الام حضانه **وقال** الشافعي لا حضانه لهما وهما بمنزلة الاخوين **دليلنا**
 ان الاسم يتنا ولهما فقد خلاص في هذا الاجاد وايضا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
 وذلك عام في كل شي **الاساس** **دليلنا** **مسألة** اذا لم يكن ام وهناك ام ام ام ام ام ام

آيب قالوا بآبي فقال الشافعي ام الامم وعبدنا ابي من الآيب وان علون **مسألة** دليلنا قوله
 واولو الارحام بعضهم اولى ببعض والآيب اقرب ولا يتصل لانه يدي بغيره **مسألة**
 اذا كان مع الآيب اخ من ام او خالة اسقطهما **مسألة** وللشافعي فيه وجهان احدهما مثلما
 قلناه والثاني انها يسقطانه **مسألة** دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة**
 العدة والحال اذا اجتمعنا وبيا واقرب بينهما وقال الشافعي الحال اولى قوله واحد دليلنا انها
 نسأ وبيا في الدج فلا ترجح لاحدهما على الاخر **مسألة** اذا اجتمع جد وخالة
 واخت لأم فأكبر اولى **مسألة** وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني اسقط احدهما **مسألة**
 ما قلناه من الآية **مسألة** ام اجد وجد نسأ وبيا **مسألة** قال الشافعي يسقط
 ما دليلنا ما قلناه وبيا في الدج ولا ترجح **مسألة** اخت لآب وجد نسأ وبيا
 وللشافعي فيه وجهان احدهما جد اولى والثاني الاختا اولى **مسألة** ما قلناه من نسأ وبيا
 في الدج **مسألة** العم وابن العم وابن عم الآيب والعصبة يقومون مقام
 الآيب في باب الحضانة **مسألة** وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا حضانة لاحد
 المذكور غير الآيب واحمد **مسألة** دليلنا الآية وهي عانة في جميع الاحكام ومروي عارة يجري قال
 خير في علي بن ابي طالب **مسألة** عمن ابي وعمي وقال الآخر هو اصغر مني وهذا الوجه **مسألة** هذا خير
مسألة الحضانة لاحد من العصبة مع الأم وللشافعي فيه وجهان احدهما مثلما
 قلناه والثاني انهم يقومون مقام الآيب ويكون الولد مع امه حتى يبلغ ثم يخرج فان كان ذكر
 خيرناه بينهما وبين الأم وابن الأم ومن كان من العصبات وان كان ابنتي جزاء بينهما وبين كل عصبة
 محرم لها كالأخ وابن الأخ والأم فاما ابن الأم فلا **مسألة** دليلنا قولنا واولو الارحام بعضهم اولى ببعض والأم
 اقرب من العصبة **مسألة** اذا اجتمع مع العصبة ذكر من ذوي الارحام كالأخ
 والأم ونحوه واخي ابي الأم كان الاقرب اولى **مسألة** قال الشافعي لا حضانة لهم بوجه لا حضانة
 فيه ولا قرابة يست بها **مسألة** دليلنا قولنا واولو الارحام بعضهم اولى ببعض والراية الاقرب
 فالاقرب وذلك عام **مسألة** اذا لم يكن عصبة هناك خلا راجح لأم وابوام كان لهم

احضانة وللشافعي فيه وجهان احدهما لا حضانة لهم فيها ويعود الزم للحاكم كالأب
 سواه لا لا حضانة ولا وارث وقال ابو اسحق ليس له حضانة لان الحضانة تنسقط بوجود
 العصبة فاذا لم يكن عصبة ولم يتم فوجبان يكون له الحضانة **مسألة** دليلنا الآية على ما بيناه
مسألة اذا مرض المملوك مرضا يرجى له في الكفقة فلا حضانة ولما اذا مرض او اعتد
 معتدا صحابا انه يصيب رجلا ولا يلزم مولاه بنفقة **مسألة** فقال جميع الفقهاء يلزمه نفقته
 بغيره في ملكه وهو كالصغير **مسألة** دليلنا إجماع العزقة على انه يتفق بهذه الاتفاقات فاذا اتفقت
 فذلك ثبت ما قلناه لان احكام يعرف **مسألة** لا يجب بالعنف الا المهر ولما انفقته
 فاما يجب بغيره يسوم في مقابلته فكيف من ان ستماع وهو الظاهر من قولنا حبيقة وهو قول
 الشافعي في الحد يد قال في الحد يجب بالعنف مع المهر ويجب تسليمها يوم في مقابلته
 فكيف من ان ستماع **مسألة** دليلنا انه اذا مكنت الزوجه من نفسها لا يجب عليه الا تسليم نفقة يوم
 ذلك اليوم ولا يجوز له خلاف فلو كان يجب اكثر من نفقة يوم لوجب عليه تسليمها لانه مع التكليف واجبا
 على ان لا يجب وايضا الاصل براه الدلالة وقد اجعنا على وجوب نفقة يوم يسوم ولا دليل على وجوبه بالعنف
مسألة اذا ثبت ما قلناه من انها يجب نفقة يوم يسوم فاذا استوفيت نفقة هذا اليوم فلا
 ظلم وان لم تستوفي الحقة في ذمته وعلى هذا البذا كانت مكنته من الاستمتاع **مسألة**
 قال الشافعي وقال ابو حنيفة كما مضى يوم قبل ان تستوفي نفقةها سقطت بقضي الرمان كنفقة
 الاقارب الآية يعرض عليه القاضي **مسألة** فيسقط عليه بقضي الرمان نفقة ما مضى **مسألة** دليلنا ما قلناه
 اجعنا على وجوب النفقة في ذلك اليوم ومن ادعى اسقاطه فعليه الدلالة **مسألة**
 اذا تزوج رجل امرأة فاحبها ثم ملكها كان الولد حرا على حال فكانت هي ام ولده **مسألة** قال الشافعي
 اذا ملكها فان كانت حاملة ملكها وعق حلالا بالملك ولم يخرام ولد وان ملكها عبد لم يصنع له نحر ام ولد
 سوا ملكها احد اوصع ولدها **مسألة** قال ابو حنيفة اذا علقن

منه ثبت لها حرمته المحزنة بذلك العلوق فمضى
ملكها صارت امولده تقتق بموته سواملكها
قبل الوضع او بعد فقال مالك ان ملكها حاملا صارت
امولده لان حملها يقتق وهو بعض منها وان ملكها
بعد الوضع مثل قول الشافعي دليلنا اجماع الفتنة على ان الولد
لاحق بالحمية في اي الطرفين كان لا يختلفون
واما كونها امولده فالاسترقاق يقتضي ذلك **مسألة**
اذا السعير حبة نفقة شتر نذ مات او طلقها بائنا فلها نفقة يومها وعليها
رد ما زاد على اليوم وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان مات بعد الاقباض
لم يكن عليها رد شي وان كان حكم الحكم وقبل الاقباض سقطت بوفاته وينصرون
الحلا معه اذ ابايت بالزواج فاما الطلاق بما لان المبتوتة لها النفقة عند دليلنا
انما يبين ان النفقة للباين بالطلاق ولما ابايت فلا خلاف انه يسقط نفقتها فان كان
كذلك **كان** ما اعطاها لم يثبت قولها لم يثبت فيها بعد

كتاب النكاح

كتاب النكاح

مسألة يقتل المحرم بجمه اذ اراد اولياها فاضل الية وهو حنبل الف درهم وبه قال عطاء
الا انه قال ستة اهل وروي ذلك عن الحسن البصري رواه عن علي بن محمد وقال جميع الفقهاء انه يقتل بها
ولا يرد اولياها شيئا وروى اذ ذلك عن علي بن محمد بن سعد دليلنا اجماع الفتنة واجنادهم وايضا
قولنا لا يقتل بالانثى فدل على ان الذكور لا يقتل بالانثى **مسألة** لا يقتل مسلم بكافر سواء كان معاه
او ستاهما او حرييا وبه قال في الصحابة علي بن محمد وعمر وعقيل بن زيد بن ثابت وبنو النابغة بن الحسن
التميمي وعطاء بن كرمه وبنو الفقهاء مالك ولا واثابي والنوري والشافعي واحمد بن حنبل واسحق والبيهقي
ابو عبيد وابو ثور ودعيت طائفة لا انه يقتل بالانثى ولا يقتل المستانسان ولا بالحمية ذهب اليه السبع
والتميمي وابو حنيفة والشافعي والمستانسان عندي حنيفة كالحري دليلنا اجماع الفتنة واجنادهم
ابن ابي عمير بن جهم الله لكما في علي المومنين سيلا ولم يقتل والمراد بالانثى التي لا تحرم لانها كانت
للمراد بغير كان كذا وروي ابو حنيفة وعمر بن برصين وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي قال
لا يقتل من كان كافرا وروي معقل بن يسار عن النبي قال لا يقتل من كان كافرا ولا ذوا حد في محله
وروي ابو داود عن احمد بن محمد بن حنبل ومسد عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن عروة عن قتادة
عن الحسن بن عيسى بن عمار قال انطلقت انا والاسير لي على قتلنا هارون اليك رسول الله شيئا
لم يفتهه الي الناس عامة فقال لا الا في كذا في هذا فخرج كتابا من قراب سيفه فاذا فيه
للمؤمنين ما كانا وما هم وحمي علي من سواهم ويسعى بدمهم اباهم الا لا يقتل مومن بكافرا ولا ذوا حد
يجمع **مسألة** اذا قتل كافر كافرا لم يمس اسم الفان لم يقتل بالانثى وبه قال الا وروي قال جميع
الفقهاء انه يقتل به دليلنا عموم قوله لا يقتل مسلم بكافر فمن حصة تعليله **مسألة**
اذا قتل الزوج عبد لم يقتل به سواء كان عبد نفسه او عبد غيره فان كان عبد نفسه عز
وعليه الكفارة وان كان عبد غيره عزه وعليه قيمته وهو اجماع الصحابة وبه قال الشافعي
وقال التميمي اقتل به سواء كان عبدا او عبد غيره وقال ابو حنيفة يقتل بعبد غيره ولا يقتل
بعبد نفسه دليلنا اجماع الفتنة واجنادهم وايضا قولنا تعان المحرم والعبد بالعبد

ولما قال العبد بالعبد دل على انه لا يقتل حر عبدا وروي عمر بن دينار عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي
 وآله قال لا يقتل حر عبدا وهو نص وروي عن علي بن ابي طالب قال من السنة لا يقتل حر عبدا
 وقوله من السنة يعني به سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا حديث مشهور وفيه اجماع وروي ذلك عن علي بن
 ابي بكر وهو وعبد الله بن الزبير وزيد بن ثابت ولا يخفى انهم **مسألة** اذا اجتمع العبد فقاتل ارضا
 اجنبية برقبة فان لم ادا السيد ان يديه كان باختيارين ان يسلم برقبة او يفديه بمقدار
 ارض جنيته ولشايء فيه فان احدهما قال الامير من قيمة ارض جنيته والثاني باختيارين ان
 يفديه بارش اجنبية بالتمام او يسلمه فليس وهذا مشاهيرنا **مسألة** دليلنا اجماع العروة واجنادهم
مسألة اذا قتل عبدا عشرة اعبدا فادسيده ان يقتلهم كان له اذا رد على مولاهم
 ما يفصل عن قيمة عبدا وقال الشافعي له ان يقتلهم ولا يجب عليه رد شيء **مسألة** دليلنا اجماع
 العروة واجنادهم **مسألة** اذا اختلف قتل حرته وعبي من الحنة كان عليه ان يرد على مولاهم الحنة
 الذين يقتلهم ما يفصل عن نصف قيمة عبده وليس عليه لم يلهم شيء وقال الشافعي له ان
 يقتل الحنة وليس عليه لم يلهم شيء وله على مولاه الذين عفا عنهم نصف الدية يلزم الا واحد
 عشر الفقة **مسألة** دليلنا اجماع العروة واجنادهم **مسألة** دية العبد قيمة ما تجاوز دية الحر
 فان تجاوزت لم يلزم اكثر من دية الحر وكذلك القول في دية الامة قيمة ما لم يتجاوز دية
 الحر في الموصفين فان تجاوز لم يلزمه اكثر من دية الحر **مسألة** وبه قال ابو حنيفة ومحمد الا انه قال
 الا عشرة دراهم من دية الحر في الموصفين وقال الشافعي في قيمة النعام ما لم يقتل من ذلك القول
 في الامة دية ما قيمته النعام ما لم يقتل من ذلك القول **مسألة** وبه قال ابو حنيفة ومحمد
 اجماع العروة واجنادهم الاصل براءة الذمة وما ذكرناه من عليه وما زاد عليه ليس عليه **مسألة**
مسألة لا يقتل الولد بولده سواء قتل بالسيف حذفا او ذكرا او عيالي وجهه كان
 وبه قال في الصحابة مخرج وبه الفقهاء بسبعة والا وراعي والنزاع وبه اجماع العروة واجنادهم
 والشافعي واحدا وصح وقال مالك ان قتله حذفا بالسيف فلا قود وان قتله ذكرا او شق بغير
 عليه القود وبه قال غرض النبي **مسألة** دليلنا اجماع العروة واجنادهم وروي عمر بن سعيب عن ابيه

عن جده عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل والد بولد وروي عن دينار عن طاووس
 عن برخيا بن اسد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل بولد ولا يقتل والد بولد **مسألة**
 الامر اذا قتل ولد عاقبتك به وكذا كلامها وكذا كلامات الاب وان علون فاما
 الاجداد فيجوز بجرم الاب لا يقتلون به لتنازل اسم الاب لهم وقال الشافعي لا يقتلوا
 من الاجداد واجدادهم والامراء ما عاقبوا في الطوفان بولد وهو قول باقي الفقهاء لانهم يكرهون
 خلاف **مسألة** اذا كان اولياء المقتول جماعة فعلى احدهم ان يسقط حق الباقيين من القصاص
 وكان لهم اذا ردوا على اولياء المقتول منه مقدار ما عاقب عنه وقال الشافعي اذا عاقب بعض
 الاولياء عن القود سقط القصاص وجب الباقيين الدية على قدر حقهم وبه قال باقي الفقهاء
 دليلنا اجماع العروة واجنادهم وايضا قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
 وهذا الذي **مسألة** الاطراف كالانفس وكل قضيين جري القصاص بينهما في الانفس جري
 في الاطراف سواء الفقهاء الذين اختلفت فيها كالحريين والحرين والحررة والعبيدين والامتنين
 والعبد والامة والكافرين والكافرة ويقطع ايضا الناقص بالكمال دون الناقص
 وكل شخصين لا يجري القصاص بينهما في الانفس كذلك في الاطراف كالحري والعبد والكافر والمسلم
 طرد او عكسا وبه قال الشافعي الا ان عندنا اذا اقص الحرة من الرجل الحر في الاطراف ردت
 فاضل الدية وقال ابو حنيفة لا اعتبار في الاطراف بالتساوي في الديات فان اختلفا
 في الدية جري القصاص بينهما في الاطراف كالحريين والعبيدين والمسلمين والكافرين والكافرة
 والمسلم فان الدية عنده واحدة للمسلمين والكافرين والمسلمين والحررة والمسلمة بل ان
 اختلفا في الدية سقط القصاص بينهما في الاطراف كالرجل بالمرأة والمرأة بالرجل وكذلك لا يقطع
 العبد بالحر عند لان قيمة العبد لا يدرى كحري ولا يتفقان ابدا في الدية والقيمة عنده
 ولا يقطع عبيد بعبدا لان القيمة لا يتفقان فيها حقيقة والناقص جري عند ان العبد
 لا يقطع قود اجال عدا من العبدان موجد المرأة قود ام الكلام معه في قضيتين عدا جري القصاص
 بين الرجل والمرأة فيما دون النفس وجوب القصاص على العبد فيما دون النفس لا دليلنا

اجماع الفرقة واحبارهم وايضا قوله تعالى والعين بالعين والاذن بالاذن
والسن بالسن والجرح نجس فصار لهم بفعل **مسألة** اذا قتل جماعة واحدا قتلوا به اجمعين
لشراطين احدهما ان يكون كل واحد منهم مكايله اعني لو افرد كل واحد منهم بقتله
قتل وهو الا يكون فيه مشاكر للكل في قتل كافر ولا للمشاكر غيره في قتل ولد له ولا
ان يكون جنابة كل واحد منهم لو افرد بها كان منها الثلث واذا حصل هذا في الحياه والجنابة
قتلوا كالحريم به **مسألة** قال في الصحاح في عام وعرفه والمغيرة بن شعبه وابن عباس في رواية
سعيد بن المسيب وحسن البصري وعطاء بن رافع والشافعي والشافعي والشافعي
واصحابه والشافعي واحمد واسحق الا ان عندنا منهم لا يقتلون بواحد الا اذا اصابوا اولياؤه ما زاد على دية
صاحبهم وصني ارادوا بولاء المقتول هذا المقاد منه ما يريد على حقيقته ولم يعتبر ذلك اطلاق
الفقهاء وقال محمد بن الحسن القيناس الا يقتل جملة بواحد ولا يقطع ايديهم الا ان اتركنا
القياس في القتل للاثا وتركنا الامر في القتل على القياس في وقت ما يفتق الى ان
الحاجة لا تقتل بالواحد لكن وفي المقتول يقتل منهم واحدا ويستقط من الدية حقيقته وبها
خذ من الباقي الثاني من الدية على عدد الجناة ذهب اليه سبعة من ابني عبد الرحمن واهل الكوفة
داود واصحابه **دليلنا** اجماع الفرقة واحبارهم وايضا قوله تعالى ولكم في القصاص
حكمة يا ايها الذين آمنوا انذروا انكم اذا قتلوا قتل ولا يقتل فيلحق الحيوة فلو كانت الشكوة
لستقط القصاص لبطل حفظ الدم بالقصاص لان كل من ادان قتل غيره شاكرا اخرى قتله وينبطل
القصاص وقال تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ومن قتل
الف او واحد قتل مظلوما فحيان يكون لوليه سلطان في القود به وروي ابو سفيان الكعبي ان
ابن عباس عليه السلام قال انتم يا خراقة قد قتلتم هذا القاتل وانا والله ما نقتله من قتل بعدة قتيلا
ما هله بين خيرين ان احبوا اخذ الدية ولم يفضل بين الواحد والجماعة وهو اجماع الصحابة
وروي عن علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب والمغيرة بن ربيعة وسعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل قاتلا او سحبا
برجل قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو انما عليه اهل سعة لقتلهم به سحبا وروي عن علي بن ابي طالب

ثلاثة قتلوا واحدا او غير المغيرة بن شعبه انه قتل سبعة بواحد من بني عباس انه اذا
قتل جماعة واحد قتلوا به ولو كانوا امة **مسألة** اذا ثبت بقتل الجماعة بالواحد او بولاء
المقتول بخبرين بين ان يقتلوا اجمع ويردوا فاحصل الدية وبين ان يقتلوا واحدا ويرد
الباقي من محضتهم من الدية على اولياء المقتل منهم **مسألة** وقال الشافعي في اولياء المقتل
بين العموم عنهم ولا يخذون من كل واحد بمقدار ما يصيب من الدية وبين ان يقتلوا
واحد منهم ويغفروا الباقيين ولا يخذوا من مقتل واحد منهم عقدا لصيبتهم من الدية **دليلنا**
اجماع الفرقة واحبارهم **مسألة** اذا قطع رجل يد انسان واخرجه واوضحه الثالث
فقتلوا الى نفسه فهو قتلوه ان اراد في الدية قتلهم قتلهم وليس له ان يقتل منهم
واحد منهم وقال الشافعي انه ان يقطع قاطع اليد ويقتله وكذلك يقطع رجل قاطع الرجل
ويقتله وكذلك يوضحه الذي اوضحه ويقتله **دليلنا** اجماع الفرقة واحبارهم **مسألة**
اذا اشترك جماعة في جرح يوجب القود على الواحد قتلهم العين وقطع اليد ويقتلهم
القود **مسألة** وفيه قال الشافعي وربيعة ومالك واحمد واسحق وقال الشافعي وابو حنيفة
لا يقطع الجماعة بالواحد **دليلنا** اجماع الفرقة واحبارهم وايضا في رواية العيون والعيون والعيون
قوله عز وجل والجرح نجس فصار لهم بفعل **مسألة** روي ان علي بن ابي طالب عليه السلام على جراح السرقة
فقطعه بفرأيتاه بالحق وقال هذا الذي سرق واخطأنا الى الله ورسوله شهدنا على الشاقي ما وجب
عليه ما دية يمد وقال لعلنا انما نقتله لقطعك ما وموضع الدالة انه اوجب القصاص
بالجنابة المحككة **مسألة** بيان توجبه بالجنابة المباشرة او بغير **مسألة** اذا اضر
عنقتل فقتله ثلث القتل غالبا كالثلث والثلثون واخشبته الثقيلة والجر فقتله
الفرقة وكذلك اذا قتل كل ما يقتل به **مسألة** اذا قتل رجل قاتلا او سحبا
او هله عليه يقاتل او لا عليه باختلاف قتلته فقتله فقتل هذا الفرقة فان ضربه
بعضا خفيفه قتلته فقتلته فان كان قتلوا بغير القوة والبطش لم يكن
معدا حصنا **مسألة** وفيه قال مالك وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد والشافعي وزهبي طائفة الى انه

منه قتله بالثقل اي مشغل كان فلا قود وكذا كجميع ما ذكرناه ذهب اليه الشيخ
والفقيه وحسن التبرك وابو حنيفة وقيل ابو حنيفة قتال لا قود الا اذا قتل بمجرى اوبالنا
او مثقل حديد كالعمود ونحوه ففيه القود دليلنا اجماع الفقرة واجازهم وايضا
فوقنا ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وهذا قتل مظلوما وايضا ما روي عن
الشيخ عن من حديث ابي سبيح الكوفي وقنفذ مناه بين قتل بعده قتله فاهله بين حنينين
ان احبوا القتلى والذين وان احبوا قتلوا ولم يفصل وروي سعيد عن هشام عن زيد عن
حده الشان جارية كان عليها اوصاف من خرج راسها يورى بحجر فدخل عليها رسول الله ص واليه
وبارصق فقال من قتلك فلان قتلك الى ان قالت نعم برأسها فامر به رسول الله ص واليه
قتل به حزين فذله وجوب القود بالثقل **مسألة** اذا اخذ صغير لنفسه ظلما
فوق عليه جانيب او قتله سبع اوسعته حخته او عقرم فامتن كان عليه ضامن
قال ابو حنيفة وقال الشافعي الضامن عليه دليلنا اجماع الفقرة وايضا طريقة الاحتياط
يقنعنيها وما اذا هانت حنق اقرب فلا ضمان عليه بلا خلاف **مسألة** اذا طهر في
النار على وجه لا يمكنه الخروج منها فامتن عليه القود بلا خلاف فان طهر بحيث يمكنه الخروج فلم يخرج
جني صامت اما ان يكون بالقرب من موضع ليس فيه ناد بان يكون على طرفي لوترك منها
او يقول انا اقدد على الخروج لكي لا اخرج فاقام حتى مات لم يكن عليه قود بلا خلاف وهل فيه
الدية للشافعي فيه قولان احدهما فيه الدية لانه اجابى بالقافية الثانية لادنية لانه اعان على نفسه
ولنا عليه ضمان ما حنقته النار بالقافية وهو الصحيح والديار على ذلك ان الاصل براه الدية
فلا يتعلق عليها الا ما يقود عليه دليل ولا دليل على وجوب الدية في ذلك **مسألة** اذا القاه
شيء بحجر فملك كان عليه القود سواء كان بحسن السباحة او لم يحسنها بلا خلاف
بشما بين الشافعي وان القاه بقرب السطح وكان مكتنفا سواء كان بحسن السباحة
او بحسنها مثل ذلك وان كان بحسن السباحة وكان محلا او علم من حاله انه لم يمكنه
الخروج فلم يفعل حتى هلك فلا قود عليه في الدية لم يفرقان وفيه احوال من قال على قتلين مثل ما ذكرناه

الناظر

الناظر ومنه من قال لا ضمان هاهنا قولا واحدا وهو الصحيح دليلنا ما قلناه في المسألة
الاولى **مسألة** اذا القاه بوجه الحجر فملك كان عليه القود والى ما استلقت عليه
بوجه القود عليه قولان احدهما عليه القود لانه اهلكه بنفسه والقاه وهو الصحيح والثاني انه لا
قود عليه لانه اهلكه حصل بغيره كما لو رماه من شاطئ فاستقبله اخر سيف فغده
مضغين فان القود على القاتل بالسيف دون الراعي دليلنا ان نفس القاتل قد حصل
به الخطا لا ان يري انه لم تلعه لم يمت كان هالكا وكان لم يمت لم يمت بعد ما حصل فيه ما فيه
هالكا كمال قتله ثم القاه **مسألة** لا يدخل نقصان الطرف في نقصان النفس
ومع ذلك الطرف قد يدخل في دية النفس مثل ان يقطع يده ثم يقتله او يقطع عينه ثم يقتله فليس
عليه الا قتل اودية النفس ولا يجمع بينهما وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يدخل نقصان
الطرف في نقصان النفس ويدخل في دية الطرف في دية النفس وقال ابو سعيد الاصل في يده دخل
دية الطرف في دية النفس وايضا مثل النقصان وقال ابو جهميد يدخل نقصان الطرف في نقصان
النفس ودية في ديتها الا ان له ان يقطع يده ثم يقتله لا على وجه النقصان لكن يقتله على
الوجه الذي قتله كما لو اخافه ثم قتله فان ذلك له على احد القولين وان كانت الحاجة لاقصاص
فيما قالوا كان على وجه النقصان كما ان يقنص من الطرف ثم يعفو امن قود النقصان على مال
واجمعوا على ذلك ليس له تعلم انه لم يكن ذلك على وجه النقصان دليلنا اجماع الفقرة واجاز
والا مسلم اية الدية وما اوجبنا على عليه وما زاد عليه جانيب لا دليل **مسألة** اذا قطع مسلم
يد مسلم فارتد المقتول ثم عاد الى الاسلام قبل ان يسري الى نفسه ثم مات كان عليه القود
والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه لا قود عليه دليلنا قوله تعالى النفس بالنفس
وقوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا النفس التي حلالا ولا قودا مسلم فارتد المقتول
مشت على الردة مدة يكون فيها سارية فلا قود بلا خلاف ثم سلم فقتل كما لا دية له لا
لشافعي فيه قولان احدهما يجب كما لا دية وهو الصحيح والثاني يجب على العاقلة الدية كاملة ان لم يكن
وان مكنت فعلى قولين دليلنا ان الاسلام وجبني الطرفين حال الاصابة وحال استنقاذ الدية

والناظر يجب صنف الدية وقال

فيجب ان يكون الذية كاملة **مسألة** اذا قطع مسلم يد مسلم فارتدت وتخن مجاورت
او قتل في حال الرد او ماتت فله فضاير عليه وشافيه فيه قولان احدهما مثل ما قلناه
وحيثما وادى العباس والثاني عليه الفضاير وهو المذهب واختاره ابو حامد وبلغنا
اننا قد بينا ان فضاير الطرون اخل في النفس واذا كان لومان لم يجب عليه فضاير النفس فذلك
فضاير الطرون لانه واخيه **مسألة** اذا احبنا جاني على جبهه غيره في حال الرق فقطع يده
ثم اعتق جنا عليه اخوان حال امرته فقطع احد يديه والاخر يده ثم مات فانه يجب على الجاني حال
الرق ثلث قيمة العبد وقت جنائنه ما لم يتجاوز ثلث الذية فان تجاوز وجب عليه ثلث الذية
ولشافيه فيه قولان احدهما للسيد اقل الامرين من اثني الجنائنه وثلث الذية والاخر للسيد
اقل الامرين من ثلث القيمة او ثلث الذية مثل ما قلناه وبلغنا ان جاني عليه جاني هو
ملك السيد فلا اعتق جنا عليه اخوان في غير ملكه ولو جنا عليه جاني في ملكه واخوان في غيره
ملكه ثم ماتت مائة مثل ان باع السيد بعد جنائنه الاول جنا الاخران عليه في ملكه المشتري
ثم ماتت كان عليه قيمته على كل واحد ثلثها وهالك الوحيان عليه الاول ثم ارتدت جنا عليه اخوان
وهو من ثمة ماتت كان على الجاني قبل الرده قيمته ثبت ان على الجاني حال الرق ثلث قيمته اذا ما
بعد العتق **مسألة** الامام عندنا لا يامر بقتل من لا يجب قتله لانه معصوم لكن يجوز ذلك في الامور
فتبي امر غيره بقتل من لا يجب قتله وعلى المأمور ذلك فقتله فان القود على القاتل بلا خلاف وان لم يعلم
ان قتل واجب الا اذا اعتقد ان الامام لا يامر بقتل من لا يجب قتله فقتله قال الشافعي
لا قود على القاتل والقود على الامام والذي يقتضيه مذهبتنا من هذه الامور ان كان له ريق
يعلم ان قتل حرم فاقذ عليه من غير قود اليه فان عليه القود وان لم يكن من اهل ذلك فلا شيء عليه
وعلى الامر القود وبلغنا ان اذا كان منكم من العلم بكم فلم يفعل فقتل في من قتل نفسه وباشه
قتل لم يجز له قود عليه القود واذا لم يكن منكم من علم بكم فلا جلا ولا قود على الامر **مسألة**
اذا اكره الامير غيره على قتل من لا يجب قتله فقال له ان قتلنا والاشك لك لم يملك قتلنا بلا خلاف
فان خالف وقاتل فان القود على المباشر دون الجاني وقود من القضاة ذلك في الامام والمقلب مثل الخوارج

وعزيم واخذوا في الامام والامير واحد ولشافيه فيه قولان احدهما يجب عليها القود كما سنها
بأشائنه معاوية قالوا في قول وان عفا الاوبيا جعلي كل واحد منهما ماضيا للذية والكفارة والقود
الثاني على الجاني وحده القود وعلى المكره نصف الذية فان عفا عن الامام فعليه نصف الذية وعلى كل
واحد منهما الكفارة وان على الامام القود وعلى المكره القود في قولين وقال ابو حنيفة في القود
على المكره وحده ولا ضمان على المكره في قود ولا كفارة وقال ابو يوسف لا قود على الامام ولا على المكره
اما المكره فلا يملك ولا الامام فلا يملك ما بشا القتل وبلغنا قولنا في قتل مظلوما فقد حصلنا
لويليه سلطانا وهذا مقتضى مطالعنا وعليه الاجماع الصحابة روي ان رجلين شهدا عند علي بن ابي طالب
بالسيرة فقتله على علي بن ابي طالب باخر وقال هذا الذي رقت ولسطانا في الاول فوشدنا قاتلنا في الثاني
وقال لو علمنا انهما قد قاتلنا الاول لقتلنا كما مضى في الدلالة ان علي بن ابي طالب فقتل بالفضاير علي بن
انما الحكم اية القود بالشهادة مع قدر الحكم على الاستماع من قبله بان يعز عن القود والمكره اعلا حال
من الحكم فلهذا الير على كماله لا يمكنه الا فله من فاعلى نفسه فاذا كان على الشاهد القود مبنا يكون على المكره
احد راجي وهذا دليل الشافعي وليس فيه دلالة لانه يتباعد عن القود به وعلى الاية قوله تعالى امر بالمعروف والنهي
عن المنكر وايضا روي عن ابن عباس ان النبي ص قال لا يعمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث كراهية بايان
او زنا بعد احسان او قتل نفس غير نفس وهذا قول شافعي ان يعمل ذميه **مسألة** اختلفت
ارايات اصحابنا في ان السيد اذا امر غلامه بقتل غيره فقتله على رجب القود من ذميه بعضها
ان على السيد القود ذميه بعضها ان على العبد القود ولم يفضلوا الوجه في ذلك ان كان العبد
محررا ما عدا ما اصاب من امر به معصيته فان القود على العبد وان كان صغيرا او كبيرا لا يبرر ويعتقد
ان جميع ما اصاب من امر به راجب عليه فلو كان القود على السيد والا فربيه يبرر ان يقول
ان كان العبد ما عدا ما اصابه لاستحققت القود او منكم من العلم به فعليه القود وان كان صغيرا فلا يبرر
القود فيجب على السيد وقال الشافعي ان كان العبد صغيرا لا يعقل ولا يعتد ان كانا من السيد
فعليه فعليه او كان كبيرا فواجبنا جاهلا بعتقه طاعة مولاه واجبة وحمايته على ما يامر ولا يعقل
الطاعة في معصيته اهد تيقا فعلى السيد القود لان العبد يتفرق عن رايه فكان كالالة بمنزلة الكائن

والسيف على السيد الفقد وحده فان كان هذا العبد بهذه الصفة ملوكا لغيره ويعتقد
ان امره بالامر طاعة في كل ما يامره به فاحكم فيه كالحكم في عبيد نفسه وان امره بقتله فقال
القتل يقتله هدم دمه كاللثة في قتل نفسه وان قال له قتل نفسك ايها العبد يقتل نفسه
وكان كبير الامنان على الامور ان كان صغيرا لا يقتل او كان محبوا لقتل نفسه فقتلها
كان على الامر همان وان كان الامور حرا صغيرا لا يقتل او كان محبوا لقتل نفسه فقتلها
لانه كاللثة وان قال له قتل نفسك فان كان كبيرا فلا شيء على الامر وان كان صغيرا لا يقتل في امر الفقد
فان كان الامور عاقلا مبررا اياها بالغا وصيغا مراهقا فامره بقتل رجل يقتله فاحكم مقتله بالامر
ويستقل الامر وحكمه معا فقد ذكرت الكلام في جميع من الاجابة وتبين ما يتفق عليه هذه المسألة
ان شاء الله وحله الفقد في هذه المسائل ان المأمور اذا كان عاقلا مبررا اياها بالغا فان كان عليه وان لم يكن عاقلا
ولا مبررا اياها الصغر او جنونا فالضمان على الامر **مسألة** اذا جعل المملوك في طعام نفسه وقربا الى
العبد ولم يعلم انه مسموم فاكله فعليه الفقد وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وللشافعي لا
فقد عليه بل عليه الدية دليلنا انه كالتفاهل لانه عرّفه لاكل الطعام واجابه اليه بالاجابة لاكله ولم يعلم انه
انه لو اكل من بين السم لم يجترش به ولا اكله **مسألة** اذا جعل السم في طعام غيره وجعل في بيتها
مغفلا فاكله ميتته من طعامه فاكله فعليه الفقد وللشافعي احدهما الضمان عليه فالا حلا
انما في الحكم فيها كما لو جعل في طعام نفسه وقدم اليه وهو على القربى على ما مضى دليلنا
ما قلناه في مسألة الاية **مسألة** اذا لم يرد بغير اية له دمية فيه لخرقة او جرد فان
رجع الى الاسلام فانه يقبض به وان لم يرجع فانه يقاتله وللشافعي فيه قولان احدهما عليه الفقد على كل حال
وهو اختيار الشافعي والزمية والثاني لا فدية وهو اختيار ابي حامد وسواهما في الاسلام او اقام على الكفر
دليلنا على انه لا يقتل اذا رجع قوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر ولم يقتل ودليلنا على انه
يقتل اذا لم يرجع قوله تعالى النفس بالنفس وقوله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا
لنبيه سلطانا وقد افلح مظلوما **مسألة** اذا قتل بغير اية لم يرد اية واجب عليه الفقد وليس للشافعي
فيه من ولا احكام فيه ثلثة اوجه قال ابو اسحق لا فدية ولا دين ومنهم من قال عليه الفقد فان جرح عليه

الدية وقال ابو الطيب بن سلمه عليه الفقد فان عاقلا مبررا له دليلنا قوله تعالى النفس بالنفس
الشرع لم يفصل **مسألة** اذا كان نارا وهو محصن فقد وجب قتله وصار صباح الدم وعلى
الامانة قتله فان قتل بغير اية المملوك فله فدية عليه وللشافعي فيه قولان احدهما هو المذهب
مثل ما قلناه وفيه اجماع من قال عليه الفقد وليس بذهب دليلنا اجماع الصحابة روي عن علي
عمر ولم يخالفوا احد روي سعيد بن المسيب ان رجلا من اهل الشام يقال له رزين بن جندب وجرح
امرأته بغير اية فقتله وقتلها فاشكى على معاوية بن ابي سفيان القضاة فيه فكتب معاوية اليه
اي موصي الاشعر يسيئ له عن ذلك على بن ابي طالب فقتله فقال له علي ان هذا الشيء ما هو ايتها
عزمت عليك لتخبرني فقال ابو موسى الاشعر كتب الي معاوية انا ابو ثعلبة ابي النابور
دية فعليه الفقد ان لم يات باربعة شهود فليعط برقته وروي عن عثمان ان رجلا قتل انسان
وجرحه مع امرأته اية فاحد عمر دمه **مسألة** روي احمد بن ابي ان امسك انسانا حتى جاء آخر
فقتله ان على القاتل الفقد وعلى المسك ان يجلس اية حتى يمت ومنه قال ابو جعفر
الشافعي ان كان امسك مثله بغير اية ما حاز فله شيء عليه وان كان امسكه عليه القتل او اضربه ولم يعلم
لن يقتله فقد عصى ولم يرض عليه القربى وروي ذلك عن علي بن ابي طالب اهل العراق وقال مالك
ان كان مثله بغير اية عليه وان كان للقتل فعليه الفقد معا كما لو اشتراك في قتله
دليلنا اجماع القردة الطائفة واجازهم لانهم ما روي اولا فاما ما روي عن النبي عن انه قال
بقتل القاتل ويصير الصابرا قال ابو حنيفة معناه يحبس احاس فان المصور المحبوس **مسألة**
اذا كان موصيا رديا لم يرد بغير اية فانه يملك عسده ولا يجب عليه القتل وقال ابو حنيفة
يجب على الردي القتل دون المسك وقال مالك يجب على المسك من الردي على ما حكاه وقال
الشافعي لا يجب الفقد الا على المباشر دون المسك والردي دليلنا ما قلناه في المسألة
الاوية **مسألة** اذا اجاب عن امر غير فحسبها قلع حديق كان للحي على ان يقتض
منه لكنه لا يتولى بنفسه لانه لا يدري كيف يستوي في ذبا فعلى اكثر ما يجب
بله حان وله ان يوكل فاذا قتل كان للوكيل ان يقتض منه ما يفي بيمين ذلك سواء كان ذلك

باصبعه او حديدة وان ذهب منوها ولم يحس على العين شي فان سئل فقل ويترك على الشفا
 ويترك مرة محبته بالنار الى عينه فان الشايفين ذهب وسعى العين حتى
 في الوكيل فوان احدهما ان له ان يقتصر باصبعه والثاني ليس ان يقتصر الا حديدة واما اذا
 ذهب منوها ان يفعل به مثل ما فعل به فاذا ذهب والا فان لم يكن اذا حاد
 الصق بعدوا استعمال فان لم يكن قرب اليها حديدة محبته حتى ينحس بعينه فان لم ينحس
 وحيف ان يذهب احداهما تول واحذت دية العين ليل لا يأخذ اكثر حقيقة دليلنا اجماع العزقة
 واحدا **مسألة** روي اجماعنا ان عمل الصبي والمجنون وظاهرا سوا فعلى هذا سقط العقوبة
 عنها والدين على العاقله محققه والشايفين فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والاخوان الذين
 في قتلهما دية العول ومحاقه حاله في ما هما وقال في المجنون اذا سرق شيئا من كسكران والمسكران
 كاصابي دليلنا اجماع العزقة واحدا روي الاصل براءة للذمة وما ذكرناه جمع على
 وجوبه وروي عن النبي ع انه قال رفع القلم عن ثلاثة احمم الصبي حتى يبلغ **مسألة**
 القتل العمد يوجب القود فقط فان اختار الوكيل القصاص فعل وان اختار العفو فعل وسقط
 حق من الذمة ولا يثبت الدية على القاتل الا بمصنائه وانما يثبت المال على القاتل اذا اصطاح على مال
 قليل كان او كثيرا فاما ما ثبتت الدية عليه بغير مصنائه فلا ربه قال ابو حنيفة وما كان
 والشايفين فيه قولان احدهما ان يوجب القتل اصلا والقود والدية وهو اختيار ابي حامد والقول
 الثاني بوجوب القود فقط والدية باختيار من ان يقتل او يعفو فان قتل فلا ربه كان
 عني على مال سقط القود ويثبت الدية بالعفو سوا ربي الجاني او سخط وبه قال في التاميين وسعد بن
 السبيط ولحسن الحق وعطاء في الفقهاء اجماع العزقة واحدا روي دليلنا اجماع العزقة واحدا روي
 قوله تعالى النفس بالنفس وقار عر وجل عليك القصاص من القاتل انما يحرم من جعله كثر
 من ذلك فقد ترك الآية **مسألة** الدية يترفعها الاولاد ذكورا واناثا لذلك ومثل خط
 الاثنين وكذلك ولدان ولا يورث الاخوة والاخوات من قبل الام منها شيئا ولا الاخوات
 من قبل الاب وانما يورثها بعد الوالدين والاولاد الاخوة من الاب والام والاب او العزقة فان

لم يكن واحد منهم وكان هناك مولى كاشا للدية لم يكن هناك مولى كان ميراثه
 للامام والزوج والزوجة يرثان من الدية وكل من يرث الدية يرث القصاص الا الزوج
 والزوجيه فانه ليس لهما من القصاص شي على حال **مسألة** ولشافي في الدية يترثها جميع ورثته
 وكل من يرثه من المال يرث الدية الذكور والاناث وسوا كان الميراث ينسب او سبب
 هو الزوجية او لا والعقل موروث كماله فكل من يرث الدية يرث القصاص وكذا يرث
 القصاص يرث الدية وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال مالك مودة بالعصبان
 من الرجال والنساء فان عفا على مال كان المال لم يرث الدية من الرجال وقال ابن ابي ليلى
 يرثه ذوا الانساب من الرجال والنساء ولا يرثه ذو سبب وهو الزوجية قال لان الزوجية
 يرثها الوفاة وهذا يورث للسبي ولا سعي بعض ذوا الزوجية دليلنا اجماع العزقة
مسألة اذا كان اوليا والمقتول حرة لا يورثها على مثل حرة ذوا واحد منهم ان يستوفي
 القصاص وان لم يجز شرا وسوا كان في البلد او كذا وانما يدين بشارط يعظم بعض
 نصيبه من الدية وقال اجماع الفقهاء ليس ذلك حتى يستاد ثمان كان حرة او بغيره ان
 كان غائبا دليلنا اجماع العزقة وايضا قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا
 لوليه سلطانا وهذا الولي يجب ان يكون له السلطان **مسألة** اذا كان الاولياء رشيدين
 لا يورث عليه وبعضهم يورث عليه لصغر او جنون كان للكبيران يستوفي القصاص
 في حق اعتقه دون حق المولى عليه فانه ان بعض له نصيبه من الدية وان كان الولي
 واحدا مولى عليه يجوز وله اب او جد لم يكن لاحد ان يستوفي له حتى يبلغ سوا كان القصاص
 في الطرفين او في النفس او يورث بغيرهم وارثه مقامه وقال الشافعي اذا كان ذوا اجماع بعضهم
 مولى عليه لم يكن للكبيران العاقلة ان يستوفي حقه ولا حق للصغير بل يصبر حتى يبلغ
 الطفل ويحقق الحق او يموت فيقوم ولديه مقامه وبه قال يوسف وعمر بن عبد العزيز وان
 قاتلوا ورث واحدا مولى عليه لم يكن لاهله ولا لحد وان يستوفي له لا يصبر حتى يبلغ مثل ما
 قلناه شرابي القصاص في الطرف او في النفس وقال ابو حنيفة ان كان بعضهم كذا

وبعضه صفرا فلك كبير ان يستوفيه القصاص في حقه وحق الصغير حتى قال ان
قتل الزوج وله طلاق كان للزوج ان يستوفيه حقه وحق الاطفال وان قتلت ولها الطلاق
كان للزوج ان يستوفيه حقه وحق الاطفال وقال ابو يوسف فلتلاني حبيقة كيف
يستوفيه بعضهم وهو منهم فقال ان الحسن بن علي قتل عبد الرحمن بن علي وهو بعضهم واخو جماعة
قتل ثم لم يزل له الولد ما لم يمت له وان كان الوارث واحدا طفلا وكان الولد ان
يستوفيه له طرعا كان او نفسا وان كان الولد الوصي كان له ذلك في الطرق والقياس انه له ذلك
في النفس لكانا مستغنا واستغنا دليلنا اجماع العزقة واخبارهم وايضا في تركها فقد جعلنا
لوليها سلطانا والكبير ولي وجبان يكون له السلطان وانما قلنا انه ليس لان حق العبر
يتعلق به فلا يجوز ان يطل عن العبر **مسألة** اذا وجب القصاص لا يشرع دفع
احدهما عن القصاص سقط حقه ولم يسقط حق اخيه اذا روي اوكلي المعصاة نصف
الدية وقال الشافعي يسقط حقهما لان القصاص لا يتعسف وكان لا اخيه نصف
الدية دليلنا اجماع العزقة واخبارهم وايضا في تركها فقد جعلنا لوليها سلطانا ولم يفصل
مسألة يجوز التوكيل في استيفاء القصاص لاجل ان يجوز الوكيل استيفاء
بمشيئة منه لاجل ان فاما بغير عيبه فالذي يفتقنه مذهبا لا يجوز ان ينفذ
ولا صاحب الشافعي في ذلك فكل طرف احدهما يجوز قولا واحدا مثل ما قلناه على ظاهر
قوله في اجبيات ومنهم من قال لا يجوز قولا واحدا عما قال في الوكالة ومنهم من قال
على قول واحد يجوز مثل ما قلناه وهو الصحيح عندهم والآخر لا يجوز وقال ابو حنيفة دليلنا
ان لا مانع من ذلك والله يحتاج الى دليل **مسألة** يجوز التوكيل باستيفاء القصاص
بعينه منه وللشافعي فيه قولان احدهما عقد الوكالة باطل اذا اقال الاستوفيه لا بمشيه
والثاني صح اذا اقال يستوفيه منه بعينه دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواه
مسألة اذا قتل واحدا مثله عشرة انفس ثبت لكل واحد من اولياء المقتول الفدية لا
يتعلق حقه بحق غيره فان قتل الاول سقط حق الباقي وان باء واحد قتل سقط حق كل واحد

وبد قال الشافعي الا ان قال يسقط حق الباقي لا بدك وهو كمال الدية في ماله
خاصة وقال ابو حنيفة يتداخل حق قهر من القصاص فليس لواحد منهما ان ينفذ وقيل
لا يقبل بجماعهم فان قتلوه فقد استوفوا حق قهر وان باء واحد قتل فقد استوفى
حقه وسقط حق الباقي لا الى ذلك وقال ثمان البتة يقتل بجماعتهم فاذا قتل سقط من الدية
واحد وكان ما بقي من الدية في تركته ياخذها اولياء القتيلى **مسألة** دليلنا اجماع
العزقة واخبارهم قوله تعالى فقد جعلنا لوليها سلطانا قال يتداخل مغليه الدية فاما اثبات
البدل فالاصل براءة الذمة واثبات الدية يحتاج الى دليل على ان الذمة لا تثبت
الا بالتراضي وذلك متفق دها هنا وايضا قوله تعالى النفس بالنفس ولم يقل نفس باقضي
وقال ابو حنيفة لم يقبل الا احرار **مسألة** اذا قطع يد رجل وقيل آخر وغناه باليد وقيل بالآخر
منه قال الشافعي وقار ساك يقتل ولا يقطع لان العقد اثنان نفسه دليلنا قوله تعالى
ان النفس بالنفس والعين بالعين والايه وعليه اجماع العزقة واخبارهم **مسألة** اذا قطع رجل
يد رجل فقطع الجني عليه يد الجاني ثم اندمل الجني عليه وسري القطع الى نفس الجاني كان حراما
وه قال ابو يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة على الجني عليه الضمان فيكون عليه كمال
يد الجاني دليلنا اجماع العزقة واخبارهم وايضا روي عن علي وعمر انهما قالوا من مات من عذ
او قاص من لاديه عليه له الحق قتله ولا تخاف لماني الصلابة **مسألة** اذا قتل رجل رجلا
وجوب الفدية عليه فذلك القائل قبل ان يستفاد منه سقط القصاص في الدية
قال الشافعي وقال ابو حنيفة يسقط القصاص لا بدك دليلنا قوله تعالى عليه السلام
لا ينظر امر مسلم فلو اسقطناه لا الى بدك لا لظنا دمه ولو قلنا بقول ابي حنيفة كان
قولا لان الدية لا تثبت عندنا الا بالتراضي بينهما فقد مات ذلك **مسألة** اذا قتل
اثنان جلا وكان احدهما انفراد قتلته قتل به دون الآخر لم يخل من احدي امرين
اما ان يكون العقد لم يجب على احدهما المعني فيه او في قتله فان كان المعني فيه مثل ان شارك
احدهما في قتل ولد او نفس ابي في قتل نفس ابي او عبد ابي في قتل عبد علي شريكه القود

وهو وان كان القود لم يجب عليه لمعني في قتله مثل ان كان عدا محصانا او كان
قتله خطأ او عدا الخطاء فلا قود على واحد منهما **مسألة** وفيه قال الشافعي وقال مالك على القاتل
القود سواء سقط عن شريكه بمعنى فيه اوية وقوله وفيه قال الحسن النخعي والنفعي قال
ابو حنيفة لا قود عليه سواء سقط القود عن شريكه لمعني **مسألة** وفيه اوية وفيه **مسألة**
دليلنا على ما ذكره من النبي عليه السلام انه قال الا ان يتيقن احدكما قتل السوط والعصا
ماية من الابناء ما ربح من خلفه في بطونها اولادها فادب في عدا خطا الكبير وهذا خطأ
لا يادرج خرج عدو خطا وعليه اجماع الفوعة واجبارهم دليلنا على ابو حنيفة قوله تعالى ومن
قتل مظلوما فقتله حبلنا الولية سلطانا فلا يسوف في القتل وهذا قتل مظلوما فوجب ان يكون
ولية سلطان وايضا قوله عليه السلام ثم انتم يا خرافة قد قتلتم هذا القاتل من عذبل وانا والله عا
قلته من قتل عبده قتلته ما هله بين خيرتين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخطوا والدية ولم
يفصل **مسألة** اذا قتل رجلا عدا وجب القصاص على قاتله وكان له اسيان
او اكثر من ذلك كان لم قتله قودا محتملين بالاطراف وعندنا ان لكل واحد من الاولياء قتله
منصرفا او محتملا ولا يقف ذلك على اذن الباقيين فان ما در احدثهم قتله لا يجلو الباقيون
من احكامنا ان يكونوا عفووا بغيرهم اذ لم يعفوا فان لم يعفوا حتى هذا القاتل بغيرهم
والدية وارسا ان قد عفووا حتى بمقدار ما عفا الاولياء والاولياء المقاد منه من الدية ولا
يجب عليه القود بحال سواء علم بعفوهم او لم يعلم او حكم احكام سقوط القود او لم يحكم لان حكم احكام
سقوط القود ان عفا عنهم بالكل لا يجب المصير اليه وهذا الرضايات عن مالك وقال الشافعي
وبما في الفقهاء انه اذا عفي بعضهم سقط القود فان يادوا احدثهم قتله فان كان قبل عفو الباقيين
فهو عليه القود لم لا يعاقبون وايضا ان عليه القود والعفو في التي قبلها ان لا قود عليه وان قتل
بعد العفو بعد العلم فيمنته على ما قبلها فان قتل عليه القود قبل العلم بها هذا اوية فاذا اخطا
لا قود فيها اياها في اية **مسألة** مسائل على قاتلين فان قتل بعد حكم احكام عليه
القود قولا واحدا علم بحكمه او لم يعلم وان عفووا معا عنه ثم عاد او اخطا قتلته لم يارس
قتله

قتله القود بهذه وافاق ولا خلاف فيها هذه ثلاث مسائل على قول واحد دليلنا
اجماع الفوعة واجبارهم وقد ذكرناها وايضا قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقتله
حبلنا الولية سلطانا ولم يفرق بين الاضجاع والاقتدار **مسألة** اذا قطع يد رجل من الكوع
ثم قطع اخر تلك اليد من المرفق قتل اوصال الاول ثم شرا الى نفسه فامت فاما قاتلها
عليها القود **مسألة** وقال الشافعي وقال ابو حنيفة الاول قاطع والثاني هو القاتل بقطع الاول
ولا يقتل ويقتل الثاني للدرست اية الاول نه لا لانه لا يتجدد منه الا لم بعد قطع الثاني من
دليلنا ان القاتل حدث عن القطعين والمعاقب وليس بان يعينان الى الثاني باولي من ان ايضا
الى الاول فالواجبان يعينان اليهما اذا لا ترجيح **مسألة** اذا قطع رجل يد رجل من الكوع
وجاء آخر فقطع وزاعده من المرفق واراد القصاص قاطع الذراع نظيره فان كان له
ذراع بلا كف قطع به بلا خلاف وان اراد دية كان له نصف الدية الا مد رجلا من
ذراع لو كف له وان كان القاطع كاملا وليس له ذراع بلا كف عليها وان راى قتل المرفق
كان له ذلك وعليه ان يرد عليه دية اليد من الكوع **مسألة** والشافعي يذهب قولان احدهما انه قطع ذلك
ولم يدركه ريشي والآخر ليس له ان يقطع من المرفق بجلا دليلنا اجماع الفوعة واجبارهم
وايضا قوله تعالى واخرج قصاص وذلك عام **مسألة** اذا قتل غيره بما يجب عليه القود
من السيف والحق والفرق والحق او منه الطعام والشراب وغير ذلك مما ذكرناه فانه
لا يستفاد منه الا حد ولا يقتل كاملا **مسألة** وقال الشافعي في جميع ذلك يقتل
ما قتل وقال ابو حنيفة لا يستفاد منه الا ما يقتل بمثل مقتله او النار وما عداها لا يوجب
القود ولا يستفاد منه الا ما يقتل بمثل ما قتلها دليلنا اجماع الفوعة واجبارهم وايضا
قوله تعالى عليه السلام لا قود الا بالحد يد وهذا خبر معناه النفعي واستدل الشافعي بقوله
تعالى من انتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم ويقول لرجل كتب عليكم القصاص
والقصاص ان يقتل بمثل ما قتل وروى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حرق جرحته
ومن حرق جرحته ومن اذن بوجع راسه بوجع راسه ايضا دية بين جرحه فاذا ركت

وبها رفق قيل اقلك فلان حتي ذكرها اليهود قاومت براسها ان نعم منيل اليه يودي
فاعتزف فامر رسول الله ص وآله ان يرض راسه بخرم **مسألة** اذا اخرج من
اليمنه ومات ووجب القصاص في النفس فله قصاص في الجرح سواء كان ماله
انقرد كان فيه القصاص ولم يكن فيه القصاص وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي
اذا كان ماله انقرد كان فيه القصاص **مسألة** ان وليه باجبا وبين ان يقتل في الجرح ثم يقتل
وبين ان يقتل بحسب وان كان ماله انقرد وان لم يل القصاص فيه مثل الهامه والمثقلة والماسية
والخاضة وقطع اليد من بعض الذراع والرجل من الساق فاذا صار مقتولا بين وليه ان يقتل منها
ثم قيل لم لا يقتص احد من الناس له ذلك والثاني له ذلك **مسألة** دليلنا اجماع العروة واجازة
العامة **مسألة** ان النبي ص قال لا تقصص في المثقلة **مسألة** ان راسه ورجلها مية
فيها يعبر وفيه الناصع يعبر وفيه المدلحة ثلثة العبر وفيه السماق اربعة العبر وفيه الموصحة
خمسة العبر وفيه جميع ما ثبت القصاص وقال جميع الفقهاء ليس من ياتي بمقدور بل فيها الكوفة ولا
قصاص في ثني منها الا الموصحة وروي المزي في الدامية القصاص وقال ابو حامد يمكن ان يكون
في الثلثة قصاص **مسألة** دليلنا اجماع العروة واجازة رجم وقتل تعاولا وجرح قصاص وذلك عام
مسألة الموصحة فيها نصف العشر حرم الا بالاختلاف وفيها القصاص ايضا بالاختلاف واما بعد
من اهاشم وفيها عشرة والمثقلة حتم عشر يعبر او الماسية منها ثلث الدية النفس بالاختلاف ايضا
والقصاص فيها ولا فيها فرق الموصحة بالاختلاف ولا يجوز عندنا ان يوضع ويأخذ منها بينهما **مسألة** وقال الفقهاء
لان يوضع باحد ما بين الجهتين فان كانت هاشمه له ان يوضع ويأخذ منها وان كانت مثقلة له ان يوضع
ويأخذ عشر ولكن في الماسية **مسألة** دليلنا اجماع العروة واجازة رجم **مسألة** اذا قطع يمينه
قطعت يمينه بالاختلاف فان لم يكن له يمين قطعت يساره عندنا فان لم يكن له يسار قطعت يمينه
فان لم يكن له يمين قطعت اليسرى وكذا في يمينه اليسرى فان لم يكن له يمين قطعت اليسرى
اليمين باليمين فان لم يكن يمينه اليسرى وكذا في يمينه اليسرى فان لم يكن له يمين قطعت اليسرى
دليلنا اجماع العروة واجازة رجم **مسألة** اذا قطع يمينه كاسية الاصابع ويكفي ناقصة الاضراس

اصبع فالحج علي اختيار بين العفو علي مال وله دية اليد حشون والابل وبين ان يقتل فياخذ
دية ناقصة اصبعها قصاصا ويأخذ دية الاصبع المفقود وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
الحج علي اختيار بين ان يأخذ دية يد كاسية ويغفر وبين ان يقتل فياخذ دية ناقصة
الاصبع اصبعها ولا يأخذ دية الاصبع المفقود **مسألة** دليلنا اجماع العروة وايضا قوله تعالى ومن
اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم لمثل مثل من مثل من طريق للصورة ومثل من طريق
المثقة فلا يمكن هاهنا مثل من طريق الصورة والمثقة وجب ان يكون له مثل من حيث القيمة فياخذ
قيمة الاصبع المفقود **مسألة** اذا قطع يد اسلا ويده حشوة لاشل بالاختلاف عليه وبه قال
جميع الفقهاء وقاله دارود له اخذ القيمة بالثلاثة **مسألة** دليلنا اجماع العروة وايضا قوله تعالى ومن اعتدي عليكم
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم وايضا قوله عز وجل وان عاقبتهم فاقبوا مثل ما عاقبتهم به **مسألة**
مسألة اذا اثبتت لدية قصاص بها فبها قلت دية العروة وقال جميع الفقهاء فيها الكوفة
دليلنا اجماع العروة واجازة رجم وطريق الاختلاف يقتضي ذلك لان ما اعتدنا به اكثر من كونه مقتولا لدية
يقتضي **مسألة** اذا قطع اصبع رجل مسرور في كفه مذهب كفه ثم اذملت فبها في الاصبع
والكف القصاص وقال الشافعي عليه القصاص في الاصبع دون الكف وقال ابو حنيفة
واصحابه لا قصاص عليه اصلا **مسألة** دليلنا قوله تعالى ومن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم
وهذا اذا اعتدي بالاصبع والكف وقاله وان عاقبتهم فاقبوا مثل ما عاقبتهم به وقال الشافعي والجرح قصاص
مسألة اذا اخرج راسه مذهب من عينه كان عليه القصاص في الموصحة وصورة غير موصحة وبه
قال الشافعي في احد قوله وفيه القول الآخر لا قصاص في الصورة مثل الكف وفيه انها بغير قال في
الصورة القصاص فلا واحد مثل ما قلناه وقال ابو حنيفة لا قصاص في الموصحة واما القصاص
في الصورة **مسألة** قوله في الاصبع وقال ابو يوسف فله لا يسقط القصاص في الموصحة
بالسر او في صورة العين **مسألة** دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سنوا **مسألة** اذا
قطع يد رجل كان لا يجزيه ان يقتل في الجاني في احواله والدم حاد ولكنه يفتن لان يصبو ليدقه
ما يكون منها في اقله او سبائة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك ليحرقه ان

فالمصمت كان لا يجزي عليه ان يطالب بقطعها وابانتها فقال الشافعي ليس ذلك لكن
واجب على الحاكم ان يحيز على قطعها لانه حاصل نجاسة لها بالبينونة صارت صيته
ولا يصح صلوة ما دامت جميعه دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم **مسألة** يقطع ذكر الفحل
ببكر الفحل المحجبي الذي سكت سبقتاه وبقي ذكره به قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك
لا يقطع عليه فيه لانه لا منفعة فيه دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم فلو غرر رجل من غنم بني عبد
فاعتد وعليه بثلث ما اعتدي عليه وقال القضاة وان عاقمت فاعاقبتوا بثلث ما عاقمتهم
وعومر الاحبار تقتضي ذلك **مسألة** في ذكر العتقين ثلث دية الذكر الفحل وقال
جميع الفقهاء فيه حكومة دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم **مسألة** في المحبسين الدية لما
وبه كرهوا من مذهبنا عند الفقهاء وروى احمد بن ابي حنيفة في التبرك من مذهبنا في الدية
لان الولد قالوا يكون منها دليلنا اجماع الاحبار واحبارهم قد ذكرنا هاهنا الكتاب الكثير
مسألة اذا قطع طرف غيره ثم اختلفا في الاجابي كان الطرف فاسدا فلا قود ولا دية كاملة وقال
المجبي عليه كان حقيقه القوة او الدية كاملة فان الطرف فاسدا فاعاقبوا بثلث اليد اليمنى والرجلين والعينين
والاخر وما اشبهها فالقول قول المجبي مع يمينه او يمين المجبي عليه وان كان الطرف باطلا
فالقول قول المجبي عليه وقال الشافعي بثلثا واختلاف اصحابه منهم من قال المالة على قولين فيها
احدهما القول قول المجاني وبها واتنا القول قول المجبي فيها الا ان المجاني في الظاهر ان القول قول
المجاني وفي الباطن القول قول المجبي عليه ومنهم من قال على ظاهرهما مثل ما قلناه وقال ابو حنيفة
القول قول المجاني وهو قوي دليلنا قوله عليه السلام النبي على المدي واليمين على المدعى عليه
والاعطاء الفاسدة لا يتخذ على المجبي عليه فاقام اليمين عليها فلا حرج في ذلك لزمته اليمينه وكذلك اليمينه
الباطنه لانه يبعد وعليه فامتنع اليمينه عليها فلا حرج في ذلك القول قوله ومنه قولنا في حيف قوله
عليه السلام النبي على المدي واليمين على المدعى عليه والمجبي عليه هو المدي فلا حرج في ذلك لزمته اليمينه او يمين
المجاني للمدعى عليه ولان الاصل براءة الدية في المجاني وشغلها يحتاج الى دليل واجمع الشافعي في
رواه بن عيسى عنه عليه السلام انه قال النبي على المدي واليمين على المدعى عليه لانه القسامة من جهلها في

القسامة على المدي وانما كان كذلك ليمن ولي الدم لا يمكنه اقامته اليدين على القاتل في العاد
لان للمقاتل يطلب خلوات المقتول **مسألة** اذا قطع من مشعر كان له قطع سبته
ثم عادت المجاني كان للمجبي عليه ان يقطعها ثانيا المدا والشافعي فيه قولان ثلثة اوجه احدها مثل
ما قلناه والثاني لا شيء عليه والثالث ليس له قطعها وله الدية دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم
مسألة اذا قطع من مشعر واخذ قيمتها وبها ثم بنت المسن لمجبي عليه رد الدية
للشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يجب عليه رد حيا دليلنا ان ايجاب ذلك
يحتاج الى دلالة ولا دلالة له **مسألة** المسن الزايد فيه فيها ثلث دية المسن الاصيل
فكل جميع الفقهاء فيها حكومة وليس فيها شيء مقتدر ولا تتبع الحكومة سن الاصيل
دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم **مسألة** اذا اوجب لافسان قصاص في قص او طرف
فلا ينبغي ان يقتصر بنفسه فان ذلك للامام او من يامره به الامام بلا خلاف وان بادروا واستوفوا
بنفسه وقع موقوف ولا شيء عليه وللشافعي فيه قولان احدهما المخصوص عليه ان عليه
والثاني لا شيء عليه دليلنا ان الاصل براءة الدية ومن اوجب التعزير فعليه الدالاه
مسألة اجرة من يقيم الحدود ويقنص للناس من بئس المال وقال الشافعي ذلك من
حسن الذي كان للبيئ من فان كان هناك ما هو لهم منه مثل بقعة المعاملة الثور
كان على المقتصر منه الاجرة وقال ابو حنيفة على المقتصر المستوفي دون المستوفى
منه دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم ولان الاصل براءة الدية وعلى من شغلها الدالاه
مسألة اذا قطع يد عبد فقيه نصف قيمته يستوفى منها سيدة ويستك العبد
وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة على المجاني نصف قيمته ويكون السيد باحيا رين ان
يملكه ويستوفى نصف قيمته وبين ان يملك العبد الى المجاني ويطالبه بكامل قيمته دليلنا
اجماع الفرقة واحبارهم وايضا وجوب نصف القيمة على المجاني محج عليه والتعزير اليه في تسليم
العبد والمطالبة بكامل القيمة تحتاج الى دليل **مسألة** ان قطع يد عبد كان عليه كمال
قيمته ويستك العبد وقال الشافعي عليه كمال القيمة وسيدة امساك عبده والمطالبة

بالقيمة وقال ابو حنيفة السيد بائنا وبين ان يك عبد ولا شيء له وبين ان يبيع العبد
ويأخذ كراهية قيمته وليس له اصساك عبده والمطالبة بوجوب قيمته وقال ابو يوسف ومحمد السيد بائنا
بين ان يبيع العبد ويطالب بكل قيمة وبين ان يمسك ويطالب بما نقصه لا بكل قيمته **مسألة** دليلنا
اجماع الفرقة وايضا فاذا وجب عليه كمال قيمته لا يجوز ان يمسك عبده العبد لانه لم يبق لسيده
حق يستوفيه ويكون قد حصل السيد اجمع بين المبدل والمبدل وذلك لا يجوز **مسألة** اذا قتل
اصبع غيره فقال المجني عليه قد عرفت عن عقلها وفقد هاتم انما ملت مع العفو عن العقل
والفقد معناه **قوله** قال ابو حنيفة والثاني في قوله لا يبيع العفو عن دية الاصبع لانه عفو
عالم يجب بدليل على ان المجني عليه لو اراد المطالبة بدية الاصبع لم يكن له ولا دية عفا عن جميعه لانه لا يرد
هل فيه مل ينظر دية اصبع او يستر الى النفس فثبت ذلك **دليلنا** اجماع الفرقة وايضا فان
المدعي من حق له يجوز له اسقاطه كالفقاص فيها وقوله انه لا يجب باطل فان الحق واجب بالجناية
والما ياتر الاستقراء في حين الانذار وقوله انك المطالبة لا بد لعل له غير ثابت كما ان
المال الموعود ثابت بالاستحقاق وان لم يملك المطالبة في محار والدليل على انه واجب بالقطع انه لو
كان له عبد قطعت يده فانه والدم حاد فاندمل عند المشتري كان لملك كجناية بليلع
فلولا انها وجبت جبر القطع وقيل يبيع لم يبيع بليلع **قوله** **مسألة** اذا قطع اصبع غيره
فعفى هذا المجني عليه ثم سري الى نفسه كان لويه المقتول القود ويجب عليه ان يرد على الجاني
دية الاصبع الى عبيها المجني عليه وان اخذ الدية اخذ دية النفس الا دية الاصبع **قوله**
الثاني اذا عفى عن الاصبع سقط القصاص في النفس لان القصاص لا يتبع بعض **دليلنا**
اجماع الفرقة واجازهم وايضا قوله تعالى فقد جعلنا الولي سلطانا وايضا قوله النفس بالنفس فمن
ادعى ان العفو عن الاصبع قد اسقط القصاص فعليه اللامه **مسألة** اذا قطع اصبع غيره
جمع من المجني عليه ان يعفو عنها او عاجل دية منها من الدية فاذا اغفل ذلك ثم سري الى النفس
كان عفو ما جينا من الثلث لانه يقره الوصية فان لم يخرج من الثلث كان له مقدار
ما يخرج منها **قوله** الثاني لا يجوز ان يقول ذلك بل فقط الوصية او بل فقط العفو او الا

فان كان بل فقط الوصية فمما تصح الوصية للعالم فيه قوله ان احد ما قطع والآخر لا يبيع
كانت الدية كلها للورثة واذا قال ان قطع كانت الدية له ان خرجت من الثلث والا لمقدار
ما يخرج منه وان قال بل فقط العفو والابرا فمما العفو والابرا من المريف وصيته ام لا
يعاقبون فاذا قال وصيه فهو كالوصية وقد مضى والثاني اسقاط وليس بوصيته فعلى
هذا صح الابرا فواجب وهو دية الاصبع ولم ينع فيها عدا لانه ابراعا لم يجب وذلك لان
دليلنا قوله واجز وج قصاص من نفس قبه فهو كفارة له وذلك عام وايضا الفصل
حواره والمنع يحتاج الى دليل **مسألة** ميراث من لا ورث له لبيت المال
يختص به الامام وهو يعقل عنه سر كان مسلما او ذميا **قوله** الثاني ان كان
مسلم فالسلمين يعقلون عنه وهم يرثونه لبيت المال فان كان ذميا لا يعقلون عنه
وهو من الدية في رقبته اذا وجبت عليه **قوله** يتقرب الى بيت المال اذا لم يكن له ورث
على سبيل **قوله** **مسألة** دليلنا اجماع الفرقة واجازهم وقد مضت هذه في كتاب
قيمة القتلى **مسألة** كل جرح لو اذمل وجب فيه القصاص فاذا اسري في النفس
كفي فيه القصاص في النفس ودخل ذلك فيه **قوله** قال ابو حنيفة **قوله** الثاني
يجب القصاص فيها ثم في النفس يجوز قطع يده او رجله او تقلع عينه او اخذ سري
في النفس يجب ان يستقاضي منه في الجرح ثم في النفس **دليلنا** اجماع الفرقة
واجازهم وقد بينا فيما مضى ان قصاص الطرف يدخل في النفس **مسألة** اذا قطع يد
رجل ثم قتل كان لويه الدم ان يقطع يده ثم يقتله **قوله** قال ابو حنيفة والثاني
قوله قال ابو يوسف **قوله** **مسألة** كمال القصاص في الطرف كمال القصاص في النفس **دليلنا**
ما قلناه في المسألة الاولى سوا **مسألة** اذا قطع يده ثم قتل فربما الدم بائنا بين
ان يقتل ولا يقطع وبين ان يقطع ويقتل وبين ان يقطع ويعفو عن القتل فاذا اغفل ذلك
عليه دية اليد التي قطعها **قوله** قال الشافعي وابو يوسف ومحمد **قوله** قال ابو حنيفة اذا
عفى بعد قطع اليد فعليه دية اليد التي قطعها **دليلنا** انه استوفى حقه فاستوفى نفسه

قوله

قوله

لا يرجع عليه باسقاط حق آخرين الاصلية للذمة وانما الذمة تحتاج الى دليل
اذا خلق بجنبه غيره فنتسب اليه ثلث الدين وعند الفقهاء لا شيء عليه وان لم تنسب
فقد ذكرنا الخلاف فيه وديننا اجماع العزقة **مسألة** في المستقيمين الذمة كاملة
بالاخلاق وفيه السبيل منها استماية دينها لانها تمتك الطعام والشراب وفيه العليا
او موازية دينها وقاد جميع الفقهاء وانما يجاسوا دليلنا اجماع العزقة **مسألة**
في ابهام اليد او الرجل ثلث وفيه الاصابع من اليد او الرجل في اظهر الروايات
وقال باين الفقهاء الاصابع كلها سراً في كل واحد عشر من الابل دليلنا اجماع
العزقة **مسألة** في البيعتين الذمة كاملة لاجلان وفيه المصحة لثلاثة عشر في كل واحد
في بعض الروايات لان منها يخلق الولد وفيه الرواية الاخرى ان الذمة بها سوا
وه قال جميع الفقهاء دليلنا الاخبار التي رويناها **مسألة** في العين العود اذا
كانت خلقة او ذهبت باقر من قبل الله الذمة كاملة وخالف جميع الفقهاء في ذلك
دليلنا اجماع العزقة **مسألة** في العين القائمة اذا حنفت حنفت ذمتها صحته
وقال جميع الفقهاء فيها الحكمية دليلنا اجماع العزقة ٥ ٥ ٥

كتاب الديارات

مسألة روي اصحابنا ان قوله تعالى وان كان من قوم منكروا يمتنع ميثاق
فيه حكاية من المومن المتقدم ذكره في كتابين قبل الخطاية قوله وان كان من قوم عدو لكم
ليس بكتابك من العاهد له لم يجز له ذكره وقال الشافعي ان كفاية من الذي اذا اتمل في
دار الاسلام ولبينا ما قلناه اشبه بسببنا في الآية لان المومن جري له ذكر في موضعين
في قوله وس قتل مومنا خطأ فممن يمتنع مومنة ودينه **مسألة** في اهل الايمان يصدق قوله قال وان كانا
من قوم بينكم وبينهم ميثاق يجب اتيانكم من كتابه عدوكم وهو مومن فممن يمتنع مومنة وفيه
ايضا كتابه من المومن لما قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق يجب اتيانكم ان يكون كتابه
عنه ايضاً والذي لم يجز له ذكره فلا يجوز ان يكتنع عنه وعليه اجماع العزقة **مسألة** القتل على الاصل

كتابا يرمي

عند اخص وخلفه اخص وشيئيه بالعدو وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك القتل
من ان اخص وخلفه اخص وما عينا تشبيهه العدو جليلاً واوجب فيه القود دليلنا
اجماع العزقة واحداً من ابينا ما رواه عبد الله بن عمر ان النبي قال لا في قتل العدو خطأ بالسوط والعصا
ما يميز من الابل معطرها اربعون خلعة في بطونها اولادها وروى عبد الله بن عمر ان النبي قال
الا في قتل العدو خطأ بالسوط والعصا ما يميز من الابل معطرها اربعون خلعة في بطونها
اولادها وروى عبد الله بن عمر ان النبي خطب يوم الفتح بكنته وذكر الحديث وان
قال الا ان ذمة الخطاء تشبيهه العدو ما كان بالسوط والعصا ما يميز من الابل معطرها اربعون خلعة
في بطونها اولادها وهذا من لان النبي سمع هذا خطاً فقاموا في ذمة الله وما كان يشبهه
عصاً ويرجى فيه العزود وهذا خلاف النص وعليه اجماع العزقة لانه ذهب اليه علي بن عمر وعثمان
وبه ساعد وزييد بن ثابت والمغيرة بن شعبة كلها ولا سمن هذا خطأ وان اختلفوا في قوله الذمة
على ما ياتي في فكره ولا يخالف في مسنده ما كان قال قولنا هذا خطأ منضلة لا يوصف
به حق واحداً كما لا يوصف بغيره فاعاد واسود ابيض ومنتك ساكن واجواب ان هذا سلم
به مفعول واحد وليس كذلك كما هو لان الذي هو هذا فعل وما اخطأ فيه والذي اخطأ فيه
هو مفعول وما عداه مفعول ان يكون هاهنا فعل واحد وصف بصفتين صدين ولما اختلفت في
لان جوارحين عدلوا واحد واخطأ في اخري وذلك غير مستحيل لانه قد يجل ابيضه ويخلط بيساره
فذلك غير بعيد **مسألة** الذمة المغلظة هي ما يجب عن العدو المحض وحي ما يميز من مسان الابل
وقال الشافعي يجب في العدو المحض من تشبيهه العدو لما انت والمثون حجة ولون حدة
ولم يميز خلعة في بطونها اولادها وفيه قال عمر وزييد بن ثابت والمغيرة بن شعبة ورووه عن علي
وبه قال مالك في الولد من اخطأ العدو المحض في حق الاجنبي فاما يجب عليه القود فقط والمال يجب
بالسبيل بقوله في البيع وقوله الشافعي قال جدير بحسن وقال ابو حنيفة والشافعي وابو يوسف
المغلظة اربع عشر وعشرون بنت فاحض وحسن وعشرون بنت لبرك وحسن وعشرون حقة
وحسن وعشرون حبة دليلنا اجماع العزقة واحداً من ابينا ما رواه عبد الله بن عمر ان النبي قال لا في قتل العدو خطأ بالسوط والعصا ما يميز من الابل معطرها اربعون خلعة في بطونها

١٢٥
١٢٤
١٢٣
١٢٢
١٢١
١٢٠
١١٩
١١٨
١١٧
١١٦
١١٥
١١٤
١١٣
١١٢
١١١
١١٠
١٠٩
١٠٨
١٠٧
١٠٦
١٠٥
١٠٤
١٠٣
١٠٢
١٠١
١٠٠
٩٩
٩٨
٩٧
٩٦
٩٥
٩٤
٩٣
٩٢
٩١
٩٠
٨٩
٨٨
٨٧
٨٦
٨٥
٨٤
٨٣
٨٢
٨١
٨٠
٧٩
٧٨
٧٧
٧٦
٧٥
٧٤
٧٣
٧٢
٧١
٧٠
٦٩
٦٨
٦٧
٦٦
٦٥
٦٤
٦٣
٦٢
٦١
٦٠
٥٩
٥٨
٥٧
٥٦
٥٥
٥٤
٥٣
٥٢
٥١
٥٠
٤٩
٤٨
٤٧
٤٦
٤٥
٤٤
٤٣
٤٢
٤١
٤٠
٣٩
٣٨
٣٧
٣٦
٣٥
٣٤
٣٣
٣٢
٣١
٣٠
٢٩
٢٨
٢٧
٢٦
٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١

الخطا لان صنفه
واربعة اصابع حبه من ان
الغير لكونه شيعته
فالمشقة عشرة
الاصابع
الدرهم ثمان واربعون حبة
من الشيعه
الدينار الواحد عشرون ديناراً
الدينار الواحد المشقة الموم
الدرهم الواحد اربعة
عشر قبيطاً
الدينار درهم واثان
صنفون درهم ونصف
الدينار العاني مائة وثلثون
درهماً واحداً وستون
مشقلاً ١٢

وثالث قولان قال في العقيم الاصل مائة من الابل فان اخرجت اشقلت الى اصليين الف
 دينار او اثني عشر الف درهم كل واحد منهما اصل فيكون للدينه ثلثة اصول مائة من الابل
 او الف دينار او اثني عشر الف درهم الا ان الابل من ثقبه حتى يحدث لم يعد لها وبه قال
 ابو بكر وعمر وابن عباس قال في الحرة يدان اعوز الابل اشقل الى قيمه الابل حين القبح هو الف
 دينار او اثني عشر الف درهم فالدينه الابل والقيمة مد لا عنها لا عن النفس دليلنا اجماع
 الفقة واجابهم وروي عن عمر انه فقي في الدينه الف دينار وعشرة الف درهم وروي عن
 علي عليه السلام انه قال لا صحابه ووددت ان يكون مكان كل عشرة منكم احد من اسر من فقم ضرب
 الدينار والله هم ولا يخالف لها وروي عن اصحاب الشافعي عن ابي بكر وعمر وعنه وعلي وروى
 والي حسبه ان الورق اثنا عشر الف درهم قال محمد بن الحسن وبكر استغفار الحسين ففقد من
 ثقل اثنا عشر الف ارا من وزن سنه ومن ثقل عشرة الف من وزن سبعة فلا يتساويان
 على هذا وروي عن ابن سريج عن ابيه عن جده قال كان للدينه على عهد رسول الله صم
 ثمان مائة دينار فلم تزل كذلك حتى استخلف عمر فضعف فثقل فقال الا ان الابل قد غلت
 وقرضها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الف درهم وعلى اهل البقر مائتا
 بقرة وعلى اهل النعم الف دينار وعلى اهل الحلال مائتي صلة ورواه طاهر بن ابراهيم ذلك
مسألة المدخلة هي التي توضع عظم الراس حتى يظهر العظم او تقبر بالمعدن اذا كان هناك
 دم لا يعلم الا بوضوح حتى يفرغ العظم المودع وفيها حرم من الابل سوا كانت في الراس او على
 العجم او على الالف وبه قال الشافعي وقال سعيد بن المسيب ان كانت على الراس مثل
 ما قلناه وان كانت على الوجه بها عشرة من الابل لان السوس بها اكثر وقال مالك ان كانت
 على الالف ففيها حكومة وليس فيها مقدور وان كانت على الراس مثل ما قلناه
 دليلنا اجماع الفقة واجابهم وايضا روي عن عمر بن حزم انه كان في الكتاب الذي كتب
 النبي عليه السلام في اهل اليمن في الموصلة حسن من الابل وروي عن عمر بن سعيد عن ابيه عن جده
 ان النبي عليه السلام قال في الموصلة حسن من الابل وروي عن عمر بن حزم ان النبي عليه السلام قال في الموصلة

في
 الموصلة

حسن من الابل وروي عن ذلك عن علي بن زيد بن ثابت ولا يخالف لهما **مسألة**
 الموصلة في البدن مثل الساعد والساق والفتحة او غير ذلك من المواضع التي اذا اخرجت
 انقطع عن العظم فيها نصف عشر دينه العظم وقال الشافعي لا مقدور فيه بل فيه حكومة
 دليلنا اجماع الفقة واجابهم واما الفصا في راسها فلا خلاف في وجوبه **مسألة**
 في الهاشم عشرة من الابل وبه قال ابو حنيفة والشافعي وروي ذلك عن زيد وغيره وقال
 مالك لا فرق الهاشم واعرث الموصلة حسن من الابل واما اذا نزلت العظم حكومه دليلنا
 اجماع الفقة واجابهم وايضا فذكر في ذلك عن زيد ولا يخالف له في الصحابه **مسألة**
 قد ذكرنا الحنايات ان ما دون الموصلة من الشياخ فحينه الفصا خلاصا لجميع الفقهاء وبه
 ايضا مقدور لان في اجارته روي الدائمة بعير او في الناضج بين وبينه المتكلمة ثلثة اربعة
 وبه الساق اربعة اربعة وفي الموصلة حسنا وقال جميع الفقهاء فيها حكومة وقال ابو اسحق
 انما يكون معرفتها وكيفية الموصلة فاذا امكن تقديرها من الموصلة بان يكون بحسبها موصلة اعتبرت
 لان كان نصفها او ثلثها او حصة بعضها بحساب ذلك من دينه للموصلة دليلنا اجماع الفقة واجابهم
مسألة في الحناية ثلثة اربعة اربعة فان خرجت واحدا من راسها فخرج منها حنايتان وبه
 قال الشافعي وبه قول اخر انها حناية واحدة وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي وليس بشي دليلنا
 دليلنا انه اذا ظهر من راسه لم يكن له ولد منها باهنا جارية في بطنه وماله في ظهره ان يكون خالص وروي
 عن ابي بكر بن حزم جارية لا يسبهم فاقضه صغيرا يكره في الدين ولا يخالف له **مسألة**
 ان جارية يوجهه فتشرك الحلال والكم العظم وماله في حوز النصف منه وجهان احدهما حنايته
 منها ثلث الدينه لانهما دخلت الجوف والثاني كست حنايته ويكون لها شاة وما لا يدعى الى الف حكومة
 والاخر من يرضى وينبغي ان يكون فيها حكومة فيما زاد على الهاشم **مسألة** اذا قطع الدينه فيها
 الدينه وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك فيها حكومة لان فيها عمالا بلا منفعة
 دليلنا اجماع الفقة وروي عن عمر بن حزم ان النبي عليه السلام قال في الدينه وروي ذلك عن علي
 وعمر ولا يخالف لهما **مسألة** اذا حنايتان في حناية فسلتا فبها ثلثي قيمتهما والشافعي

فيه قولان ان في سلبها الدية مثل اليدين اذا احبا عليها مثلنا والثاني فيها كونه دليلا
اجماع العزقة واجنادهم وما قالوه في اليدين فالقول فيهما عندنا مثل القول في الاذنين **مسألة**
في شدة الاذن ثلث دية الاذن وكذلك في خرمها فقال الشافعي فيها بحسب ما نقصت
الاذن **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم **مسألة** في العقل الدية كاملة بلا خلاف واجبا
عليه حياية ذهب فيها عقل لم يدخل روثا حياية في دية العقل سواء كان مقدما او حكومة وسواء كان
ارثا حياية او في دية العقل او اكثر منها او مثله وللشافعي فيه قولان فالذي يحد يد مثل ما طأ
وبه القديم ان كان ارثا حياية اكثر من دية العقل دخل دية العقل فيه مثل ان يقطع يديه ورجليه
فيذهب عقله فدخل الاقل منه ما في الاكرويه قال ابو حنيفة **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم
واينما قولهم في اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي العقل الدية وهذا سوجه كله وروي ابو
المهلب ان رجلا رجم رجلا بحجر فاصابه في راسه فذهب سمعه وعقله ولسانه وذكره فقضي عن راسه
ديارته ولا مخالف له **مسألة** اذا احب عليه حياية فادعى انه ذهب بصره ولا يصوره فيه
شيئا هذا لا يمكن فاقترع اليه عليه فروي احبا انما يستقبل به عين النفس فان عمها ووقعها
علم انه كاذب وان بقيت مفتوحتين رسا فاعلم انه صادق ويستغفر عليه بالايان وقال
الشافعي من رجليه عدلين ان كانت الحياية عمدا وان كانت خطأ رجل وامرأتين فان قالوا صدق
او حياية الدية او القصاص اذا قالوا لا يوجب جود البصر وان قالوا كذب سقط قوله وان لم يشهد بذلك
لم يلزمه اكثر من الدية **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم **مسألة** في العين العود اذا كانت خلفه
او ذهبت باقتراض قبل الله تعالى والدية كاملة وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا فيها نصف الدية
دليلنا اجماع العزقة **مسألة** اذا احبا على عينه حياية فادعى نقصان الصوت في احد
العين قيس بالعين الاخرى باعتبار ما يصير بها من اربع جوانب بلا خلاف فان ادعى النقصان فيها
قيس عندنا عليه بالعين من هو اشد احسنه فانقص عن ذلك كله به مع يمينه وقال الفقهاء
القول للرجلي عليه مع يمينه بلا اعتبار ذلك **دليلنا** العزقة واجنادهم **مسألة** في الاذنة
الاحقان الدية كاملة وفي كل جفون من جفون واحد خمس مائة دينار في الاسفل ثلث دية ما وفي

العليا ثلثي بنتها وبه قال الشافعي انه قال في كل واحد منهما نصف ديتها وقال مالك فيها الحكومة
دليلنا اجماع العزقة واجنادهم **مسألة** اذا احب علي اهداب العينين فاعلم انما
فيها الدية كاملة وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي فيها كونه **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم
مسألة في الشاذ في الالف اذا لم يثبت الدية فان اسد كان فيها عشرة دية الالف مائة
دينار وقال الشافعي فيها مع الحكومة الا انها اذا لم يكن لتسد كان اكثر **دليلنا** اجماع العزقة
مسألة اذا احب علي اهداب مئزر مثل كان فيه ثلثا الدية الالف وقال الشافعي فيه قولان احدا
الدية كاملة والثاني بمكة **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم **مسألة** في ذهب النجم بالانف
الدية بلا خلاف وان اختلفا في ذهابه وروي احبا انه يقرب منه عداق فان نفي اهداب علم انه
كاذب وان فتح علم انه صادق واستظهر عليه بالعين وقال الشافعي بعد في البراءة الطيبة والكريمة
فان هرس الطيبة ويكره المنيعة علم انه كاذب وان لم يفعل شيئا من ذلك حلف وكان القول قولي مع
يشه **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم مع ان هذا قريب من قولنا **مسألة** اذا اخذ من دية
السم لا عارضة لم يجب عليه رد الدية لانه هبة من الله محبودة وقال الشافعي يجب عليه ردها
دليلنا ان وجوب الرد وقيل جفان الاستحقاق اخذ **مسألة** في الشفتين الدية كاملة
بلا خلاف وفي السفيل عندنا ستماية دينار وفي العليا اربعة دنانير وبه قال زيد بن ثابت الانصار
في العليا الدية وفي السفيل ثلثا الدية وقال ابو حنيفة والشافعي ومالك هاسوا وروا ذلك عن علي
عليه السلام وايضا من مسعود **دليلنا** اجماع العزقة واجنادهم **مسألة** في الشفتين
القصاص وبه قال اكثر الفقهاء وهو الذي نقص عليه الشافعي وقال ابو حنيفة لا قصاص فيها عندني لانه قطع
لحم وجفون من غير منفصل ينتهي اليه **دليلنا** اجماع العزقة وقوله تعالى واكبر وجصاص والنوع يحتاج
بالا **دليلنا** **مسألة** اذا احب علي اهداب قد ذهب بعض كلامه اعتبر بجره من اللحم كما هو في ثمانية وعشرون
حرما وبه لا يمين لانه قد خلعت دية الالف والظلم فان كان النصف فقيل نصف الدية وما زاد وما
دار من من خمسة واكل حرف جز ثمانية وعشرون وبه قال الشافعي واكثر احبا انما هو غيره وهو
لاحر مدحهم وقال ابو سعيد الاصمعي الاعتراف بما يكون من السببة دون الكلقية والشقبة

في الشفطين
في الشفطين
في الشفطين

فان الكا والحاء حرفان خلقوا بالباء والواو والهاء مخرجوا من الشدة لاختلاف اللسان فيها
فلا يعتد به عليه عالم يذهب معالي قول أبي سعيد ان كان حرف اللسان يضعها فيها كما
الدية وعلى قولنا وقول الشافعي فيها نصف الدية دليلنا اجماع العروة واجادهم وما اعتدوا به
سعيد من ان الاعتدال بالحروف السببية دون الحلقية فلا يعتد عليه عالم يذهب اجاب
عنه ابراهيم فقال هذه وان لم تكن من حروف اللسان فانه لا يتحقق بها الاعم وجوز اللسان فلهذا كان
الا اعتبارا بكماله **مسألة** اذا اجتمع على لسانه قاضي انه قد ذهب لنحو لسانه وقال الجاني لم يذهب
فالذي روجه اصحابنا من على علمه انه قال لا يعتد بلسانه باقوة فان خرج منه دم اسود فانه
صادق وان خرج دم احمر علم انه كاذب ان لسانه صحيح ولم يعرف للفقهاء وكذا والذي يقتضيه
من ذهبهم ان القول قول الجاني عليه كما قالوا في العيّن والشتم وغيره دليلنا اجماع العروة
واجادهم **مسألة** في لسان الاحمر اذا قطع ثلث دية لسانه صحيح وقول الشافعي ومجيبا
فيه الحكومة ولا مقدور فيه دليلنا اجماع العروة واجادهم **مسألة** اذا قطع لسانه لم يحتلف
قولا الجاني لم يزل اكم لا يقدر على الكلام وادعى الجاني عليه انه كان ناطقا فالقول قول الجاني مع يمينه بل
خلاف لانه لا يتعدى اقامة اليمين على سلامة لسانه فان سلم السلامة في الاصل وادعى له كان اخر
حين القطع كان على الجاني اليمين والاصح على الجاني عليه العيّن وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه
والثاني ان القول قول الجاني لان الاصل براءة الذمة دليلنا انما اعتدوا به سلامة عصفور
وادعى له كان اخرين بعد ذلك بين القطع كان على اليمين للقول النبي صلى الله عليه وسلم في المدعي واليمين على المدعى
عليه **مسألة** اذا قطع لسان ناطق فاحذر منه الدية ثم نكث وتكلم لم يجب عليه رد الدية ولا
صحاب الشافعي فيه طريقان منهم من قال مثل ما قلناه قول واحد منهم من قال على قولين كما قلنا
في سنن المنثور اذا عاد دليلنا ان اجاب العروة عليه يحتاج الى دليل لان الاصل احد ثلث لسانه
مسألة اذا اجتمع على لسانه فذهب كلامه واللسان صحيح بحاله حكم له بالدية ثم عاد فتكلم كان مثل
الاولى سواء اوجب عليه الرد وفيه قال الشافعي عليه الدية ها هنا قول واحد لانه لا ينقض بعبه
ان لم يكن علم ان كلامه ما كان ذهب وانما ارتفع لما نفع دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سقوا

ل

مسألة الاسنان كلها فيها الدية بلا خلاف وعندنا انها ثمانية وعشرون سنة الاصلية
اثنا عشر في قديم الفقة وستة عشر في مواخير في التي في مقدم الفقه في كل واحد
منهن اربعة او خمسة دينا واثني التي في مواخير في كل واحد خمس وعشرون دينا او
اكثر اقل ذلك وقال الشافعي الاسنان اثنان وثلاثون الاصلية في كل سن خمس اربل و
للقادر وللمواخير سقوا فان قلعت واحدة كان فيها خمس اربل وفيه قال ابن عباس ومعه غيره فقال
عمر بن الخطاب في السن خمس اربل وهي التي من عند الكلام والكل فاما الاخرى في كل
منهن سبعة عشر وان قلعت دفعة واحدة فللشافعي فيها قولان المشهور منهما ان فيها ما يمينتين
الا والقول الآخر فيها دية كاملة ولا اكثر منها دليلنا اجماع العروة واجادهم وايضا ما قلناه
بحر على جويته وما زاد عليه لا دليل عليه والاصل براءة الذمة **مسألة** اذا كسر سن مبيد لسان
تسقط تعاقب سنة مع اخوانها على جياتها من زيادة ولا نقصان كان على الجاني حكومة
وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا حكومة فيها لانه ما جرحه دليلنا اجماع العروة
واجادهم وايضا طريقا الاحتياط يقتضيه **مسألة** اذا قطع سن كبير من غير دية
له الدية في الحال بلا خلاف فان اخذها لم تعاقب سنة عليه رد الدية وللشافعي
فيه قولان احدهما وهو احتياط للمزني مثل ما قلناه والثاني في رد دليلنا ان اجاب الرد يحتاج
الى دليل والاصل اخذها بالاحتياط **مسألة** اذا انصرفت اسنان من فقلعها قالوا
وجبت فيها الدية وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني فيها الحكومة لا بها
نقص عن اخوانها في المنافع دليلنا لو اهر الاجاد في اجاب الدية في السن ولم
يعزل **مسألة** اذا اجاب لسانه فدرت يعني سقطت ثم عادها في معزها جارة دها
فتثبت ثم قلعها بعد هذا قالوا كان عليه الدية وقال الشافعي لا شيء عليه لانه قد احسن فانه
كان عليه ان يقلعها والا جرح السلطان في قلعه انها مبيته للصقها يديه فلا تخرج صلواته مثل
الاذن دليلنا اجماع العروة على السن التي فيها حكم الميتة فاما الدية فمن الاجاد تركه
عليها **مسألة** اذا درت سنة فزج معزها عظمها ما جرحه قام مقامها كسق

ذكرى بولكل حجر او كانت من فضة او ذهب فاذا ثبتت هذه ثم قلها قال لا شيء عليه
 وللشافعي فيه وجهان احدهما مثلهما قلناه والثاني عليه حكومتهم لانه اعدم الحمار والمفقود
 قاهه وبزكاسن الاصيل دليلنا الاصل براف الذمة وشغلها بجناس دليلنا وايضا قال
 عن حمير شيئا بذلك فلا يجب عليه شيء **مسألة** قد بين ان سبي الصبي اذا قلعه لاديه له في الحلال
 ويصير الي وقت عود مثلهما فان مات في أثناء ذلك او نبتت به سبي قبل تامة ثم مات لم يكن
 عليه كفارة الحكومة وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه في التي قبله منة وفي التي
 التي نبت بعضها ان عليه بقدر ما لم ينبت من الذمة والثاني لا شيء عليه دليلنا اجماع
 الفرقة واحداهم على ان في سبي الصبي الحكومة ولم يفسدوا وطريقه الاحتياط يقتضي ذلك
مسألة اذا ضرب سنة فاسودت كان عليه ثلثا دية سقوطها وقال الشافعي
 في الحكومة دليلنا اجماع الفرقة واحداهم وايضا دليل الاحتياط يقتضيه لان ما ذكرناه اكثر
 من اعتبار الحكومة على ما يروى **مسألة** اذا قلعه ما قلعه بعد اسودادها كان عليه ثلث ديتها
 صحيحة وقال الشافعي عليه ديتها كاملة دليلنا اجماع الفرقة واحداهم **مسألة**
 اذا اختلف النوع الواحد الشايات والباقيات وكانت احدي البيتين اضر من الاخرى
 او احدي الرباقيات اضر من الاخرى لم ينقص من دينها شيء وقال الشافعي ينقص على الجاني
 بقدر ما اضر من قربتها واعتبرت عادة الناس لان العادة ان كل نوع منها يسود
 يكون الشايات في العادة اضر من الرباقيات دليلنا الاجابة ان في السن حسنا من
 الابل مطلقا عامرة ولم يفصل بين المتفق منها والمختلف **مسألة** اذا قطع احدي البيتين
 من الكوع وجب فيها نصف الدية وفيه قال جميع الفقهاء وقال ابو عبيد بن جواد لا يجب نصف
 الدية الا اذا قطع من الكلب لان اسم اليد يقع على ذلك اجماع دليلنا اجماع الفرقة وفيه
 فاقطعوا اليد بها فاطلق اسم اليد وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد سارق رداه صعدان
 من الكوع ودل على ان الاسم يقع عليه كذلك **مسألة** اذا ضرب يده فشلت كان فيها
 ثلثا ديتها وقال الشافعي فيها جميع ديتها دليلنا اجماع الفرقة **مسألة** في الحنص اصابع

من يده واحد وحسن من الابل بالحد من وفيه الاربعة ثلث ديتها وفيه الاربعة اصابع منها ثلثا
 ديتها بالسوية وقال الشافعي اجماعا متساوية في كل واحدة عشر الابل وقد روي ذلك ايضا
 بزيادة وقال في الفاية عاود بن مسعود بن عباس وزين ثابت واحدي الروايتين عن عمر وعنه
 رواية اخرى انه كان يفصل وقال في الحنص وفيه النضر اشنع وفيه الوصل عشر وفيه السباية
 اثنا عشر وفيه الاربعة ثلثه وعشرين فاوجب فيها حنص وعالف في الفصل وقال في القفيل
 دليلنا اجماع اجماع الفرقة واحداهم **مسألة** في كل واحد من الاصابع الاربعة ثلث ديتها وفيه الاربعة
 نصف ديتها لان لها مصلين وفيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في امة الاربعة فيها مثل
 غيره فان كان لها ثلثة انا من فاهران وباطنه دليلنا اجماع الفرقة وايضا الواقع من الامة الباطنة
 للزم ان يكون في كل اصبع اربع انا من وقد اجمعنا على اطلاق **مسألة** اذا جنى على الصبي ومفصل
 منه فشلت كان فيها ثلثا ديتها وقال الشافعي فيها دية دليلنا اجماع الفرقة **مسألة**
 في شلل الرجل ثلثا دية الرجل وقال الشافعي فيه دية الرجل كاملة دليلنا اجماع الفرقة **مسألة**
 اختلف في اصابع الرجلين مثل اختلف في اصابع اليدين في تفصيل الاربعة عندها وعند الفقهاء
 متساوية دليلنا اجماع الفرقة **مسألة** اذا كسر يد مجزئة فان الجاني على الاستفا
 كان عليه خمس دية اليد وان اجترت على عظم كان عليه ثلثة ارباع دية كسر وقال الشافعي فيها
 مع الحكومة وفيه اجبر على كسر دليلنا اجماع الفرقة واحداهم **مسألة** من قطع لحي يديه
 في الجحاد وقيمت الاخرى فقطعها انسان كان فيها نصف الدية وفيه قال جميع الفقهاء وقال الاوزاعي
 كما في الدية دية اليدين دليلنا اجماع الفرقة واحداهم وايضا الاصل براف الذمة وما قلناه محم عليه وما قلناه
 ليس عليه دليلنا وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم في اليد حنص من الابل **مسألة** اذا قطع من عود او من ذهب
 من عينة باقر من الله كان بالحنص من ان ينقص من احدي عينية او باخذ تمام دية كاملة الف دينار
 وان كانت قلعقت فالحق ديتها او استحقها فان لم ياخذ وفيه العيون الاخرى نصف الدية وفيه قال
 الزهر وماك والقيث بن سعد واحد واسحق والمسلة مشهورة بماك بالحنص من ان ينقص ومن
 ان يعفو وله نصف دية دليلنا اجماع الفرقة واحداهم وروي عن عمر وثان ما مضى قال في عين عود

الدية ولا يخالف لحي وروى ابو جابر قال كنت عند عبد الله بن عمر فانا رجل فبنا العن جيرا العود
 فقال عبد الله فان عمر بن الخطاب اوجب فيها الدية فقال الرجل فانا اسأله يعني اسبل بن عمر فقال يحرم
 عن عمر وشاخي فامر عمر عليا ذهب اليه واكثر من يسأل عنها ثلث منهم اجاب على هذا وروى هذا
 ذهب احمد فانه واحد يقول وبالله **مسألة** اذا اطلع الاعور احدي عيني من لعينته كان
 المحمي عليه بالحيار بين ان يقطع عينه او يعفو او ياخذ دية عينه من مائة دينار وروى قال ابو
 حنيفة والمشافيع وقالوا ان عيني فله دية عين الاعور وهي الف دينار عنده وان شاء قطع عينه
 قال لانه اذا قطع عنه فقد عي عن جميع بصره دليلنا اجماع الفرقه وايضا قوله **مسألة** دية العين صول
 من الابل والابل من ذلك في عين الاعور لانا قلنا ذلك بدليل **مسألة** اذا كسر
 صلبه قتلته بجاءه كان عليه دية في كسر الصلب وثلاث الدية في شلل الرجلين وقال
 الشافعي فيه دية حكومتها الدية عند في شلل الرجلين والحكمة في كسر الصلب دليلنا
 اجماع الفرقه واحكامهم **مسألة** ان كسر صلبه فذهب مشيه وجاءه معا كان عليه ثلثان
 وروى اصحاب الشافعي قوله دية لونه وروى قوله الشافعي ان عليه ديتين دية في ذهب
 اجماع واحكامهم في ذهب المشي مثل ما قلناه هالك قال ابو حامد قال لانه قال في الامم لكسر
 صلبه فذهب جماعه ولم يذهب مشيه ففيه الدية وهذا الوجه يذهب الايدى ذهب مشيه
 والظاهر ان ذهب مشيه كان فيها ديتان دليلنا اجماع الفرقه واحكامهم **مسألة**
 ان كسر ظهره فاحد وب او صا له يفقد رجلي الفروج وعليه الدية وقال الشافعي فيه
 الحكومه **مسألة** دليلنا اجماع الفرقه واحكامهم **مسألة** ان كسر رقبته وصار للملقت
 ولم يبعد عليه الدية وقال الشافعي فيه الحكومه دليلنا اجماع الفرقه واحكامهم **مسألة**
 دية للزلات نصف دية الرجل ويقال جميع الفقهاء وقال ابن عليه والاصحاب سوا في الدية
 دليلنا اجماع الفرقه وايضا روي عن عمر بن عمر ان النبي عليه السلام قال دية المراقعة نصف دية
 الرجل وروى معا وروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه واله وهو اجماع الامم وروى ذلك عن علي بن
 وعمر بن عمر بن جابر بن ثابت وثالث الف لهم **مسألة** المرات تعاقب الرجل الى ثلث

ديتها في الارض والمقدرة فاذا بلغت في النصف وروى قال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب
 والزهرية وجماعك واحد وروى قال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وروى قال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب
 فاذا اراد يعني النصف وروى جملها كالجمل في كافيته وجملها يعني النصف فيما اراد عليها وروى قال
 في العقيم وقال الحسن البصري نصف النصف في ثلثي منها جملها يعني النصف فيما اراد عليها وروى قال
 في النصف وقال الشافعي في الحبيد لا تعاقبه في ثلثي منها جملها يعني النصف فيما اراد عليها وروى قال
 امة الرجل ثلثة اهدى وثلث وروى في ثلث النصف هذا يعني ثلثان وروى قال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب
 وروى ذلك عن علي بن ابي طالب وذهب اليه الليث بن سعد من اهل مصر وروى قال اهل الكوفة ان علي بن ابي طالب
 وابن عمر بن الخطاب والنوري وابو حنيفة واحكامهم وهو قول سعيد انه من الحسن البصري وقالوا في النصف
 ما لم تلغ نصف عشر الدية ارض السن والموصى فاذا بلغت في النصف ذهب اليه مسود
 وروى وقال القوم تعاقبه ما لم تلغ عشر او نصف عشر الدية ارض المسعول فاذا بلغت في النصف ذهب اليه مسود
 ذهب اليه زيد بن ثابت وسليمان بن يسار دليلنا اجماع الفرقه واحكامهم وروى عمر بن
 شعيب عن ابيه عن جده ان النبي عليه السلام قال المرأة تعاقب الرجل في ثلث ديتها وقال الشافعي في ثلث
 قلت لسعيد بن المسيب كم في الصبي المرأة فقال عشرة قلت في اربعين قال عشرة
 قلت في ثلثه قال ثلثون قلت في اربعه قال عشرة قلت له لما عظم من صبيته قال قلنا
 قال هكذا السنة قوله هكذا السنة والعلوي ان اراد سنة النبي عليه السلام واجامع الصحابة والمؤمنين
مسألة في جلي الرجل دية وروى الشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني فيها حكمه
 ومروى عنهما عندهم دليلنا اجماع الفرقه على الاحبار والمروية في ان كل اية البدن منه ثلثان تعاقبها
 الدية وروى عن عمر بن الخطاب ما خرجنا بدليل **مسألة** اذا اوجرت وجبة فاقصاها فان كان
 لها دون سبع سنين كان عليه ثمان مائة دينار الواجب بالرجل وروى قال الشافعي في
 ابو حنيفة اقصاها فغيره مائة دينار وروى في جملها دليلنا اجماع الفرقه واحكامهم **مسألة**
 اذا اظلم كرهة فاقصاها فوجب عليه اربعة دراهم وروى في جملها وروى في جملها وروى في جملها
 عليه الدية لانه اقصاها فان كان البول مسودا فلا زيادة على الدية وان كان مريلا ففيه حكمه

وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجب الحد كما قلناه والمهر لا يجب لوجوب الحد والافتاء
فان كان البول مستسكا فعليه الدية وان كان مستورا فمقتضى الدية ولا حكومة دليلنا
اجماع العزقة واجادهم **مسألة** اذا وطئ شبهة واقضاها مثل ان كان الكفاح او بعد على
فراسه امرأة ولم ينجس وجته وطئها واقضاها ولا يجب للشبهة عند الفقهاء وروى احمد
ان عليه الحد خفيًا وعليها الحد جازيًا التي رويها عن ابيه وعنه الدية فان اقضاها فان كان
البول مستورا فعليه الدية مع الحكومة وان كان مستسكا فالدية بلا حكومة وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة لاحد واما المهر فتطرية الافتاء فتشترط ان كان البول مستسكا فعليه الدية
وجب المهر مع ذلك وان كان مستورا وجبت الدية ولم يجب المهر بل يدخل المهر في الدية دليلنا
اجماع العزقة واجادهم وايضا وجب للثبات وبه وحجة في الدية تحتاج الى دليل وروى
عائشة ان النبي لم يقل امرأة بكت فيكون لها مهرها فانها باطل فان مستأفها المهر بها استحل
من زحوا لم يفصل **مسألة** في الحصنين للدية خلاف وفي البسري منهما الدية
وفي البيهقي ثلثها وبه قال سعيد بن المسيب قال لان النسل منها كما رواه احمدنا وقال جميع
الفقهاء وانما متساويان دليلنا اجماع العزقة واجادهم **مسألة** في الذكر
دية وفيه احصيتين معادية فان قطعها قاطع كان عليه العتقان فان قطع احصيتين ثم قطع الذكر
او قطع الذكر ثم احصيتين كان منهما الدتان وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك اذا
قطع احصيتين ثم قطع الذكر كان في احصيتين الدية وفيه الذكر حكومة لان احصيتين
اذا قطعنا ذهب منفعته الذكر فان الولد لا يخاف من مائة من كاسليل دليلنا
اجماع العزقة واجادهم وايضا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وفيه الذكر الدية يورث ذلك من علم
والخائف له وقوله منفعته الذكر بطل الاستم بل منفعته الابراج والاهل اذا وكل هذا امر جرمه
ولما لا يخاف الولد من مائة لعيب في الماخذ يورث وينعت من ان ينفق منه الولد وليس كذلك
لعيب في الذكر **مسألة** العين القابلة واليد الشاة والرجل الشاة والخنزير والذئب والاسل
كل هذا مائة منه يجب فيه ثلث دية حيية وروى عن ابي بكر انه قال في العين القابلة ثلث الدية وعن ابي

يحيى

في العين القابلة مائة دينار فقال الشافعي لا يجب في جميع ذلك مقدم وانما يجب فيه حكومة دليلنا
اجماع العزقة واجادهم **مسألة** كل عضو منه مقدم اذا جنى عليه مضار مثل وجع فيه ثلثا
حقيقته وقال الشافعي نظريها فان لم يكن هناك غير الجرح فقيمة الحكومة ولو كان كاليدين والرجلين
والذكر وان كان المنفعة قايمة كالانف والاذين فعلي قولين احدهما حكومة لانه صيره الشا والثاني دية
لانه ما ذهب منفعته دليلنا اجماع العزقة واجادهم **مسألة** في الترقيز كل واحد
مستأف في الاصطلاح وكل واحد منهما شيء مفت يد عند احدهما وبه حجاب الشافعي في طريقه احدهما
التي يجب فيه الحكومة والرجل والثاني للسلة على قولين تقوله المزي وأحمد ابو حامد قال السلة
على قولين احدهما فيه الحكومة وهو لا يظهر والثاني ان كل جرح دية ترقيز حل وفيه قال عمر دليلنا اجماع العزقة
واجادهم **مسألة** اذا طعن في وجهه فاسود الموضع كان فيه مائة دية وان لم يكن فانه
كان فيه مائة دية وانما فان احدهما دية ونصف وكذلك حكم الراس وان كان على جرحه فعلي
النصف من ذلك وقال الشافعي فيه حكومة دليلنا اجماع العزقة واجادهم **مسألة** متى كسر
عظمًا فاجبر مستقيمًا غير شين فيه مقدرش ومقي صوره ثلثين لم يشن لزمه مقدار مائة
كمجبر فاندمل غير شين لزمه ارشه وقال الشافعي في الاولين فيها حكومة وفيه التامير الشا
عليه وفيه الثالثة على وجهين للذهب ان فيه حكومة دليلنا اجماع العزقة واجادهم **مسألة**
قلعة كذا ان الجراح عشرة وكما واحد منها له مقدار اذا كانت في الراس والوجه فاما ان
كانت في غيرهما يجب احب ذلك والراس منسوبة الى العضو التي هي فيه الا احدهما فان يربا
مقدرا في الحرق وهو ثلث الدية مثله ذلك في الموضع اذا كانت في الراس او في الوجه فربا
صنف عشرة الدية وان كانت الموضع في اليد ففيها نصف عشرة دية اليد وان كانت في الاصبع
ففيها نصف عشرة دية الاصبع وهكذا باقي الجراح وقال الشافعي جميع ذلك فيه حكومة الا اذ فيه
فان يربا ثلث الدية بخلاف دليلنا اجماع العزقة واجادهم **مسألة** وفي اليهودي والنصراني
مثل يربا الجرح عشرة مائة درهم واختلف الناس في يربا اربعة مذاهب فقال الشافعي مثل ثلث
دية السلي فان كانت الابل مائة دية ثلث وثلثون قلت فان تعذر استئصال الجرح فربا دية ثلث

درة

القديم الى اصل مفسد الف دينار او اثني عشر الف درهم وبه قال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب
وعطاء بن رباح والفقهاء ابو ثور واسحق وقال قوم من علي الصنف دية المسلم ذهب اليه عن عبد الله بن
وعروة بن الزبير ودية الفقهاء ما لك براسه وذهب قوم الى انها مثل دية المسلم الا بقدر ان
ذهب اليها من مسعود وهو احدي الروايتين عن عمر بن الخطاب وبه قال في الناصبين الزهني
ودية الفقهاء والشركاء ابو حنيفة واصحابه فقال احمد بن حنبل ان كان الفحل على ذمية المسلم
وان كان خطأ ف نصف دية المسلم مثل ما لك والذي والمعاهد والمستامن في كل هذا سواء اما
دية الجور فيستدرك الخلف فيمن السلف والفقهاء وديننا اهل الفرقة واجتازهم وايضا
براة الذمة وشفاعها يحتاج الى دليل **مسألة** دية الجور ثمان مائة درهم وبه قال
مالك والشافعي وهو اجماع الصحابة وقال عمر بن عبد العزيز دية ذمية اليهودي نصف دية المسلم
فلم يفرق عمر بن عبد العزيز بينه وبين اهل الكتاب وقال ابو حنيفة دية ذمية المسلم
دليلنا في المسألة الا لويس سواها وروى ابن المسيب عن عثمان قال دية الجور ثمان مائة درهم وبه
ايمر من عمر بن الخطاب ومن مسعود ان دية الجور ثمان مائة درهم ولا تخالف **مسألة**
من لم تبلغ الدعوة لا يجوز قتله فبما دعيته الى الاسلام بلا خلاف وان باراد ان يقتله لم يجب
عليه القود بلا خلاف ايضا وعندنا لا يجب عليه الدية وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يلزمه
الدية ولا يلزمه فيه وجهان منهم من قال يلزمه دية المسلم لانه ولد على الفطرة والمذهب انه يلزمه
لقول الديات ثمان مائة درهم وديننا ان الاصل في الذمة وشفاعها يحتاج الى دليل **مسألة**
كل اجنبية لها على الارش مئة درهم ذمته لها من العبد مقدرة قيمته ففي انفسهم
ولسانه ذلك ودية ذمته ودية كل واحد منهما في العبد قيمته ودية يد الجور نصف
ذمته ومن العبد نصف قيمته ودية اصبع الجور عشرة دية ودية العبد عشر قيمته ودية موهبة
الجور نصف عشر دية ودية العبد نصف عشر قيمته وبه قال سعيد بن المسيب
وهو المروي عن علي وعمر ولا تخالف لما في الشافعي وقال مالك في العبد ما نقص الاثما
ليس بعد الاثما نقص وهي الوجوه والمنفعة والامور واكاهه في كل هذا مقدرة قيمته

وما

وما عند هذه من الاطراف وغيرها خالفنا فيه وعن ابو حنيفة روايتان وروي الحسن بن زياد
اللعلي عنه كقولنا وروي ابو يوسف واهل الاملاء عنه فقالوا في ذمته من الجور ذمته من العبد
قيمتها الا الجاحدين والشارب والعققة واليخنة وكذا في علي فله في ذمته لان عدم الاذن
بجانب ولا منفعة وقال محمد بن الحسن ما نقص بكل حال كالبهائم سواء وديننا
اجماع الفرقة واجتازهم وايضا من قول علي وعمر ولا تخالف لما في الصحابة فدل على انه اجماع
مسألة اذا اجنب على عبيد اجنبية حصة بقيمتها كالانثى والذكور واليدين والرجلين من ماله
قيمتها ويتسلم العبد من سيده قال الشافعي من ماله بقيمتها والعبد لسيده وقال ابو حنيفة
السيده بالاجابة بين ان قيمته ولا يشي له وبه ان يسلم ويأخذ كما في قيمته فاما ان لم يسلم
فيطالب بقيمتها فليس له ذلك ولو كان له ذلك يجمع بين السيد والمبدل وذلك لا يجوز وديننا
اجماع الفرقة واجتازهم **مسألة** ان كانت اجنبية عليه ما يجب بها نصف قيمته مثل قطع يده
او عينه امك سيده وطالب ذلك لا يخرج **مسألة** قال الشافعي وقال ابو حنيفة سيده بالاجابة
بين ان يسلم ويطلب بنصف قيمته وبين ان يسلم الى الجاني ويطلب دية قيمته وقد روي
فكدهما اجماعا وهو القوي وديننا ما قلنا في المسألة الا في **مسألة** في ذك القيد
قيمتها ولا يشي او ذمته الجور وقال الشافعي فيه قيمته بالغامض وقال ابو حنيفة فيه قيمته
الا عشر درهم اذا لم يذمته الجور وكذلك وكل ما يجب به قيمته اذا لم يذمته ذمته او زاد
وديننا ما قلنا في المسألة الا لويس سواها **مسألة** دية النفس على العاقلة في قتل الخطأ
ذمته المراهية بكل بلا خلاف وفي العود في ماله خاصة بلا خلاف ودية شبيهة العبد عندنا
في ماله وعند الشافعي على العاقلة وكذلك القول في الاطراف وديننا اجماع الفرقة واجتازهم
وان لم يذم العاقلة يذم في الاصل وشفاعها يحتاج الى دليل **مسألة** اذا قتل عبدا عمدًا
او قطع ارجله فالدية في ماله خاصة وكذلك ان كان شبيه العود وان كان خطأ خطأ معني
العاقلة سواء قتل او قطع ارجله وقال الشافعي ان قتل هذا او قطع ارجله مثل ما قلناه وان
قتله خطأ او شبيه العود او قطع ارجله كذلك معني فليس احدهما في ذمته وبه قال مالك

والثاني على عاقلة وهو ما عندهم فقال ابو حنيفة اصله لنفسه وعلى العاقلة وبذلك
 الحرفه وعلى الثاني في ماله في الخطاء ومثلية العهد ولا على العاقلة دليلنا اجماع القدر
 واجازهم **مسألة** ما كان مداما محصاة على العاقلة سو كان عهد الاقصاص فيه قطع اليد
 من نصف اليد ولما مومه او الحايقة وكذا اذا قتل الوالد ولدها وبه قال
 ابو حنيفة والشافعي وقال مالك اذا كانت الحايقة لا تقصر في حال كالمثقلة ولما مومه و
 الحايقة فادشها على العاقلة دليلنا اجماع الفرقة وايضا الاصل ان ذمة العاقلة ولا يجوز ينقطعها الا
 بدليل وروي عن النبي م انه قال لا يعقل العاقلة لا بعد ولا الصلح ولا اعتراقا وهذا نص **مسألة**
 العبيد اذا كان مميزا عاقلة حكم فيه كالحجوز اذا قتل سوا فان كان القتل خطاء
 محصاة فالذمة صاحبة على العاقلة وان كان عدا حيا حكم حكم خطا فالذمة للموصفين على العاقلة
 ووافقنا الشافعي في الخطا المحض وقال في العهد المحض فيه فوان احد عمره في حكم الخطا وبه قال ابو
 حنيفة والثاني عمره في حكم العهد فاذا قال في حكم الخطا فالذمة على العاقلة موجهة تركا فانه في
 ماله واقية ابو حنيفة في انها محقة موجهة على العاقلة وكان يحكي عنه انها حالية على العاقلة وهذا
 اصح واذا قال عهد فالقود يستقط ولديه مغلظة حاله في ماله كما لو قتل الوالد ولديه
 دليلنا اجماع الفرقة واجازهم على ان عهد الصبي والمجنون خطاء وذلك عامية حال القتل والذمة
 بكل حكم الا ما خرج بدليل وروي عن النبي م انه قال في اقله عن ثلث الصبي حتى يجلم وعن الحسن
 بن يقطين وعن الثوري حتى يبينه **مسألة** اذا حبت لم الولد ارست حبا على سيدها عند بيع
 الفقهاء الا ابو ثور فانه قال ارست حبا يبيع ذمتها يتبع به عهد القود وعندنا
 ان جنائنا مثل جنائنا الملوكة سوا ما سبي القود فيه من ان السيد بائنا بدين ان يود
 ارست جنائنا او يسلها دليلنا اجماع الفرقة واجازهم على انها مملوك يبيعها **مسألة** اذا حبت
 ام الولد وعزم السيد الحباية ثم حبت جنائنا اخرى كان عليه الصداق هكذا الدنا وللشافعي
 قولان احدهما مثلها قلناه وهو اختيار المذاهب والثاني لا يجب على السيد ان يزوجها
 فاذا عزمها ثم حبت شاذ كل على ولا يكون قيمتها بينهما وبه قال ابو حنيفة دليلنا

اجام الفرقة على ان جنائنا الملوكة على سيده ولم يفضلوا فوجب حرا على عمومه **مسألة**
 او اصطلح قارسان فانما فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف ذمة صاحبه والباقي
 صديقا اذا كان خطاء **مسألة** ذمة قاتل الشافعي وماك وزفر وقال ابو حنيفة على عاقلة
 واحد منهما ذمة صاحبه وبه قال ابو يوسف ومحمد والشافعي دليلنا ما ذكرنا من على ان لزمه
 واجب وما زاد عليه ليس عليه دليل والاصل اارة الذمة وروي عن علي بن ابي سلم انه قال اذا
 صدم القارسان فانما فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف ذمة صاحبه ولا يعرف له
 مخالفة ولاها اذا اصطدما فانما فقد مات كل واحد منهما من صدمته وعقد منه صاحبه
 صدم موت كل واحد منهما بفعل الشتر كما ينفذ فاما جنائنا على نفسه هدر وما قبل
 جنائنا صاحبه عليه معصون فوجب على عاقلة كل واحد منهما نصف ذمة صاحبه كما لو جرح كل
 واحد منهما صاحبه وجرح نفسه فمات فاعطاه في نفسه هدر وما قبل ففعل صاحبه فيه معصون
 كذلك هاتنا **مسألة** اذا اصطدما متعزبين للقتل فقتل كل واحد منهما فقتل صاحبه
 كان ذلك عدا محصا والذمة في تركه كل واحد منهما لورثة صاحبه مغلظة وللشافعي في قولان
 قال ابو اسحق مثل ما قلناه وقال الباقر انه شبيه العهد فالذمة على عاقلة على ما مضى وقال ابو
 حنيفة هو خطا والذمة على عاقلة على ما مضى دليلنا ان اذا قضي كل واحد منهما القتل
 كان ذلك قدا من حمله مشببه العهد فعلى الذمة **مسألة** لا فرق بين يفعلا مستلقين
 او مكبوبين او احدهما مكبوب والاخر مستلقيا وبه قال الشافعي وهم وقال المروسي
 ان كان احدهما مكبوب والاخر مستلقيا فلكل كسوب هو القاتل وحده والمستلقي مقتول
 فعلى عاقلة المكبوب كما لورثة المستلقي دليلنا عدم الجز الذي قدناه لان على عاقلة لم يفضل
مسألة يكون القاتل القاتل محرم المقتول عدا محصا يجب به القود وقال الشافعي لا يمكن
 ذلك الا يكون ذلك الا عدا محصا والذمة مغلظة على العاقلة عنده واما على مذهب ابو حنيفة
 لا يكون الا خطا دليلنا لا يمتنع ان يقتل ان يقتل ان يقتل ان يقتل ان يقتل ان يقتل
 فيقتل فيجب ان يكون عدا محصا عنده وعند الشافعي واسعا له ذلك في غير موضعها

مسألة اذا اصطفت السفتتان من غير تفریط من القاييم بهما في شي
اسباب التفریط بريح فكلتا وما بينهما من المال والافضل او بعضها كان ذلك جديرا ولا يلزم
واحد منها لصاحبه شي وللشافعية قولان احدهما قولهم ان كان الاخر عليه ما كما
قلناه دليلنا ان الاصل براءة الذمة ولا دليل على شغلها او غير ادعى شغلها بالدليل **مسألة**
اذا قال لغيره وقد خاف العرق الوضوء عليك في البحر وعلى ضائه قالناه كان عليه ضمان
وهو قال كما قد ذكر الفقهاء الا اذا خاف فانه قال لا ضمان عليه دليلنا اجماع الفقهاء وروا
وولا يعنده لانه شاذ **مسألة** دية قتل الخطاء على العاقلة وفي قاييم الفقهاء وقالوا الاصم
ان يلزم القاتل دون العاقلة قال ابن المنذر وفيه قالنا اجماع الفقهاء وروا واحدا
وايضا اجماع الامم لا يعنده وروى المعيرة بن شعبان امرائنا قلنا احدى
الاشري فحمل النبي عليه السلام دية المقتولة على عاقلة العاقلة وهو اجماع الصحابة وروى ان امرأة
ذكرت عن عمر بن الخطاب سورة فارس البهائم افاضت ذابنها واستشار الصحابة
فقالوا سمعت صوت لشيء عليك فقالوا لعلها سقطت فقالوا ان اجتهدوا فقد خطاوا
وان فقدوا فقد عسول عليك العاقلة فقالوا غرمت عليك لو قسمتها على قومك فاضاف قومك
الي على تحاشا لما بينهما اي قومي قومك وروى عن عمارة بن قيس على عاقلة بدية الى صبيحت
عبد المطلب لانه هو العاقلة فقبض يديه مواليها عليه ولا تخالف **مسألة** دية الخطاء
موجلة ثلث سنين كل سنة ثلثها وفي قاييم الفقهاء الاربعون فانه قالوا اجماع
حسنين وفي الناس من قال انها لا عبرة بموجلة دليلنا اجماع الفقهاء بل اجماع الامم
وخلاف ربيعة لا يعنده وقد اقرضوا ايضا اجماع الصحابة لانه روي عن علي وعمرهما اجماعا
دية الخطاء على العاقلة في ثلث ولا تخالف **مسألة** العاقلة فقتلت حرمت حرمت من الوالدين
والولود ومن هم الاخوة وابناؤهم اذا كانوا من تحت اب وام او من تحت اب والامام واما
والهم الاب والامام والموالي وفيه قال الشافعية وخالفوا في اوصافه يدخل الوالد والولدين
ومعهم العاقلة دليلنا ان ما اعتبرناه في عاقلة العاقلة الذين يجب عليهم الدية ولا دليل

على ان الوالدين والولد منهم والاصل براءة ذمتها وروى بن مسعود ان النبي صلى الله عليه
والله وسلم قال لان رجعا بعدي كذا ايضاب بعينكم وقاب بعين لا يؤخذ الرجل بحجر
ايده ولا الابن بحجر ابيه وهذا نص وروى سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رجلا
من هذين اقتل فقتلت احدهما الاخرى وكفى واحدا منهما زوج وولده وقضى رسول الله صلى
الله عليه وآله بدية المقتولة على عاقلة العاقلة وبري الروح والولد ثم ماتت القاتلة فحمل
النبي من ميراثها اليها والعقل على العصبته وفي بعضها جعل ميراثها لزوجها وولدها
مسألة القاتل لا يدخل في العقل بحال مع وجود عقل عنه في العصابات ويثبت
المال وفيه قال الشافعية وقال ابو حنيفة القاتل كاحد العصابات يعقل كـ **مسألة** يعقل
يعقل واحد منهم دليلنا ان الاصل براءة الذمة ودخله في العقل يحتاج الى دليل وعدم
الاخبار التي تقدمناها تقتضي ان الدية على العاقلة كـ **مسألة** ما في رواية بن مسعود وجار
مسألة قال الشافعية لا على كل واحد من العاقلة اكثر من نصف دينار ان كان موسرا
وبهم دينار ان كان معسرا ويؤخذ الاقرب فالاقرب فكلما اخذت من الاقرب ونقص من
الدية حتى اخذت من الذين طهرهم على ترتيب الميراث فاذا لم يتواخذ من العاقلة ونقص من الدية حتى
كانت في بيت المال وعندنا ما نأخذ جميعا منهم ويؤخذ منهم على قدر اهلهم وما لا يخفى
يعنهم دليلنا ان الاجابة خاصة في ان الدية على العاقلة نفس بعلمها او بعضها الى بيت
المال فعليه الدية **مسألة** الدية لا تستغل على العصابة الى اهل الديوان سواء كان القاتل
من اهل الديوان او لم يكن من اهلهم وفيه قال الشافعية وقال ابو حنيفة وما كان الدية على اهل
الديوان دون العصابات دليلنا عموم الاجابة ان العاقلة عليها الدية ولا يقع عليها دليل
على انها تخول عنهم الى اهل الديوان فعلى من ادعى ذلك عليهم الدية **مسألة** ابتداء دية الدية
الوجه من وجوب الدية حكم احكام باسماها او لم يسلم وفيه قال الشافعية وقال ابو حنيفة ابتداء الدية من
حين حكم احكامها واختلقت حتى لم يمسحوا الدية على العاقلة على مذهبين منهم من قال بحسب العاقلة
لم يجر ائتمه الى العاقلة بحسب وجوبها لاصل ما كويلا الشرا عليك على الباع ثم يقول عنه ابو حنيفة

عقب الملك بل فصل ومنهم من قال لا يصح انما لهم كالحال عليهم بذلك دليلنا ان الله
 الذي يجب ان يحب الله ولا يقف ذلك على علم كالمسألة اذا حال الحول على موطن
 اهل العقل فوجب المطالبة عليه فان مات بعد حاله لم يبق له بقاء بل يعلق بتركه كالذين
 عليه وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع بوقائه دليلنا ان وجوبه عليه جمع عليه وسقط
 بونه يحتاج الى دليل في الشرح على ذلك في وجوبه على ما كان **مسألة** الذرية النافذة مثل ذرية
 المرأة ذرية اليهودي والنصراني والمجوسي وذرية الجحيم لا يورثون اثنتي عشرة سنة كلها و
 لثانيه في قولنا ان احدها مثل ما قلناه والثاني على ذلك في السنة الاولى في تلك الذرية الكاملة والباقي في السنة
 الثانية بمعنى ذرية اليهودي والنصراني على ذلك في السنة الثالثة الكاملة وذرية المجوسي على ذلك
 في السنة الاولى والثالث وكذلك ذرية الجحيم عند حنيفة ودينار ابي ابي القاسم الثلث وذرية المرأة على ذلك
 ذرية الكاملة في اول السنة والباقي في الثانية دليلنا عدم الاحبار التي وردت في ان الذرية النافذة
 في ثلاث سنين ولم يفصل **مسألة** المومر عليه نصف دينار والمتوسط دينار ودينار ودينار على
 الاقرب فلا قرب حتى ينفذ العاقلة وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة على كل واحد من الذرية التي رعت
 والغني والمتوسط سواهم الواجب على العاقلة فلا يردى بالاقرب فالاقرب تخالف في ذلك بعضه وفيه
 الواجب والفرق بين المومر والمتوسط وهو يقتضي على القريب والبعيد والم
 فالاقرب اولى قوله تعالى واولادهم بعضهم في بعض وذلك عام في جميع الاشياء وايضا فلا يكون ان يكون
 على الاقرب بعد او على القريب بعد كما قال ابو علي الاقرب فالاقرب كما قلناه ومثل ان يكون كذا على
 الاقرب الا ان في ذلك وكان يقال ان يكون على الكل ما قلناه في الذرية حتى يتعلق بالعصا فكان على الاقرب
 فلا قرب كالبراث والاولاد في النكاح وما انفكنا عن ذلك دينار على المتوسط لظن ان ذرية المومر وما زاد عليه
 ليس عليه وبالله نصف دينار ايضا في ذلك حتى يكون في ثمانية وبين المتوسط والبر من النفقة مدين
 والمتوسط طهر **مسألة** القدر الذي يحل للعاقلة عن الجاني هو قدر جنايته قليلا كان او كثيرا
 وفيه قال الشافعي وقيل المربي حتى قال النكاح ان ارش الجاني درهما محله وفيه قال البيهقي وروى بعض
 احبارنا انما لا يفي الا نصف العشر اقل المهر فما هو فها وما نقص عنه في كل جاني وفيه قال ابو حنيفة واحكامه وقال

والا ذرية

فهم انما تحل ثلث الذرية فان اورد ما نقص من ذلك في مال الجاني ذهب اليه سبع مائة المسبب وعلا
 وما كان واحد واسمته وذهبت الى طائفة الى انما قلنا ما زاد على الثلث فله من ذلك وما دون ذلك ففي مال
 الجاني ذهب اليه الزهري وقال في القديم على قولين احدهما يحل الذرية فاما ما دونها ففي مال الجاني ثلثا
 بغير ما قلنا في قوله واحد دليلنا ان في القديم على قولين احدهما يحل الذرية فاما ما دونها ففي مال الجاني ثلثا
 ولم يفسدوا وادخلنا من المذهب الرواية الاخرى فالمرجع في ذلك الى تلك الرواية وقد وردناها وروى البيهقي
 في شعبه ان اربعة سنين اقتتل فمات احدها الاخرى عجز ومسيح فالت جينا عيشا
 على رسول الله صلى الله عليه وآله بذية الجحيم على عصبته المرأة يعني القاتلة وهذا اقل الثلث وقصة
 الجحيم على ذلك ايضا سوا **مسألة** اذا جنى الرجل على نفسه جناية خطأ كان عذرا لا يلزم العاقلة
 ذرية وفيه قال ابو حنيفة واحكامه والشافعي وربه وما كان والثوري والقوم ان الذرية على عاقلة له ان كان
 جناية قطع يد نفسه فلو ثلثان كان ميتا ذهب اليه الا وزاع واحد واسمته دليلنا ان الجاني الذرية
 ولا يلزم على ان هو لا يلزمهم عذرة الجناية جني وايمان به ان عوف به مالك الا يقع ضرب مثلا كاليف
 مرجع السيف اليه فقتله فامتنع احكام رسول الله من اصلوة عليه وقال ابو حنيفة مع رسول الله
 ولا كروك النبي فقتل ما مات شيئا فالظاهر ان هذا جميع حكمه ولو كانت الذرية على
 طهر لم يرد ذلك وادخلنا وقت كاج **مسألة** الذرية في قتل الخطأ يجب ابتداء على العاقلة وفيه
 احكامنا من قال ترجع العاقلة في القاتل ما ولا اعره بعنا والشافعي في قولنا ان احدهما يجب على القاتل
 ابتداء في قولنا عند العاقلة وفيه قال ابو حنيفة والثاني مثل ما قلناه دليلنا ان كل جزيرو ذرية ان الذرية
 على العاقلة تقتضي ابتداء وليس من حيثها الناجب على القاتل وينتقل الى العاقلة **مسألة** الموبحة
 اسفل لا يقع من الموبحة من فوق شيئا وفيه قال ابو حنيفة واحكامه والشافعي وهو احكامه وقال في
 وهو الضعيف انه يحل دليلنا ان اصل امرأة الذرية يعني شغلها الذرية **مسألة** اذا كانت العاقلة
 اكثر من الذرية الذين يقتسم فهم على الغني نصف دينار وعلى الفقير ربع دينار قسم على جميعهم كخمس و
 للشافعي في قولنا ان احدهما مثل ما قلناه والثاني الامام ان يحسن رضاء منهم على الغني نصف دينار وعلى الفقير
 ربع دينار دليلنا ان الذرية يجب على العاقلة كل من حص بها قوتهم دون قوتهم فعليه الذرية

وإذا ألقت مصغرة وجب ستوناه وإذا ألقت عظاما وبه عطف قبل أن تنشق فيه السمع والسمع دجا
ثلاثون ديناراً فإذا ألقت خلفه بان شق سموديه وكامل من صورته حتى يحسن وجهه فيه ما يزداد وعندهم
مئة ديناراً وكل ذلك عندنا نظير ما ولد وتنطق بها ولما الكفاية فلا يجب بالقضاء المحسوس
على ما فيه. وقال الشافعي إذا لم يخلق مخلوق به أو لم يحكم العزم والكفاية والقضاء العزم فأكون له ولو لم
وان شهد أن أربع أو ثلث قد قد تصور خلق وان بقي ذلك على الوجه قبل ذلك وان شهد أن مستند الخلقه سد في الخلق
خلق فيه تصوير ولا يخلط فالعزم شطفي به والاحكام الشك في فعله فان ألقت مصغرة واشككت على القول
لم يتحقق بها الاحكام الشك في فعله فلو كان واحد والعزم على القولين. دليلنا اجماع العزقة واحكامهم **مسألة**
من اخرج غيره وهو جامع حتى اخرج من رجنه كان عليه عشرة دنانير وخمسة عشر ديناراً
وكذلك إذا اخرج الرجل من رجنه ثم تغير اختياره فان عليه عشر دنانير. وقال الشافعي الفقهاء
بذلك. دليلنا اجماع العزقة واحكامهم **مسألة** فيه الجحيم ما يدينه رسا كان ذلك
او انفي. وقال الشافعي في غير رجنه في نصف عشرة دينة او عشرة دينة امره ذكر ان كان او انفي وقال ابو حنيفة
يعتبر بنفسه فان كان ذكر اضعف عشر دينة لو كان جيا وان كان انفي اضعف عشر دينة لو كانت جنة
وانما يخفف هذه العاقبة ليس لاختلاف مع غيره في جنس اللذة. دليلنا اجماع العزقة على ان دينة جحيم
مائة دينار واحكامهم على غيرها ولم يفسلوا ولم يدره دليلنا على جنتها **مسألة** اذا ضرب بطشاً
فالقت جنة فان ألقت قبل وفاتها ثمانمائة فميتها فيها وفيه الجحيم ان كان قبل ان يلقى الروح مائة
ديناراً على ما معنى وان كان بعد ان يلقى الروح فالدينار كله سوا الفضة ميتة او جنة او علم الزكاة
جنا وان مات الولد في بطنها وكان ناضجاً فيه نصف دينة للذكر ونصف دينة للانثى. وقال
الشافعي فميتها وفيه الجحيم العزم سوا الفضة ميتة او جنة ثمانمائة دينة قال ابو حنيفة الا في فصل
وهو ان الفضة ميتة بعد وفاتها فان قال لا انفي فيه محار. دليلنا اجماع العزقة واحكامهم وهذه فقيهة
امير المؤمنين ومن ضرب المرأة على بطنها فماتت ومات الولد. في بطنها تنطق في عشرة الفاضل
ممن ألقت دينة ونصف دينة الذكر ونصف دينة الانثى لا الشك العزيمة ولا يختلف لحياتها فيه **مسألة**
دينار الجحيم مودود عنه ولا يكون له مخصص. وفيه قال ابو حنيفة والشافعي وقال الليث بن سعد يكون

لا يدر

لصده ولا يورث عنه لانه بمنزلة عضو من اعضائها. دليلنا اجماع العزقة الطائفة واحكامهم وايضا
مخصيص الامم بذلك يحتاج الى دليل **مسألة** في موضع او جنة دينة الجحيم فانه لا يجب فيه كفاية القتل
فيه. قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يوجب جرحه في العزم يجب فيه الكفاية. دليلنا ان الاصل مائة
للمنعة وشغلها يحتاج الى دليل والاحكام التي يثبت عن النبي من العزم لم يكن فيها الكفاية فلو كانت
لاجه لذكرها ان الوقت وقت الحاجة **مسألة** اذا قتل الانسان نفسه لا يستعلق بقتله دينة بل لظان
ولا يتعلق به الكفاية وايضا عندنا وقال الشافعي يجب عليه الكفاية شح حزين كره. دليلنا ان الاصل
مائة الدمنة وشغلها يحتاج الى دليل ولقد لا يجب عليه كان في العزقة تغار من قتل مائة مائة خطأ
لغيره فدية ولم يفسل **مسألة** فيه خبير اليهود والنصارى والمجوس دينة ثمانون درهما
وقال الشافعي فيه العزم بقضا عشر دينة امره ما يدينه رسا كان ذلك يورثه وانظر فيه لان ميتها عندنا الف
وقال ابو حنيفة عشرة دنانير مائة ربعون درهما. دليلنا اجماع العزقة واحكامهم وقد دللنا على ان دينة
الجحيم والقتل ثمان مائة مثل دينة **مسألة** اذا كان الجحيم يتولد من مجوسي ونصراني
او نصري او مجوسي فاحكم ايضا به مثل ذلك سوا. وقال الشافعي عدد ما باعها او دينة ان كانت امر
نصرانية ففيه عشر دينة وان كان مجوسي ففيه عشر دينة امره النصراني لو ولد من مسلم
وكافره اغتربا دينة المسلم وكذلك ما باعها. دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة**
اذا ضرب بطشاً المرأة فالقت جنة أو حراماً واسمها الى صاحبه يخرج ثم ماتت فميتها كذا قلنا
لما قلنا وان لم يستعمل بها كان فيه جحيم مثل ان تنفس وشرب الدين فاحكم فيه كما لو استعمل. وفيه
قال ابو حنيفة والشافعي والشافعية واحكامهم وقال الزهري وما لك فيه العزم ولا يجب فيه الدينة كالمسلمة
دليلنا اجماع العزقة وايضا قوله عجز النفس مائة من الابل وهذه نفس **مسألة** اذا اخرج الجحيم
راسه ثم مات كان الجحيم ميتاً. وفيه قال الشافعي وقال مالك غير مصغر من لانه لما شئت الاحكام
الدينار اذا فصل. دليلنا عزم الاحكام التي رتبناها على اجماع العزقة **مسألة** في جحيم
الذكر عشر فميتها ذكر ان كان انفي وبها قال اهل المدينة والشافعية قال ابو حنيفة وفيه عشر فميتها ان كان
انفي ونصف عشر فميتها ان كان ذكر فاعطى بنفسه. دليلنا اجماع العزقة واحكامهم **مسألة**

لا يدر

في جميع القسامه حسن وعلا دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم **مسألة** القسامه بين
 فيها محسن من الذي يحلفون فان لم يكونوا حلف الوبي حسين يثبنا دليلنا اجماع الفرقة وايضا
 اخبر الذي قدمناه من واين حادين زيد من قوله للاسفار يحلف حسن منكم على حلفهم
 ويدفع رصه مد على ما قلناه فان قالوا هذا منسوخ قلنا لا نسلم ما يدعي **مسألة** اذا
 حلف اولياء المقتول حسين يثبنا على قتل العمد وكان القاتل واحدا قتل بلا خلاف بيننا واجب القود
 وان حلف على جماعة مثل ذلك على ما شرطناه في قتل الجماعة بواحد فقالوا لا يقبل اذ حلف على
 جماعة لم يفعلوا ولكن يثبنا واحدا منهم يقتله دليلنا اجماع الفرقة واحبارهم وعلم الاحاد
 التي وردت في قتل الجماعة الواحد بواحد ثبنا وهذا الموضع **مسألة** اذ وجد قتل بين الصنفين
 في قتل اهل البقي والعدو قبل ان ينشب الحرب بينهم كان ديتهم على بيت المال فقالوا
 اذا كان قتالهم القتل فالقود على غير ما يقتله التي هو منها وان كان لم يلحق بالقود على ما يقتله سواء
 متقاربين او متباعدين دليلنا اجماع الفرقة وايضا الاصل براه اذمة **مسألة** اذا وجب قتل
 من ارجح الناس اما في الطواف او الصلوة او حول الكعبة او المسجد او بينا وصنع لاقطع الماء
 او قطره كانت ديتهم على بيت المال وقال الشافعي ذلك لو ثبت بينهم لانه يغلب على الكف انهم قتلوا
 دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** كل موضع قلنا قد حصل القود على ما شرطناه
 ظاهري ان يقتسم سوا ما ان القاتل او القاتل او لم يكن اثره وقال الشافعي وقال ابو حنيفة ان
 كان براه القتل كقولنا وان لم يكن به اثر القتل فلا شيء له على ان كان قد خرج الدم من غير
 قلة قسامه لانه يخرج من قتل خفي في غير من غير قتل وان خرج من ذاته فهذا مقتول لانه لا يخرج
 الا شق شديد ويبحث عظيم دليلنا ان المعتاد صوت الانسان بالارواح وموت الجملة
 نادر فالظاهر من هذا انه مقتول كما ان ثمة اثر القتل يجوز ان يكون خرج نفسه ولا يتول
 كذلك القسامه ولا ينبغي ان يحاكي البنا اذا الدليل قد يقبل الانسان غير ما يجد نفسه
 او عسر خفيته واذا لم يكن هناك اثر **مسألة** يثبت القود ما شيا ما شيا هذا الواحد والواحد
 القاتل بواحد وفي قوتهم التي يبدونها غيرهم ولا يخلط به سواهم وكذلك حملهم وغير ذلك ولا

ولا يثبت القود بقول المقتول عند موته ويجوز عندنا ان فيه قال الشافعي وابو حنيفة
 وقال مالك يثبت القود الايامين شاهدين عدل مع المدعي او قوله عند موته ويجوز عندنا ان
 دليلنا ان الاصل في القسامه قتله الا بغيره ولم يكن هناك شاهد لا قول المقتول فواجب
 اليه على ما قلناه القسامه فلا يلزم ما قلناه وبطلان مذهب مالك في العصلين فاما قوله قتل المقتول
 فلا يصح لغيره اليقين اليقينه على المدعي واليمين على المدعي عليه وهذا مدعي **مسألة** اذا كان المقتول
 مشركا والارقي عليه مسلما لم يثبت القسامه وبه قال مالك وقال الشافعي وابو حنيفة انه
 يثبت القسامه فاذا حلفوا ثبت القتل على المسلم دليلنا ان الاصل براه الدماء واثبات القتل
 على المسلم بين المشرك يحتاج الى دليل وايضا فلو اجنا القتل عيذهم لو حبان يقتاد به وقد
 يدل انه لا يقتاد مسلم بكافر ولو اجنا عليه الدية لا وجبنا يمين كما في الشذية مسلم ما لا مع علم بانهم
 يستحلون امور المسلمين وما هم **مسألة** اذا قتل عبدا وهذا لو ثبت فليس القسامه
 به قال الشافعي واختلف اصحابه على طريقتين قال ابو العباس فيه القسامه قولا واحدا على القولين
 في علة العاقلة وقال غيره على قولين ثبنا على قيمته وهل كحل العاقلة ام لا فانه على قولين فاذا قاتلوا قاتلها
 العاقلة كان بينها القسامه واذا قاتلها لا تحملها العاقلة فلا قسامه لانه كالبهية دليلنا عدم الاحبار والواحد
 ويجوز في القسامه ولا دليل بحصها **مسألة** يثبت عندنا في الطواف قسامه بين العيدين
 واللسان واليدين والرجلين والشتم وغير ذلك وقال جميع الفقهاء الاقسامه في الطواف وانما في
 النفس وحدها الا ان الشافعي قال اذا ادعى قطع من يجب فيه الدية كاملة كان على المدعي عليه الدية على
 يغلبه اليون ام لا على قولين احدهما لا يغلب مثل سائر الاموال والآخر يغلب وكيف تغلب في النقص فان
 كان المدعي عليه واحد حلف حسين يثبنا على الرووس وان كانت اجمالية ما يجب فيها دية
 كقطع يد او رجل فهذا يجب نصف الدية وقد ما يغلب فيها قولان احدهما حسن وثبنا لو كانت
 اقله لان الاعتبار بحسنه والثاني بالتقليط معنونه على قدر الدية والواجب في اليد نصف الدية
 يحلف الحسين عنه وعشرون يثبنا هذا اذا كان المدعي عليه واحد فان كان جماعة فيجبها حصة لكل
 احدها على واحد حسين يثبنا والثاني على واحد حصة وعشرون يثبنا والثالث على كل واحد عشرين

مثلهم
 مثل عاقلة

ايمان والرابع على كل واحد خمسة ايمان واخماس على كل واحد على القول الذي يقول ان لا يعطى
 الايمان وعند احدنا ان ما يجب فيه الدية في الاطراف فالتسامح فيه ستة انفس سنته ايمان فان لم
 يكونوا على المدي ستة ايمان ولما نقص حسابه فان امتنع المدي طغت المدعا عليه سنته ايمان او ما يلزم
 بعينه في ذلك وان كانوا جماعة لا تسلم فيه والذي يقتضيه المذهب انه لا يعطى على كل واحد منهم
 دليلنا اجماع الفرقة واحدا **مسألة** اذا كان للمدي واحد اعليه حسن بينا لما خلاف
 وكذا لا بدعي عليه ان كان ولما اعليه حسن بينا وان كان المدعون جماعة فكلهم حسن بينا عندنا
 ولا يلزم كل واحد حسن بينا وكذلك في المدي عليه ان كان واحد الرضعة حسن بينا وان كانوا
 جماعة لم يلزمهم اكثر من حسن بينا ولنا في فيه قولان في الموصفين احدهما مثل ما قلناه
 في الموصفين والثاني يلزم كل واحد حسن بينا في الموصفين الا ان قالوا انهما ان في حسبه المدي
 حصين بينا بالحصن الذي للذكر مثل حظ الانثيين فان تبعض في واحد على بينا منه واحدا
 في حسبه المدي عليه ان يلزم كل واحد حسن بينا دليلنا اجماع الفرقة واحدا في وايضا الاصل في
 الدية وما قلناه صحيح على الرضعة وما قالوه ليس عليه دليل **مسألة** اذا لم يكن لورث ولا شاهد فكيف
 دفعوا خمسة فالدين في حصة المدعا عليه باختلاف وهل يعطى او لا عندنا لا يلزم اكثر من دين واحد
 ولنا في فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني نعلقا حسن بينا دليلنا اجماع الفرقة
 واحدا في وايضا الاصل في الدية **مسألة** اذا اضرب رجل ومثاكر لورث ولما ان اخوان او اشقاء قاتل
 احد الوثنين ان هذا امر ابي وكذب الاخر وقالوا قتل هذا فلا يرث هذا التكذيب في اللورث
 ولنا في فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو اختيارنا في الاخر بعد وهو الصحيح دليلنا
 اننا قد ثبت اللورث قبل التكذيب من قال ان التكذيب في حقه فلا يرث الا ان كان عليه لورث
 ثبت حق الرضعة والكذب احدهما لم يسقط حق الاخر فان ابيين مع اللورث في الدماء ابيين
 مع الشاهد في الاسماء ولو ان احد الانثيين ادعى ما لا يه به فاقام شاهدا له او واحد لذكره امر
 وقال الاخر لا ينبغي له هذا لم يقدح هذا التكذيب في شاهد اخيه قلنا لان كل واحد لا يقدح
 التكذيب في اللورث ولان يجلف **مسألة** اذا اجمع رجل على ان يقتل وليا له ومثاكر لورث

وحلف للمدي القسامة واستوفى الدية وجاء آخر فقال اننا قتلناه قاتله ذلك الذي باختياره ان
 يصدقه ويكذب نفسه وقد اذنت ويسبق في حقه وبين ان يكذب المقر ويثبت
 على ما هو عليه ولنا في فيه قولان احدهما ليس له ان يدعي على المقر ان قاتله في الاول ما قلناه
 قلنا انما منه ان هذا المقر ما قلناه فلا يقبل منه دعواه عليه والقول الثاني ان يدعي عليه لان قاتله
 قلنا انما هو جبار وعن غالب ظننه والمجرب عن قطع وتعين فكان ابرء دليلنا قولنا فيهم
 ان انفراد العاقل جابر على حسبه وهو اذا اختار الثاني فقد كذب نفسه في الاول يقبل
 ذلك منه وانفراد الثاني مقبول على حسبه **كتاب من**
كفارة القتل ٥ **مسألة** لا تجب الكفارة بقتل النبي وللعاقد و
 خالف جميع الفقهاء في ذلك ولو جازوا فيه الكفارة دليلنا ان الاصل اية الذمة وشغلها يحتاج
 دليل وايضا قولنا وان كان من قتل عدو الكفر وهو من قتل من قتلته ذمة موصلة
 اليها قتلته ان الضحية في كراهية الحقت من الذي يقتله ذكره فكأنه قال وان كان من قتل
 منهم لم يمتهم ميتا في قتلته **مسألة** الا اهل به بان يكون نارا بينهم واسلم عندهم ولم يخرج اليها او كان
 اسيرا في ايديهم **مسألة** اذا قتل مسلما في دار الحرب فخذ القتل مع العلم بكونه موصلا وجب عليه القدر
 مما اسلم عنده ولم يخرج اليها خرج وعاد وكان عندنا فعل اليهم كاحية وبه قال الشافعي وقال مالك
 بن الدية والكفارة في كل حال وقال ابو حنيفة ان كان اسلم عنده ولم يخرج اليها او اوجب الكفارة بقتله فقط
 ولا قدر ولا دية بحال دليلنا قوله تعالى النفس بالنفس وقولنا من قتل مطلقا فقد جعلنا لولييه طعنا
 ولم يجز في **مسألة** اذا قتل موصلا في دار الحرب فاحد اليه قتلته ولم يعط عيشته وقاتله وكان قاتلا
 في عيشته وليس عليه كثر الكفارة وقال الشافعي عليه الدية في احد القولين والقول الاخر لا في
 كمالنا والكفارة في كل حال كما مالك عليه الدية والكفارة فقال ابو حنيفة لا دية عليه
 دليلنا قولنا وان كان من قتل من قتلته موصلة ولم يذكر الدية وايضا الاصل في الذمة
 وشغلها يحتاج دليل **مسألة** اذا حصل له عزيم بدار الحرب الاسلام مثل ان يسلم عندهم وخرج
 اليها ليعاد اليهم اهل مسلم في دار الاسلام فخرج اليهم كان مطلقا مسرا فانفسه قتل قتل مع العلم

ايامه سوا هذا فقل بعينه اوله يقصد فلا ذية ولا قود وفيه الكفار وقال ابو يوسف
ومحمد بنه الذية والكفار وقال ابو حنيفة فيه الذية والكفار سوا هذا فقل بعينه اوله يقصد
وقال الشافعي ان مقتضاه بعينه فيه الذية على الحد القديم لا القول الا لا ذية وفيه الكفار مثل ما
قلناه ومن لم يقصد بعينه فلا ذية وفيه الكفار **مسألة** دليلنا الاية وان الله تعالى اوجبه الكفار
ولم يذكر الذية في الاصل برادة الذمة **مسألة** اذا قتل سيولا في ايدي الكفار وهو مومن وجب
فيه الذية والكفار سوا مقتضاه بعينه اوله يقصد وفيه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا ضمانات
عليه وقال الشافعي ان مقتضاه بعينه فعليه الذية والكفار على احد القولين والقول الاخر كذا في قوله ان لم يقصد
بعينه فالكفار بله ذية **مسألة** دليلنا قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته موصونة وفيه مسلمات
الى اهلها وهذا من ومن وايضا قوله من في النفس ما يعز الله لم يقصد **مسألة** قتل العمد يجب
الكفارة وفيه قال الشافعي ومالك والزهري والشافعي والجمهور والكفار بدم سوا وجب
الغزو كما لو قتل الحية ولم يوجب القود يجوز ان يقتل مله **دليلنا** اجماع الفقهاء والجمهور وطريقه الاختصاص
ايضا يقتضيه وفيه وايضا من الاسبق قال النبي صلى الله عليه وآله وصاحبنا قد استوجب النار
بالقتل قالوا لا نقوا عنه رقبته يقتل الله يولي عيونه ما عنونه من النار وهذا قبل ما فهم قالوا لا
النار بالقتل ولا يستحق النار الاقتل القود وان يخرج قال يارسول الله اني وادتي في الجاهلية قالوا لا
من كل مودة رقبته **مسألة** يجب بقتل العمد ثلثة كفارات العتق والعيام والطعام وخالف
جميع الفقهاء في ذلك **دليلنا** اجماع الفقهاء والجمهور **مسألة** الكفارة يجب بقتل العبد عدا كان او
خطا وفيه قال جميع الفقهاء في الخطا وفي العمد ما مضى ويجوز ان يكون انما قال الكفارة بقتل العبد والجمهور
ونافه للفقهاء **دليلنا** اجماع الفقهاء قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته ولم يقصد **مسألة** وان
كان مرفوعه عداكم وهو مومن فتحرير رقبته ولم يقصد **مسألة** يجب الكفارة في حق الصبي والمجنون
والكافر وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا كفارة على واحد من هؤلاء **دليلنا** قوله تعالى ومن قتل مومنا
خطا فتحرير رقبته موصونة ولم يقصد وطريقه الاحتياط يقتضي ذلك وان قلنا لا يجب على هؤلاء فان قويا بالقول
رفع العلم عن ثلثه عن المجنون حتى يعيق وعن الصبي حتى يبلغ قالوا الكافر فيلزمه على حال ولا ناله لعل ان الصوم

لا يجب على كونه وحيد على الصق فجهان لا يجب عليهم المبدل وان يذبح القرية لا يخرج من الصبي والمجنون
مسألة اذا اشترك جماعة في قتل رجل كان على كل واحد منهم الكفارة وفيه قال جميع الفقهاء والجمهور
فانما عليهم كفارة واحدة ويجوز في ذلك من الشافعي قالوا لا يجب على كل واحد منهم قاتل **مسألة** اذا اشترك في قتل رجل
تقام من قتل مومنا متعاقبا فتحرير رقبته وكل واحد منهم قاتل **مسألة** اذا اشترك في قتل رجل
الصوم بلا خلاف فان لم يقصد على الصوم اطعمتين مكينا مثل كفارة العمد **مسألة** والشافعي
فيما قال ان احدهما مثل ما قلناه والشافعي ان الصوم في ذمته اية لا يخرج بقدر عليه **دليلنا** اجماع الفقهاء
والجمهور **مسألة** الكفارة لا تكون بالاسباب ومعناه اذا نصب مكينا في ذمته **مسألة** في ذمته
فترحم على انسان مات او وضع حرا في ذمته مكنا فتعقل به انسان مات او حر في ذمته مكنا فترحم
انسان مات او حر في ذمته مكنا فترحم بها ودية فيها ودية عليها فذلك في ذمته انسان مات او حر في ذمته
بالقتل قتل ثم رجعا فقالوا لا يقتل بقتل القود ولا كفارة وان قالوا لا ضمانات في ذمته لا ضمانات كفارة
في ذمته من هذه الاصل قالوا **مسألة** وفيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي كل ذك يجب فيه الذية والكفار وجمهور
قالوا **دليلنا** قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ وهذا ما قبل ولا يصح قالوا لا الا قالوا في اللغة راء يشي
القول وايضا الاصل برادة الذمة عن الكفار من اوجبها فعليه الذية ولما دللنا على ان يجب في ذك لا يصح
ان لا يصح في ذك لوجب ان يكون متى بعد ذلك في ذمته فترحم به انسان مات ان سمي قالوا لا ضمانات
ولا ذية في ذمته لوجب ان يكون متى بعد ذلك ان يجب عليه القود وقد اجماعنا على خلافه وايضا قالوا ان اوجب
الذية في ذمته يجب به الذية في ذمته ما لا والجمهور على خلافه ولان اذا حرر في ذمته انسان فامات
من قبل ان يحرر هو حر وما مات به وانما جدد بعد موته فامات ما كان فيه الثلث فلكم من
قالوا **مسألة** ما لو طعن في ذمته مسيحا فقتل به لكونه قاتلا ولان الذي فعله الكافر المحرم الذي هو ابي
ليس بمكنا وان وقع فيها واقع بالحافرة ما لا شر فيه ما وقع في حفرة فامات في ذمته المحرم وذك ليس
من قبله **مسألة** اذا كان الرجل مطلقا في ذمته الشوب وشهد شاهدان على ان يذبح فقتل فانه
ولم يشهد بمقتضى ذمته من الذم والاختلاف الوبي والحاي قالوا لا الذي كان حيا من الذم وقد شمله اجماع فقهاء
الحنابلة ما كان حيا من الذم كان القول قول الحاي في ذمته وفيه قال ابو حنيفة وهو لو قتل
الشافعي والجمهور عندهم وله قول اخر ان القول قول الوبي مع ميمته **دليلنا** ان الاصل برادة الذمة الحاي و

على انه اجماع فان قالوا ان عرف الله اجماعا علموا الله واجروهم على الله فانما الدين بالاجماع في قوله لا بد من اجماع
المستحق وانما افاد ان علمهم الله واجروهم على الله ولا يمتنع ذلك من وجوب حقوقه ان لم اجمعوا
مسألة ما جاز الزكاة في ايام اى بكره يكون امره بغيره ولا يمتنع بذلك وقال الشافعي والشافعية
قد اجماع الشافعية من حيث معنى اجماعهم وقال ابو حنيفة هم من تدون في كل سنة اجماعا
من الزكاة دليلنا ان اسلامهم ثابت ومن ادعى ان منهم الزكاة ارتداد فعليه الدلالة وعليه اجماع الصحابة
لان ابا بكر كرام قتلوا حتى عليه منكم اجماع النبي عليه السلام يعرف ان اهل الناس حتى يقولوا الله
الا الله فاذا قالوا لا خصم للرب وماءهم واموالهم لا يحصوها فقال ابو بكر هذا من جعلها والله لو سمعوني عن اهل
كانوا يعطونه رسول الله صلى الله عليه وسلم والله للفرقة بين ما اجمع الله يعني قوله وايضا الصورة والله الزكاة
والاكثر اجماعا على اعتقاده الايمان فيهم راجح قتالهم يعني اجمعهم وهو انه منفق الزكاة وله ان امره بغيره
لما كان فالتزموا يقولون لا اله الا الله فما اجمع عليه ذلك ثبوت ان اعتقاده كاعتقاده في غير من البيان وان الله
منعوا ابا بكر واجروهم اجمعين على الاسلام فقالوا لا الله بقا من اموالهم صدقة تطهير بها وصل
عليهم ان صلواتك سكن لم كانت صلوة رسول الله سكتا لنا وصيت صلواته ان ياتي في سكتا لنا فاجروهم
مستكون بين النبي وقرنوا بهن وبين ابو بكر فان صلوة كانت مرة عليا وصلوا ابو بكر ليست
كذلك وايضا فان للفقهاء ما اجمعوا عليه من اموالهم ما كانوا بعد اسلامنا وانما اجمعوا على اموالهم في كل سنة

انهم ما كمن وادعوا من علمهم من بيع اشياءهم فانما اجمعهم
الا فاصبحنا اقبل ما يره العجز لعلنا يا نأقرب ولا نقدر لعلنا وسود الله ما كان بيننا فزيج ابا بكر
فاخبروا انهم اجمعوا رسول الله في وقت حازمونة وكانوا معه في دعة فقالوا فزيج ابا بكر ملكا في بكر
فان الذي سألوك فمستقيم لكانتم اجمعوا اليهم اليهم سمعتم اموالهم فبا بقتة كرام على الغزاة سافة فقتل
ثبنت ذلك ان القوم كانوا مسلمين مستمكنين من الدين الاسلام **مسألة** اذ اولا اهل البيت في بيتهم
اول الفتح السراح او بعد الفتح حرم قتلهم ما خلا من وان رلوا منهم من يلا فيهم لم جاز ان يبيعوا
ويقتلوا او يبقوا ابو حنيفة وابو اسحق الزكريا وقال باقي اهل البيت اجمعون قتالهم ولا يبيعهم دليلنا قوله تعالى
فقاتلوا الذين يتبعون حتى لا يبقوا من الله وها ولا صافا اموالهم والله ولا ينافي ذلك ما روي ان عليا عليه السلام يبيعهم بغير اموالهم

يبيع ما يبيع لان اهل البيت اجمعون في بيعهم بغير اموالهم اجماعا الفقهية واجماعا وارذنية
مسألة من باب الامام العادل وجب قتله وقال الشافعي يجب قتلهم دليلنا اجماع الفقهية
ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم من سبني ومن سبني فقد سب الله ومن سب الله وسبني فقد كفر
وجب قتله **مسألة** اذ وقع اسير من اهل البيت من المقاتلة كان للامام حبسه ولم يكن له قتله ومن
قال الشافعي قال ابو حنيفة له قتله دليلنا اجماع الفقهية وايضا روي عبد الله بن مسعود قال قال
عليه رسول الله يا ابن ام عبد الله ما حكم من يبيع من اهل البيت قال قلت الله ورسوله اعلم فقال لعلي ابيع مديهم
ولا يبيع علي خبيهم ولا يقتل اسيرهم ولا يبيعهم فيهم وهذا نص وروي ان لبيد بن ربيعة يوم صفين
فكذلك اجماعنا اني اخاف الله رب العالمين **مسألة** اذ امر من اهل البيت من ليس من اهل القتال مثل النساء
والصبيان والنسوة والشيوخ الهربي لا يبيعون والشافعي في قولان يبيع في الام على مثل ما
لكنه ومن اجماعنا ان لا يبيعون كالرجال للشباب للفقهاء
الحس عليه يحتاج الى دليل **مسألة** اذ اثار قوم من اهل البيت مع اهل البيت اهل العدل من جوابه ذلك
من الدعة على عجل وقال الشافعي ان قالوا النسبة مثل ان يقولوا انهم يعلم الله لا يجوز معاقرتهم
السلطان اذ قلنا ان ذلك جائز لم يجز جوابه ذلك من الدعة وان كانا عالمين بذلك فعلى يخرجون عن الدعة ان لا
يقتلوا بل احداهما يخرجون والثاني لا يخرجون وقال ابو اسحق الفولان اذ لم يبيح عليهم ذلك لفقهاء الصنعة
يجوز منهم اقتل المسلمين فان شرط ذلك عليهم بقطعانهم يخرجون عن الدعة قولنا واحدا دليلنا
انما شرطه فقتلهم انما يقتلوا المسلمين فقتلوا فلوهم تقتضوا انما يقتلوا من الدعة من الدعة
مسألة يجوز للامام ان يستعين باهل الدعة على قتال اهل البيت وقال الشافعي لا يجوز ذلك
ويقولون لا يقتلوا دليلنا انما بينا انهم كقاتل اذ اثارهم كقاتل اذ اثارهم وانما يجوز ان
يستعين باهل الدعة عليهم وان الاصل جواز ذلك والشافعي يحتاج الى دليل **مسألة** اذ اصيب
اهل البيت قاصدا يقتل بينهم او بغيرهم لم ينفذ حكمه سواء كان الفاعل من اهل الدعة او من اهل البيت وروى
عنه ما نقله عن اهل البيت وقال ابو حنيفة ان كان الفاعل من اهل البيت لم ينفذ حكمه وان كان من
اهل البيت لم ينفذ حكمه ولا ينفذ حكمه الولاية وقال الشافعي ان كان الفاعل من اهل البيت لم ينفذ حكمه

الزيد قد روي اصابنا انه لا يقبل ثوبته لانه خير من كسبه
 ثوبته وعن ابي حنيفة روي ان مثل قوله ما لك والشايع
 وايضا قال قبله بالزينة واجب بلا خلاف وما الحسن من الثوب لم يبدل دليل على سقوط هذه الفعلة عندنا
 فان مذهب الفقهاء الاسلام فاذا اطلعت بالثوبه فقد سقطت بانها ما هو مظهره فكيف يكون لها
 دين وثوبه **مسألة** المذبح من غير احد عاود على فطره الاسلام من مسلي فبقي الزيد وجب قبله
 ولا يقبل ثوبته والاخر كان كذا فاسلم ثم ارتد وهذا يستتاب فان تاب والا وجب قبله وبقوله
 عطاء وقال الحسن المذبح لا يقبل بغير استتابة وقال ابو حنيفة والشافعي وما لك وعامة الفقهاء
 انه يستتاب سوا كان مسليا في الاصل فارتد او كافر فاسلم ثم ارتد فان لم يتب وجب قبله دليل
 اجماع الفريضة واجبا لهم وايضا قولهم من بدل دينه فاقبلوه ولم يشترط الاستتابة وروي من قبله
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل من مسلم الا باحدى ثلث كره بعد ايمان او نكاح بعد ايمان او قبل فطر
 غير فطر ثبت انه لما حرم منه مطلقا ولا يلزمنا من اجماعنا على استتابة لان ذلك خصه بغير دليل اجماع
مسألة من انقلب على استتابة متى تاب سقط عنه الفضل فيه فان جمع الفقهاء وحكي الشافعي
 في القديم عن زمر انه لا يقبل ثوبته ويجب قبله دليل اجماع الفريضة وايضا قوله من امرت ان افعل
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا فما حقنوا صبي وماءهم واموالهم وانما قولهم ان الذين امنوا ثم
 كفروا لم امنوا ثم كفروا فانيته موصفا بعد كفره وقال سبحانه يحلفون بالله ما قالوا ولعنوا قالوا
 الكفر كفرا بعد اسلامهم الي قوله فان يتوبوا بك جزاءهم فاجز ان الثوبه خير لهم وروي ما قلناه
 عن علي بن ابي طالب روي عن ابي بكر بن ابي قحافة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم ان
 تنفر ففر عن علي الرجوع الى العمل صل وقد قد مناه **مسألة** الاستتابة واجبة لمن فطره الاستتابة
 وشافعي في ان احد ما مثل ما قلناه والثاني مستحبة وبه قال ابو حنيفة دليل اجماع الفريضة
 واجبا لهم وقاهاها الا يجب وروي عن علي بن ابي طالب انه عمن الاسلام على الشيع الذي تنصرون لم يقبل قبله
 وروي من غيرهم انه اكثر على ابي موسى الاشعري حين قبل المذبح وقالوا حبيبهم ثلثاه وروي
 ذلك عن مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن ابيه انه قال قد روي عن علي بن الخطاب روي

قبل اليك

قبل اليك الاشعري مناه عن الناس واجز بما قاله هل كان فيكم من مذهب جبر قال نعم جعل كثر
 من اسلامه قالوا ما فعلتم به قال قينا به بعضنا عنقه فقالوا جبرته ثلثاه والله عتقني **مسألة**
 ابي حنيفة واستتابة لعلة يوجب ويراجع امر الله لهم اعطى ولم امر ولم ارض اذ لم يفرق فاكثرت الاستتابة
 فلو لم يكن واجبا لما كان **مسألة** الموضع الذي قلنا يستتاب لم تحده ابينا بقدره والاولين لا يكون
 مقبولا وشافعي في ان سوا قال انه واجب او استحباب اجماعا يستتاب ثلثاه وبقوله احمد حسن
 ومن ظاهره في سلبه حنيفة والاخر يستتاب في احواله واخلاقه وهو احبها وهو اختياره للزيد وروى عن علي بن
 النعمان يستتاب شرا وقال الفريضة يستتاب سوا له يري رجوعه دليلنا ان الفريضة بذلك
 يستتاب الى دليل وابتدأ روي عن علي بن ابي طالب انه عمن الاسلام على الشيع فلم يرجع فقبله
 ولم يرجع فظا هو ذلك انه لا يقبل منه وروي عن النخعي انه قال من بدل دينه فاقبلوه من غير استتابة
 اما ما عليه الدليل من الاستتابة **مسألة** المذبح كان على فطره الاسلام زال ملكه عن ماله ونفقه ماله
 والملك من ماله قبله كان كافرا لا يزول ملكه ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله
 من غير فطر في ملكه ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله
 انما يكون من ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله
 الملك والعهدة بالردة فان نفقه ماله من احواله من فاك في نفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله ونفقه ماله
 في النفقة في الاول اجماع الفريضة على وجوب قبله ونفقه ماله من الورثة ووجوب عدة الوفاة على امراته والدليل
 في ائمتهم الثاني انه لا دليل على العكس والاصح باقوا ومن ادعى بغيره العكس فعليه الدلالة **مسألة** اذا مات
 المذبح خلف ماله وله ورثة مسلمون ونفق سوا كان المذبح كسبه حال اسلامه او كسبه ونفق
 الميراث ومحمد وقال ابو حنيفة يورث المسلمون ماله الذي اكتسبه حال خروجه وهو حال اسلامه الى اخره
 واجز الاسلام وما اكتسبه حال باخه ماله في وقال الشافعي الكل في مال اكتسبه حال الاسلام وحال الانداد
 والميراث مسلم دليل اجماع الفريضة وايضا قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 وفي سمانه لولا النصيب لما ترك الميراث والافزون ونفق من ماله وكل من نصف ما ترك ارباعكم وعين ذلك
 لم يقبل من يجب حله على موهبه الآما اخرج الدليل **مسألة** من ترك الصلوة سقط ثوابه

اذا ثبت احدكم ناسجه فافان هذا هو الواجب واما الدليل على انها حدان فانه انما هو ان النبي لم يقل ذلك
وامر به من حوله ذلك على العرب او جعله لي اخيه واما ما مر عليه الدلالة وهذا اجماع الصحابة وروى عن ابن عباس
الشيء من حله وعقوب وانما يكون جلد وعقوب وروى عن عثمان وعلي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهما فعلا ذلك وروى عن
ابن ابي بن مسعود مثل ذلك وعقوب ابي بكر وعمر علي الشاه وعقوب لامي وعقوب لامي وعقوب لامي وعقوب لامي وعقوب لامي
وما روي عن جراند قال والله لا اقرب بعد هذا وروى عن علي بن ابي طالب انه قال لا تقرب منه الوجه فيه
ان يخرج شارب الخمر فليطعن بالزهر فلهذا احلقت وتولى علي بن ابي طالب ان يقرضه **مسألة** لا يقرض على العبد
ولا على الامنة ومنه ما مك واحد ولا شافيه منه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني عليها النبي
وكم ان يقرضه منه قولان احدهما منه مثل اخر نصف سنة **مسألة** دليلنا ان الاصل اية الامنة ونحوها
يجوز ان لا يدل وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا زنت امرأة احدهم فليجلدها فان زنت فليجلدها ولم يذكر التقرب
مسألة الحصان لا يثبت الا بان يكون الرجل اعرج فرج بعيد واليه ويرجع من مكانا من طيبه سو كانت زوجة
حرة او امراة او ملك يمين ومثلي لم يكن متمكنا منه لم يكن حصنا وذلك بان يكون مسافرا عنها او محبسا
او لا يكون متعاقبا بينه وبينها وكذلك الحكم ويحتمل ان يفرج الرجل ودخل بها ثم طلقها وبات منه بطل
الاحسان بينهما **مسألة** وقال الفقهاء وكلهم خلاف ذلك في الحرة انه متى عقد عليها ودخل بها ثم طلقها
انه يثبت الاحسان بينهما وان فارقتا بوجوب الطلاق ولم يراهما التمكن من وطئها فاما الامنة فقال الشافيه
اذا اصاب المتزوج حراما والعبد حرمته الاحسان للفرقة وهو قول مالك وقول ابو حنيفة
لو ثبت الاحسان لاحدهما عكس الصغير اذا اصاب كبيرة فالكناح الحي او الكبد الصغير يثبت الاحسان
لكبير عند الشافيه هذا في القديم **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجازة الاصلية والامنة والاحسان الذي راعيناه
صحيح عليه في الحرة وما ادعى ليس عليه دليل **مسألة** اذا مكنت العاقلة المحض من نفسها فوطئها
او سها احد وان وطئ المحض فوطئ احد ولم يبرئها احد **مسألة** وقال الشافيه يلزم بعد العاقلة من ليس
بعاقل في المصنفين وقال ابو حنيفة لا يجب على العاقلة احد اذا وطئها المحض فان وطئها فوطئها المحض
دليلنا اجماع الفقهاء وايضا قوله تعالى والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يتقبلوا من بعدها
مسألة اذا وطئ بغير حجة فان كانت مأكولة اللحم لم يثبت ولا يكره وان كان النبي لم يقل ذلك

وان كانت غير مأكولة اللحم لم يثبت الي بل ما ذكره وسعت ولم تدع **مسألة** وقال الشافيه ان كانت مأكولة اللحم
لم يثبت ولا يكره ولا يوجب احدهما الا بكل والاخر بكل وان كانت غير مأكولة اللحم لم يثبت ولا يكره ولا يوجب احدهما
لا تدع والثاني يندفع **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجازة الاصلية والامنة والاحسان الذي راعيناه
صحيح عليه في الحرة وما ادعى ليس عليه دليل **مسألة** اذا مكنت العاقلة المحض من نفسها فوطئها
او سها احد وان وطئ المحض فوطئ احد ولم يبرئها احد **مسألة** وقال الشافيه يلزم بعد العاقلة من ليس
بعاقل في المصنفين وقال ابو حنيفة لا يجب على العاقلة احد اذا وطئها المحض فان وطئها فوطئها المحض
دليلنا اجماع الفقهاء وايضا قوله تعالى والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يتقبلوا من بعدها
مسألة اذا وطئ بغير حجة فان كانت مأكولة اللحم لم يثبت ولا يكره وان كان النبي لم يقل ذلك

مسألة إذا وطئ بغير حجة فان كانت مأكولة اللحم لم يثبت ولا يكره وان كان النبي لم يقل ذلك

بعد ذلك في اكله **مسألة** اذا شئت الزنا بالبيعة لم يجب على الشهود ان يحضروا موضع الرجم وبنوا
الشايخ وقال ابو حنيفة لم يرضهم ذلك دليلنا ان الاصل في الدعة والجماع ان يحضروا عليهم يحتاج الى دليل
وقد روي عن ابي ابي حنيفة اذا رجم فاعلم ان كان مقترا على نفسه كان اول ما يجرى عليه
بعض احد يلزمهم محض **مسألة** اذا حضر الامام والشهود موضع الرجم فان كان الحديث بالافراد وجب
على الامام الشهادته ثم يتبعه الناس وان كان ثبت بالبيعة بدلا لا بالشهود ثم الامام ثم الناس وقال ابو حنيفة
مثل ذلك وقال الشايخ لا يجب على واحد منهم الشهادته بالجماع دليلنا اجماع الفرقة واجماع وطريق الاختيار والجماع
فانهم اذا فعلوا ما قلناه لم يستحقوا الدم بالاختلاف وان لم يفعلوا اتفقوا استحقاقا قرنا كذا قال **مسألة**
لا يجب على احد الزنا الا بالافراد في امرات في اربع محال فما دفع واحد فلا يشترط على حاله بل قال
ابو حنيفة وقال الشايخ اذا دفع واحد لم يرضه كذا كان لو شيا وبه قال في العينة ابو بكر وعمر في
الفقه احمد بن ابي سلطان به كذا وقال بن ابي ليلى لا يشترط الا بالبيعة في اربع مرات سواء كان في اربع محال
او مجلس واحد دليلنا اجماع الفرقة واجماع الاصل في الدعة والافراد في اربع مرات كذا بيناه
لزمه احد بالاختلاف ولا دليل على استحقاقه بالافراد دفع واحد وروي عن بن عباس ان ما عدا الف رجل من النسي
ميتين فاعرض عنه ثم الف من غيرهما فاعرض عنه وانما يكون في المأخر ان افترقت اربع مرات تركه رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم **مسألة** اذا اقر تحت ثم خرج عنه سقط احد وهو في ابي حنيفة والشايخ وحده
الذي ليس من مالك عنه وانما امره بسقط وبنو الحسن البصريين جبروداورد دليلنا
اجماع الفرقة واجماع فان ما عدا الف من النسي عليه السلام بالزنا فاعرض عنه من قبل ان قال لك مست
لكم قبلت بعرضه بالرجوع حتى اعرض عنه اقراره وحده بل يدلك نقله لك مست لك قبلت ولولا ذلك
يقولونه واللام يكن له فائدة **مسألة** للمريض المأووس منه اذا زنا وهو كونه عذوق فيه مائة سنة ولو خرج
امساك بعد ثبوت بعضه الى بعض وتغيرت به من مرة واحدة عاين ابو بكر في ابي التلعف وقال ابو حنيفة يبر
بجوعه ومنعته انما هو كونه وقال مالك يفتي بالسيطرة بجمعها من الايام لما شديدا دليلنا اجماع الفرقة
واجماع واجماع ايضا في قوله وهذا سيد كنهنا فان سببه وانعت وهذا فتنة لا يوجب على العلم معرفة وروى
معهذا الف من النسي في الزنا فاعرض عنه مائة باع بالمال فقال **مسألة** اذا شئت على طبع

بالزنا وكذا به جازم عليه بالاختلاف وان صدقت اقيم عليه الحجة لانه مبني على حكم الشهادته مع الاقرار
باعترا من غيره واحد لا يقام عليه احد دليلنا عدم الاحكام التي وردت في وجوب اقامة احد او اقامت
عليه البيعة اربعة ولم يقضوا **مسألة** اذا وجد الرجل على فراشه امرأة فله بها زوجته ولو لم يعلم بها عليه
الله وبه قال الشايخ وقال ابو حنيفة عليه السلام وقد روي ذلك اجماعا دليلنا ان الاصل في الدعة
شعاعا يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اقر الزنا بشهادة معتق لزمه الحجة وكذا اذا اقر
نقل العهد لزمه العقوبة وبه قال الشايخ وقال ابو حنيفة لا يلزمه احد ولا النقل دليلنا عدم الاحكام
الواردة في ان المقر بالزنا والنقل يجب عليه احد والعقوبة والاخر لا يشترط في ذلك اقرار الا في الزنا بالفرقة
لما لغيره لزمه ذلك بالاختلاف والاختلاف ايضا ان يعجز طائفة **مسألة** اذا اقر الرجل فاقب وجب على القاتل
والامام محضين ان يقتله بالسيف او يري عليه جانيه او يري بدمي موضع عاكر وان كان دون الاثقاب
فان كان محض اوجب عليه النجم وان كان كذا اوجب عليه ما يرضاه وقال الشايخ في احد قوليه وعلمكم
الزنا في رجم **مسألة** ان بكرا او عذرا كان نكشا وبه قال الفرقة واجماع الحسن البصري ومحمد والفرقة الاخر
لن يقتله كذا قاله وبه قال مالك واحد واجماع الا انهم لم يقضوا وقال ابو حنيفة لا يجب بحد
وانما يجب به التعزير دليلنا اجماع الفرقة واجماع وروي عن النبي عليه السلام ان قال من عمل عملا فاقب فاقبال
الفاعل والمفعول به وروي ذلك عن ابي بكر بن عباس وروي مثل ذلك عن علي بن ابي طالب **مسألة** فيمن
اذا اقر بحد كان عليه التعزير دون احد وبه قال مالك والنووي وابو حنيفة وللشايخ في قولان ثلاثة
اقر احداهما مثل ما قلناه والثاني مثل الزنا والثالث مثل الفرقة دليلنا اجماع الفرقة واجماع الاصل
برأية الدعة وليس على ما قاله دليلنا **مسألة** اذا شهد اربعة من اهل الزنا باسرافه فشهدوا اثنان انكرهما
واخران انهما فادعته قال الشايخ انه لا يجب احد وهو لا يفي عهدي وقال ابو حنيفة عليه السلام وبه قال ابو العباس
دليلنا ان الاصل في الدعة واجماع لا يحتاج الى دليل وايضا الشهادته لا يمكن لغير واحد وانما هي شهادة
على ما قلنا لان الزنا لا يجرى الا بالبيعة **مسألة** اذا اقر احد فادعته ثم لم يرضه او فادعته ثم لم يرضه
من العلم على الرجل عليه ان يقتل على كذا قال وقال الشايخ لزمه الحجة في احد القولين واجماعا والفرقة الاخر لا يلزمه
وبه قال ابو حنيفة دليلنا اجماع الفرقة فان قيل هذا الذي صادف ملكا كان شبهة قلنا لا نسلم ذلك لانه متى

كنت ميت قبله كان جوارك فاشحن الى المدينة فشهد نافع وابوكره وشبل بن معبد فقالوا هذا
المعبر الاعمى فجاوبوا بلسه فقالوا هذا جليل لا يشهد الا بانحن ان شاء الله فقالوا انا فلان
اشهد ولكني مايت امرنا بشي فقالوا له انا كبر وجعلنا لك في جوارك ما يشهد ان المعبر زناهم
عمر جليل فقالوا له علي عليه السلام ان جليله فارجع صاحبك علم بغيرك احدى وقيل في رواية علي عليه السلام
ان جليله انما يكون ثانيا فارجع صاحبك يعني انما اعاد ما شهد به فلا تجله باعادة والثاني معناه جليله
لليهود كما ان رجوع المعبرة لا يجوز فان جليله وجعل لا يجوز فارجع صاحبك والاصح فان الساجي نقل القصة
وقال في علي بن ابي طالب جعلت شهادة بغيره شهادة رجعت فارجع صاحبك ومن قالوا له عليهم السلام استدل بقول
استدلوا الذين يرمون المحصنات ثم لم يلقوا باربعة شهداء فاجلدهم ثم اربع جليله فاجوز ان هذا اذا لم يات
باربعة شهداء جليله وهذا ليس بهم فانه لا يحد الا في اربع منهم وهو اذا شهد مع ثلاثة فكل من خرج من قذف
بالاخر اربعة شهود لكن فادعاه **مسألة** اذا شهد الاربع على رجل بالزنا فزوت شهادة واحد منهم فان
رودت ما يرمي جليله يعني على احد فانه يجب على الاربع ان يحدوا فاذن وان ردت ما يرمي جليله عليه الا ان
فانه يحد المرد والشهادة الحمد والثلثة لا يقام عليهم احد فقال الشافعي ان ردت شهادة ما يرمي جليله
يعمل قولين في الاربعة احدى اقام عليهم احد والثاني لا يقام عليهم احد وان ردت شهادة ما يرمي جليله فالمرد
الشهادة لا حد عليه وهو المذهب والثلثة فالمدحوب ان لا حد عليهم ومن اصحابهم قال علي بن ابي طالب
دليلنا ان الاصل رواية الامة فلا دليل على ان يجب على جليله واحد وايضا فانهم غير معصومين في اقامة الشهادة
فان احدا لا ينفق على اولئك الناس فكذلك ان عذبة تارة اقامتها هذا الواحد وبها اذا كان الرد بما يرمي جليله
لان النقص في كان منهم فاحد واحد ولا يحد ليدل على ان مع الرد ما يرمي جليله يجب الحمد فادعاه والذين يرمون
المحصنات لم يلقوا بثلثة شهداء فاجلدهم ثانيا جليله وهذا ما اتى باربعة شهداء لان من كان ظاهرا
ما يوجب الرد لا يكون ثانيا جليله **مسألة** اذا شهد اربعة رجوع واحد منهم فاحد جليله المشهود عليه فلا خلاف
وعلى الرجوع اربعة ايضا فلا خلاف ولما الشك في جليله فلا حد عليهم وللشافعي فيه خلاف للمعصوم عليه مثله فلما
وقال بعض اصحاب هذه ايضا على قولين وقال ابو حنيفة عليهم السلام فليكن قولنا والذين يرمون المحصنات
ثم لم يلقوا بثلثة شهداء وهذا في ما يرمي جليله ورجوع واحد منهم لا يجوز في حد ثلث وايضا الاصل رواية الامة

من اوجب عليهم احد فعليه الدلالة **مسألة** اذا شهد اربعة رجوع المشهود عليه ثم رجع واحد او اربعة
وقال الرجوع عودت فجله كان عليه احد والعقد **مسألة** قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا فرق عليه
طريق الرجوع والعقد واحدا وهم وايضا روي عن علي عليه السلام ان شهد عدة شاهدان على رجل انه سرق فجلده
فارتد باخر وقال هذا الذي سرق واخطانا في الاول فقال علي بن ابي طالب انكما قدما فلفظكما
فلم يكر عليه واحد ذلك ثبت انه اجماع **مسألة** اذا استنكر امرأة على الزنا فلا حد عليها فلا خلاف
وعليه احد ولا مهر لها **مسألة** وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي مهر مثلها دليلنا ان الاصل رواية
الامة من مثلها فعليه الفلانة وروي التميمي بن ابي رطاه عن عبد الرحمن بن ابي رطاه عن اميرة انك
على عهد رسول الله ص فله النبي منها المهر وحده الذي اصابها ولم ينقل انه جعل لها مهر فان كان واجبا او حية
لها وروي عن النبي ص انه سئل عن امرأته التي تزني بالزنا والنبي ان ابيه **مسألة** اذا زنا العبد
او الامتة فعليه احدى احدى نصف ما على الحر حسن جليله تزوجا او لم يتزوجا **مسألة** وبه قال ابو حنيفة
وما كان والشافعي وقال ابن عباس ان كانا قد تزوجا فعليه احدى احدى نصف ما على الحر حسن جليله وان لم يكنا تزوجا
فلا شيء عليه ما روي عن الناس من قالوا لعبد كاحترج ان كان نيبا او جليله مائة ان كان نكرا فقالوا او داما
العبد في جليله مائة واما الامتة فان كانت رجعت فعليه نصف احد حسن فان لم يكن تزوجت
فليس له وان كان احدا جليله مائة والشافعي لا يحد واما اختلف الرواية عنه هاهنا لان قوله فاذا
احسن فعليه نصف ما على المحصنات والعذاب يعني اذا تزوج دليلنا اجماع الامة واحدا منهم
وايضا الاصل رواية الامة من اوجب كذا ما قلناه فعليه الفلانة وايضا قوله تعالى فاذا احسن بقوله الامة
فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب معناه اسلم فادعاه او ادعت بالرقم احسن يعني
تزوج وروى عن علي بن ابي طالب ان رجلا سئل عن رجل تزوج فاحد جليله الخطاب ولا يقول له ولو لم يكن بينهما
فجلده اذا احسن يعني اسلم فعليه من ذلك وايضا احسن فعليه من ذلك فلا تنافي بينهما وروي
ابو حنيفة عن زيد بن اسلم عن ابي ابي بن ابي عن النبي ص سئل عن امرأتين لم يحسن فقالا ان زنت فاحد جليله
ثم ان زنت فاحد جليله وان زنت فاحد جليله ثم ان زنت فاحد جليله ثم ان زنت فاحد جليله
ولا ادري قال يجمعها بعد ان لا التمسوا الرجوع والشكر **مسألة** السيد يقيم لزوجي

ملكت مينة بغير اذن الامام مسوا كان عبد الوامنة من وجهه كاش الامنة او غير من وجهه
 وبه قال ابن مسعود وبن عمر وابو هريرة وقاطر وعائشة وحفصة وفيه التبايعين الحسن التميمي
 وعقبة والاسود وفيه الفقهاء الاوزاعي والثوري والشافعي واحمد واسحق وقال ابو حنيفة واصحابه
 ليس له ذلك والاقامة على الاثمة وقال مالك ان كان عبد اقام عليه السيد احد وان كان شاهدا
 ليس لها زوج فتسل ذلك وان كان لها زوج لم يقيم عليها الا لحد لا حد لها ولينا اجماع الفريزة
 واحبادهم وروي عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما ملكت
 اياكم وروي سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت
 امته لحدكم فليحدوها ولا يمشر فان زنت فليحدوها فان زنت فليحدوها فان زنت فليحدوها فان زنت
 نصح وروي عن ابن مسعود ان رجلا سأل عن عبده زنا فقال لحدوه وروي عن ابي هريرة
 امته زنت فليحدوها ونقاها الى بلد وروي ان عبد الله بن عمر سرق فاقض صا الى ابي
 ان يقطعه ولم يفعل فقطعه هو وابوه حتى جرد ولده له زنت وقاطر جردت امه لها
 وعن عائشة ان امرأه لها سرفت ففقطعها وعن حفصة اذا ملحد حرة لها سرفت
 وهو قول هو المأو السنة والاضحى للحاجة الصحابة **مسألة** له اقامت لحي ملكك في غرب
 الخ ولد ان يقطع في السرقة ويقتله بالزور ووافقت الشافعي في شرب الخمر قالوا في السرقة
 والقطع قول الامم في ما قلناه وفيه التبايعين وبن عمر وبن جحون ولينا اجماع الفريزة واحبادهم
 وعمره قوله عليه السلام في ما قلناه في اجماع الصحابة قد تقدمنا في ذلك **مسألة**
 يقيم السيد ما ملكه باعتزافه البينة وبجمله ووافقت الشافعي في الاعتزاف قول الامم وفيه البينة على
 قولين وكذلك في العلم ولينا اجماع الفريزة واحبادهم وايضا عمر الاخبار التي وردت ما قلناه
 على انك تينا وكل وجوبت به **مسألة** اذا كان السيد قاسما او مكاتب او امر كان له اقامة
 احد على ملكه وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ليس له ذلك لان القسوف
 يمنع منه ولينا عمر الاحبار التي وردت ما قلناه السيد لحد على ملكه ولم يعصم **مسألة**
 اذا جحد رجل قتيلا في دار رجل فقال صاحب الدار جحدتني في بامري فان كان معوجه لم يجب

عليه القتل وان لم يكن معه بينة فالقول قول وبه الدم سواء كان الرجل معروفا لم يكن
 معروفا به بل هو معلن وان قال صاحب الدار قتلته فمعا من نفسي لانه دخل لصا ليس من المثل فان كان
 معه بينة والا فالقول قول وبه الدم سواء كان الرجل معروفا بالصحة او لم يكن وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة ان كان معروفا بالصحة فالقول قول القائل لان الظاهر معه ولينا
 ساروا بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ائبنة على المدعي واليمين على المدعى عليه وفيه بعضا من ائبنة
مسألة اذا شهد لشان امته زنا بالاممة وان كان امته زنا بالاممة فلا حد على المتهمة عليه بل اطلاق
 وبه اجماع الفريزة وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يحد وبه قال ابو حنيفة
 ولينا اجماع الفريزة والذين يرون الحصان في المياق اياهم شهدا فاحداهم وعيا به ايا قوا
 بائعته شهدا الاكل الغني بئبنة ان على فعل غيره الفعل الذي شهد الاول عليه **مسألة** اذا شهد
 اربعة زنا بملح هذا البيت فاصافوا واحد منهم في زانية منه في هذه الاحرف لحد على المتهمة عليه
 فيحدون وكذلك ان شهد لشان علي زانية واخران يتهمون على ان يهرخي لا يحدون حكم فيه
 ووافقت الشافعي في سقوط احد عن المتهمة عليه وقال في ائبنة عليه قولان قال ابو حنيفة القتل
 الا حد على المتهمة عليه لكن اجله مائة ان كان كبيرا وارجم ان كان ثيبا ولينا ما قلناه في
 المسألة الاولى من ان الشهادة ما تقتضي على عقل واحد لان العقل في زانية ثيبا فاذا اعتلت
 الشهادة لا يجب الحكم بانه قول المتهمة ان تعلق شهادته في المتهمة فيكون المثل في نفي على ذلك
 الفعل مرة زانية في زانية حتى وافق زوايا البيت في كل البيت وكل شاهد شهد على زانية بطل المسبق
 احدهما اذا شهد لشان امته زنا بامته في الحقيقة واخره زنا بامته في الدار فانه يكون جملتها على ما قالوه
 وبه هذا قول حلائل في انه لا يحد في الاخرى اذا شهد لشان امته زنا بامته في وقت الظهور والاخران انه
 زنا بامته في وقت العصر فانه يمكن الاتفاق وقد ائبنا على النكاح ذلك والقول انما اذا شهد على امته
 زنا بامته عليه حجة واخران شهد الذن زنا بامته عليه فبعض مثل ما قلناه **مسألة**
 اذا شهد اربعة زنا بامته شهادتهم سواء تقدموا الزنا او لم يتقدموا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 واحاديث اذا شهدوا بامته قبلت شهادتهم وقال ابو يوسف جحدتني في بامري حنيفة بن يوسف في التقادم

مسأله في قول الشافعي في زانية ثيبا

شيئا فاني ركب الحسن بن زياد ومحمد بن ابي حنيفة انهم شهدوا بعنينة لم يجر وقال ابو يوسف ومحمد اذا
 شهد واحد شري من جن المعانية لم يجر في الجملة اذ لم يفيقوا بها عقيب بجلتها لم يقبل **مسألة** دليلنا في هذه المسألة
 والزاني فاجله وكما لو شهدوا صايتها جلده وايضا قوله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة
 شهداء فاحلدهم ثمانين جلده ولم يفصل بين القود والتزاني دل على انهم اذا اتوا بالشبهة لم يجب عليهم الجحد
 واذا لم يجب عليهم الجحد وجب حكم شبهاتهم لان احدا لا يعرف **مسألة** ليس من شرط احسان الدم الا ان
 يلحقه الحرية والبطوح وكما ان العقل والوحي في تكاثرهم فاذا وجدت هذه الشرايط فقد احسن احصاء
 رجم وهكذا ادبوا على المسلم امراته الكافرة فقد احسنها **مسألة** وبه قال الشافعي وقال مالك ان كانا كافرين
 لم يحسن واحد منهما صاحبه لان كفة المشركين فاسده عنده وان كان مسلما وحي كافره فقد احسنها
 لان هذا الكلام في قول ابو حنيفة في الاسلام شرطية احسان الدم فان كانا كافرين لم يحسنوا وان كان مسلما
 وحي وجبه لكافره لم يحسن معا ولم يجب عليهما الرجم بل انما في الكلام مع من يصليان على يجب عليه الدم على
 المشركين ام لا وفي الاسلام هل هو شرطية في الاحسان ام لا **مسألة** دليلنا على بطلان مذهب مالك
 قوله تعالى نبت بدا في حبيب وتبالي قوله واصراته حائلة احب فاصفا اليه وجهه وعلمه اجماع الفقرة
 وقد صحت اما الدليل على وجوب الرجم اجماع الفقرة واحاديثهم وايضا روي عباد بن الصامت
 ان النبي ص قال اخذوا عني قد جعل الله من سبيل البكر والبكر جلدهما به وتقريب عام والنيب بالنيب
 جلدهما به والجم ولم يفصل بين مسلم ومشرك وروي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم روي بين زينا وفيه دليلان
 احدهما انه يهودي وعند ابو حنيفة لا يرمي يهودي والثاني ما روي ما دل على انها قد احصت فانه لا يرمي الا احصا
 وروى ابن المسيب عن ابي هريرة ان يهودا بن ابي سفيان قال سمعت رسول الله ص بالزنا وكذا قد احصت فاجمعا وهذا اجماع
 في الدم والاحسان **مسألة** اذا اتقن العبد محصنا وجب عليه الحد ثم يرمون جلده مثل حد الحر سوا ذلك
 قال عمر بن عبد العزيز والزهري قال اجماع الفقهاء ان من ارعوت جلده وروا ذلك عن ابي بكر وعمر **مسألة** دليلنا في
 تتقنا والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاحلدهم ثمانين جلده ولم يفصل بين اجماع الفقرة
 واحاديثهم **مسألة** اذا اتقن جافه بواحد احمده واحد كل واحد حكمه مفرقه فكل واحد واحد منهم احمده
 وبه قال الشافعي ولا واحد وان قد تقنهم بكلمة واحدة فقالوا فيهم لم ياتوا باربعة شهداء ورواها فيهم ثم ادوا ويحبون

عليه حد واحد جميعهم وان جاءوا به صفة فبين ان كل واحد منهم حد كامل **مسألة** والشافعي
 فيه قولان قال في القديم عليه حد واحد كما عظم وقال في الجديد عليه كل واحد حد كامل ولم يفصل وقال ابو
 حنيفة عليه كما عظم حد واحد من كل واحد من كل واحد او كل واحد منهم بكلمة القذف **مسألة** دليلنا اجماع الفقرة
 واحاديثهم فان قالوا قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم قال فاحلدهم ثمانين جلده فواجب تقذف
 جماعة المحصنات ثمانين جلده فليسا لا دلالة في هذا لان المراد به كل واحد من المحصنات الا ترى انه قال
 الذين يرمون المحصنات فليط القاذف والمراد بكل واحد منهم فكذلك القول في القذف **مسألة**
 اذا قال زنت جلده ثمة او قال زنا بك فلا يجب عليه حدان **مسألة** وبه قال ابو حنيفة **مسألة**
 عليه حد واحد وبه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد يحد بهما قولان احدهما حدان كما قلناه كما قلناه
 والثاني لا يحد واحد **مسألة** اذا قال لرجل باي الزانية تزني وجب عليه حدان لا يوجب فان كانا حبيبان
 استويا وان كانا ميتين استوفاه ورواهما **مسألة** وقال ابو حنيفة عليه حد واحد والشافعي فيه قولان
 واحد مما مثل ما قلناه وهو قوله اخذ بيد والثاني حد واحد قال في القديم **مسألة** دليلنا ان سب
 كل واحد من اللواتي الى الزنا فوجب لكل واحد منهما حدا كاملا كما لو ارموا كل واحد منهما وعليه اجماع الفقرة
 واحاديثهم **مسألة** حد القاذف موقوف يرثه كل من يرمي المال من ذوي الاسباب دون الاسباء
 عند الاجماع والاعتقاد **مسألة** وقال ابو حنيفة حد القذف للابورث وقال الشافعي هو موقوف مثل ما قلناه
 ويرثه في ثلثا وجه احد مما مثل ما قلناه والثاني في ثلثا العصبان من الرجال فقط وه الثالث ومن
 العصبان يرثه كل من يرمي المال من الت او الرجال من ذوي الاسباب والاسباب يعني الرمي **مسألة** دليلنا
 اجماع الفقرة واحاديثهم وقد صحت في اللعان **مسألة** اذا اتقن رجلا ثم اختلعا فقالا للقذف
 انتم متليلان وقال القاذف ان شهد عليا فتعزيب كان القول في القاذف **مسألة** وقال الشافعي في كتبه
 مثل ما قلناه في القاذف وقال في ثمانية ايات القول في القاذف في الجني عليه واختلاف اصحابه على تقدير من
 قال للسلطان على قولين احدهما القول في القاذف في القذف والقول في الجني عليه في ثمانية ايات
 فليسا ان الاصل براءة القاذف ولا يشغل ولا يوجب عليه ما شئ الا بدليل **مسألة** من لم يكمل
 في امره معي قد عفا ذنوبه حد حساب الحرة ويحوز حساب الرق **مسألة** وقال الشافعي عليه التقدير

القطع الاكساج فان حية القطع معوله وغير معوله لا تليس من دار الاسلام وعنه في الخارج
 واما ان احدهما قطع فيه كاختب والفضب والثاني فيه القطع كاستاج وكلما جعل من اليد
 والقاد والقدر وغيرها من الاباني لا قطع فيه وهكذا كان من العادن من المذبح والكل والزوج واليه
 والنقط والمهياي كلها اقطع فيه الا الذهب والفضة والياقوت والفيروز فان فيه القطع
 قال الامم جميع ذلك على الاياحة في دار الاسلام فلا يجب فيه القطع كلكاء حليل
 قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولم يفرق وروى عاصم انه ان النبي عليه السلام قال القطع
 في ربع دينار مضاعفا وانما الراد قيمة بل خلاف **مسألة** لقطع الجاني من سرق من حرز يحتاج
 الى الشرطين السرقه وحرز فان سرق من غير حرز فلا قطع وان انتهب من حرز فلا قطع عليه
 وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وقاله داود لا اعتبارا بحرزه ومتى سرق من اي موضع
 كان فعليه القطع فاسقط اعتبار النصاب والحرز وقال احمد اذا سرق فعليه القطع وكذلك المنتهب
 والتمس والفاين في دية او عارية وهو ان يحكي ذلك فعليه القطع دليلنا اجماع الفقهاء والاضاح
 وايضا الاصل رواية الدائمة وما اعتبرناه بحجمه على جوب القطع به وما قالوه ليس عليه دليل ولو
 جاور ان النبي عم قال ليس على المنتهب ولا على الخائس ولا على الخازن قطع وهذا من علي اورد وروي عن
 بن شبيب عن ابيه عن جده قال سئل رسول الله عن حرز منتهج الخيل قال ليس في الماشية قطع الا ان
 يؤوبها المراح ولا في القرفل الا ان يؤوبها الجرح فاسقط النبي القطع في الماشية في المراح واشتد
 فيها بعد المراح وعند داود لا يمتنع لحد في الماشية في دابة الحربية منهم من قال حرمية
 الخيل معناه سرقه خيل فاحرمه اذا سرق وسمى السارق حرزا منهم من قال الحربية وحرمية كما
 يقال مقتوله وقبيله **مسألة** كل موضع كان حرزا للشيء فهو حرز للاشياء
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يختلف ذلك باختلاف الاشياء ومحور العمل وما يشبهه من كالك
 المتأين تحت السرجة الثقيلة وحرز الذهب والفضة والنياب وغيرها الواضحة المحرزة من البيوت
 والدور اذا كانت على اقل شقة فمن ترك محورها والذهب والفضة والنياب وغيرها الواضحة المحرزة من
 البيوت والدور في مكان البطل فانه قد صنع ماله لانه ليس في حرز مثله **مسألة** لو كان

والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وظاهره يقتضي قطع كل سارق ممن اخرج اليه وايضا النبي عم
 قطع من سرق رداءه صفوان من تحت راسه من المسجد وادرك **مسألة** ان السهم ليس بحرز وهذا الوجه
 اخر منه **مسألة** الابل اذا كانت مقطوعة وكان سابقا لها ففي حرزها حلان وان كان قابلا فلا يكون في
 حرزها الا الذي فيها مبه في يده وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يكون في حرزها من اخرجها
 ان يكون بحيث اذا التفت اليها شاهد ما كانا والثاني ان يكون مع الاتفاقات اليها كما رأينا لها
 دليلنا ان كون ذلك حرزا يحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك **مسألة** اذا انتقب ثلثة ودخلوا واخرجوا اجمعهم
 مناعا على نصيب من كل واحد منهم نصيبا قطعهم بلا خلاف وان كان اقل من نصاب فلا قطع سوا كانت
 السرقة ثقيلة او خفيفة وبه قال ابو حنيفة وبه اصابه والشافعي وقال مالك ان كانت السرقة ثقيلة
 بلغت قيمتها نصابا قطعهم كلهم وان كانت خفيفة ففيه روايتان احدهما كقولنا ان في كقولنا في
 الثقيلة وروايتنا ان اذا بلغت السرقة نصابا فخرجوا باجمعهم يجب عليهم القطع ولم يعضلوا ولا اخرجوا
 دليلنا اجماع الصنفين وبه قال ايضا فاعتبرنا بحجمه على جوب القطع به وما قالوه ليس عليه دليل
 والاصل رواية الدائمة **مسألة** اذا انتقب ثلثة واخرج كل واحد منهم شيئا ثم قام فان بلغ قيمة نصابا
 وجب قطعهم وان نقص لم يقطع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اجمع ما اخرجوه والقومة ثم انتقبوا على
 اجمع فان اصاب كل واحد منهم نصابا قطعته وان نقص لم يقطع دليلنا ان ما ذكرناه اجمع عليه وما
 قاله ليس عليه دليل والاصل رواية الدائمة **مسألة** اذا انتقب ثلثة وكوز والمنازع واخرج واحد منهم
 دون الباقيين فالقطع على اخرج المنازع دون من لم يخرج وبه قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
 لعنة السرقة على الخبيث فان بلغت حصته كل واحد نصيبا قطعته اكل وان نقصت من النصاب
 لم يقطع لقطع واحد منهم دليلنا ان ما اعتبرناه بحجمه على جوب القطع لانه اخرج نصيبا كما قاله ليس عليه دليل
 والاصل رواية الدائمة **مسألة** اذا انتقب اربعة فدخل احدها فاخذ نصيبا فاخرج بيده على رفيقه
 فاعطى رفيقه صنعة من خارج او اخرج يده الى خارج فخرجت السرقة فيها ثم رده الى الخبيث فاعطى
 هذه السرقة لثلثة على الدخول فخرج وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع واحد منها
 دليلنا ان ثلثة تغار والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وروى عن جده الامم اخرج الدليل **مسألة**

اذ انقلب صاعدا ودخل احداهما تقدم المتاع الى باب القصب ودخل فادخل خارج يداه واخذ من جوفه
 فعليه القطع ومن الداخل ومن قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع على واحد منهما دليلنا الاية وهي
 على عومها الامر اجتمع الدليل والبيان فانه اخذ صاعدا وشاركه غيره في هتكه فكان عليه القطع كما لو دخل فخرج
مسألة اذ انقلب وحده ودخل فخرج ثم دنا من عادم لميلته او لميلته الثانية فخرج ثم دنا من
 تحصل الضاب فلا قطع عليه ومن قال ابو حنيفة والمروزي وقال ابن سريج عليه القطع وقال ابن جبر
 ان عادم عدان اشوبه الناس هتك اخره فلا قطع فان عاد قبل ان يشتم هتكه فعليه القطع **دليلنا**
 الاصل في اذ الدمنه وايضا فان هذا هتك اخر فخرج اقل الضاب فلم يجب عليه القطع بلا خلاف في هذا تأييدا
 لم يخرج من الحرم لانه كان حذرا بالاعمال ولم يكن سارقا فخرج صاعدا فلم يجب عليه القطع ولم تقل هذا الحرم
 لو اخرج حبة خبثه في كل ليل في كل حطب حتى كمل الضاب ان يجب عليه القطع وهذا يعتد ولو قلنا
 انه يجب عليه القطع فان النبي لم يرد سارقا من ربح دينار فعليه القطع ولم يفتل كان قريبا **مسألة**
 اذ انقلب ودخل الحرم ودفع شاة فعليه ما بين قيمته حية ومذبوحة فان اخرجها بعد الذبح فان قيمتها
 صاعدا فعليه القطع وان كان اقل من صاعب فلا قطع عليه ومن قال الشافعي وابو يوسف وقال ابو
 حنيفة ثم لا قطع عليها بناء على اصلها في الاشياء التي لم يقطع فيها **دليلنا** قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما ولم يفتل في شيء من سرق ربح دينار فعليه القطع وانما اراد ما قيمته ربح دينار بل لا خلاف
مسألة اذ انقلب ودخل الحرم فاخذ ثوبا وشقة فعليه ما نقص بالحرق وان لم يمزج فان بلغ قيمته
 صاعدا فعليه القطع والا فلا قطع عليه ومن قال ابو يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة اذ اشتقه
 بحيث ما يضر كالسكتك فالأك ما يجازي من اخذه واش النقص ومن تركه عليه واخذ ثوبا قيمته
 بناء على اصله في العاصب اذا فعل بالعاصب هكذا وان اخذ ثوبا قيمته الكل فلا قطع لانه اذا اخذ الثوب
 فقد ملكه قبل اخر اجزءه من ثوبه فان اخذ الثوب والارض وكانت قيمة الثوب صاعدا فعليه القطع
دليلنا ما ذكرناه في المسألة الاولى **مسألة** اذ سرق ما قيمته صاعب فلم يقطع حتى تقطعت
 قيمته لسفوفان السوف مضاعفة القيمة اقل من صاعب فعليه القطع ومن قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 لا قطع عليه **دليلنا** ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذ سرق ثوبا قيمته ربح دينار فعليه القطع

حتى ملك السرقه بيننا وشر الميسر قطا القطع عنه سوا ملكها بعد ان تعلق باله الحكم او قبله بل ان
 كان ملكها قبل التزاحم يقطع الا ان القطع مشروط لانه لا يقطع على من سرق ما لا يقطع بغير مطالبة
 المسرقه ومن قال الشافعي ومالك وابو ثور وقال ابو حنيفة ومحمد بن مكي سرقا القطع سوا ملكها
 قبل التزاحم او بعده ومن قال ابو يوسف وروايتان كقولنا وكقولنا وما لغيره من ايجاب الحديث ان ملكها
 قبل التزاحم سرقا القطع ومن كان بعده قطعناه **دليلنا** قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 ولم يفتل مقوله عليه السلام من سرق ربح دينار فعليه القطع ولم يفتل وايضا ما رواه صفوان بن يحيى انه
 يصفون ان صفوان بن ابي عمير قيل له لم يباحر حلك فقدم صفوان المديته ونام به المسجد ونفسه واداه
 فجاء سارقا فاحذره وامسقت راسه فجاء به صفوان من ابيته الى النبي ثم فامر رسول الله ص واليه
 ان يقطع يد هذا الذي لم ارد هذا هو صنفه عليه فقال له رسول الله ص فانه ان ياتي به من غير هذا
 ان صفوان يفتل بالرد اعليه وملكه بعد اياه فاحذر النبي ان هذا لا يقطع بعد ان حصن قما عذبي
 ثبت ان ملك المسرقه لا يقطع **مسألة** اذ اسرقه اصغر لا يقبل ان لا يسرق ان يقبل الا من سرقه
 ربح عليه القطع ومن قال ابو حنيفة ومحمد والشافعي وقال ابو يوسف لا قطع عليه كالكسب
دليلنا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولم يفتل وقال النبي ص القطع في ربح دينار
 ولم يفتل لانه اراد ما قيمته ربح دينار بلا خلاف وهذا ياتي من ربح دينار **مسألة**
 اذ اسرق حرا صغيرا فلا قطع عليه ومن قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك عليه القطع وقدره
 ذلك اصحابنا **دليلنا** اجماع العروة على ان القطع لا يجب الا في ربح دينار وما عدا ذلك لا يقطع له
 وقول النبي ص القطع في ربح دينار يقطع على ذلك ايضا لانه اراد ما قيمته ربح دينار وهذا لا يفتل
مسألة اذ اسرق النقا ثم مضى حث او كتب الادب او كتب الفقه والاشعار وغير
 ذلك وكان قيمته صاعبا وجب فيه القطع ومن قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع في شيء من ذلك
دليلنا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولم يفتل وقال النبي ص القطع في ربح دينار
 اي فيما يثبت ربح دينار ولم يفتل **مسألة** اذ اسرق ما فيه القطع مع ما لا يجب فيه القطع وجب
 قطع ان كان قد نصاب مثل ان سرق بريق ذهب فيه مائة او قدر غنيمته هذا طعن

او سمي على وجهه وقصته وحله ووزن ما يربى بها
 جميع ذلك دليلنا الا انه ومعلوم ان لم يفسد **مسألة** من سرق من متاع الكعبة ما
 قيمته ربع دينار وجب قطعه **مسألة** من سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار وجب قطعه
 ومعلوم ان وجهه على ما روي عن ابن ابي القاسم اذا قام قطع ايدي من سرقه وعلق ايديهم على البيت
 ونادي مناديه هولا وسارق الله ولا تخلفون في ذلك وروي ان سارقا سرق قطعه من ثياب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقطعه عظم لم يترك ذلك احد **مسألة** اذا استعار شيئا وجعل متاعه فيه
 ثم ان القوم كتمت البيت وسرق المتاع وجب القطع **مسألة** اذا سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار
 والايه مضمون بمقتضى **مسألة** اذا سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار وجب القطع
 القطع **مسألة** من سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار وجب القطع
 حرم واخذ بصفاء ثم ثبت انه لو كان له في المتاع شعبة لا قطع له بذلك اذا كان في حرم
 دليلنا الا انه لم يفسد **مسألة** ان تقب الخراج ودخلت من الغنم ما قيمته ربع دينار
 واجزى وجب قطعه **مسألة** من سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار وجب القطع
 دليلنا الا انه لم يفسد **مسألة** اذا سرق العبد كان عليه القطع بثلثي حرمه كان انفا او غيره
 ابني وعليه اجماع الصحابة وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وعائشة **مسألة** من سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار
 لا قطع عليه ان كان انفا او حقيقته بثلثي حرمه في الغنم او في الفواهي **مسألة** اذا سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار
 قطعه فقتل على سبيل ملكه واليه دعاب فلا قطع عليه **مسألة** دليلنا الا انه لم يفسد **مسألة** اذا سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار
 ما كان من نافع ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب فبعث به الى سعيد بن العاص وكان له من المديونة
 ليقطعه فاباها ابن عمر بن الخطاب فبعث به الى سعيد بن العاص وكان له من المديونة
مسألة روي عن ابن ابي القاسم اذا سرق من متاع الكعبة ما قيمته ربع دينار وجب القطع
 الشافعي ان كان العام موجودا مضمونا عليه لكن بالنسبة الى فعله القطع فان كان القوم
 مستغفرا الا بعد رجليه سرق سارقا ما كان عليه دليلنا ما رواه ابن ابي القاسم عن النبي
 انه قال لا قطع في عام محاربة وروي ذلك عن ابن ابي القاسم في عام محاربة لا قطع في عام محاربة

ولم يفسد

ولم يفسد **مسألة** البشاش يقطع اذا اخرج الكفن من القبلي وجهه الا من
 ابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وابراهيم الخليلي واليه ذهبوا من ابي
 سليمان وربيعة وما كان والشافعي وعمر بن الخطاب وروى عن واحد من ابي القاسم والشافعي والشافعي
 وابو حنيفة ومحمد يقطع البشاش لان القبر ليس بحرم لان له لو كان حررا لشيء كان حررا لمثله
 كما روي ابن ابي القاسم **مسألة** دليلنا في ذلك ما رواه السارق والسارق فاقطعوا ايديهم وهذا سارق فان قالوا
 لا نسلم انه سارق فلما سارق فهو من اخذ شيئا مستحيا منقرا قال الله تعالى الا من سرق السمع وقال
 عائشة سارق موتانا كسارق احيانا وقال علي بن ابي طالب سارق موتانا كسارق احيانا وعليه اجماع القوم
 وقال عمر بن عبد العزيز يقطع سارق موتانا كسارق احيانا سارقا حيا او ميتا **مسألة** البشاش
 سارقا وهو من اهل اللان ويسميه اهل اللغة البشاش المحرم لا ينع من شجرته سارقا لان شجرته
 بينهما وانما ذلك لان السرقة اسم عام يكون تارة لشيء مستحيا منقرا وهو شجرته على انواع كثيرة
 والشيء تنكس الحرم ويقتب بغير ثياب والشيء يفسد الا فسادا يسيرا والشيء يفسد بغير ثياب
 والذي اخذ الكفن بغير ثيابا فحقيقته فاذا كان هذا ما يشترط على من خالفه السارق كما
 ان قنبر ركب اسمعيل بن جهم فدخل تحت الزمان فبصره وفقد روي عن عائشة وابو الزبير انها قال سارق موتانا
 كسارق احيانا ولم يترك عليه ما لم يترك عليه اجماع فان قالوا القبر ليس بحرم قلنا عندنا انه حرر
 مثله ولقد مضى ان القبر ببيت مقفل عليه وسرق الكفن منه لما وجب عليه القطع عند عمر وان
 سرق من حرره فمطل اعتباره حرره فان قالوا الكفن ليس ملك لا حرمه كيف يقطع فيما ليس ملك
 قيل في ذلك لمقتضى اوجه احدها انه ما حكم ملك اليه ولا يمتنع ان يكون ملكا له في حرمه وفي حكم ملكه
 بعد وفاته لان ان الذين يبيعون حرمه يبيعون حكم القايمة ببيت ومنه بعد وفاته فذلك الكفن
 الوجه الثاني ملك الوارث والميت احق به ولا يمتنع ان يكون ملكا له في حرمه وفي حكم ملكه
 ومنه فان التركة ملك للوارث والميت احق بها فقتلته وبنيته وهذا لما لو ان سبها اكل الميت
 كان كقتله لو ارثته والشافعي ليس ملك لا حرمه ولا يمتنع ان لا يكون ملكا لا حرمه ولا يمتنع ان لا يكون ملكا
 الكعبة وجازي المسجد فاذا قيل ملك الوارث او يبيع حكم ملك الوارث كان المطالب هو الوارث

سرق

للمنفعة كقتل اباهم او ابيه من لم يقطع يمينه وان كانت نافذة امسح واحدا فقطعت عنه هكذا
قوله اذا كانت رجله اليمنى لا يمشي المشي لم يقطع رجله اليسرى **مسألة** دليلنا الظاهر كالمثل فيصير
كل من قطع يمينه مرة فلا بأس مرة اخرى فقلنا حتى لو تكررت ذلك من دفع مرات
قلناه فيه الواجب وبه قال الشافعي غير انه لم يعتبر القتل على اصله وسواس قهرا الذي سرقه منه
اولا او من غيره وقال ابو حنيفة اذا قطع السارق باليمين مرة لم يقطع يمينه مرة اخرى فلو سرق بعد ذلك
فلا يقطع سراسر قنانه الا في مسئلة واحدة فانه قال ان كل من قطع يمينه او لا يقطع
ثم سرق ما عدا سرق الثوب قطعناه **مسألة** دليلنا الآية وهو الظاهر ولم يفصلوا **مسألة** لا
يشتبه الحكم بالسرقة وجوب القطع بالارادة واحدة ويجوز ان يغتفر مرتين حتى يحكم عليه بالسرقة وبه قال
ابن ابي ليلى وابن شبر بن جابر بن يوسف ومحمد واصحق وقال ابو حنيفة وما كان والشافعي انه يثبت بالارادة مرة
واحدة ويعزوم ويقطع **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجماعهم وان ما اعتبرنا جميع على وجوب القطع به وليس
على ما قاله دليل روي ان سارقا ارعته على عم بالسرقة فاشهر فاقربا فقال لان اذوت مرتين وعزم
ولا خلافه **مسألة** اذا ثبت القطع باقراره ثم رجع عنه سقط برجرعه وبه قال طائفة الفقهاء والاشاعرة
فانه لا يصح سقط برجرعه **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجماعهم وروي امير المؤمنين ان النبي عليه السلام قال اني اراكم قد
اعتزوا اعتزافا ولم يصبه من متاع هذا عليه السلام ما اهلك سيئت قال يلى فاعاد عليه مرتين **مسألة**
فامر به بقطع وجهه فقالوا استغفر الله وبالله فما الاستغفر له وانكسب اليه فقال النبي عليه السلام
والله لا يثبت عليه ثواب ولا عقاب **مسألة** ان النبي صلى الله عليه وسلم سرق من مال رجل فاستغفر الله له فاستغفر الله له
ان عليا عليه السلام وهو مروي عن علي بن ابي بكر بن مسعود ولا خلاف فيهما **مسألة** اذا قامت على اليمين
بان يصدق بها ما جاز في الغائب وليس الغائب ولكن بكل من يقطع حتى يحجزه الغائب وكذلك قال الامام الليث
انه لما باه غائب فقيم عليه احد حتى يحجزه وان اقر بالسرقه والزنا اقيم عليه واحد منهما وقال الشافعي
انه لا يقطع في السرقة ويجوز في الزنا واختلاف الحكم على كل طريق فقال ابو العباس لا يجزى ولا يقيم وقال ابو
اسحق المسكن على قولين احدهما يقطع ويجوز والثاني لا يجزى ولا يقطع وقال ابو العباس من سلكه ولو حجب
الركب ولا يقطع في السرقة ويجوز في الزنا **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجماعهم ولا يجزى في السرقة والزنا انه يكون

ان يكون الغائب ابا جلد العين للسرقة او ملكا يابها وقهرها عليه او كانت ملكه عنده غضب
ابيه او دعيته او غير ذلك او ابا جلد له على الامانة او يابها واذا احتمل ذلك لم يقطع ولم يجد السرقة وقامع الزنا
فانه يقيم عليه الحد والقطع **مسألة** يثبت عليه القطع باقراره وحده في الزنا باقراره وهو من حقوق الله فلا يقف
على حصول الغائب والظاهر يوجب القطع واقامته الحد عليه وهو قوله فاقطعوا ايديها وقوله عز وجل
فاخذوا كل واحد منهما ما بين يديه **مسألة** اذا سرق عينا يقطع في مثله او قطعناه فان كانت العين ما بين يديه
برحالة خلعت وان كانت نافذة عنده فيمنه قال الحسن التميمي والشافعي والزهرى والاوزاعي والليث
بن سعد وابن شبر بن جابر ومحمد والشافعي واحمد بن حنبل وسواهم ان السارق غيبا او فقيرا وقال ابو حنيفة
لا اجمع بين الزنا والقطع فاذا طالب السرقة منه بالسرقة ورفعوا الى السلطان فان عثره له ماله سارق
سقط وان سكت حتى قطع الامام سقط العزم عنه وكان صبره وسكوته حتى قطع رعا منه بالقطع
عن الزعم وقال مالك بن كان موسيرا فان كان فقيرا لا يعزوم ولا في حبيبة تقبيل قال اذا سرق ثوبا
فصنعه اسود فقطع لم يرد الثوب لانه السواد جعله السنن ملك وان اصبح امره كان عليه رده
لان ثوبه لا يصح له المستملك **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجماعهم وايضا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما فاوجب القطع سوا الزعم اولم يعزوم ممن قال اذا عزم سقط قطعه بولي له لانه وايضا قال النبي
توجب القطع من غير عزم وعندكم ان السرقة من منتهى جوار من المطالبة بالعدم فيسقط القطع
وان سكت حتى يقطع سقط عزمه **مسألة** اذا سرق العبد من مال مولاه لا قطع عليه وبه قال
الفقهاء وقال داود وعليه القطع **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجماعهم وايضا اصله في الدمنة **مسألة**
اذا سرق الرجل مال مولاه فلا قطع عليه اطلاق الا داود ان سرق الولد من مال والده او واحد منهما
او احد ابويه وحدهما او احدا من قبل امه وان علون كان عليه القطع وقال جميع الفقهاء لا قطع عليه
وروي عن علي بن ابي طالب ان عليه القطع **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجماعهم وبه قال
سرق احد الزوجين من الآخر غير حريم فلا قطع بالطلاق وان سرق من حريمه فليس عليه القطع وبه
قال مالك والشافعي وبه قالان احدهما مثل ما قلناه وهو اختيار الرافعي والي حاكم والقول الثاني
لا قطع عليه وبه قال ابو حنيفة وهاكذا الخلاف في عذر كل واحد منهما اذا سرق من مال مولي الآخر

فكأنه يد بمثل تسبيله سواء فخلق واحد دليلنا إجماع العزقة وايضا قوله فاقطعوا ايديهما وخجرا لان
عليهما لا يجر عسرهما الا ان اخرج المذليل **مسألة** اذا سرق اللص من مال غيره وجب عليه النقص
وبه قال دارود وقالهم الفقهاء لا قطع عليه دليلنا الاية ويجزى عما عثر بها **مسألة** يخرج
من خروج عترة الرافدين والوليد من ذوي الاحكام اذا سرق من الاخر وهو كالاخيه يجب عليه النقص وبه قال
الشافعي وقال ابو حنيفة كل شخص من عترة ما لم يجرم بالنسب فالقطع ساقط كما يستقط من الولد والاب
مثل الاخوة والاخوات والعمام والعمات والاعوال والخالات دليلنا الاية ويجزى عما عثر بها
وايضا عليه اجماع العزقة **مسألة** روي اصحابنا انه اذا سرق الرجل من بيت المولى كان من ماله سهم فيه
اكثر مما يصيبه بقدر المصاب كان عليه النقص وكذلك اذا سرق من العترة وقال جميع الفقهاء
لا قطع عليه لا تقبيل دليلنا اجماع العزقة وضاحح والاية ويجزى بديله عليه لانها لا تجزى من ماله
مسألة من سرق شيئا من المالك من العبدان والظناير وغيرهما فعليه قيمته بمصاب ربع دينار
وجب عليه النقص وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع عليه بناء على اصله اذا سرق من ائمة العظم
مع ما ليس فيه النقص لا قطع عليه دليلنا الاية ويجزى عما عثر بها اذا ما ذهب اليه في ذلك
فيما بين **مسألة** من سرق من جيب غيره وكان بالظن ان يكون موقر فحبس اخر او من كثره
وكان كذلك كان عليه النقص وان سرق من ائمة الاغنياء او عبيد الاقطع فلا قطع عليه سواء شدة في ائمة او من
خارج وقار جميع الفقهاء عليه النقص لم يعتبروا فيه ضمان من قيمته الا ما حقيقته قالوا اذا شدة في
كثرة فان شدة من غنى وتكره من خارج فلا قطع عليه وان شدة من خارج وتكره من ائمة فعليه النقص
والثاني لا يفضل دليلنا اجماع العزقة واجتراح وايضا الاصل في ائمة العزقة وايضا ما كان له
جمع على وجوب النقص فيه وما ذكره وليس عليه النقص **مسألة** اذا نزلت على الاموال والاعمال
في مكان واضرب فيه حاجر كانت في غير حرز من وكل ما معها من متاع وغيره فلا قطع فيها
ولا يجرى فيها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان اخذ اللص الرأب ما يجرى بها فلا قطع عليه لانه اخذ
الحرز وان شق الرأب واحد المانع من حرزها فعليه النقص دليلنا ان الحرز يخرج من العادة وما
ذكرناه لا يجرى فيه بل يجرى في حاله كذلك قبل ان يصيبه من جله حرز فعليه الملائكة

وايضا الاصل في ائمة العزقة ومنغلقا يحتاج اليه دليلنا لانه **مسألة** من سرق باب دار رجل
قلعه واخذ له او عده من ماله بيطه آخر او لم يمتدحه مضابا كان عليه النقص وبه قال الشافعي وقال ابو
حنيفة لا قطع عليه لانه سرق وانما عدهم دليلنا ان سرقوا السارق والساقطة والحجر وايضا
فان الباب والاحجار في حرز الله فاذا اخذ من الحرز قطعناه **مسألة** اذا اقترع اللص على نفسه
بالسنة لا يقبل قراره وقال جميع الفقهاء يقبل ويقطع دليلنا اجماع العزقة وايضا فان ائمة
يزو ما لا يغيره لا يغير نفسه وهو كغيره فلا يقبل ائمة على غيره **مسألة** اذا عتقه
رجل فقتله وقعا من نفسه فلا ضمان عليه سيما في السيف والمثقل لئلا كان
القتل او ما كان وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان بالسيف كما قتله وان كان بالمثقل كما
ليلا فذلك وان كان نقارا فعليه الضمان دليلنا الاصل في ائمة العزقة ومنغلقا يحتاج اليه دليل
مسألة اذا سرق الغاصب من اربعة اجناس الغنيمة ما يزيد على مقدار نصيبه مضابا وجب
قلعه والشافعي يدين ان لهما مثل ما قتله والاصل لا قطع عليه لانه في حوزة الصبيح دليلنا
اجماع العزقة واجتراح

كتاب قطع الطريق

مسألة الحارب الذي ذكره الله تعالى في ائمة الحارب من قطع الطريق الذين يشرون السلاح ويخيفون
الليل وبه قال ابن عباس وجماعة الفقهاء وقال قوم هم اهل الذمة اذا انقضوا العهد وكفوا
بالحرب وحاربوا المسلمين وقال ابن عمر المراد بالاية لانهم لم يزلت في العهد دليلنا اجماع العزقة
واجتراح وايضا قوله في سياق الاية الذين ناهوا عن قتل ان يقدروا عليهم فاعلم ان الله عفو رحيم
فاخبر ان العفو يزيل النقط بالذمة قبل القذرة عليه وكان المراد باصل الذمة واهل الذمة كانت
الذمة منهم قبل الذمة وبعد الذمة سواء اخلص بذلك والذمة قبل الذمة ونحو ذلك حكم
ولت الاية على ما قلناه **مسألة** اذا اشترى السلاح وخاف السبيل قطع الطريق كان حكمه في طريقه
الامانة التقدير وبغيره ان يبيده من البلد وان قتلوه لم يلحقوا قتل القتل بغيره وبغيره العفو عنه
وان قتل واحد المالك قتل ومصلب وان اخذ المالك لم يقتل قطعت يده وبغيره خلاف من يجرى في الارض

منه ان قتل

المراد

منه انك تكتب شي من هذا وتبعهم انما اكلوا كان في طلبهم فاذا اقدروا عليهم اقام عليهم الحدود
قال في الصحابة عبد الله بن عباس وفي الفقهاء حادو الشيش سعد ومحمد بن الحسن والشافعي ومحمد
قولي حبيبة وانما اخذت به مصنفين فاذا اقبل واخذ الما قطع وقتل وعندهما يصيب ولما لثافي
ان النجاشي ما اقله وعنده النبي هو الجوسر وعلى الخواوي عن ابي حنيفة ه لهما هذا وليس كمالا
عليك وانما اقله مذهب محمد بن الحسن فاما مذهب محمد بن الحنفية الكوفي في الجمع المصنفين ان الامام محمد
بين اربعة اشياء يقطع من خلاف ويقتل او يقطع من خلاف ويصلب وان شاء قتل او يقطع وان شاء صلب
ولم يقطع والكلام باقي عليه وقالوا انما لا يقطع عليه في صفة قاطع الطريق وهو اذا اظهر السلاح واذا ان السبيل
يقطع الطريق كانت عقوبته مرتبة على صفة فان كان من اهل الرأي والدين يمسك وان كان من اهل القتال
دون التدبير قطعه من خلاف وان لم يكن واحد منهم لا تدبر ولا يبطئ فانه من الارض وفيه ان يخرج
الي بلد اخر فيحبسه فيه وذهب قوم ليه ان اكمل على الخبيث من شر السلاح واذا ان السبيل يقطع
الطريق كان الامام محمد بن اربعة اشياء القتل والصلب والقتل والنفي من الارض فذهب اليه بن
السبب ويحسن البصر وعطاهما خرج من هذا مذهبان الشيعة عند التابعين والتقليد
عند الفقهاء دليلنا اجماع العروة واجادهم وايضا روي عن بن عباس انه قال ان قتلوا ان
قتلوا او يصلبوا ان قتلوا واخذوا الملك او يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اخذوا المال
ولم يقتلوا وينفقوا من الارض على ما شئوا فاما ان يكون قولي في قتلها او يقطع ايديهم ان كان في ماله
وايضا اقلنا على هذا الترتيب اعطينا كلفه فائدة جديدة وعلى ما قاله لا يقتل ذلك
وكان ما قلناه اولى والناشد خلق الله هذه الاحكام على حارب الله ورسوله ومعلوم ان حاربة
الله لا يقرب بنت ان المراد من حارب الله ودينه وسوله فافقني وجوه المائدة منهم ومن خلق
هذه الاحكام عليها قبل الحداثة فتمت ترك الظاهر والرائي ان الله تعالى في هذه الاحكام فاعلموا
بالاعطاء والاعطاء وكل موضع ذكر الله احكاما صلبة اما الاعطاء كانت على الترتيب ككفا رة
الظواهر والقتل وكل موضع كانت على الترتيب بالاحكام ككفا رة الايمان والافاضة وحيث
من عفا ان النجاشي قال لا يجلد امرئ في مسلم الا باحدى ثلث كفر بعد ايمان او ذنبا بعد احسان

او قتل فضره من يرضى وهذا ما جعل شيئا من هذا فوجب لا يقتل وروى النبي عليه السلام انه قال
العلم بين رجم دينار مضاعفا ودية معينة لا يقطع الا بدين رجم دينار ومن قطع قبل اخذ المال فقد تركه فغير
مسألة قد بينا ان تغييره عن الارض ان يخرج من بلده ولا يترك ان يبيت في بلده حتى يتوب
فان مضى لملا الشك منع من دخوله وقولوا على تركهم من دخوله اليهم فقال ابو حنيفة
فغيره ان يجلس في بلده وقال ابو العباس مريم بن جيسر في عير طلبة دليلنا اجماع العروة واجادهم
مسألة اذا قتل الحارث اثم القتل عليه ولم يزل العفو عنه لاجل واحد وبه قال الشافعي وقال بعض
الناظر على التغيير ويكره عن ابي حنيفة ان قتل واخذ الما اختم قتله وان قتل لم ياخذ الما كان الذي
بالبحرين القضاة والعفو لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله ثم انتم ياخذونهم حين تمام الجور
ودليلنا اجماع العروة واجادهم وان رجم القتل مع عليه والتوبة يحتاج الى دليل
ولا يترك على ما بيننا لان الله تعالى وجب القتل ولم يترك التغيير **مسألة** الصلب
لا يكون الا بعد ان يقتل ثم يصلب ويترك بعد ثلثة ايام وقال الشافعي مثل ذلك وقال بن ابي
حسيرة لا يترك بعد ثلثة ايام بل يترك حتى يسيل صديدا وقال قوم من اصحابه يصلب
حيما يترك حتى يموت ومن ابي يوسف روايتان احدها مثل ما قلناه والثانية ان يصلب حتى
ينتهي بطنه بالدم حتى يموت دليلنا اجماع العروة واجادهم **مسألة** اذا قتل الحارث
ولما اوصى او كان مسلما قتل ذمينا فانه يقتل بديه ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه
والثاني وهو انها عندم لا يقتل دليلنا قولنا قتلها او يقتلوا معناه او يقتلوا ان قتلوا ولم يصل
وتخصيصه يحتاج الى دليل والفقهاء الثاني في قولي ايضا لقوله عليه السلام لا يقتل والدنوة ولا يقتل حتى
مسألة ان الذي ادب يختم عليه القتل يكون مجازا لا تروى له اوجه الوجب عنه لو حمله
واستحب على هذا ان يجب قتله وان كان قتل ولد او ذمينا يكون مجازا **مسألة** قد قلنا ان كان
اد اأخذ الما قطع ولا يجب قطوعه حتى ياخذ مضاعفا يجب فيه الفلج في السرقة والشافعي
فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وعليه عامة اصحابه وقال بعضهم يقطع في قتل المال وكثيره
دليلنا ان ما اعتبرنا صحيحا وجوب القطع به وما قالوا ليس عليه دليل وايضا قوله عليه

السكر الطعم ومنه فقال سكرني فلان اي طعمهم وكذلك قول الشاعر
جعلت عيب الاعمى سكر

بجى جعلت عيب الاعمى حتى جعلت طعمها كذا وقال القائل السكر من سكر على ان السكر من سكر
تقبح القز والذبيب هذا اصله حسن بن زياد اللؤلؤي وهو حرام بل خلاف على قولهم طوطي
السكر من الاشياء المشتركة لوقف الكلام فيها على البيان ورواه النسيبي عن ابيه قال حرمت سكر
يعنيها والسكر من كل شراب **والجواب** انه روي هذا الخبر موثوقا على الصحيح لا على غيره
حجة في ذلك ولو كان مستندا كان قوله حرمت الخمر يعنيها لا دلالة فيه ولا يقولون بدليل الخطاب
ومن يقول به لا يقول اذ اعلى الاسم بالحكم وهذا تعليل الحكم بالاسم **واما** قوله والسكر
من كل شراب معناه لو سكر من شراب وقدره في سكره ذلك ولو لم يكن مرقبا
كان معناه ان السكر لا يقع البيع عنه لانه من فعل الله تعالى كما يحسن والمقصود بالخير
انه اذا لم يسكر **فان قيل** معناه الفايقة في الخمر والنقود بين المسكر او الخمر اذا كان الكلالا
قلنا انه فائدة ان احدهما ان الله تعالى حرم الخمر في الكتاب وحرم رسول الله ما عداها
من المسكرات فكان معناه حرمت الخمر في الكتاب والسكر بالسنن والشرع
اراد به تعريض البيع في المسكرات فذكرها في محله ثم افرد بها بالذكور قوله الخمر كناية عن المسكرات
فكلمها ثم افرد بها بالذكر كناية عن البيع كقولنا حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصاروه
عن النبي موسى ان النبي لم قال شرابا ولا سكر **فاجاب** انا قلنا انه انما قال انما
عن شراب الفصل فاما ذلك المتفق فقلت انهم يثبتون من الدخلة فقال ذلك الخبر اخبرني
ان كل من سكر حرام فاذا كان هذا يكون قوله شرابا ولا سكر وامعنا ولا تشربوا المسكر بدليل
ما رواه في الخبر الآخر وبذلك ان السكر لا يقع عليه ما معني **وما** روي عن ابن مسعود
ان النبي لم يبيد السقياء فشبهه وقطب فاستند عاذرنا من ما روي عن ابن مسعود
فيه فقال لا اعملتني عليكم من الاثم فاكسروا بالماء **فالجواب** عنه ان النبي
السقياء ما كان مسكرا لان القوم كانوا يثبتون ذلك للحاج ليشربوا الا اصاروا من منار يثبتون

ليلة العاشر فصاروا من اولئك ثم يروون ملكه فيشربون منه وهو خير سكر فاذا ثبت
هذا ما ليس بكسر فليس بحرام والنبي عليه السلام كان يشربه وروي عن عائشة انها قالت كنا نأخذ
رسول الله على غدايه فيشربه على عشاءه ومنه له على عشاءه فيشربه على عشاءه وقال ابن عباس كان النبي
يخرج من رسول الله صلى الله عليه وآله فيشرب منه يومين او ثلاثة واذا كان في الثالث اخرجوه ان لم يبق له
وانما حب النبي الماء عليه لئلا يشرب منه فاما ما كان خافرا عصب على الماء حتى يبرأ فانه لهم
قطب قال الا لا يبي انما فعل ذلك لانه حقه لانه كان اشتد لانه لو كان للشدة كان حراما عندكم لانه
تقبح غيره طويخ فكيف كان النبي يكسره بالماء ولقد بينا لآخر ابن مسعود
ان النبي لم يبي من النبيذ احدا له حرام فقال حرام حلال فانه ضعيف وروي عبد العزيز
برايان عن النبي روي رخصة قالوا وعبد العزيز بن ابيان ضعيف على انه يجوز ان يحل ذلك على النبي
الذي لا يسكر لانه يتحل ذلك فان **والجواب** انه روي من قوله لا يسكر حرام فالراوي
لا يعرف اصل النقل بل هو معطوف اكثر ما رواه قلنا هذا باطل فان النبي لم يقل اربعة منها
ومسألة برنج بعضها ثبت انها في البيع وليس شيء من اجزائها في البيع **مسألة** حريم الحرام
غير معلوم وانما يحرم سائر المسكرات لا شرابا ولا اسم والدليل اخر وقال الشافعي هو معلوم عليه
الشدة المطرية وسائر المسكرات مفسر عليها وقال ابو حنيفة هو محرم يعنيها غيره معلوم وانما هي
تقبح القز والذبيب بدليل اخر ولا يقبح عليها شيء من المسكرات **مسألة** دليلنا ان هذا الفرع ساخط
عنا لانا لا نقول بالقياس اصلية الشرع والكلام في كونها معلومة فخرج على القول بالقياس من جعل بيع من العمل
بالاينما الكلام في هذه المسئلة وليس ها هنا موضع الكلام في تحريم القياس **مسألة** نبيذ
الخلطين وهو ما عذب من مزيج عترو وذيب وبيد اذا كان طويلا غير مسكورا كونه وبذلك
ابو حنيفة وقال الشافعي هو مسكور فمعتلور **مسألة** دليلنا الاصل الا بالخذ لان اوصافا نصوا عليه
وقالوا لا بأس به اذا لم يكن مسكورا وبني النبي من الخلطين عوا على انه اذا كان مسكورا يكون محرما
مسألة في شراب الخمر فافق حله وبذلك ابو حنيفة ثمانية حله واهله
والنوري وما لك لا يبرأ عليه ولا يقبح وقال الشافعي حله ارفعون فان را الامام ان يبيد عليها

ثلاثون فلا يبلغه بعد احد واكثر من اربع عشرة وسبعون وهذا مثل ما قلناه وقال مالك والاولي
اجنبا والامام فان يرى ان يصير به ثلثا ثمة واكثر فاعمل كما فعل عمر بن زور عليه الكتاب
مقره ثلثا ثمة **مسألة** لا يفتل احد ود في المسجد وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن ابي ليلى
يقام فيها دليلنا اجماع الفقه واجتباهم وقوله علم لا يفتل احد ود في المسجد **ه ه**

كتاب قتال اهل الرد

مسألة اذا ارتد الزماني من زمان بعد ارتدوها ولما كان في دار الاسلام لا يستنوي
وان رزق في دار الحرب يستنوي وبه قال ابو حنيفة والشافعي في قولن ائمتنا لا يستنوي
والاخر مستنوي سواء رزق في دار الاسلام او دار الحرب على قولنهم **دليلنا** اجماع الفقه
واجتباهم وايضا فانما اذا رزق في دار الاسلام فهو في دار الاسلام بدلالة ان ابوبكر بن عمر بن الخطاب
فان لم يجر اجالا واذا اصر واستقام فانه من دار الاسلام ولا يفتل احد ود في دار الاسلام
استقامته **مسألة** اذا اختلف اهل الرد ما اختلفوا في اموالهم كان عليهم العفو في الانفس والعتاق
في الاموال سواء كانوا في منعة او لم يكونوا في منعة وقال الشافعي ان لم يكونوا في منعة
مثل ما قلناه وان كانوا في منعة فعلى قولن ائمتنا هو الذي عندهم مثل ما قلناه وللشافعي لا يفتل
عليهم العتاق قاله في قتال اهل البغ وبه قال ابو حنيفة **دليلنا** قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس
بالنفس الاية وقوله ومن قتل مظلوما الاية وقوله ولكم في القصاص حياة ولم يفصل في من يفتل من اهل الرد
قال في اهل الرد يفتل من قتلناه ولا يفتل من قتلناه ولم يفتل من قتلناه ولم يفتل من قتلناه ولم يفتل من قتلناه
فتل بعد قتلنا فاهله بين جنسين ان احبوا القتل وان احبوا الخذلان **مسألة**

اذا ارتد الرجل ثم راه اخوه المسلمين محلي في قتلنا يفتلنا في الرد فبان انه كان رجلا الاسلام
فان علم رجلا في الاسلام كان عليه العفو بخلاف وان لم يعلم رجلا كان عليه العفو وكذلك اذا اراد
ذميا فقتله يفتلنا انه على الكفر فبان مسلما او قتل من كان عبدا فبان انه اعتق فعليه العفو
في هذه الموضع كلها وللشافعي فيه قولن ائمتنا لا يفتل احد ود في دار الاسلام

دليلنا قوله تعالى النفس بالنفس وقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقوله
سجانه ولكم في القصاص حياة يا ايها الذين امنوا **دليلنا** وبه قاله من جنسين ولم يفتل
لم يفتلوا **مسألة** اذا اكره المسلم على كلمة الكفر قتلها لم يحكم بكفره ولم يفتل
وبه قال جميع الفقهاء والا ان ايا حنيفة قال اقياس ان امرأته لا يفتل **دليلنا** اجماع الفقه
استنوا ما قال ابو يوسف يحكم بكفره وليس امرأته **دليلنا** اجماع الفقه وايضا قوله تعالى

الامن اكره وقوله مطهرين بالايان وايضا الاصل بقاء العتق والامن يحتاج الى دليل **مسألة**
السكران الذي لا يحسن اذا سلم وكان كافرا او ارتد وكان مسلما لم يحكم باسلامه ولا ارتداده
وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يحكم باسلامه وارتداده **دليلنا** ان الاصل بقاء الاسلام
ان كان مسلما وبقاء كفره ان كان كافرا فعلى من ادعى تغيره الدليل وفيما من الشافعي
على ما عوفده وانما يحتمل ولا سلم لان عندنا ان عوفده كلها فاسده ولا يفتل شيئا منها سده والاصل
منارح فيه وانما ذلك على ابو حنيفة لانه يسلم له العفو ويغفر بينهما ان العفو لا يحتاج الى دليل
الاعتقاد في صحته فلهذا اختلف منه والايان يحصر بغيره في اعتقاد وليس من اهل الرد وعندنا ان
العفو كلها يحتاج الى ائمة واعتقاد ومشي خلاصتها فلا تقع صحته **مسألة** المرتد الذي يستتاب

اذا رجع الى الاسلام ثم كفر قتل في الرابعة ولا يستتاب وقال الشافعي يستتاب
بدا غير انه يعزب في الثانية والثالثة وكذلك كل كافر وقال ابو حنيفة يحبس في الثالثة لان محصر
عنه فغيره وقال الشافعي من راحه يقتل في الثالثة وهو قوي لقوله تعالى الذين امنوا ثم كفروا
في كفروا ثم كفروا او كفروا فلان يكون احد ليقتلهم منين انه لا يفتل بعد الثالثة **دليلنا** اجماع الفقه
على ان كل مرتكب الكبير فاد افعليه ما يستحقه قتل في الرابعة وذلك على غيره **ه ه ه**

كتاب صولة البهيمية

مسألة اذا اصابت البهيمة على انسان فلم يحسن من دفعها الا بقتلها فلا ضمان عليه وبه قال
جميع الفقهاء ما صدوا حتى وان شافوه وقال ابو حنيفة عليه مما بناه الفقه بعد ان وافقنا على جواز قتلها

دليلنا اجماع الفرقة وبرادة النعمة وايضا قوله تعالى ما على المؤمنين من سبيل وهذا محض
 لانه فعل ما يجب عليه فعلة لان دفع النعمة عن النفس واجب وعلى قول اخر ان مسخ
 له فعله وايضا قوله لا يكل ما لا يمرى مسلم الا عن طيبة فصرحته وايضا قوله عليكم جرح النجا
 ويجوز ان يكون ايراد جنائنها على غيرها اذا صيف الجرح الى فعلها ويجوز ان يكون هو معقولة فيها من محله
 على الامرين وايضا خلافه لان ان صال عليه ادعي قد صفة عليه ان لم يكن من صفات البهية اوجب ذلك
مسألة اذا حضر رجل يد رجل في حال الخصومة او غيرها فالتزم يده من العاص مستقطبت
 من العاص فلا ضمان عليه وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن ابي ليلى عليه السلام دليلنا ما قلناه
 في المسألة الاولى سواء روي ان رجلا خاض رجلا فقتل احداهما يد صاحبه فالتزم للخصومة بينه
 من العاص فذهب ثنيته فاني النبي عليه السلام فاحز به ذلك فاحذر منه وقال الديق يده وفيك
 نقضها كحائقي فحمل **مسألة** اذا طلع يده من رجل فظن ان حرمته فله ان يبري عينه
 فاذا فعل فذهب ذلك ضمان عليه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس كذلك فان فعله لم
 الضمان دليلنا اجماع الفرقة واجبارهم وايضا برادة النعمة دليلها هنا وروي ابو حنيفة
 ان النبي عم قال لا تلح عليك لحد فقهه بحصاد ففقت عينة فلا جناح عليك فلا ضمان لان
 الحد لا يفصل بين الامرين **مسألة** اذا كان لرجل مائة فارس لم يملكه فالتفت به فافضله ضمانه
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه دليلنا اجماع الفرقة واجبارهم وروي ابن ابي
 البراء عارب دخلت حائطا فاصدته فزغ ذلك النبي عم ففقت على اهل الامور حفظها هناك
 وعلى اهل المواشي حفظها ليلا وان على اهلها الا ضمان به الليل **مسألة** اذا كان راكب دابة
 او فليدها ففعله ضمان ما تشقه بدينها وليس عليه ضمان ما تشقه برجلها وبه قال
 ابو حنيفة وقال الشافعي يلزمه ضمان جميع ما تشقه بالية والرجل دليلنا اجماع الفرقة واجبارهم
 وايضا الاصل برادة النعمة وشغلها يحتاج الى دليل وروي ابو حنيفة ان النبي عم قال لا رجل
 حمار والمعدن حمار في الزمان حسن وقوله النخل حمار يعني خيلها تهاهد ولا يفتن فاما اذا كان
 سائقا فانه يفتن جميع خلاف **مسألة** اذا دخل رجل دار قوم يادهم فقتل كلبهم كان

في قوله ما على المؤمنين من سبيل

عليه

دليلنا اجماع الفرقة واجبارهم **مسألة**
 عليهم ضمانه وللشافعي فيه قولان
 اذا دخل دار قوم يادهم فقتل كلبهم كان
 دليلنا اجماع الفرقة واجبارهم وايضا الاصل برادة النعمة

كتاب التفسير
مسألة اجماع ائمة على الكفاية وبه قال جميع الفقهاء وقال سعيد بن المسيب ومن على الايمان
 دليلنا اجماع الفرقة وايضا الاصل برادة النعمة وايضا قوله تعالى لا يسئلي القراءون من المؤمنين
 من ثوبه ولا يجدوا فيه سبيلا الى الله بالحق وانفسهم الاية الى قوله وكذا وعد الله المحسنين فحمل
 من ثوبه ائمة من القراءين فدل على ان جميع جارية وان كان اجماعا افضل وروي عن النبي عم انه قال من
 حذر غارا فقتل غارا ومن خلفنا عاريا في اهلكه فقتل **مسألة** روي ابي ابيان بن جابر ان يعرفوا
 الاشارة من غيره وبأخذ عليه حرة وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقة
مسألة اذا اغترت طائفة بغير اذن الامام فقتلوا امالا فالامام يجوز ان شاء اخذ منهم وان شاء ترك عليهم
 وبه قال الاوزاعي وحسن البصري وقال الشافعي يحبس عليهم وقال ابو حنيفة لا يحبس دليلنا اجماع
 الفرقة واجبارهم **مسألة** اذا اغتم المسلمون حيلة للشركيين ومواسيهم ثم ادركهم
 المشركون وخافوا اخذهم ادم لم يجر عقوبتها وقتلها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز قتلها
 دليلنا اجماع الفرقة واجبارهم وروي عن النبي عم ان يبي من ذبح الحيوان بغير ما كثره من يبي من قتل
 الحيوان صبرا **مسألة** الشيوخ الذي لا يراي لهم ولا قاتلهم كاذبان واحسان
 المواضع اذا وقعوا في الاسر حلقتهم وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه يجوز وهو
 الاصح الثاني لا يجوز قتلهم وبه قال ابو حنيفة وذهب اليه قوم من اصحابنا دليلنا على الاول
 قوله لا تقاتلوا المشركين ولم يعضلوا وايضا قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الاية الى قوله
 حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ولم يعضل وروي سيرة ان النبي عليه السلام قال لا تقاتلوا شيوخ
 المشركين واستنقوا شيوخهم يعني الفقهاء المراهقين فاما القول بالآخر فقد روي ذلك في بعض اخبارنا

مسألة من لم يبلغ الدعوة من الكفار لا يجوز قتله قبل عرض الدعوة عليه فان قتله فلا ضمان عليه
 بعد قال ابو حنيفة وقال الشافعي عليه ضمانه **مسألة** اذا قتل مسلماً اسيراً استباح قتله
 عليه وبه قال جميع الفقهاء وقال الاربعون عليه ضمان والدنية **مسألة** ان الاصل براءة الذمة وسقطها
 يحتاج اليه **مسألة** يباح ايمان العبيد لاحاد المسلمين سواء اذن له سيده في القتل او لم ياذن
 بعد قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذن له سيده في القتل حتى ايمانه وان لم ياذن لم يرجح **مسألة** ولينا
 قوله الموصون مكافئ ومما وقع فيهم ايمانهم فادناهم عبيدهم **مسألة** من قتل اسيراً
 عليه الحد في ارض العدو من المسلمين وجب عليه الا انه لا يقام عليه في ارض العدو وما يجب الا انه لا يجب
 بل يخرج الى ارض الاسلام **مسألة** وقال الشافعي يجب الحد واقامة سواء كان هناك اماماً او لم يكن
 وقال ابو حنيفة ان كان هناك امام وجب وايهم فان لم يكن بها امام لم يقيم والحق به جوارحه انما يجب
 لكنه لا يقام وهذا مثل ما قلناه وعليه من ابا حنيفة انه قال في قتل اسيراً مسلماً لا يؤخذ عليه والمستوفى وهو
 ولينا على تعريب الحقوليه الزاينة والزاوي فاحلوا كل واحد منها مائة حيلة ولم يفضلوا في
 والسارق والساذقة والآخرها اجماع الفرقة على ذلك **مسألة** لا يملك المشركون اموال
 المسلمين بالفتح والغلبة وان جاروا بها في دار الحرب باجبي باقية يملك للمسلمين فان ظفم الطريق
 ذلك وجده صاحب اخذه بغير ثمن اذ كان قبل الفسقة وان كان بعد الفسقة اخذه ودفع الامام
 قيمته الى موقعه بغير حرج **مسألة** ان لا يمتنع الفسقة وان اسلم الكافر عليه فهو حق به عيسى صاحب
 وبه قال الشافعي وبه ابي ابو بكر وسعيد بن ابي وقاصر وبه الفقهاء وسبعة وقد روي احياناً ان يخلد
 بعد الفسقة بالقيمة وبه قال مالك والاوزاعي وقال ابو حنيفة وبه ابي علي بن محمد بالعهدة فان لم يكن يملكونه
 بالفتح والحاوية في دار الحرب الا ان صاحبها وجد قبل الفسقة اخذه بغير ثمن وان وجد بعد
 الفسقة اخذه بالقيمة وان اسلم الكافر عليه فهو حق به **مسألة** ولينا اجماع الفرقة واجابهم وايضا
 روي عن ابن عباس ان قوماً من المشركين اسروا امرأة انصارية فاقاموها في دارهم وذكر خبر الى ان قال
 في ان كان ذات ليلة اقبلت المرأة من قبلها وجاءت الابل وكلما است بعير اقبل ان است

مست الناقدة فلم تخرج فاست على غيرها وصاحبت بها فانطلقت وطلبوها من بيتها فلم يدركوها
 فندرت ان تجاها الله عليها ان كان غيرها فاقدمت المدينة عرفوا الناقدة وانما ناقة رسول الله
 ثم قالت قد نذرت ان تجاها الله عليها ان اعزها فاحزن النبي ص بذلك فقال النبي ما حزن نبيها
 لا وفالسند ربيع معصية الله ولا وفالسند ربيعاً لا يملكه ابن آدم فاحزن والناقدة منها فاما ما رواه احياناً انه
 يخذل ما له بعد الفسقة بالقيمة فقد روي ذلك من عيسى بن قيس قال سئل رسول الله ص عن رجل سرق دابة
 بعير وابوق له عبد فاحذرها المشركون ثم ظفروا عليها فقالوا ان وجدوها قبل الفسقة ضمن له بغير ثمن
 وان وجدوها بعد الفسقة ضمن له بالقيمة **مسألة** اذا دخل حربي الى دار الاسلام ايماناً ومعه
 العقد اما ان يبيع نفسه وماله لاطلاق فاذ ارجع الى دار الحرب وخلع على نفسه وماله في سلب الام
 ثم ماتت في دار الحرب صار ماله فيك **مسألة** ولنا في يذوق ان احدها مثل ما قلناه والثاني يكون
 لمقتضى في دار الحرب **مسألة** ولنا ان ماله في دار الحرب الاصل فيه انه في دار الحرب عارض في حال ايمان
 مسغناً منه فاذا دار العارض عاد الى الاصل كونه في دار الحرب منه فعليه الدالة **مسألة**
 اذا سلم الحربي احرم ماله ودمه وصغار اولاده وسوا ماله في ذلك الذي في دار الحرب
 اوبة دار الاسلام وقال مالك يجر ماله الذي في دار الاسلام اذا سلم في دار الاسلام فاما في دار
 الحرب حتى يفتنه وينتد عليه ان اهل الحرب لا يملكون فاذ اسلم تجلدهم الملك بالفتح والغلبة
 على ماله في دار الاسلام والذي في دار الحرب لا يملك **مسألة** قال ابو حنيفة اذا سلم احرم ما
 في يده من المشاهدة وما يبيع يذبح فاما ما لا يملكه عليه فانه لا يجره فان ظهر المسلم على الدار عتق
 وهكذا اما لا ينقل ولا يجر مثل العقار والاراضي لا يجرها باسلامه لان اليد لا يمتنع عليها على
 اسلم وعند ابي حنيفة ان املاك اهل الحرب صغيفة فلا يكون باسلامهم الاما يملك
 عليه اليد ويقول ايضاً الحربي اذا خرج حربية فاحبها ثم اسلم قبل ان تضع قاله مسلم
 ويحرم استرقاق الله والولد وان اقبل الولد لم يجر استرقاقه وعند الشافعي لا يجر استرقاقه
 بجاني ومال الذي يقتضيه مذهبنا **مسألة** ولنا اجماع الفرقة واجابهم وايضا قوله عليه
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عموماً لم يجر دماؤهم واموالهم

الاجتهاد فاضاف الاموال اليهم وحقيقة ذلك يقتضي ملكا ثم قال عصوا مني دماءهم
واموالهم ولم يفصل بين ما كان بينه واداء الحرب وغيره وروي ان النبي لم يماح في قوله
فليس اساءة رجل فاحرز الاسلام ما دماها واموالهم ومغار اولادها وهذا نص والدليل
على ما لك قوله تعالى وورثكم ارضهم وديارهم وحقيقة الامانة يقتضي الملك **مسألة**
مكة تثبت منه في الشيف به قال الا وراعي ابو حنيفة وهو ما قال وقال
الشافعي انما تثبت صلحا به قال مجاهد دليلنا اجماع العزقة واحكام وروي ان النبي
قال لا دخل منكم استند الى الكعبة وقال من التي سلاحه فهو آمن ومن غلفه بابيه
آمن وآمنهم بعد ان طعنهم ولو كان دخل ما لم ينجح الي ذلك وايضا قوله تعالى انما حقك
صبيحة يعني فتح مكة وقال عز وجل وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم فكان من بعد
ان طعنكم عليهم وهذا صريح في الفتح ومن قرأ الشير والاحبار وكيفية فتح مكة
ودور النبي م ملك علم ان الامر عليها فلهذا وروي عن النبي ما انه قال كل دولة فتح بالسيف
واللينة فمن بالقران وروي عن النبي انه دخل مكة وعلي راسه المعقب وقيل في ذلك
الوقت انما احرأه هذه الامانة فقال **مسألة** اذا وطئ بعض الفاتحين جارية من المعتم لم يلزم
احد وبها جميع الفقهاء وقال الا وراعي ابو نؤد عليه بعد وروي ذلك عن مالك دليلنا
ان الاصل اية الذمة وايضا اجماع العزقة واحكام وايضا قول النبي ادرؤا الحدود بالشيوات
وها هنا شبهة **مسألة** اذا وطئ المسلم جارية من المعتم تجلت بحق به النسب ولو تمت
عليه اجماعا وبه والولد ويلزم ما يفصل عن بغيره وقال الشافعي يلحق به نسبه ولا يلزم
وحيث هو اجماعا عليه فيطهر فان منهم من قال على قولين وقال ابو اسحق تقوم عليه فلا يلزم
فاما الولد فان معتقت الولد قبل ان يثبت اجماعا عليه لا يقوم الولد لها واصغت به ملكة وان
ومعت قبل ان تقوم عليه فله الولد قال ابو حنيفة لا يقوم به النسب وتزوج دليلنا
اجماع العزقة واحكام وايضا قوله فذنبنا الله لا يجب عليه حد وانه ليس بزان وولد الشبهة
يلحق به **مسألة** اذا دخل مسلم دار حرب بايمان فصرق منهم شيئا او استنقص من خزانة

مالا وما دلتا من صاحب المال بايمان كان له ردّه عليه وبها الشافعي وقال
ابو حنيفة لا يلزمه ردّه دليلنا قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانة الى اهلها وهذا
دخول بايمان وليس استسلاما لا يقتضي اية دليل وليس في الفسخ ما يدل على جواز ذلك
مسألة اذا استثنى الزوجان امر شيئا فاسترقا او احدهما الفسخ النكاح بينهما وبها قال
الشافعي ومالك والليث بن سعد والثوري وابو حنيفة وقال الا وراعي ابو حنيفة واحكامه لا يفسخ
دليلنا قوله تعالى والحسنات من النساء الا ما ملكت ايماكم من الزوجات من النساء
واستثنى من ذلك ملك العترة وروي ان عدة الآية تولدت على سبب روي ابو سعيد اخذ روي
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان طرس فغنوا اساقمتم تسر من وطعن الجواز واخبر
فتزلت والحسنات من النساء الا ما ملكت ايماكم الآية تزل به شان الميراثات اذا استثنى
وممكن فاما اذا استثنى بعدا فلا خلاف ان العقد يفسخ **مسألة** اذا استثنى المرأة
مع ولدها الصغير لم يجرى التفريق بينهما بالبيع ما لم يسله العترة من قبل فاداه
بأن ذلك كان جائزا وقال الشافعي لا يعرف بينهما حتى يبلغ الولد فيصح القولين وهاكذا كلامه لها
تلك ملوك وفيه قول اخر انه اذا بلغ حد الخيسر وهو السبع والثمان جاز التفريق كما قلنا
وقال مالك اذا مهر الصبي وهو ان ينفق اسنانه وينبت جاز التفريق وقال الليث بن سعد
اذا لم يجد بها لنفسه ويلبس لنفسه جاز التفريق وقال ابو حنيفة لا يجوز التفريق بينهما
ما لم يسله وقال احمد لا يجوز التفريق ابدا دليلنا اجماع العزقة واحكام **مسألة** اذا تزوج بين
الصغير وبين امه لم يطل البيع فيه وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يطل دليلنا قوله تعالى
ولو الله البيع وايضا الاصل جاز وحنيفة واطلم ينجح جاز لا يطل البيع كان قولنا
فان احضارنا تدلي على ذلك ولانه اذا ثبتت اية مني عند النبي يد على ما والميراث عنه كان قولنا ايضا
روي عن علي بن ابي طالب في جارية وولدها قها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورد البيع **مسألة**
يجوز التفريق بين الابوين وكل قريب ما عدا الولدين والمولودين وبها قال الشافعي وكذا روي
ثم يجرى بالسبب لا يجوز التفريق بينه وبين الولد دليلنا ان الاصل جواز ذلك والمنع يحتاج

إلى دليل **مسألة** إذا استبيح صبي مع ابويه أو أحدهما منعاً به الكفر وبه قال
 شيخ الفقهاء وقال الأوزاعي تبع الشافعي في الإسلام وقال مالك إذا استبيح مع أمه ولا يتبعها
 ويتبع السابق فإن سبها معهما أرى مع الأب تبعه دليلنا قولنا على كل مولود على الفطوة
 فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ولم يفصل بين النبي وغيره دليلنا أن الأصل كونه نافعاً
 لأبويه وكل واحد منهما وفعل ذلك إلا الشافعي يحتاج إلى دليل **مسألة** يجوز بيع أولاد الكفار
 في الموضع الذي يحكم بغيرهم من الكفار والمسلمين وبه قال الشافعي وقال أبو يوسف ولهم البيع
 كإني وقال أبو حنيفة أكره ذلك دليلنا قوله تعالى وأحل الله البيع ولم يفصل وأيضاً فيهم
 لما سبي بني قريظة من النبي لثمة أخيراً بنت ثلثة إلى الحجاز وثلثة إلى الشام والشام كانت
 دار كفن في ذلك الوقت وأما بعد بيع لم يبيع **مسألة** إذا من ثقت عتق من يملكه الشافعي
 وفي المسلمين كافة لا يجوز فتنها بين العاقين وإنما يقتسم بينهم ما سوي العقارات والأشياء
 من الأموال وبه قال مالك والأوزاعي إلا أنهما قالان يصير وفقاً على المسلمين بالعتق وقال
 الشافعي وجب فتنها بين العلم كما يقتسم غير الأصهار وقال أبو حنيفة العام محبوسان
 فتنهم وإن شاء ترك أهلها فبها فتنهم عليهم الجزية وأصل هذا الخلاف سواد العراق التي تخرج
 أيام عمر فعند الشافعي أنه فتنها بين المقاطعة استغاب أنفسهم واشتراطاً وعند مالك أنه وفقاً
 وعند أبي حنيفة أنه أقر أهلها فيها وضرب عليهم الجزية مع الخراج دليلنا إجماع العتقة
 وأجبارهم وقد منعت في كتاب الرقة **مسألة** إذا صلح الأمام قوماً من المشركين
 على أن يعقوا الأديان ويعتقهم فيها ويعتق عيالهم خرجاً جديداً عن الجزية كان ذلك جائزاً
 على حسب ما يجرى المصلحة ويكون الجزية إذا استلزموا أبا عا الأديان من مسلم سقط
 وبه قال الشافعي إلا أنه قيد ذلك بأن قال إذا علم أن ذلك هو ما يحسن كل بايع
 دينار به كل سنة وقال أبو حنيفة لا يسقط ذلك بالإسلام دليلنا إجماع العتقة وأجبارهم
مسألة إذا حكي المشركون أسيراً على أبيهم أو جدهم أو أبائهم وإن لم يقدموا على المال
 بوجع اليهم فإن قدر على المال لم يلزمه إقذاؤه وإن لم يقدم عليه لم يلزمه الرجوع ولا يجوز له ذلك

به قال الشافعي من العتقاء وقال أبو حنيفة والشافعي والمسلمون والشافعي والأوزاعي
 عليه إقذاؤه المال إن قدر وإن لم يقدمه لا يلزمه الرجوع وقال الأوزاعي إن لم يقدمه على المال
 يلزمه الرجوع ويجوز كذلك عن بعض أصحاب الشافعي دليلنا أن الأصل إرادة العتق وإيجاب
 الله الرجوع يحتاج إلى دليل وإما الرجوع إليهم فظاهر الفساد لأنه إذا كان بينهم يلزمه الرجوع
 فكيف يجب عليه الرجوع في إعطاء المال أيامه بقوة ذلك فما روى ذلك باطل **هـ**

كتاب الجزية
مسألة لا يجوز أخذ الجزية من ثياب الأوثان سواء كانوا من العرب أو من غيرهم
 وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يوجز من ثيابهم ولا يؤخذ من العرب وقال مالك يؤخذ من ثيابهم
 الكفار المشركين وليس دليلنا إجماع العتقة وأجبارهم وقوله تعالى أقتلوا المشركين
 حيث وجدوهم وقولهم قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرهون سراحهم
 الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
 صاغرون فخص أهل الكتاب بالجزية دون غيرهم وأيضاً قوله عليه السلام إن أقالمكم
 حتى يقولوا لا إله إلا الله **مسألة** يجوز أخذ الجزية من أهل الكتاب من العرب وبه قال جميع
 الفقهاء وقال أبو يوسف لا يجوز دليلنا قوله تعالى من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 عن يد وهم صاغرون ولم يعف عنهم وأيضاً بعث رسول الله ص إلى خالد بن الوليد بالي دومة الجندل فأغار
 عليهم وأخذوا كنزاً ودفعه فأتى به النبي ص فصاح على الجزية وقال الشافعي أكره من حسان
 رجلين كنهه أرسنان ولا يأخذوا وأخذ رسول الله ص الجزية من أهل حوران ومنهم عمر بن
مسألة المحرسان لهم كتاب ثم رفع عنهم وهو أصح قول الشافعي وبه
 قول آخر أنهم ليس لهم كتاب وبه قال أبو حنيفة دليلنا إجماع العتقة وأجبارهم وروى عن
 علي عليه السلام أن قال كان لهم كتاب أحرقوه وبني فقتلوه فثبت أنهم أهل الكتاب **هـ**
مسألة الصغار لا يؤخذ منهم الجزية ولا يعفون على دينهم وبه قال أبو سعيد الأصمري وقال

باقي الفقهاء انه يوجبونهم الجزية **دليلنا** اجماع الفقه واجبا وهم وايضا
 قوله اقلوا المشركين حيث وجدتموهم وقالوا فاذا الفيتن الذين كفروا فاقرب الرقاب
 ولم يصر باخذ الجزية منهم وايضا قالوا الذين ابومنون بالله الى قوله من الذين
 ابوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد فشرط اخذ الجزية ان يكونوا اهل الكتاب وهو الذي
 باهل كتاب **مسألة** الصغار والذكور اية الجزية هو انهم اهل الجزية على ما يحكم به الاسلام
 من غير ان يكون مقدرة والتمام احكامنا عليهم وقال الشافعي هو التام احكامنا عليهم
 الناس من قال هو وجوب جزى احكامنا عليهم ومنهم من قال الصغار وان يوجد الجزية من
 قايما للمسلم جالس **دليلنا** اجماع الفقه على ان الصغار هو ان لا يدر الجزية فوطئ نفسه عليها
 بل يكون بحسب ما يراه الامام مما يكون معه صاعدا ايضا فلو تعاقبوا الجزية عن يد
 ومن صاعدين فحما الصغار شرط لرفع السيف من قال انه لا يرتفع حتى يبري احكامنا وحج
 يعاين الجزية خائف الظاهر **مسألة** المحبون المطبق للاخلاق لدا جزية عليه وان كان من غير
 حيا ناهي حكم الاغلب **دليلنا** ابو حنيفة وقال الشافعي سقط حكم المحبون ولا يلتصق اياهم
 وقال انهم لا يلتصق اياهم فاذا بلغت الايام حولا وجبت الجزية **دليلنا** قوله تعاقبوا حتى يعطوا
 الجزية ولم يستثن ولم يشترط التلصيق وانما اخذنا المطبق ومن غلب عليه الكراهية لم يحبون
 بليل **مسألة** الشيوخ الهرمي واحكام الصوامع والربيعان يوجد منهم الجزية
 والشافعي فيه قولان بناء على القولين اذا وقعوا في الاسر هل يجوز قتلهم ام لا ومن اعياينا
 من قال لا تؤخذ منهم الجزية **دليلنا** على الاول قوله تعاقبوا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 ولم يعضل **مسألة** يجوز له هل الذمة ان يلبسوا العمائم والرداء **دليلنا** الشافعي قال
 ابو حنيفة واهل البيت ذلك **دليلنا** ان المنع تركت يحتاج الى دليل وايضا فاذا لبسوا العمائم
 وعبروا من المسلمين فلا وجه للمنع من ذلك **مسألة** لبس الجزية حد صدقة بل ذلك موكولا
 لا اجتهاد الامام باخذ منهم بحسب ما يراه اصله وما يحفل احوالهم بما يكونون به صاعدين
 وبما قال النووي وقال الشافعي اذا نكح الكافر من نفسه ذم الجزية قبل منته

في
 روى
 في
 لده

موسرا كان ارضه مستورا او مستوحشا وقال مالك اقل الجزية اربع دنانير على اهل الذمة ومعيته
 واربعون درهما على اهل الدوق بية جميع ما ذكرناه وقال ابو حنيفة جزية المتقاضي عشرة درهما والتم
 اربعة وعشرون درهما والغني مئبنة واربعون درهما **دليلنا** اجماع الفقه واجبا وهم وايضا
 ذلك بخلاف ما في جيل شري وليس به الشرح عليه والابا انما وجبت الجزية التي تكون
 باعطائها صاعدا او ذلك لا يختلف احكامه **مسألة** من له كسبه واموال لا يجب عليه
 الجزية **دليلنا** ابو حنيفة والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والاخر هو انما يجب
 عليه **دليلنا** اجماع الفقه وايضا الاصل براءة الذمة وايضا قوله تعاقبوا كيف الله فقنا الان دعيا
 وقوله من وجب له لا يجب الله فقنا الا انما اذا لم يكن له قدر على المال ولا اكتسب فلا يجوز
 ان يجب عليه الجزية **مسألة** اذا وجبت الجزية على الذمي يحول الحول ثم مات او اسلم
 فذلك لا يفسد **دليلنا** ابو حنيفة تسقط وقال الشافعي ان اسلم سقطت ولم يذكر الموت
 والذي يقتضيه المذهب انه اذا مات لا تسقط عنه لان الحق واجبا عليه يوجد من تركته
 وبه قال مالك واما الدليل على اننا تسقط بالاسلام قوله تعاقبوا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
 صاغرون فشرط في اعطائها الصغار وهذا لا يمكن مع الاسلام فيجب ان تسقط وايضا قوله لم
 الاسلام يجب ما قبله فتد سقط لان عمومه يقتضي ذلك وروي عنه انه قال لا تجزى على مسلم
 وذلك على عمومهم في الاعطاء والوجوب **مسألة** اذا اصاحنا المشركين على ان يكون
 اهل لهم الجزية التمتعها وصروها على ارضهم فيجوز للمسلم ان يشترط بيعهم الشرا وتقبض
 انما عشرية **دليلنا** الشافعي وقال مالك الشرا باطل **دليلنا** اجماع الفقه واجبا وهم وايضا
 فان هذه الاصلين املا ان لهم ولا يؤخذ منهم الجزية فيجب ان يبيعوا شرا وعاكسوا الاملاك
مسألة اذا دخل الجزية الى ايمان قال له الامام اخرج لي دار الحرب فان ائت عندنا
 صبرت ففك فبيعنا فاقام مستكبر ثم قال ائتت فاجز قبل منته ولم يكن له اذا اقام سنة
 اخذ الجزية منه بل يرد عليه ما منه **دليلنا** الشافعي وقال ابو حنيفة اذا اقام مستكبر
 صار ذميا **دليلنا** ان عقد الذمة لا يكون الا بالاحكام والقبول وهذا ما وجدنا حكم بالذمة عليه

يحتاج إلى شرع والاصل في الدفعة **مسألة** لا يجوز ان يكون احد من اهل الذمة من ان يدخل الحرم
 بما لا يختص به اولئك من جهة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ان يدخلها ما عدا سبيل القتل
 الى ان ينقل الحرم اليه دليلنا اجماع الفرقة وثبتنا انما المشركون يحبسوا فلا يقرنوا للمسلمين
 مدعا منهم هذا وانما اراد به الحرم كونه خلاف **مسألة** اذا دخل حربي دار الاسلام او اهل الذمة
 دخلوا الحربي من غير شرط لما يؤخذ منهم فانه لا يؤخذ منهم شيء وهو ظاهر من جهة الشافعي وبه قال
 يوقف من الذي اذا دخل بلاد حربي لم يصرف العتق والحرية اذا دخل بلاد الاسلام العتق وقال
 ابو حنيفة يؤخذ منهم ما يختلفون من المسلمين اذا دخلوا دار الحرب فان عتقوا عتقوا
 وان اخذوا منهم نصف العتق مثل ذلك ولا يوقفوا عنهم عقوبتهم دليلنا ان الاصل ابراء الذمة
 وتقدير ما يؤخذ منهم يحتاج إلى شرع وانما ليس هناك احد منهم **مسألة** اذا احادنا
 الامام المشركين على ان من حياه منهم رقة اليهم وكيف الحرب فيما بينهم فانه امره مسلم
 مهاجرة منهم الى بلاد الاسلام لم يجردها بل خلاف الا انه ان جاء زوجها وطالبهم ما التزموا
 اقتضاها اليها **مسألة** ان على الامام ان يرد البزيم للمصالح والشافعي يرد فان احدهما
 مثل ما قلناه وهو صغفهما عنده والثاني وهو الصغف عنده لانه لا يرد عليهم شيئا وهو اختيار
 الشافعي والشافعي وبه قال ابو حنيفة دليلنا قوله تعالى وانهم مثل ما اتفقوا ولما اتفقوا
مسألة يجوز للامام ان يصالح قوما على ان يضرب الجزية على ارضهم حسب ما يراه فاذا اسلموا
 اسقط ذلك عنهم وصارت الارض عتقهم وبه قال الشافعي الا انه قيد ذلك بان يضع عليها
 باقيا يكون من الجزية صاندا قولا ابو حنيفة لا يجوز الاختصاص بها هذا حتى ينضم اليه ضرب
 الجزية على الزواجر ومضى اسلموا لا يسقط عنهم بل يكون الارض خارجية عما وضع عليها
 اجماع الفرقة واختارهم **مسألة** اذا صلحهم على ان ياخذ منهم العتق او السدس او الرقيم مطلقا
 وان لم يرضوا عليهم ان يرضوا عن مقدار الجزية كان ذلك جائزا وقال الشافعي لا يجوز ذلك
 لانه صلب دليلنا اجماع الفرقة واختارهم على ان ذلك في الامام بحيث ما يراه ولم يرضوا
مسألة اذا اشغل النبي من دينه في دين فخر اهل عليه مثل يهودي يبيعون نساء ربي

او نصراني صار يهوديا او مسيحيا او نصري وبه قال ابو حنيفة والشافعي يرد ان احد حائل
 فاطمة والثاني وهو ارجح عنده انه لا يقر لقولهم عليه السلام من يدين دينه فاقبلوه ولقوله تعالى
 ومن يدين دينه فاقبلوه ولقوله تعالى ومن يدين دينه فاقبلوه ولقوله تعالى ومن يدين دينه فاقبلوه
 بعضهم من اجبي وان اختلفوا عليه اجماع الفرقة **مسألة** اذا هلك احد الامام قوما
 فقلوا انما منعه قومه من قتلهم فاجعل عليهم القتل **مسألة** اذا هلك احد الامام قوما
 والشافعي والسارفة والسارفة فاقطعوا ايديهم ولم يعقل **مسألة** اذا هلك احد الامام قوما
 اقيم عليه الحد وقال جميع الفقهاء لا شيء عليه دليلنا قوله تعالى وانما امرنا
 ولم يعقل **مسألة** اهل الذمة اذا اعلنوا ما يحب به ائمة صبا يخرج به شرعهم مثل الزنا
 واللعين والسرقة والقتل انقطع اقيم عليهم الحد ولا خلاف انهم عتقوا والذمة تنقطع ان يجري
 عليهم احكامنا وان عاينوا ما يستحقونه مثل سرقة الحر والحر الحر والحر الحر والحر الحر
 ان يتصرفوا فيهم ما لم يظهره بل خلاف فان اظهره واعلنه كان للامام ان يعقوب عليهم
 الحدود وقيل جميع الفقهاء وليس لهم ان يعقوب عليهم الحدود التامة بعد ذلك لانهم ليسوا بمرتدين
 ذلك ويعتقدون باختيار دليلنا الا ان استلجوا حيا لا قامة الحد وهي على وجه بارئنا
 خصنا حال الاستنار بدليل اجماع وايضا على اجماع الفرقة

كتاب الصيد والذب

باب **مسألة** لا يجوز الصيد الا بالكلب ولا يجوز شئ من جوارح الطير كالصقر
 والبازي والباي شق والعقاب والشيء من سباع البهائم والعهد والتمه الا بالكلب
 خاصة وبه قال ابن عمر ومجاهد وقال ابو حنيفة واختاره ومالك والشافعي والمزني وسبعة
 يجوز جميع ذلك الصيد اذا امن بغيره متى قتل وقال الحسن الميموني واخيه واحد واخوه جوارح
 ذلك الا بالكلب لا سوا البهائم فانه لا يجوز الا صيدا وبه لقوله عليه السلام لو ان الكلب لمة من الامة لامت
 بقولها دليلنا اجماع الفرقة واختارهم ولان ما قلناه من جمع جوارحه وما قاله ليس عليه دليلنا

من عتقوا فانت حرة
 فانه لا يملكها
 فان كان
 من الذمة
 فانه لا يملكها
 فان كان
 من الذمة

وايضا قوتها وما علمت من جوارحها يعني كلبين كلبين الكلاب **مسألة**
 الكلبان يكونان معا ثلاثا شرايط احده اذا ارسله انسانا وثانيها اذا خرج من البيت
 وثالثها ان لا يكون صيده ما يمسكه ويتركه مندها منه دفعت حتى يقال في العادة انه قد علم
 به قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا فعل ذلك دفعت حتى يقال في العادة انه قد علم
 به على الله يصير معك وليس على ما اعتدوه دليل وان لم يخرج به ذلك في العرف وللحق في العرف
 اذا فعل ذلك دفعت حتى لا يعلم **مسألة** قديم الكلب من الصيد يفيد الكلب العلم فان صيده
 لغيره وادركه كان على كذا اذا دعي وان قتله لاجل كلبه معا كان او غير معا
 وما يصطاده الكلب للعلم بقتله قبل ان يدركه كان على كذا ومنه شيئا كذا وان اكل منه
 فان كان معناه ذلك لاجل كلبه فان كان ذلك نادرا جاز كذا وقال الشافعي كل
 جازع معناه اذا ارسلت فاخذت وقتلت فان لم تأكل منه شيئا فهو مباح ما يطير كان او من السبع
 وان قتلته واكله فان كان طيرا فمستحق قتله وان كان سباعا فاخذوا كذا واقتلوا كذا بالقتل
 قال في التقيم على وادعي به كذا في قولين احدهما هذا هو قولنا بجر وسعد بن ابي وقا حرم
 الطاعني وهو مدعي بكذا والثاني في كذا بجر وبه قال ابو حنيفة ومن جازع ومن
 البعير والشبي والضيبي واحد وما قبله قبله من كذا ولم ياكل منه شيئا فهو مباح في قول واحد وقال
 ابو حنيفة واحدا بجر كذا الذي اكل منه واكله كان اصطاده وقتله فيما سلف ولو لم ياكل منه
 دليلنا اجماع العروة واجازة وايضا فاعتبرنا به على جوارح اكله وما ذكره الشافعي ليس عليه دليل
 وايضا قوتها فكلوا ما اسكن عليكم ومعناه قتلهم فمما كان اذا اكل فاقا مسك على نفسه
 لا يجره من كذا وروي عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما علمت من كلب ثم ارسلته وذكر اسم الله
 عليه فكل ما اسك عليك قلت وان قتل قال اذا قتل ولم ياكل منه شيئا فاقا مسك عليك
 فكل ما اسك على نفسه **مسألة** جوارح الطير كلها
 لا يجره الا اذا ادركه كذا في قولين فاما جوارحها لا يجره وقال الشافعي حكم سباع البعير
 وان قتلت فقلت فكل ما اسك عليك صيده على قولين وقال المزني اذا اكلت منه لم يجره قول واحد في قول واحد

دليلنا اجماع العروة واجازة وما ذكرناه جمع على جوارحها وما ذكره ليس عليه دليل
مسألة اذا اشترى كلب العلم من ذم الصيد ولم ياكل من كذا شيئا لم يجره وبه
 قال جميع الفقهاء الا الفقيه فانما قاله شرب الاكل والدم سقا دليلنا قوتها فكلوا ما اسكن
 عليكم وقد ثبت ان المولى يدرك الكلب منه لانه لو اكل كان معك على نفسه ومنه **مسألة**
مسألة النسيجة واجتة عند ارسال النسم وعند ارسال الكلب وعند الذبح فمقتضى لم يسم
 به مع الكلب لم يجره اكله فان سقيه لم يكن به باس وبه قال المزني وابو حنيفة
 واحمد بن محمد قال الشافعي وداود وابو حنيفة في النسيجة شرط مقتضى تركها عاصدا او ناسيلا لم يجره اكله
 وقال الشافعي النسيجة مستحبة فان لم يفعل لم يكن باس دليلنا اجماع العروة واجازة
 والله اذا ارسل وسمي كذا كذا فلا خلاف واذ لم يسم فليس على ابي حنيفة دليل وايضا قوتها
 والله لو اكل لم يدرك اسم الله عليه وهذا الفقه وانما يخرج النسيجة بغير دليل وايضا روي عدي بن حاتم قال
 عليه السلام كذا واحد على الاخذ ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا ارسلت كلبك للعلم فذكرت
 اسم الله عليه فكل ما اسك عليك والارسل والنسيجة وروي عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله
 اني ارسل كلبني فقال اذا ارسلت كلبك وذكر اسم الله عليه فكلوا ما اسكن عليك فاني ارسل
 عليه فاجر عليه كذا فقال لا تأكل فانك اغاميت على ذلك **مسألة** اذا ارسل الكلب
 للعلم وجري عليه فادركه كلب الجري فزدي كلب السيل بقتله كلب السيل وحده اكله
 به قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجره اكله لا فاقا قوتها وما قبله فاقا فاشبهه اذا عقره مع
 دليلنا قوتها فكلوا ما اسكن عليكم ولم يعف عن **مسألة** اذا عقر الكلب الصيد
 لم يجره ولا يجره عنه وقال الشافعي يجزئ المذبح وهو يجر عنه على وجهين احدهما
 مثل ما قلناه والثاني يجب عنه كذا في قول واحد دليلنا قوتها فكلوا ما اسكن
 عليكم قوله ولم يجره عنه ولا جوارحها اكله على ذلك لانه لم يجره منها بعينه المذبح
مسألة اذا عقر الكلب العلم الصيد عقر المصيد في حكم المذبح وغاب الكلب والعبد
 عن عينه ثم وجدته ميتا لم يجره اكله واختلف اصحاب الشافعي على وجهين احدهما يجره اكله

وقالوا لجدوا لآخر ان المسئلة على قراين احدهما يحل والاخر لا يحل وهو اصح اعندهم وقال ابو حنيفة لم يملك
 وينبغي وجده ميتا حل اكله وان لم يتبعه لم ياكل اكله فقال مالك ان وجده من يومه حيا وان وجده بعد يوم لم يحل اكله
 دليلنا ان اكله حكمه في يومه وليس في الشرع ما يدل على ان هذا لا يحل اكله فوجب ان لا يكون مباحا وروى
 بن جبر عن عدي بن عامر قال قلت يا رسول الله انا صبيد وان اخذت ما يوتي الصبيد ويعين على الميت
 والثالث بخبره في يومه سمعه فقال اذا وجدت جنة اكله لم يملك اكله ولم يملكه في يومه سمعه وعنه في سمك
 قتله لكل ما لا يحل سبط ان جميع ان سمع قتله وهذا لا يملكه الا في يومه ان كان حيا في اكله لم يملكه من جوارح قتله
 ابن ابي ابي داود في قتله لم يملك ما احببت وروى ما اخذت يعني اكله ما قتلت وروى ما اخذت منك خبره
مسئلة اذا اذركه في جنة مستقرا كمنه في زمان لم ينسج لذي جوارح اكله وروى قال ابو
 حنيفة وقال الشافعي يحل اكله دليلنا ان ما اقتربناه من جوارح اكله وهو اذا اذركه
 فتخبر فاما اذا لم يدرك فليس على ابا حنيفة دليل وايضا روي عن ابي ابي حنيفة ان اكله من الذكاة ان يحل
 ذنبه بتركه او جله بتركه وهذا اكثر من ترك **مسئلة** اذا ارسل عليه المعلم وسمي قبل ارساله على صبيد
 بعينه يقتل غيره حل اكله - وروى قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يحل اكله الا ان
 لم يملكه في يومه ارسله عليه كما لو استعمل بنفسه دليلنا في تركه فكلوا ما لم يملك المعلم
 ولم يفرق وايضا روي عدي بن عامر قال قلت لابي حنيفة ان النبي عم قال اذا ارسلت عليك المعلم
 فذكرت اسم الله عليه فكل ما امسك عليك ولم يفرق وقال ابو حنيفة ارساله مع الشبهة
 ولا امسك قطعه لم يعتبر امسك ما ارسله عليه بعينه **مسئلة** اذا ارسل عليه المعلم في جنة
 مملو بسمعة ليه حبة غيره ما يقتل حل اكله والشافعي فيه وجها قال ابو حنيفة لا يحل اكله لان اكله
 له احتيازا فاذا اكل من الاول فله حكم الاول والرجل الثاني في مثلهما قلناه دليلنا
 الآية وانما لم يفرق **مسئلة** اذا ارسل بهما او حرة ولم يقصد شيئا من فريضة صبيد
 قتلته او دمي شيئا من فريضة صبيد قتلته وقطع ساطبه وروى قلناه هذا لا يحل اكله
 والشافعي يروي للمسلم والسليح وروى ان احدهما مثل ما قلناه والشافعي يروي اكله وروى في الشخص وروى
 الشافعي وجها واحدا لم يفرق اكله دليلنا ان اكله لثنا على صوب الشبهة والشبهة ما مضى

ولا كانت موجودة لاحداث في فصل قبل هذا الصبيد والمذبح وروى مفسود فلا يجوز اكله
مسئلة اذا ارسلت على الكلب من قبل نفسه من غير سائل صاحبه يقتل الصبيد
 وروى قال جميع الفقهاء الا الاصح فانه قال لا بأس باكله دليلنا ان اكله
 وايضا في الصبيد طريقه السبع وليس في الشرع ما يدل على ان اكله ما ذكرناه وايضا في تركه
 فكل ما لم يملكه من جوارح اكله وروى عدي بن عامر قال قلت لابي حنيفة ان النبي عليه
 السلام قال اذا ارسلت عليك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما امسك عليك فابا حنيفة في الارسل
 والشبهة فيمن قال لا يحل من غير امسك فقتل من كبح **مسئلة** اذا ارسلت على الكلب بنفسه
 نحو الصبيد ثم رآه صاحبه نحو الصبيد فاقطعه واعداه فانه اذا عذره وسرع من الاول لم يحل اكله
 وروى قال الشافعي وقال ابو حنيفة يحل اكله دليلنا ان الصبيد من النبي عم اعتبر الارسل
 والشبهة وهذا ما ارسل **مسئلة** اذا ارسل سهما صبيد من فريضة الايمن ثم ركب فوقع في الصبيد
 فقتله حل اكله والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يحل اكله دليلنا ان
 العرق على جوارح اكل ما يقتله السهم في الشبهة ولم يفرق **مسئلة** اذا قطع الصبيد
 سفعين حل اكله لا خلاف وان كان الذي مع الرأس نحو الذي مع الرأس دون الباقي
 وروى قال ابو حنيفة وقال الشافعي يحل اكله جميع
 يجمع على ابا حنيفة وما قاله ليس عليه دليل وايضا روي عن ابن ابي حنيفة ان النبي ص قال ما يتيسر من كذا
 فهو ميت وهذا القليل ابي حنيفة في جنة كذا يعني هذا ايضا روى ابن ابي حنيفة في جنة
مسئلة اذا اصطاد المسلم بكلب على محوي حلال ما قتله وروى قال جميع الفقهاء وقال الحسن
 السبيعي والثوري لا يحل دليلنا في تركه فكلوا ما لم يملك المعلم ولم يقصد شيئا من فريضة صبيد
مسئلة اذا كان المرسل كذا لم يحل اكله ما قتله وقال جميع الفقهاء في تركه دليلنا
 ان اكله على ان ذابح اهل الكتاب لا يحل فكل من قال بذلك ولان اسم الله لا يحل ان اعتبر به اعتبارا
 الصبيد وطريقه الاجتيا في طريقي ذلك **مسئلة** اذا كان المرسل محويا او ذبيحة لم يحل اكله
 ما اصطاده لا خلاف وان كان احدا حيا او ذبيحة او ذبيحة ولا يجوز اكله

عندنا وقال ابو حنيفة بن علي قال قال الشافعي ان كان الذي يحويها لم يملح في الاكل
وان كانت اكلة محوية على فليس دليلنا ما قلناه من انه لو كان كذا لم يكن اكل ما لا
عليه وهذا الصريح ينقطع **مسألة** كل حيوان مقتدر على ان كان اذا لم
يقدر عليه مثل ان يصوم مثل الصيد او يتردى في بئر فلا يقدر على موضع مكانه كان يقتله
وكانه يباح موضع وقع منه وفيه قال في النهاية على ما روينا مسعود بن عبد الله بن
ويعني انما يعنى كذا وطاوس وسنن والحسن التميمي وفيه الفقهاء والنووي والابو حنيفة واهل
الشافعية وقد ثبت طائفة الى ان كان في الحلق واللبنة مثل الميت ودون عليه فان عقره فقتله
في غيرهما لم يجر الله ذم اليه سعيد بن المسيب وربيعة ومالك والشافعية وسعيد
دليلنا اجماع الفرقة واختارهم وايضا روي رافع بن جديج ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال
فحسبه فقال النبي ان هذه البهائم او اسيد كاديد الوحش فحسبها فاصنعوا به
هكذا ومنه دليلان احدهما ان النبي حسيه اي قتله دليل ما روي في خبر اخر انه رماه في حسيه
الله يعني ما انت ولو كان حراما ما اقرهم عليه والثاني قوله فحسبها فاصنعوا به حاله
وهذا المروي ما كان مقتدر عليه ورواه حماد بن سلمة عن ابي العسر الداري عن ابيه
قال قلت يا رسول الله اما يكون الذكاة الاية لخلق واللينة فقال لو فعلت في تحذه لا جوارك
ويعني ان جيعا تتردى في بئر فقتل يا رسول الله ما يصلح الذكاة الاية لخلق واللينة فقال
لا يتك ان طعنته في تحذه لا جوارك وروينا عن حماد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود
مخالف لهم **مسألة** لا تحل الذكاة في النسي ولا بالظن سواء كان متصلا
او منفصلا فلا خلاف فان خالف وفتح لم يملح كلفه وفيه الشافعية وقال ابو حنيفة ان كان
الصقر والنسن متصلا كما قلناه وان كانا منفصلين حل اكله دليلنا اجماع الفرقة واختارهم
وطريقا لا خيانت وروي رافع بن جديج ان النبي قال ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا الا
ما كان من سني او ظفر وسأحدكم عن ذلك اما السن فكل ما لا سنان واما الظفر فمذبح
الحبشة ولم يقل بين ان يكون متصلا او منفصلا **مسألة** لا يجوز ذبايح اهل الكتاب

البدن والسفاد وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقة واختارهم واما في الخلف
فمنهم من لا يعتقد بقوله من الطائفة وايضا من لا يملك ولا ناكلوا ما لم يذكر اسم الله عليه وهو
البدن ومن اسم الله لا يملك من غير ذبح ما لله واما يكون الاسم متوجها اليه لا يقصد من لا يعرفه لا يملك
ان يقصد به اسم الله المروي في ذلك اعتقاد وروي به الا في الذكاة لا يملك الله المروي في المروي لم يملك
بما ظن ولو ذبح المس لا يحل اكله وان لم يذكر اسم الله اذا كان مقتدر على الوجوه **مسألة** في
الاية لا يجوز الذكاة في الذبابة والذئبة الاية اكل خاصة واما المغن والغنم فلا يجوز ذبايحها
الاية لا يجوز فان ذبح الاية لا يحل اكله ولا يغنم لم يملك كلفه وقال الفقهاء كلهم ان الذكاة
في الحلق واللينة عاجل واحد ولم يفسدوا دليلنا اجماع الفرقة واختارهم وطريقا لا خيانت
فقتله ذلك ان ما اقتضاه مجمع عاين الاستسباحة وفتح الذكاة به وما قاله ليس عليه
دليل **مسألة** اذا ذبح في غير الذكاة فسقط على الاية فوجد ميتا حل اكله سواء مات
قبل ان يسقط او بعد ما سقط ولم يملح وقت موته وفيه قال ابو حنيفة والشافعية وقال
مالك اذا مات بعد سقوطه لا يحل اكله لان السقطة اعات على موته كما لو وقع في
الماء دليلنا ظواهر الاجابة والقبول وروينا عن قتادة السهم ان لا بأس باكله ولم يفسدوا
وروي يحيى بن عاتم قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصيد فقال اذا ذبحت
الصيد وذكر اسم الله فقتل فكل وان وقع في الماء فلا تأكله فانك لا تدري الماء ثلثا لم
سلك **مسألة** اذا قتل الكلب المملع الصيد باللعف حل اكله خلاف وعند الفقهاء
سائر احوالهم مثل ذلك من جوارح الطير والسمك وان قتله من غير عقره مثل ان صدمه فقتله
او عقر حتى مات فلا يحل اكله وللشافعية فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو الاطمين
وهو الذي رواه ابو يوسف ومحمد وزعمه عن ابي حنيفة واختاره المزني والقول
الاخر يحل اكله وهو رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي عن ابي حنيفة دليلنا قولنا فقال
فكلوا ما اسكن عليكم فاباح لنا ما اسكاه اكله والباقي هو الذي يجوز ويجوز وهذا لما
جوز وروي رافع بن جديج ان النبي قال ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا وهذا

ما انصرف وما **مسألة** اذا رمي شخصاً بظن أنه حيوان صيد الا ياكل كالكلب
او عن غير والدب وينزله لم ياكل **مسألة** وبة قال مالك وقال ابو حنيفة والشافعي
ياكل كره وقال محمدان اعتقده شيوخنا اولى بان صيد الم ياكل وان اعتقده كلبا او خنزيراً
فبان صيد اكل كره لا يرضى المبيد دليلنا اننا قد بينا الوجوب المشبهة وهذا ما عني
ولا قصد له في هذا وايضا طريقه الاحتياط يقتضي ما قلناه لان الذكاة طريقها الشروع واليسر
السنوع ما يدل على جواز ذلك **مسألة** اذا ملك صيداً انا قلت منه لم يزل ملكه
حتى طار او كان او غير طار حتى بالبراري والصحاري او لم يلق
والشافعي وقال مالك ان كان يطير في البلد وحوله فهو على ملكه وان نحن بالبراري وعاد الى اصل
التحريم زال ملكه دليلنا انه قد ثبت انه ملك قبل الانقلاب بل اطلاق ولا دليل على
زوال ملكه فيما بعد وعلى رادى ذلك الدلالة **مسألة** اذا اقبل على صيد اية لعل لا ياكل
عليه سواء كان مستأنساً في اكله لم يدخل الحرم وحرم له في مكان مستأنساً في الحرم
حتى لا ياكل **مسألة** وبة قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك متى كان مستأنساً لعل ياكل
اكل لما جرسوا دخل الحرم ولم يدعوا ومضى كان مستأنساً في الحرم ثم خرج منه فقبضه الحر
ان الاصل الاباحة وللمنع يحتاج الى دليل والاصل ازالة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل
مسألة الخلع عندنا حرم وقال الشافعي هو مباح وهو قول باقي الفقهاء
دليلنا اجماع العزقة واجنادهم وطريقه الاحتياط **مسألة** لا ياكل من حيوان الماء الا
السمك ولا ياكل من انواع السمك الا ما كان له قشر وما غيره مثل المارمايه والزئبي
وبغيره وغير السمك من الحيوان مثلاً عنزير والكلب والفارة والاسار فانه قتل ما من
شيء في البر الا قتل في الماء فان جميع ذلك لا ياكل كالهجل **مسألة** وقال ابو حنيفة
لا ياكل غير السمك ولم يفصل وبة قال بعض اصحاب الشافعي وقال الشافعي جميع ذلك
يؤكل فقل للزئبي والسمك وغيره وقال غيره كالموت وقال الشافعي سئل الشافعي عن عنزير الماء
فقال ياكل وقال في الشام يؤكل قال الماء ولما دخل العراق سئل عن اكله في أي حبيفة

اعتقبت بالفسق
م امره في تركه
جاء ابو زيد عبد الله
فك هو صار اكل

لا

وابن ابي ليلى في هذه المسئلة فان ابا حنيفة قال لا ياكل قال ابن ابي ليلى ياكل فقال الشافعي
تابع قول ابن ابي ليلى وبة قال ابو بكر وعمر وعثمان وابن عباس والابواب الانصارى وابو
صبرة ومالك والاوزاعي والليث بن سعد وابن ابي ليلى وبة اصحاب الشافعي من قال
يعتبر به وابو ابي بكر من دواب البر وكذلك دواب البحر وما لا ياكل البر منه
فكره الحريم دليلنا اجماع العزقة واجنادهم وايضا قولنا تحريمها حرمت عليكم الميتة والذئبة
وكم نحن في هذا مبيتة وكم نحن في ذلك ولم يفرق وروي عن ابن النبي عم قال اكلت لنا ميتتان
ودمان فالميتتان السمك والحمار والدمان الكبد والقلب فمن قال يحل من الميتة غير هذا
فقد ترك الحريم **مسألة** اذا اصاب السمك في الماء لم ياكل كالهجل اذا اصاب الماء عنه
او احس منه الماء وحصل في بئر او حار فيها من قبله لم ياكل **مسألة** وقال الشافعي ياكل
جميع ذلك من جميع حيوان الماء وقال ابو حنيفة اذا اصاب حنظل لم ياكل وان ما من
سبب مثل ان احس منه الماء او صر به نبيء اكل الا ما يمت بجارية الماء او بروه فان عنه
روايتين دليلنا اجماع العزقة واجنادهم وطريقه الاحتياط يقتضي ذلك وان ما اغتربناه
نحرم على ما جاز وما قاله ليس عليه دليل وروي جابر ان النبي عم يجمع عن اكل السمك الطافي وروى
جابر ان النبي عم قال ما احسن الماء عنه فكل وما مات فيه فلا تأكل **مسألة** السمك
ياكل اذا اصاب حنظل حنظل حنظل **مسألة** وقال ابو حنيفة وقال مالك لا ياكل حتى يقطع رأسه
دليلنا اجماع العزقة واجنادهم وايضا روي ان عمر ان النبي عم قال اكلت لنا ميتتان
ودمان السمك والحمار والدمان الكبد والقلب **مسألة** ابتلاع السمك الصغار
فان ابن يونس لا ياكل وبة قال ابو حنيفة الاسفاري من اصحاب الشافعي وقال
ابن الاعراب من اصحاب ياكل ابتلاعه دليلنا ان جواز ذلك يحتاج الى دليل وانما اذا كان ميتاً
مسألة يجوز اكل الحاربي وان لم يبق ما يجره من السمك **مسألة** وقال ابو حامد الاسفاري
لا يجوز اكله الا بعد تنقيته دليلنا اجماع العزقة فان ذرق وعوت ما ياكل كالحمار
وهذا منه **مسألة** وما السمك طاهر والشافعي يذبحها واحداً مثل ما قلناه

لا ياكل ما انصرف

والثاني النجس دليلنا اجماع الفرقه واحباهم وايضا النجاسه كالمشعر ولا والله في
الشرع على نجاسته

كتاب الضحايا

مسألة الاضحية سنة مؤكده لمن قد علمها وليست واجبة وفيه قالوا في العترة الاولى
وابو مسعود المديني ومن عيأس وبلال ويزيد الثابري عطاء من علفه الاسود واليه ذهب
الشافعي واحمد بن حنبل وابو يوسف ومحمد بن حبيب في ابي الهنا واجبة بليل الشرح ذهب
اليه بريرة ومالك والاوزاعي والليث بن سعد وابو حنيفة والابو حنيفة فليس فقال ان كان معه
نصاب يحس عليه وان لم يكن معه نصاب لا يجب عليه ويجب عنه على المقيم والواجب على المسافر
وان فات وقتها لا يجب اداؤها دليلنا اجماع الفرقه واحباهم وايضا الاصل بقاء الضحية
وجوبها على ابي ذر وروى سعيد بن المسيب عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله دخل العترة واداه
ان يعطي فلا يعطى من شرفه شيئا حتى يصير فلو كانت واجبة لما علفها على اذنه لا يوافق اذنه لم يكن
وروي عنه من بن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله انكسب على ولم تكتب عليكم الحن والفرقة والعترة
وهو اجماع العترة وروى في تقدم ذكره ولا في الف لهم وروى ان ابا بكر وعمر كانا لا نبي ان
مخافة ان يري الهنا واجبة وابو مسعود قال لا الهنا اجبي ما لموسر لان لا يقدر حير في الهنا
واجبة على ابن عباس اعطى عمره درهمين ولم يمانعني فيهما كما قال من سأل عن هذا الضحية
هذه اضحية بن عباس وسأل يزيد بن عبد الرحمن بن عمر عن الاضحية فقال مردها واجبة قال لا سنة
معروفة قال بن عمر صدقت وبهذا عن بلال ولا تخالف لهم فان غلبوا بقوله نبي فملا لثمة
والمراد انه تقبلا امر بالحن والاصح يقتضي الاجاب قلنا هذا منزهة بالاجماع لان الظاهر يقتضي
الابا واخلاف ان ذلك لا يجب وانما يجوز ذبح البقرة والغنم اذا اترك ظاهرها جاز لان كل
على الاستحباب او على هذا القوم او على ما كان يقدرون وغير ذلك على ان ذلك خطاب للنبي
خاصة ومن قال ان الضحية واجبة على دليل وقدرنا ما روي انه كان حاضرا
به من قوله عليه السلام **مسألة** لا يكون لمن يذبح التضحية يوم العيد او شر العترة فان لم تكن

فان لم يكن من يذبح التضحية يوم العيد او شر العترة فان لم تكن

ماصلة ان يحلق شعر راسه او يقصر اظفاره من اول العترة ليوم النحر ولا يحرم ذلك عليه
وفيها اجماع اهل السنة ومالك قال لا يحرم حلقه او حلقه عليه ذلك حتى يعطي وقال الشافعي
يكراهه ذلك ولا يحرم دليلنا ان الاصل الاباحية وكذا حرمها او مكروهها يحتاج الى دليل وروى
عائشة قالت كنت اقبل ابي عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقبلها هو بيده فلم يحرم عليه شيئا حتى يحرق
وهذا عن **مسألة** يحري المني من الابل والبقر والغنم ويحرم من النان وفيه قالوا انما اهل العلم
وقال ابن عمر والزهري والشافعي والشيخ قالوا في اجماع من الضان وقال عطاء والاوزاعي
يعيب اجماع من لا يذبحوا اما اجماع من الماعز فلا يحري ببلالا خلاف دليلنا اجماع الفرقه
واحباهم وروى زيد بن خالد الجهني قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله بين ابي الهنا باعطاني
عمر واحد عاف حبت بها اليه قتلته انه خلع فقال خذ به ففجئت به وروى عترة من عالمي
قالوا حتى مع رسول الله صلى الله عليه وآله من اجماع من الضان واما الابل والاوزاعي وعطاء فاداه جابر قال
فاد رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشجوا الاسنة الا ان تقتر عليكم فتذبحوا اجماع من الضان وفيه قالوا الشافعي
افضل الاضحية الشبي من الابل ثم البقرة ثم اجماع من الضان ثم الشبي من المعز وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وآله
وقال مالك اضناها اجماع من الضان دليلنا اجماع الفرقه واحباهم وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وآله
قال لا تشجوا الاسنة الا ان تقتر عليكم فتذبحوا اجماع من الضان وروى ابو هرة ان النبي صلى الله عليه وآله
قال من راح في الساعة الاولى فكانا اهدي يديه وراح في الساعة الثانية فكانا اهدي يديه
ومن راح في الساعة الثالثة فكانا اهدي يديه وراح في الساعة الرابعة فكانا اهدي يديه
وما حرم من راح في الساعة الخامسة فكانا اهدي يديه وراح في الساعة السادسة فكانا اهدي يديه
ومن الساعات جعل المن راح من اولها حرة ومن راح في الساعة السابعة فكانا اهدي يديه
مسألة يكره من الاضحية على ابي الهنا التي لم يخاف لها قرن والعصاة وهي التي قد كبرها
قربانها والجنة سواها في ما لم يذبح وفيه قالوا الشافعي وقال غيره لا يجوز ذبحها وقال مالك
العقبان او ذبي ومن لم يذبحها يوم اجزأت دليلنا اجماع الفرقه واحباهم وايضا الاصل
الاجزاء للمذبح يحتاج الى دليل **مسألة** يدخل وقت ذبح الاضحية في طلوع الشمس يوم النحر ويوم

ربه قال عطاوا اختلاف الفقهاء في اربع هذا **مسألة** يدخل بدخول الوقت اذا دخل وقت صلاة
 الاثني وهو اذا ارتفعت الشمس قليلا يوم الاثنين ومعني بعد هذا زمان بعد زمان ليس صلوة العبد
 وخطيئة سبيل الامام اوله بيضا واختلافهما في صلاة الصلوة فياويهم منهم من قال لا اعتبار
 بصلوة النبي ع وكان يفرضه الاوية والثانية فاختلاف الكتاب واقتربت الساعة ويحطب بعدها
 خطيئته من اصلين ومنهم من قال لا اعتبار بغيره في ما يجزي من تمام الصلوة وخطيئته
 خفيصة بعدها وقال ابو حنيفة يدخل وقتها بالفعل وهو ان يفعل الامام الصلوة ويحطب فاذا انقضى
 وقت ذلك دخل وقت الذبح وان تأخره صاوت لم يدب حتى يصلي هذا في حق اهل المصر فاما اهل السواد
 وقت الذبح في حقهم طلوع فجر الثاني من يوم الجمعة لا بعد على اهل السواد وقال مالك يدخل
 وقته يومه افضل ايت صلوة الامام والخطيئة في حق الامام ايضا فان تقدم على هذا المخرج قال
 واما اهل السواد وقت كل موضع معتبر بوقت البلد ان اليه فاذا اقيمت الصلوة والاذن في هذا البلد
 دخل وقت الذبح وقام عطا وقت طلوع الشمس من يوم الغني **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء على ان الاضحية
 يوم الاثني لم يعنوا في ان يكون جميع اليوم وقال مالك **مسألة** الذكاة لا تقع بجزئية الا يقع
 اشياء اربعة: الحلقوم وهو جبة النفس واليك وهو تحت الحلقوم وهو جبة الطعام والشراب
 والورجين وهما عرقان محيطان بالحلوقوم **مسألة** وفيه قال مالك وقال ابو حنيفة قطع اكثر الاضحية
 شرط في الاثر اقل فظاهر من هذه الاكثر من كل واحد منها وقال ابو يوسف الاكثر الاضحية عدد
 فكانه يقطع للثمن الاضحية بعد ان يكون الحلقوم والمري من الشاة وقال الشافعي الاجزايقة يقطع الحلقوم
 والمري وسدحا وقلع الاضحية الكفار **مسألة** دليلنا ما ائتمروا به في ذكاة به وما قالوه
 ليس عليه دليل ولا حياط يقتضي ما قلناه ورواه ابو ما عدا ان النبي ع قال صا في الاضحية
 فكل امل يكون قرض نائب او جرح طعن فاعتبر في الاضحية **مسألة** يعني قطعها **مسألة** السنة
 في اهل العز في البقر والغنم الذبح بلا حلال فان ذبح الكلب او الخنزير لم يجز عندنا **مسألة** وقال
 الشافعي عن ذلك كله وقال مالك لا يجزئ في الكلب والذبح لا يجزئ في البقرة الا بالخلقة فان ذبح الايل
 لا تاكل كل كما قلناه **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجبا وهم وايضا ما ائتمروا به في حصول

في وقت

انكسركم

المذكورة وما قالوه ليس عليه دليل **مسألة** قد بينا ان ذبايح اهل الكتاب لا تجزئ
 وكذلك الاثني **مسألة** وقالنا جميع الفقهاء في ذلك في الذبايح من غير كراهية وقال مالك
 اكره ذلك في الاضحية ولكن يجزئ به وقال مالك يحل اكله ولا يجزئ به في الاضحية **مسألة** دليلنا ما تقدم من
 ان ذبايح اهل الكتاب لا تجزئ وكما قال مالك قال في الاضحية مثله وروي عن النبي ع انه
 قال لا تذبح صفا ياك الا طاهرا وكذا رواه جابر **مسألة** اذا قلنا ذبايح اهل الكتاب ومن قاله
 الاسلام لا يجزئ فقد جعل في جملتهم ذبايح ضاري تغلب وهم تنوح وهذا فتوا ابو ابراهيم عفا على ضا
 مطلب الشافعي وقال ابو حنيفة على ذبايحهم **مسألة** دليلنا ما قلناه من الادلة على ذلك فلا وجب لا عاونه
 وايضا فقد قلنا تحريم ذبايحهم على طهارة الكلام وعمر ولا خلاف لهما وروي عن ابن عباس روايتان
مسألة لا تجزئ الا ذبيحة تدب لغير القبلة مع العهد والامكان **مسألة** وقال جميع الفقهاء ان ذلك
 مستحب وروي عن ابن عمر انه قال اكره ذبيحة تدب لغير القبلة **مسألة** دليلنا ان ما اعتناه جميع
 على حواشي الكتب به وليس على ما قالوه دليل وايضا روي جابر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وكبش بين اقرين فلهما وجههما فاذبحته **مسألة** الامس **مسألة** يستحب ان يعلى على النبي
 صلى الله عليه وآله في الذبيحة وان يقول اللهم تقبل مني **مسألة** وفيه قال الشافعي وقال مالك
 فتكسر الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله في الذبيحة وقال ابو حنيفة تكسر الصلوة على النبي ع عند الذبيحة
 وان اللهم تقبل مني **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء وايضا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليما وذكرنا عموما الاما اخرج الدليل ونذكر في تفسيره في قوله ورضنا لك ذكرك
 الا ذكرنا لا يترك رمي وقد اعيننا في ذكره فوجب ان تذكر رسول الله ع وروي عبد الرحمن
 بن عوف قال سمع رسول الله ع قد هبت اشقوا فاطاك ثم رفع راسه فقال عبد الرحمن لقد خشيته
 ان يكون الله قد فتن روحك في ذلك فقال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما **مسألة** انما قلنا
 من صل عليك صليت عليه مسجدت ثمك الله وفيه بعضها ما ذكر من صل عليك مرة صليت
 عليه باعشره مسجدت لله شكرا ثبت ان الصلوة عليه مستحبة على كل حال وفيه كل وقت ولم يحصل
 وروي جابر قال ذبح رسول الله ع يوم الذبح كبش بين اقرين اصلين فذا وجههما مال فحقت وهي

التي في طهر الشوكوت والارض على صفة ابراهيم حنيفا وما انما المشركين ان صلوني ونسكي وحياي
وصاتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ومن محمد
بسم الله والله اعلم اني وردت ان النبي م امر بكش الزن يطاف في سواد ويك في سواده فاني
به نبيي به ثم اخذ الكشيس فاصفحه وذهب قال بسم الله اللهم تقبل مني محمد والحمد ومن امة محمد
ثم صرح وصافى **مسألة** يكره اباته الرأس من احمده وقطع النخاع قيل ان بقية الذبيحة فان طافه
وايان لم يخرم اكله وبه قال جميع الفقهاء وقال سعيد بن المسيب يجر اكلها دليلنا ان الاصل
الاباح وانما قرنه تشاكوا امة اكرام الله عليه وحده اكرام الله عليه وعليه اجماع الصحابة وروى عن
عليه السلام السبيل من يعوض من تعقيد السيف والذليل وعن ابن ابي حنبله قيل له في رجل
ذبح ذبلة فان راها فقال تركه وعن ابن عمر عنه ولا تحالف اليوم **مسألة** اذا قطعت رقب
الذبيحة من قفاها ملحت قبل قطع الخفوم والمزج فيها حرام مستقره وعلمه ان تحرك
حركة فزير حل اكلها اذا ذبحت فان لم يكن فزيرا حركة فزيرة لم يحل اكلها لانها ميتة وبه قال
الشافعي وقال مالك واحدا لم يحل اكلها على حال ورواه عن علي بن ابي طالب ان قطع ذكرا من اهل البيت
واركبا من اهل اكلها وبقيا قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقوله عليه السلام ما امر الله
وذكر اسم الله فكلوه ولم يفسد وروى احوالنا ان ادي ما يلحق جمعة الذكاة ان يجد رقبته لم يجر او جرد
ذنبه وهذا الكون ذلك **مسألة** اذا اشتراك في بيع الاضحية بينه اهلها الاضحية ملكها
بالشرا وصارت اضحية وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يملكها ولا تكون اضحية
دليلنا قوله عليه السلام الاعمال باليملك وهذا لو كان في اضحية فيجب ان يكون كذلك فقال الشافعي
فقد البيع يوجب ملكه وحلها اضحية بين يدي الملك والشيء الواحد لا يوجب ملكا ويؤيده في وقت
واحد وهذا لا يتفق لانه لو قال ان ملكك عبد الله على ان اختلفت في رقبته فقتله وهذا القول
واحد واجب شتيين **مسألة** اذا اوجب على نفسه اضحية بالقول او بالبيت على ما
يقع من اكله من اكل ملكها وانقطع نفعها فيها وبه قال ابو يوسف وروى عن الشافعي
وروي ذلك عن علي بن ابي طالب وقال ابو حنيفة ومحمد لا يذول ملكه عنها ولا ينقطع نفعها فيها وتكون له

عالمك

على ملكه حتى يخرجها الى المسلمين وله ان يستبدل بها بالبيع وغير ذلك وبه قال عطاءنا
ان قال لعبد الله علي ان اعتقك لم يخرزل ملكه بل يخلد واما بيعة فلا يجوز عند الشافعي عند
ابن حنيفة يجر وهو الاقوى لانه بيعة ثم يشترطه دليلنا في الاول اجماع القصة
واجماع وروي عن عمر بن الخطاب قال قلت يا رسول الله اني اوجب على نفسي بدنة وقد طلت
ميتي فقال لا تعفها ولا تبعها ولو طلت بامة بغير وروي عن علي بن ابي طالب ان قال من عذر احمده فلا
تستبدل بها ولا تحلفه **مسألة** اذا تلف الاضحية التي اوجبه الله عليه كان عليه قيمتها
وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي عليه اكثر الامرين من مثلها او قيمتها وتيسر اطلاق
اذا كان قيمتها يوم الذل من عشرة وعوم الاخراج عشرين عند الشافعي عليه مثلها بعشرين
ومعنا عليه قيمتها دليلنا ان كل من تلف شيئا كان عليه قيمته واجبا للرجوع الى دليل
كثير يختلف المشايخ ايضا فاقولنا اجمع عليه ولا يذبح يحتاج الى دليل **مسألة** اذا لم يكن للاضحية
ولها وكان لها ولد وفصل من لبنها حاز لصاحبها الانتفاع باللبن ولدا عنها غيره قاذج
وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس له ذكوبا ولا طاب لبنها دليلنا اجماع القصة
واجماع وايضا الاصل التباحة والمحتاج الى دليل وايضا قوله تعالى ذلك ومن يعمل شعائرا الله
خارفا من تقوى القلوب لكم فيها منافع لعلكم تحذرون ثم جعلها الى البيت العتيق فقال لكم
بها منافع وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني رايت رجلا يسوق بدنة فقال له كسبها فقال انا انا بدنة
فقال اكرهها وبذلك وجدته على يد عليه ايضا وقد عده **مسألة** اذا اوجب على نفسه
الاضحية ثم حدث بها عيب يمنع حوازا الاضحية كالعمور والعرج والحمان حرام على ما يها
واحدة وانما اوجبه على نفسه من الهدايا والابواب واحد وقال علي بن ابي طالب وعطاء وعبد الله
بن الزبير والزهري والشافعي واحد واحتج وقال ابو حنيفة ان كان الذي اوجبه اوجبه من الاجت
عليه عند الاضحية انما اضحيته في ثاة بينها فغابت فهداه لا تجزي وبه قال ابو حنيفة العشرة اداوي
من احوال الشافعي دليلنا ان الاصل مائة الذمة واجبا كمثلها عليه يحتاج الى دليل وروي
ابو سعيد اخذ روي قال قلت يا رسول الله اوجبت اضحية وقد اصابها عور فقال عور بها وروي عن عام

عالمك

المعدود أصناف ثلثة اولها يوم معرفة وايلم الذبح ثلثة اولها يوم النحر في القوا الشافعي في الثلثة
من الشافعي دليلنا اجماع الفرقة واحدا هم وايضا روي جدي بن مطعم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما موقف وارفعوا عن منة ومنه كل ما موقف وان تقولوا من منة ويلم ما
كل ما يار ذبح وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا
مما ذبحوا لله الا مما اخرج الدليل **مسألة** العقبة قلنا مستحبة لمكة ليست واجبة
وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة غير مستحبة ولا واجبة قال محمد بن كات واجبة في
صحة الاسلام ثم منعت بالاجبة وقال الحسن بن علي بن اهل الظاهر واجبة دليلنا
اجماع الفرقة واحدا هم وروي عن كذا وقالت ايمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج
يقول اقر والغير على مكانتها وسعدت يقول من العلم ثمانان وعن الجارية شاة لا يصح
ذكر اننا كنا اوتانا وروي عن كذا من ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن
والحسن كذا كذا **مسألة** اذ انزلت انما مستحبة قالوا قلنا ان يقول
العلم بكسر وعن الجارية بنحوه وقال الشافعي يقول من العلم ثمانان وعن الجارية شاة راجحة
وبه قال عاصم وقال مالك من العلم شاة وعن الجارية شاة لا فضل بينهما قال ابن عمر
دليلنا اجماع الفرقة واحدا هم وايضا روي عن كذا من ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن
والحسن كذا كذا **مسألة** وقت العقبة قلنا المستحب يوم الشافعي بلا
خلاف ولا يلزم راس الصبي بدمه فقال جميع الفقهاء وقال الحسن بن علي بن ابي راسه
بدمه وقال ثمانية يوجب صوفة ويستقبل بها او اجنبا ثم ينقع على باحوا الصبي حتى
يشهد راسه مثل الجمل ثم يغسل راسه بعد ويحلق دليلنا اجماع الفرقة وان الاصل براءة الذمة
وشغلها بالجناب في دليل روي يزيد بن عبد الله بن عبيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول من العلم
ولا يمس راسه بدمه وروي عاصم بن ثابت كانت اجاهلية تقع من العلم ثمانية صوفة فتلقى
راسها بدمه ما نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ذلك وامرهم بمكانه خلوا ٥٥

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

كتاب الأطعمة

مسألة الكلب وحتر يحسب في حال حيوة وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك
حما حرام في حال حيوة وانما يحسب في الموت او القتل دليلنا اجماع الفرقة واحدا هم وايضا
طريقه لا حينا يطهق عليه **مسألة** الحيوان على صبي طاهر وجنس طاهر النعم بلا خلاف
وما جرحوا بها من الهياض والصيد والجنس الكلب والحتر في النعم طهرا وقال الشافعي
الحيوان طاهر ويحتر في النعم الكلب والحتر في النعم طهرا وقال ابو حنيفة
الحيوان على الربيعة طاهر مطلق وهو النعم وما جرح به طاهر في النعم طهرا وقال ابو حنيفة
طهرا في جرحه ما جرح به طاهر في النعم وهو الكلب والذئب والسباع كلها مستحبة فيه وهو
دليلنا اجماع الفرقة واحدا هم وقد مر في ذلك في كتاب الطهارة **مسألة** السباع على صبي
في ناب فريضة يد وايضا الناس كالاسد والفهد والذئب والكلب هذا كل واحد على ما خلاف الشافعي
ما كان ذئبا صغيلا بعد وايضا الناس وهو الضبع والغلب فعندنا هما حرام اكلهما وقال
الشافعي حراما حان وقال مالك اكل الضبع حرام وقال ابو حنيفة الضبع مكروه والغلب حرام
دليلنا اجماع الفرقة واحدا هم وايضا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبي عن اكل كذا في ناب
من السباع وكذا في خطب من الغنم وروي ابو حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذي ناب
حرام وهذا هو **مسألة** البير في حرام اكله وقال الشافعي حلالا دليلنا اجماع الفرقة
اجماعهم وطريقه لا حينا طهرا **مسألة** البير في حرام اكله ولا يحسب في النعم طهرا
منهم من قال ياكل وهو الاشنة بالمذهب ومنهم من قال لا ياكل طهرا دليلنا
اجماع الفرقة واحدا هم وايضا قول كذا في ناب وهذا هو **مسألة** السمور
لا ياكل اهليا كان او ميتا وبه قال ابو حنيفة ووافقنا الشافعي على الاكل
وقال في السمور طهرا دليلنا اجماع الفرقة واحدا هم وايضا روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقول من السمور وعن كذا ثمانية **مسألة** لا ياكل السمور والوبر والوبر ولبنة
سورة الكرم من افراس ياكل ويحتر وقال الشافعي حراما معا دليلنا اجماع الفرقة

اليوم اوسعة ايام والواجب ان لا يكثر من ذلك نصا في بعض اصحاب الشافعي
صاحبه وانه عن بعض اصحاب العلم وقال لا يكثر من ذلك فالحق على ما يروى عنه حكم اجعل اعتبار الفاقة
تخصيص ذلك القدر دليلنا اجماع الفقه واجتازهم وابصار روي محمد بن ابراهيم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
اكل الخبز والباقي روي نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل الخبز والباقي روي نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
من الباقين **مسألة** كسب الخبز مكره للمحتاج للعبد ترك كسبه واجب
الشافعي وروى جليل على ما حكاه الشافعي عنه وقال في حرم على الامور خلاف
للعبيد دليلنا اجماع الفقه واجتازهم وايضا روي عن لم يحمضه عن ابيه قالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم كسب الخبز مما ناعد فلم يتركه عليه حتى قال المخرج واخذه نافع روي عنه
عن ابن عمر قال كسب الخبز مما ناعد فلم يتركه عليه حتى قال المخرج واخذه نافع روي عنه
وروي عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسب الخبز مما ناعد فلم يتركه عليه حتى قال المخرج
وامرؤس البهائم من خرافه وقال جابر بن عبد الله في حديث آخر كان خرافه وبيع حديث آخر كان خرافه
ثلاثة اشبع من ثوبي كل يوم فحفظوا عنه في كل يوم صاعا وروي ذلك عن عثمان بن عيسى ولا يخالف
لهما **مسألة** اذا ماتت البهائم من خرافه او الشاة فخرج من جوفها ولد فان كان ناضجا
وجده ان يكون اشعرا او بوبرا فليس فيه فخرج ميتا حل كله وان خرج خيما ثم مات لم يحل كله
وان خرج قبل ان يتكامل لم يحل كله **مسألة** وقال الشافعي اذا خرج ميتا حل كله ولم يفضل
من ان يكون ناضجا او غير ناضج وان خرج خيما فانه ميتا يتصدق به ثم مات لم يحل كله وان لم يتصدق
لذيجه ثم مات حل كله وسواك ذلك لسعد بن الزبير روي عنه قال ما كان الا وزيلج والثوري
وابو يوسف ومحمد واحد واسحق وهو اجماع الصنف ولقد روي جليل عن جليل اذا خرج ميتا او فريضة
الاكل حتى يخرج خيما فيذبح فيجوز بالذبح دليلنا اجماع الفقه واجتازهم وايضا اصل الاباحه
والمنع يتنازع في دليل روي ابو داود في سنة عن مسدد عن هشيم عن محمد بن ابي الرواح
عن ابي سعيد اخذ ربي قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله نهي الناقة وتذبح المقرة
او الناقة في بطنها خيما ان يقتلها ام تاكله فقال كلوه اذا شئتم فان ذكاة كهيئة ذكاة

وروي ابو اسحق عن عامر بن ميمون عن علي بن عيسى وعكرمة عن ابن عباس ونافع عن ابن عمر وابن الزبير عن
عابر وطاووس عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الحيتين ذكاة امه وذلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم
اجاز ان احدي الدكاكين بائنة صاب الا في وقاية متاعها حبان يكون ذكاة الهم بائنة
عن ذكاتها وذكاة جنينها وروي عن علي بن ابي طالب ان ذكاة الحيتين ذكاة امه وعن ابن
عمر بن عبد الله اذا خرج الحيتين ميتتين وتذا شعرا كسب روي عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك
قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذكاة الحيتين ذكاة امه وذلالة اجماع على ذلك بلا خلاف
مسألة اذا ماتت الفاقة في نمن او زيت او شجر او بزر عنب كره وجاز الاستصحاب به
ولا يجوز كره ولا الاستفاد به لعن ابن الصنف به وروى الشافعي وقال في حرم اصحاب الحديث لا يتفق
به على الاستصحاب ولا غيره بل يراق كالحق وقال ابو حنيفة يستصحب به وسباع ايضا وقال
داود ان كان الهم سكا يتفق به على وان كان ماعدا من الادهان لم يجز موت الفاقة فيه ويحل اكله
ممنه لان جده وروى الفقيه **مسألة** دليلنا اجماع الفقه واجتازهم وروي سالم بن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام سئل عن الفاقة تقع في السن والوك قال ان كان حاملا فاطرحوها وما حولها وان كان صائغا
ما يتفق به ولا تاكله وروي ابو سعيد اخذ ربي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الفاقة تقع في السن
والزيت فقال لا تستصحب به ولا تاكله وهو اجماع الصنف وروي ذلك عن علي بن عمر فاما علي بن فضال
في السن تقع في الفاقة لا تاكله واستصحب به في السراج والادوم وابن عمر قال لا يتفق به في السراج وروى
به الادوم والليل على في حبيفة قوله عليه السلام ان الله تعالى اذا حل كذا شي حرم ثمة **مسألة** اذا جاز الاستصحاب
في فان دخانه يكون حراما كونه ميتا وقال الشافعي فيه وجان احدهما مثل ما قلناه والثاني وهو الصحيح
ان يكون ميتا ثم يذبح وان كان قليلا اشترى وسواك الا بمرضى معقود عنه وان كان كثيرا وجب قبضه
دليلنا ان الاصل الطهارة وبما لا يمتنع واحكم الفاسد وسئل الائمة يخرج الى دليل **مسألة** الزيت وال
الشحير والبن اذا جاز لا يمكن تظهيره بالادوم وللشافعي فيه وجان احدهما مثل ما قلناه والثاني
وهو المذهب واختاره ابو حنيفة النخعي بالادوم عليه **مسألة** لا يجوز للرجل ان يذبح الناقة
ولا يذبح على ما ظهر بالادوم من ادق محنة فعليه الذكاة **مسألة**

أكثر مما يشهد الرقعة ولا يحمل الشئ فيه
 واختار المذنبين وله قول آخر أن لا يكمل الشئ فيه وبه قال مالك والمزني
 وأما ما قلناه من خلافه فقلنا في غير الباب **مسألة** إذا اضطرر إلى أكل الميتة
 يجب عليه أكلها ولا يجوز له الامتناع منه وللشافعي فيه وجهان أحدهما مثل ما قلناه وقال أبو حنيفة
 يجب عليه لأنه لا يجوز أن يكون للمرضى في الامتناع منه وهو الأيسر نجاسة **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة
 من وجوب دفع المصا عن النفس فإذا كان هذا أصح فإنه هذا الوقت وبه يدفع الضرر عن نفسه
 وجب عليه تناوله **مسألة** إذا اضطرر إلى طعام الغنم لم يجب عليه أكله عطاره وقال
 الشافعي يجب عليه ذلك لأنه لا يجوز له الامتناع من أحد من إمامان يكونون أكله في حال أو بعد بلده
 أوله يكن واجباً فإن كان واجباً لم يجب عليه الامتناع وإن لم يكن واجباً لم يجب عليه تغييره بل
 وبه التماس قال يجب عليه بل لا يغيره بل إذا لم يكن واجباً لم يكن واجباً وإن كان في بلد **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة
 برادة الميتة واجب **مسألة** إذا اضطرر إلى أكل الميتة أو صيدها أو صيدها وهو محرم
 احتلف أصحابنا فيها في وجوب من أحدهما أكل الصيد ويجوز ولا يأكل الميتة وبه قال
 الشافعي أنه أحق بغيره وهو أختار المذنبين والوجه الدلالة أن الأكل الميتة ويدفع الصيد وهو قولنا للشافعي
 الآخر وبه قال مالك وأبو حنيفة **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو أكله فداء من يكون أكله من ماله
 فدية أو أيضاً أكثر أصحنا في ذلك وأكثر روايتهم وإذا قلنا بالرواية الأخرى وهو الأصح عندنا أن الصيد
 إذا كان نجساً فذبحه لم يكن حلالاً بل هو الميتة أو يمين من يمينه فداء والرواية
 الأصح ما يوجب وجوب الصيد مذبوحاً فإن الآية أن يأكل ويفدي ولا يأكل الميتة وقد بينا ذلك في كتاب
 تهذيب الأحكام وكتاب الاستنباط **مسألة** إذا ذبح الحرم الصيد كان حكمه حكم الميتة لا يؤكل
 ولنا فيه وجهان فإن أحدهما أن ذكاته لا يخرج من ذكاة الجورس والثاني أن ذكاته لا يخرج من ذكاة الجورس
مسألة وإذا اضطرر إلى شرب الخمر لم يجب عليه شربها بل هو الميتة أو يمين من يمينه فداء والرواية
 قالوا هراة لا يستحبها أصلاً وقد روي أنه يجوز عند الاضطرار إلى الشرب أن يشرب وأما لأكل الميتة
 وهذا التفصيل قالنا للشافعي وقال المذنبين وأبو حنيفة نقل المصنف إلى الطعام وإلى الشرب

في الشافعي بها **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر لم يجب عليه ذلك وإن اضطر
 إلى شرب الخمر لم يجب عليه شربها بل هو الميتة أو يمين من يمينه فداء والرواية الأصح ما يوجب وجوب الصيد مذبوحاً
مسألة إذا اضطرر إلى شرب الخمر لم يجب عليه شربها بل هو الميتة أو يمين من يمينه فداء والرواية الأصح ما يوجب وجوب الصيد مذبوحاً
 وبه قال في من أوجب الشرب الحديث وقال جميع الفقهاء لا يحل له أكل الميتة إلا في حال الضرورة
مسألة وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر لم يجب عليه ذلك وإن اضطر
 غيره فليدفع عن نفسه ولا يأكل الميتة وبه نصنا فليدفع عن نفسه فإن أجابه والا فليدفع عن نفسه ولا يأكل الميتة
 حنبه أي لا يحمل معرفته **مسألة**

كتاب الشئ

مسألة المسابقة على الأمان لعوض لا يجوز وهو مذهب الشافعي وقال القوم من أصحابه
 يجوز وبه قال أبو حنيفة **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر لم يجب عليه ذلك وإن اضطر
 هذا أصحنا وهذا أصحنا **مسألة** المسابقة على الأمان لعوض لا يجوز وهو مذهب الشافعي وقال القوم من أصحابه
 لا يجوز وقال الأهل العراقي **مسألة** المسابقة على الأمان لعوض لا يجوز وهو مذهب الشافعي وقال القوم من أصحابه
 وإذا قلنا ما قلناه في المسألة الأولى **مسألة** المسابقة على الأمان لعوض لا يجوز وهو مذهب الشافعي وقال القوم من أصحابه
 فيه وجهان أحدهما مثل ما قلناه وهو المذهب عنهم والآخر أنه يجوز لأن فيها فائدة من نقل الكتب
 معونة الأخبار **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر لم يجب عليه ذلك وإن اضطر
 وأصحاب الشافعي فيه وجهان والذي عليه عامة أصحابنا مثل ما قلناه وقال أبو حنيفة يجوز
مسألة وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر لم يجب عليه ذلك وإن اضطر
 في قيل وبه قال الشافعي وقال مالك لا يجوز إلا ما لا بد منه من الحاجة ولا يمس ذلك إلا ما لا بد منه
 ولنا الخبر فانه لا بد من الأمان لعوض ولا بد من الأمان لعوض ولا بد من الأمان لعوض ولا بد من الأمان لعوض
 بقية المصدور ولم يفضل إلا الأصل الأباخر والمنع بيننا **مسألة** إذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر
 لغير حاجة إن سبقت تلك المصلحة وإن سبقت الأمان لعوض **مسألة** وإذا اضطرر إلى أكل الميتة أو شرب الخمر

ومن كل من هاتين الشقيقتين البطل والنصل فلا يقرب مصلحاً فادانته ان اراد الرجوع فذلك
اجز جميع الواجب بكل الحكم فادانته ان لم يتوب الكفارة ومن واجب بذل الكفارة فكلية
مسألة اذا حلف ان يفعل الشيء وترك الواجب او حلف ان لا يفعل الواجب وجب عليه ان يفعل
الواجب وترك الشيء والكفارة عليه وقال جميع الفقهاء يلزم منه الكفارة دليلنا اجماع الفقهاء والجمهور
وايضاً الاصل من الذم **مسألة** اذا حلف على مستقبل على نفي او اثبات ثم خالفه ناسياً لم يلزمه
الكفارة وان خالف عامداً لزمه الكفارة اذا كان من الايمان الذي يجب باحتمال نفي الكفارة
الشايخ اذا خالف عامداً فليكن الكفارة مضموناً واحداً كما قلناه وان خالف ناسياً فليكن
دليلنا اجماع الفقهاء وان خالف عامداً لزمه الكفارة وايضاً الاصل من الذم وايضاً ان لا يلزمه
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمطارد به حكم النسيان ما حلف **مسألة** لا يلزم
اليقين على ما مضى سواء كانت على نفي او اثبات ولا يجب ولا كفارة صادقة ان كان او كاذبة على ما كان
او ناسياً وبه قال مالك والشافعي وسعد بن التوزي والجمهور والشافعي وقال في حقه ان
كان صادقة فهو بار ولا شيء عليه وان كان كاذباً فان كان عالماً حنث ولم يمتنع الكفارة فله
واحد او اثنان ان ناسياً جعل في قولين هذا مذهب الشافعي وبه قال في النسيان عطاء بن رباح
والفقهاء الاوراجي وعنه النبي دليلنا اجماع الفقهاء واحداً ومن وايضاً الاصل من الذم
شغلها يحتاج الى دليل وايضاً قوله تعالى لا يواخذه الله باللغو فيما كنتم تقولون هذا القول ان
اللغو ما كان نكاحاً اذا حلف على محال كان لغواً وقال ابو حنيفة هي في معنى اللغو وايضاً
قوله تعالى ولكن يواخذه ما عاهدتم الايمان فاحسب ان الواخذه بما عاهدناه في الايمان وهذا عين
ما عاهدت لانه لو عاهدت ان لا تفعل ما لم تفعل فلهذا لا يواخذه ولا يواخذه ما عاهدتم ان لا تفعلوا
حفظنا عن حنث وروي عن معمر بن النخعي قال من حلف شيئاً فهو بها فاجر ليقع بها ما لم
يسلم اليه الله وهو عليه غضبان وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قالوا يا رسول الله
ولم يبد الكفارة فمن عاهد بها الكفارة فقد زاد في حنثه **مسألة** اذا قال والله لا افعل
الشيء والله لا افعل شيئاً وريد قد حلفت على ان كان ذلك ولم يكن على ما لم يلزمه الكفارة

وقال

وقال ابو حنيفة والشافعي حنث في كل واحد من الكفارة دليلنا ما قلناه في المسألة سوا
مسألة لا يستغفر من الكفار بالله ولا يجب عليه الكفارة ما حنث ولا يصح منه التغير بوجوب
منه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يستغفر عينة ولم يمتنع الكفارة بحنثه سواء حنث حاله
او بعد اسلامه دليلنا ان العيدين انما يصح بالله من حنث ان عاهدوا الكفار غير عارف بالله
عندنا اصلاً فلا يمتنع عينة وايضاً الاصل من الذم من يغفل عن حنثه الى دليل وايضاً قوله عليه السلام
السلام يجب ما حنث قبله واما الكفار فيحتاج الى دليل ومن لا يعرف الله لا يجب ان يتوب ويتوب
اليه ويستند الشافعي بالخبر والاحكام وتعليقاً على ما روي عن حنثه ان يكون **مسألة**
فان قال فقدرة الله علم الله او حياة الله وفقد به كونه قادراً على حيا كان ذلك شيئاً
بالله وان قصد بذلك المعاني والصفات التي يثبتها الشرع لم يكن حانثاً بالله وبه قال
ابو حنيفة وقال اصحاب الشافعي كل ذلك يمتنع بالله دليلنا قيام الدلالة على ان الله يستحق
هذه الصفات لنفسه وان القول بالصفات باطل فان حلف بها وجب الحكم بسلطان
عينه ولان الاصل براه الله **مسألة** اذا حلف بالقرآن وسورة من سورته لم يكن ذلك شيئاً
ولا كفارة فانما حلفت ما وبه قال ابو حنيفة واصحابه قال ابو يوسف ان حلف بالقرآن فان
اراد السورة فلا عيش وان اراد الاسم كان عيماً وقال محمد بن حلف بالقرآن فلا يمين عليه وقال
الشافعي واصحابه كل ذلك يمتنع من الكفارة بخلافها دليلنا ما نقلناه من ان العيدين يغفر الله
لا يستغفر وكلهم الله غير الله والاهو حنث من صفاته فان نازعنا به انه صفة من صفاته الذاتية
كان الكلام معهم فيها وليس هذا موضع **مسألة** كلام الله تعالى فعله وهو محدث وامتنع احبابنا
من نسبته لانه مخلوق لما فيه من الابهام كونه مخرلاً وقيل ان كونه المخلوق له من صفاته
زمع من تسميته بذلك وهو قوله في عبد الله المعبود وغيره وقال ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد بن مخلوف قال محمد بن خالد المديني قال الشافعي ما قال به احد من اهل المدينة قال ابو يوسف
لو من قال بان القرآن مخلوق ابو حنيفة قال سعيد بن عيسى بن جابر بن حنيفة
يروي عن الامامون فقال ان القرآن مخلوق هذا جني ودين ابي حنيفة وروي عن جماعة من الصحابة

سواء

الامتناع من نسخ حديثه انه مخلوق وروي ذلك عن علي بن ابي طالب انه قال لولا علي بن ابي طالب ما
 كنت مخلوقا ولكني كنت كتاب الله وروي ذلك عن ابي بكر بن محمد وعنه ابن مسعود وروي ذلك
 عن ابن جابر عن الصادق عليه السلام فانه قيل عن القرآن انه لا خلق ولا مخلوق ولكنه كلام الله
 ووجهه وتوحيده وبقا اهل البيت وقالوا صنفين من عليهما سمعت عمر بن دينار وشيوخ مكرهين
 سبعين سنة يقولون القرآن غير مخلوق فلا يعجزون ان يرووا ما ملك القرآن غير مخلوق
 وبقا اهل البيت وهو قول الاوزاعي واهل الشام وقول الليث بن سعد واهل مصر وعنه
 بن الحسن العسكري البصري وبقا اهل الكوفة ابن ابي ليلى وبن ماجة وهو مذهب
 الشافعي الا انه لم يرد عن واحد من هؤلاء انه قال القرآن قديم او كلام الله قديم واول من قال بذلك
 الاشعري ومن تبعه علي بن ابي حمزة ومن الفقه من ذهب مذهب دلائل على ما قلناه ما
 ذكرنا من ان الكتب في الاصول ليس هذا موضعها فيها قوله ما يابنهم من ذكر من رآهم
 حديث الاستحقة سماه عربيا والعربية محدثة وقالوا نحن نزلنا الذكر وقالوا اننا نزلنا الكتب
 الذكر وهو صفة بالنسبة وهذه كلها صفات الخلق وذلك يناقض وصفه بالقديم ومن
 وصفه بالقديم فقد ثبتت مع الله فذبحنا آخر ذلك خلافا لما اجمع عليه الامم وروي عن
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى يومنا هذا ليس هذا موضع يقتضي هذه المسألة
 فان الغرض من هذا الكلام في الغرض وروي عن نافع قال قلت لابن عمر سمعت رسول الله
 وآله في القرآن شيئا قال نعم سمعت رسول الله وآله يقول القرآن كلام الله غير مخلوق ونزل
 من نوره والله ولقد اقرأه ابى التريه بن كرام الله والقرآن اصب الاجيل ان كلام الله
 وروي ابو الورد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القرآن كلام الله غير مخلوق وقاله في الصادق عليه السلام ما حكينا
 عنه الا نطق فقال بعض المشركين الاستشهاد عنه

قد سأل عن ذلك الناس من قبلكم
 وقالوا لا نبينا واصحابنا
 كلامه في الاقرار ووجهه
 صحيح فاني نزلت فاحسنه

ابن ابي عمير المروزي

سالتم لا ينفق الا بالنية فاما قول الرجل فنفقت واقتسم
 بالله مني سمع منه هذه الالفاظ ثم قال لم ادر به يمينا في الظاهر يقبل منه
 فيما بينه وبين الله لانه اعرف بمأدبه وقال النسي في يقبل قوله فيما بينه وبين الله
 لانه لفظ محفل وشيئا يحكم على يقبل منه اولا للشا في قوله قال في الايمان اذا قال
 انصت لا طيبك وقال اردت احب ان عن يمين قديمة فان كان عرف له يمين قديمة
 قبل منه والافهم وولي وقال اي يقبل منه فيما بينه وبين الله على حاله واما في الظاهر
 فان كان عرف له يمين قديمة وثبت ذلك قبل منه قولا واحدا ان لم يرد له يمين سابقة
 اخذوا على ذلك طرق منه قال لا قبل منه ومنهم من قال لا قبل منه في الايمان
 ولا قبل في غير الايمان ومنهم من قال المسألة على قولين دليلنا انه اذا نوى ان ينفق يمينا
 بل خلافه وليس على انعقادها يمينية دليل وايضا قوله تعالى لو اخذتم بالله في ايمانكم
 ولكن يواخذكم بما عقدتم فيه الايمان وذلك لا يكون الا بالنية فاما المختل اذا لم يكن له ظاهرا
 وكان مختفيا كان هو اعرف بمأدبه فقبل قوله في ذلك **س**التم اذا قال لا افسخ ولا افسخ
 باحلف به لا يكون يمينا سواء نوى اليقين او لم ينو وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكون
 يمينا كغيره قال مالك ان اراد يمينا فهو يمين والا فليس يمين دليلنا ان انعقاد اليقين امر شرعي
 وليس في الشريعة ما يدل على ان هذا يمين وعليه اجماع الفريضة واحكام **س**التم اذا قال لو افسخ
 فليس بك يمين كان يمينا وقال ابو حنيفة يكون يمينا اذا اطلق او اراد يمينا في قوله افسخ
 العرق واختلف اهل الشافعية على وجوب افسخه يكون يمينا اذا اراد يمينا او اطلق كما
 قال ابو حنيفة والمذهب انه اطلق ولم يرد يمينا وهذا مثل ما قلناه دليلنا اجماع الفريضة
 واحكام وايضا فانما اذا نوى بها اليقين ثبت كونه يمينا بل خلافه وادامه اطلق فليس
 عليه دليل **س**التم اذا قال حق الله لا يكون يمينا فصدقه لم يصدق وبه قال ابو حنيفة
 واحكام وقال الشافعية كانت يمينا من وجوب اذا اطلق او اراد يمينا في قوله افسخ دليلنا
 ان اليقين حكم شرعي ولا دليل في الشريعة على ان هذا يمين وايضا الاصل في اليمين ان يمين

ابن ابي عمير المروزي

ابن ابي عمير المروزي

يحيى عليه السلام ٥ وايضا فان حقوق الله هو الامر والهي والعباد كلها فاذا اختلف
بنك كانت يمينك بالخلافات فكيف يمينك وحيا احيى الشايح يمينك بالعرف واستعمال
الناس ذلك وهذا خبركم وروي ابو جعفر الاسدي قاضي قال حق الله هو القرآن لقوله
وانه يحكم اليقين يعني القرآن فكانه قال وقرآن الله ولو قال هذا كان يمينك فدينك ان هذا
لا يكون يمينك المصريح به **مسألة** اذا قال ما لله او قال الله او بالله ونوي بذلك اليمين
كان يمينك وان لم ينو لم يكن يمينك وان قال ما اردت يمينك فقل قوله وقال الشافعي في قوله
بالله ان اللفظ او لا يمينك فهو يمين وان لم يرد يمينك فلا يكون لانه يحفل بالله استعين واذ افاك
بالله او قاله ان اراد يمينك فهو يمين وان لم يرد يمينك فليس يمين فاذ افاك اليمين يمين قبل منه
دليلا ان ما قلناه مجمع على كونه يمينك وما ذكره ليس عليه دليل وايضا قوله الاعيان اليك
فما يجوز عن النية يجب ان لا يكون يمينك **مسألة** اذا قال الله بكسر الهمزة وبلا حرف فتيم
لا يكون يمينك وبه قال الشافعي وجمهور الفقهاء الا ابو جعفر الاسدي اذ قال يكون يمينك ودليلا
ان القسم لا يكون الا بحرف القسم وحي الشافعي والواو والباء وليس هاهنا واحد منهم وما
قاله اجازته اهل اللغة على الشذوذ **مسألة** اذا قال اسئد بالله لا يكون يمينك واختلف
اصحاب الشافعي على وجهين منهم من قال اذا اطلق واراد يمينك فهو يمين وبه قال ابو حنيفة ومنهم
من قال اذا اطلق لا يكون يمينك دليلنا ان هذا لفظ الشهادة لا يمين يمينك في اللفظ ضعف
وجعل يمينك بالله **مسألة** اذا افاك اعزم بالله لم يكن يمينك اطلق ذلك او اراد يمينك
او لم يرد وقال الشافعي ان اطلق ذلك او لم يرد يمينك فكما قلناه وان اراد اليمين كان
كذلك وتنفذ على فعل الغير فان اقام الغير عليه لم يحن وان خالف حنث الحالف ولم يحن
الكفارة وقال احمد الكفارة على الحنث وعن الحالف دليلنا ما قلناه في باب الله الا وفي

في قوله
لا يكون يمينك

سوا من ان الاصل براءة الذمة والحياب هذا يمينك يحتاج الى دليل **مسألة** اذا افاك على الله
روي احمد ان ذلك يكون مذمرا فان خالف لم يحن ما لم يرد في كفارة المذمور هذا اذا نوي
ذلك فان لم ينو لم يحن منه ذلك واما قوله على متاخر وكفا الله واما الله فلم يرد وجهه في رجب
ان يقول انما ليست من الفاظ اليمين لانه لا دليل على ذلك وقال الشافعي اذا اطلق او لم يرد يمينك
لم يكن يمينك وان اراد يمينك كان كذلك وقال ابو حنيفة وما لك يكون اللفظ يمينك انما اخذوا فقال
الشافعي اذا اختلف برأيه منها او جميعها لم يحن منه كفارة واحدة وقال مالك اذا حنث في كل مكان
ان يقول على عهد الله وميثاقه وكفا الله واما الله لم يحن منه كفارة واحدة كفارة دليلنا
اجماع العروة على ما قلناه اوله لا دليل على ما قالوه اجابوا في نفسه لان الاصل براءة الذمة ٥
مسألة اذا افاك والله كانت يمينك اذا اطلق او لم يرد اليمين وان لم يرد اليمين لم يكن يمينك عندنا
بالله ويحكم عليه في الظاهر ولا يحن قوله ما اردت اليمين في حكم وبه قال الشافعي الا انه زاد
وان لم ينو فانه يكون يمينك دليلنا الاصل براءة الذمة واما الله فله على المسلم الاعيان اليك
وهذا ما نفي وايضا ما اعتناه مجمع عليه وما قالوه ليس عليه دليل وقوله لا يوافقون الله
بالغويب ايمانكم ولكن يوحدكم باعدكم الايمان يدل على ذلك لان العقد لا يكون الا بالنية ٥
مسألة اذا اختلف لا يميني او لا اليمين احيى في فلس فانه حنث وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يحنث دليلنا ان اللفظ من جهة الحنث الذي يحنث الرجل كالمنطقة والسواد
للسا ولا يحنث لا ليس المنطقة ولا لسبب المرأة السوداء **مسألة** اذا اختلفت المرأة
لاكت حليا فليسست الجوهرة حنثت وبه قال الشافعي وابو يوسف وقال ابو حنيفة
لا يحنث ودليلا ان الاسم لم يحنثا ولا الاول وحده قال الله تعالى يستخرجون حلية لبسهن
ويصنعون حتى يستخرجوا منه حلية ومعلوم ان الذي يخرج منه اللؤلؤ والمرجان **مسألة**
لا يدخل الاستئذان في حنث الله الا في اليمين محسب وبه قال مالك وقال ابو حنيفة
تدخل في اليمين بالله وفيه الطلاق والعنف والمذمور وفيه الفراق دليلنا ان ما ذكرناه
مجمع على حنثه وبه وما قالوه ليس عليه دليل **مسألة** الاستئذان لم يحنث الله به اليمين

لم يحن

الطلاق بجمع وان العير بالطلاق بالغة فلو كان ذلك جاز الوحيان يبر في بيته متى تزوج وان كان
 دعوا وحشة لان الاسم قد وجد والشرط قد حصل **مسألة** اذا ماتت وعليها مائة مائة
 عنه وليته فبها مالك والشايع في القديم وقال في الجديد لا يصوم عنه وليته فبها مال اهل العراق
 دليلنا اجماع العزقة واحبا رحم وري حرة من عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم مات وعليه مائة
 مائة عنه وليته **مسألة** اذا اخطب بكيتا من كيتا كان له او ذكوة ماله او طهرته فالتفت
 ان لا يشترى ذلك من لوطا وليس يخلو به فبها ابو حنيفة والشايع وقال مالك لا يجوز
 شراؤه ولا يملك به دليلنا اقل من ثلثها واحا الله السبع وعلم يعرف **مسألة** اقل ما يجري
 من الكسوة ثوبان مقيصر وسراويل او قميص ومعدن او قميص ومعدن ومعدن ومعدن واحد لا يجري
 فقال الشايع يجري قميص او سراويل او مديعة او مديعة للمال والى وقال مالك ان
 اعطا رجلا ثوبا كمالا لثايع وان اخطى امرأة لا يجري الا ما يجري لها الصلوة فيه وهو ثوبان ومقيصر
 ومعدن وقال ابو يوسف السراويل لا يجري دليلنا اجماع العزقة واحبا رحم وطريق الاستبراء في
 ذلك لانه يبر لصور الذمة بيمينين بلا طلاق **مسألة** اذا اعطا الفقير ثوبا فليس له ان يخلو
 ولا يشترى به ثوبان احداهما مثل ما افاء والثاني يجرى به ذكره ابو اسحق دليلنا طريق الاستبراء في
 وايضا قوله تعالى او كسوتهم ومن اعطى غيره ثوبا فليس له ان يخلو **مسألة** صوم الثلثة
 ايام في كفارة اليمين متتابعة لا يجوز فيه التقريظ ولشايخ فقيهه قوله ان احدهما مثل ما افاء
 ذكره في الصوم وبه قال ابو حنيفة واسمى به واختاره المزي والفقهاء الاخر وهو ظاهر ما جاز ان شاء
 نافع وان شاء فري وبه قال الحسن السمر وعطاء ومالك دليلنا اجماع العزقة واحبا رحم وطريق الاستبراء في
 يقضي ذلك لانه اذا اجماع فاحظا ان ان الغرض سقط عنه واذا فرق ليس على براءة الذمة ومنه دليل
 وروي به قراءة مسعود ومن لم يجد نصيام ثلثة ايام متتابعة وبه في ذكوة ابي ثلثة ايام
 متتابعة واصل ما به حديثان الفداين ان يكونا غير متتابعين حر الولد من جباها عبد الحنف
مسألة من العبد في كفارة تحت النسيان دون العتق والاطعام والاكسوة اجماعا وعندنا ان كفارة
 شهر احدى فيما يجب به شهران متتابعان وبه في ذكوة اليمين ثلثة ايام مثل الخمر سوا وقال اجماع الفقهاء

فرضه فرض آخر به كل صوم دليلنا اجماع العزقة واحبا رحم ولان الاصل براءة الذمة وما اعتبرناه
 بجمع عليه وما قالوا وليس عليه دليل **مسألة** اذا كان في دار خلع لا سكنت هذه الدار فان
 اقام عقيب بيته مدة يمكنه الخروج منها لم يخلو حنث وبه قال الشايع وقال مالك ان اقام
 يومين وثلاثين حنث وان اقام اقل من ذلك لم يحنث دليلنا ان اليمين اذا اخلت بالفضل فخلعت باقل
 ما يقع عليه الا سحر من ذلك كرجل خلع لا دخلت الدار حنث باقل ما يقع عليه الدخول وهو اذا عتق
 العبيته ولو خلع لا دخل الدار سيرا ما يقع عليه سحر الدخول وان لم يدخل اليه جوف الدار
مسألة اذا كان في دار خلع لا سكنت هذه الدار ثم خرج عقيب اليمين لا دخل اليه جوف الدار
 ولم يحنث وبه قال اجماع الفقهاء وقال حنث ولا طريق له لانه لا يحنث استدامة السكنى وخرج
 منها عقيب بيته سكنى فيها فخرجان يحنث دليلنا ان الاصل براءة الذمة ولا دليل على شغلها
 بشي من هذه اليمين واذا لم يحنث اخل عقيب بيته بغير الخروج منها لا يقال انه ساكن فيها وذكره مالك
 في ربه مضمونة فله من ذلك لم يحنث اخل عقيب بيته لم يحنث لانها لا تملك اذا كان فيها
 فخرج لا سكنت هذه الدار ثم اقام عقيب بيته لا السكنى لكن للفعل الرجل والمالك والولد يحنث
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشايع يحنث دليلنا الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل
 وايضا والاعتبار به العادة ومن كان يحرم رجل وماله واهله لا تنقل الا يقال انه ساكن في الدار ومن قال
 انه ساكن في الدار بغير ذلك فقد نكح **مسألة** اذا اقام بها خلع لا سكنت هذه الدار ولا تنقل بنفسه
 بغير تيمينه وان لم تنقل العيال والمالك وبه قال الشايع وقال مالك السكنى بنفسه وبالعيال
 دون المالك وقال ابو حنيفة بنفسه وبالعيال والمالك معا وقال محمد بن جعفر من ماله ما سكنى سكنى
 الدار معه فمما تنقل المالك وان بقي ما لا يملك سكنى الدار معه فقد تنقل الدار وتوابعه يمينه دليلنا
 انه انسان السكنى بنفسه فاذا خرج منها خرج من ان يكون ساكنا فيها ومن ادعى ان عيال الدار ماله
 يكون سكنها عليه الدار والاصل براءة الذمة وايضا قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتكم
 غير مسكونة فيها متاعكم فقد اخرجنا من ترك المتاع وخرج من عيالها غير مسكونة وعندنا ان
 حينئذ ان هذه مسكونة وقا لثيقا ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم

ومنه دليلان احدهما ان سكن زوجته ولده في المكان فقال اسكنتم فيه المكان وان لم يكن
سكننا معهم والثاني قال اسكنتم ولم يكن هو معهم ثم انه ساكن في مكان آخر وان كان ولده في
بعض غير ذلك المكان والاول اوضح **مسألة** اذا حلف لا يدخل دارا ودخل مضطجها لم يحث
فيه قال الشافعي واختلف اهلنا على طين من منعه من قال ان لم يكن السطح في المبحث وجها
جدا فان كان حجة افعلى ويحيى فهاك ابو حنيفة يحث بكل حال **دليلنا** ان الاصل براءة الذمة
تتعلقها بحث لا بدليل وايضا فالسطح حائز كالحائط ولو وقف على طين حائط فادخله لم يحث
فالسطح مثل ولا خلاف انه اذا حلف لا يدخل دارا ودخل عرفة فادخله لم يحث فالسطح مثل وايضا فاذا
وقف على السطح لا يعلق دخول الدار بل يقال وقف على سطحها ولم يدخل فاذا التفت عنه حوّلها لم يحث
مسألة اذا كان في دار حلف لا يدخلها لم يحث بالاستدانة ففقد فيها **دليلنا** في قوله
لما حلف لا يدخلها لم يحث بالاستدانة ففقد فيها **دليلنا** في قوله
والناس فانه يقع على الاستدانة والابتداء **دليلنا** ان الاصل براءة الذمة وتعلقها بحث
دليلنا ايضا ان لا يقال دخلها سحر وانما يقال دخلها من شئ ففارق ذلك السكنى والمسكنة والركن
والنيس فان الاسم يقع على الابتداء والاستدانة **مسألة** اذا حلف لا دخل بيتا فدخله
من شئ او من موضعين من حجر او مدب فانه يحث وهو ظاهر كلام الشافعي واليه ذهب ابو اسحق
وبنه ويصح ان من قال ان كان يد ويأبى يحث سواء خلت البهوية او البلدان وان كان خروما
نظرت فان خلت بهوت البلدان حثت **مسألة** اذا حلف ان يدخل بيتا او دارا او بيتا او دارا
ان الاسم مشتق من هذه الابدان قال الله تعالى ومن يلدنكم يؤمنون فاستحققوا يومئذ
ويوم قامتم صعدا سويوا **مسألة** اذا حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاشترى زيد
وعمر طعاما مسقفا واحدة فاكل منه لم يحث عندنا **دليلنا** في قوله ابو حنيفة
يحث اذا اشترى به مسقا فكل واحد مسقا فذا اشترى به مسقا فاكل واحد لم يحث
منه فاذ كان لم يزد منه فاكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
حلف لا ياكل وعرف زيد فطبق عرفت واكلها حثت لانه قد اكل وعرف زيد وان كان مع

وعرف

وعرفه فذلك حثا فاكل من طعام اشتراه زيد وان كان مع غيره **دليلنا** ان قوله
لها ان اشترى زيد **مسألة** اذا حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
البيهقي ان اشترى به مسقا فاكل واحد مسقا فذا اشترى به مسقا فاكل واحد لم يحث
منه فاذ كان لم يزد منه فاكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
حلف لا ياكل وعرف زيد فطبق عرفت واكلها حثت لانه قد اكل وعرف زيد وان كان مع
وعرفه فذلك حثا فاكل من طعام اشتراه زيد وان كان مع غيره **دليلنا** ان قوله
لها ان اشترى زيد **مسألة** اذا حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
البيهقي ان اشترى به مسقا فاكل واحد مسقا فذا اشترى به مسقا فاكل واحد لم يحث
منه فاذ كان لم يزد منه فاكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
حلف لا ياكل وعرف زيد فطبق عرفت واكلها حثت لانه قد اكل وعرف زيد وان كان مع
وعرفه فذلك حثا فاكل من طعام اشتراه زيد وان كان مع غيره **دليلنا** ان قوله
لها ان اشترى زيد **مسألة** اذا حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
البيهقي ان اشترى به مسقا فاكل واحد مسقا فذا اشترى به مسقا فاكل واحد لم يحث
منه فاذ كان لم يزد منه فاكل من طعام اشتراه زيد فاكل من طعامه لم يحث
حلف لا ياكل وعرف زيد فطبق عرفت واكلها حثت لانه قد اكل وعرف زيد وان كان مع

مسألة

كالطعام ومنع من فاعل حيث هاهنا فلا واحد ولا بيع الاستثناء فالكلام على قولين ما الفرق بينهما
ان مسألة الكلام في الاستثناء فيها قولان ايضا بالقلب ومصلحة القول لا يصح الاستثناء قول
فلا بيع بالقلب دليلنا في السلام ان السلام هو على عام يجوز ان يحلف بالعقد والقول على
لا بيع تخصيصه بزيادة دون غير واذ لم يبيح تخصيصه فقد حث باللفظ ولم يحث بالسلم
اذا دخل عليه غيره وبهذا فاستدرك زيدا الفقير معه لا يحث ولا شافعي فيه فقالان مبدئيا ان
على حكم الاستثناء هل هو حكم الاتداء ام لا دليلنا ان الاصل فابينا فانه حلف ان لا يدخل عليه
وانما زيد دخل عليه فعلى من فقه حكمه حكم حوله عليه الدلالة **مسألة** اذا حلف لياكلن
هذا الطعام عند افلاك اليوم حث وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وما كان لا يحث لان هذا
لا تأخر اكله عما تأخر **مسألة** دليلنا ان الذين لم يحث على ان يقع الاكل في عند وهذا ما اكل في العدة
فيجب ان يحث **مسألة** اذا حلف لياكل عند افلاك الطعام اليوم او عند افلاك شيء من يومه
لمصلحة الكفاية وان هلك شيء من غير هبته في اليوم لم يلزمه وان كان في العدة فان كان عليه العقد
على اكله فلم ياكل حث وان كان قبل ذلك لم يحث وللشافعي في هذا اليوم او عند افلاك
دليلنا على التفسير الذي قد صنفه يكون قد مضى فيه فلم يمتد الكفاية واذ لم يمتد صغر طام لم يمتد
في لان الاصل بركة التمتع **مسألة** اذا حلف ليقضي حصة عند راس الهلال واستهلك
الشهر فانه يلزمه ان يعطيه عند ربه الهلال وبه قال الشافعي وقال مالك وقت انقضاء
ليلت الهلال او يومها من غيرها وكذلك لو حلف ليقضي يوم الحبر وقت انقضاء يوم
الحبر وتليته بعد **مسألة** دليلنا ان لفظه عند نقض الحقة في اللغة من جعلها على غير ذلك
كان عليه الدلالة **مسألة** اذا حلف ليقضي حصة في حين او في زمان او في درهم
فالذي رواه اهلنا ان الحبر سنة اشهر والزمان حصة اشهر ولم يروا في الدهر شيئا
وقال ابو يوسف ومحمد هذه كلها عبارة عن سنة اشهر وقال ابو حنيفة الحبر والعمارة
عبارة عن سنة اشهر وقال في الدهر لا عرفه وقال الشافعي هذه كلها عبارة لا احد لها
يكون على مدوت حبره فان لم يقض احدها مات حث هو فانه فان قالوا قضيت

الرواية

له فلا حمله عندنا وعند ابو يوسف روايتان احدهما مثل قول الشافعي والثاني سنة
اشهر وقال مالك كلها عبارة عن سنة وقال ابو حنيفة في يد الصلاح في العدة
فدلتنا اجماع العدة واحدا هم وطريقه الاحتياط وايضا قوله تعالى في كلهم اكل حبر ما ذن
لا يتجاوز ذلك في كل سنة اشهر قال مالك ذلك في كل سنة من حين يطعم الى حين
يطعم وقال ابو يوسف ومحمد من حين يطعم الى حين يطعم سنة اشهر وهو ان ابيان اكلها
فان لم يبيح في كل سنة اشهر **مسألة** اذا حلف ليقضي حصة حقه في يوم او بعد اقله
وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا حلف في وقت من شهر واذ اقاله في يومه اشهر
دليلنا ان يحد يد ذلك يحتاج الى دليل وايضا قوله في ريب ويهد بالاصالة فقد يكون بعيدا
بالاصالة في ما هو بعد منه فيكون بالاصالة في ما هو اقرب منه فاذ ليس ذلك لم يرد
مسألة اذا حلف الى حجب فلا حمله وبه قال الشافعي وقال مالك الحجب اربعون سنة
وقال ابو حنيفة الحجب ثمانون سنة قالوا الامري عن ريب في قوله لاحت في الحجاب
اذا حلف الحجب ثمانون سنة دليلنا ما قد صنفه المسألة الاوية وقد روي في قوله الحجاب
ان الاحتجاب الدور وروي اهل من ثمانون عاما وقد ذكرنا اختلاف العلماء في ذلك في كتاب
التفسير فاذا كان كذلك لم يثبت لحد **مسألة** اذا قال الحليقة والملك والله لا كثر عبد
ثم امر عبد فحضر لم يحث وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه يحث
دليلنا ان حقيقة هذه الاصالة ان يفعل الفعل بنفسه وانما ينسب ما يفعله غير باصره
اليه على ريب من الظاهر الا ان ينجس ان يقال ما حزر به را فاصرم غلامه او من امر به فلو كان
حقيقة لما حذر ذلك ولان الحث يتعلق به اليد دليلنا انه لو حلف لا دخلت هذه الدار فان دخلها حث
وان ادخل رجلها لم يحث وان حلف ليدخلها فان دخلها لم يحث وان ادخل رجلها لم يحث فان حلف
لما كلبنا لم يحث بالكلية كذلك ان حلف لا اكلها لم يحث بالكلية **مسألة** اذا قال الحليقة والله لا اكلت
ولا حث في كل يوم لم يحث دليلنا ما قلناه في المسألة الاوية **مسألة** اذا حلف لا تسب هذيل
الشرايين ولا اكلت هذين الذئبيين واكل احدهما لم يحث دليلنا ان الاصل بركة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل

لا يفتقر

فيجب الابطال **مسألة** اذا حلف لا آكلت هذا الذي في فمك وكله لم يحث
الشايخ وقال ابو حنيفة يحث عليك ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا حلف
شيئا فاكل ما لا يحث عليه وبه قال ابو حنيفة والشايخ وقال ابو يوسف يحث عليك
ان الاصل براءة الذمة وتحث عليه بهذا الجواب دليلنا وان اسم الشيء يحث عليه فيكون بدل
الذي ان قبله من كل شيء حث عليه لا آكلت كما لو كان ذلك شيئا لم يحث عليه **مسألة**
اذا حلف لا آكل ما فاكل ما لم يحث عليه فلا حث وان كان يحث لم يحث عندنا وبه قال ابو حنيفة
والشايخ وقال مالك وابو يوسف يحث عليك ما قلناه في المسألة الاولى سواء
اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل ما لا يحث عليه وبه قال الشايخ وقال ابو حنيفة يحث
لانما ياكل مع الله دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواء **مسألة** اذا حلف لا ياكل شيئا
فاكل البيرة لا يحث وبه قال ابو حنيفة والشايخ في حال الوجع والاشيخ في البيرة
دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواء **مسألة** اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل المصنف
الذي يصفه مطب ونصفه سبوا حلف لا ياكل سبوا فاكل المصنف حث وبه قال الشايخ والي
وقال ابو سعيد الاصطري لا يحث دليلنا ان ذلك كل الرطب وانما هو شئ واحد **مسألة**
اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل سبوا او حثا وعثره لا يحث وبه قال الشايخ وقال
ابو علي بن ابي حنيفة يحث ما كل كما عاصره دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواء **مسألة**
اذا حلف لا آكلت شيئا فاكل عليه حث بل حث وان سلم على جماعة فيهم زيد واداه حث
اوينا بل حث وان لم يرد اوله شيئا واللفظ اوله فكل من ركب فيهم لم يحث عندنا وقال الشايخ
ان حله بالسنة حث بل حث من ركب فيهم من ركب فيهم فكل من ركب فيهم حث على
قولن وان اللقاة لم يثبت حثي قولن وان كان حثا فان ذلك فيهم فكل من ركب فيهم حث
ما قلناه في المسألة الاولى سواء **مسألة** اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل كتابه حث
او اسلم اليه رسول الله او اوصى اليه برأيه حث بعينه او اشار به لم يحث وبه قال الشايخ والشافعي
والشايخ في جميع ذلك قال ان احدهما يحث وبه قال مالك قاله في القديم وبه قاله في الجديد لا يحث كما قلنا

دليلنا ان الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج اليه دليلنا وايضا فلا يسمى بشي مما عدا ذلك اما
على الحقيقة فيجب ان لا يحث به وقال الشايخ في ذلك للذين صوموا كل يوم استبنا ثم قالوا ان
قالوا كيف نعلم من كان في المدة شيئا من غير الدلالة انما نذكر ان كل واحد انما اشارت اليه ثبت
ان الاشارة ليست في كلام **مسألة** اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل الارض لا يحث في قولنا
فقاله من غير شرط من ان مات احدنا او حث من ادركه على المنع لا يحث ولا شايخ
وبه قال دليلنا ان الاصل براءة الذمة وايضا فان هذا المدة في غير ذمة فلا يكره حكم اليه وانما يكره
ذلك بالشرط **مسألة** اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل الارض لا يحث وبه قال ابو حنيفة وهو ظاهر
مذهب الشايخ وله فيه وجه آخر ان لا يحث لان ذلك في غير ذمة بعينه وورثته دليلنا
ما قلناه في المسألة الاولى سواء **مسألة** اذا حلف لا ياكل شيئا فاكل الارض لا يحث
بالي اصح ذلك في جميع ما قبل في العادة كما ان كان او غير ذلك وبه
قال الشايخ وقال ابو حنيفة القيس بن يقطين مثل هذا ولكن قال استثنى من ذلك ما
الاموال الزكائية دليلنا ان اسم المال يقع على جميع ذلك في اللقاة في جميع ما هو عليه وايضا
قال في حال كراهة ذلك ان ذلك في الاموال ولا خلاف ان ذلك يحث الزكائية وروي عن النبي
النفار حث على سكر ما فورة وعصا ما موز واداه بالسنة المائة والحق المصطف
ولهذا يسمى الذم المندس والمهورة المأمورة التي يكون لها حث فاليه عليه السلام جعل القتل
حراما **مسألة** اذا حلف ليصوم عبده مائة او مائة سوطا فاحذ صغته في مائة
سوطا او سوطا مائة سوطا فاحذ صغته في مائة سوطا او سوطا مائة سوطا فاحذ صغته في مائة
سوطا ولم يحث سواء لم يملكه وبه قال الشايخ وهو ظاهر قول ابو حنيفة وقال مالك
لا يحث له الا بواحدة كما لو حلف ليصوم عبده مائة مرة او مائة سوطا لم يترك ذلك
حاشا ان ذلك مائة او مائة سوطا ولا يثبت الا باليولم دليلنا انما هو حث ما حذرنا
قولنا حثا وحذيرنا صغته فاحذ به ولا حث وهذا هو قول ابو حنيفة ليصوم عبده مائة
سوطا فاحذ صغته في مائة سوطا **مسألة** اذا حلف ليصوم عبده مائة سوطا فاحذ صغته

فيه مائة ولم يعلم ان جميع وصل الى جلد له غلب على قلبه وقد تزينت عينيه وقالوا بوحيفة والمرق لا يورث حتى ينفق على ان المائة وصلت الى جلد له دليلا ما قلناه في المسألة الاولى سوار قلبه الغرير ينفق مائة على مائة في هذا الباب **مسألة** اذا ماتت امرأة لله فان الميت عبارة عن كل عين وكلما اياها مستقر على ما يجيز عرض فان وحب للمواثري او ولد او غيره او صدق عليه صدقة تطوع تحت وشي لم ير من الله الموي حجة فقال الغري حنة لمن وحب له وفي قال الشيخية وقال ابو حيفة في كل مكان اختلف في صدقة التطوع فقالوا حيث لا بأس بصدقة بل في غير الميتة والهدية بل ليس ان النبي عم كان يرحم عليه الصدقة وتخلل الحائض اذا كان **مسألة** كسب بطلان مدخل واحد في باب اليقين دليلا ان من عني الهبة هو اليك الغير يعبر عن علي وجه التبرع وهذا قائم حاشا ان يكون حنة ويدخل في الاسم **مسألة** اذا ماتت امرأة دابة وللعبد دابة قد جعلها له سبعة في ريشته فربها لم يعث وبه قال الشيخية وقال ابو حيفة حيث لا بأس ان يبيع دابة ولا يبعث واما ما في ان اليه يجوز **مسألة** اذا قال ان دخلت الدار فاني صدقة او عني صوم شعبان او ان قال ان لم ادخل الدار او لم اكل طعاما فاني صدقة او عني صوم سنة واذا وجد شي لم يكن نذر او هو بائنا من الوفاء به وبين ان لا يقيمه وليس باوجب عليه فان قلنا لفظ الله على كانه لا يجب عليه الوفاء به وقال جميع الفقهاء ان ذلك نذر في الاجاح والغضب وما الذي يجب به اختلافا لا يستند مذاهب في هذا الشيخية في انه بائنا من الوفاء بصدقة بين ان كبر كفاة عين وقال بعض ائمة الواجب فيه كفارة عين الانسان اراد ان يفصل الاكمل بصدقة في باب هذا اذا علمت بعدا دية في الحج فان علف في فصيلي فولي احد ما مثل العبادات والثاني عليه في كذا **مسألة** وفيه فالية العين التي عمر من ينسحقها او جرة وعائنة وزيب وام سلمة وفيه الثانيين عطا وحسن التبرع واحد واسحق وابو حنيفة وابو ثور وذهب الشيخية في كل واحد ان لا يكرهه قد بدى في الوفاء او الكفاة مشاهدا وقال ابو حنيفة في كفاة نجاشية الزكوة فان كان لسانا يجب فيه الزكوة اخرج قد ذكرنا فقال مالك عليه ان يستدق ثلث ماله

وقال ابو حنيفة عليه ان يصدق عالم الذي يحجب فيه الزكاة حتى لو كان جميع ماله ما يجب فيه الزكاة
عليه ان يصدق فيه وقال عثمان بن عيسى عليه الوفاء به بصدق جميع ماله ما صدقته قول النبي وثمة
ابو حنيفة ثم ما كنت سمع من الشيخين في النسخ دليلان الا صرامة الدعوة وشغلها يحتاج الى دليل
عليه اجمع الفتوة واجابهم **مسألة** اذا حلف لا استخدم عبد اخذ منه عبد من قبل نفسه لم يثبت
سوا كان عبد نفسه او غيره **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان عبد نفسه حنت
وان كان عبد غيره لا يثبت لانه اذا كان عبد نفسه كان افرازه على ذلك وتكليفه منه مستقداً
دليلاً ان الاصل ان الدعوة وايضا ان لفظ الاستعلاء يطلب منه اخذته هذا مودعها في الفتوة
واذا اطلب منه ذلك لم يكن مستخدماً اذا لم يكن كذلك لم يلزمه كفاً **مسألة** اذا
حلف لا ياكل فاكهة فاقربها او طيبها او مائاً حنت **مسألة** وبه قال ابو يوسف ومحمد والشافعي
وقال ابو حنيفة لا يثبت **مسألة** وليسان اهل الفتوة يسمون ذلك ما كفت وقد ورد في ان النبي عليه
السلام يبيع الفار حتى يبيعه لرسول الله وما تروى في قولهم لفظاً او تحاذ صبي الطيب
ثمرة والثره فاكهة جارة فما يشبه الانسان به مما لا يكون المضمون في ثبته فلما قيل فلان يملكه في
كلمته اذا اكله في المضمون وليس عطف هذه الاشياء في الفزان على الفاكهة بليل على انها ليست
بفاكهة كما انه عطف الصلوة الوسيطة على الصلوات وان كان لفظ الصلوات يشتملها او كما قال
ومالك ورسوله وجبريل وميكال وان كان من حله بالملايكز وانما ارد ذلك نفياً **مسألة** اذا
حلف لا يسنم المورد فثبت له هذه لا يثبت بله خلاف وان حلف لا يشم بنفسه اثم وهو لم يثبت
ايضا **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة حنت لانه يقول له حنت بنعيم **مسألة** دليلان الا
براة الدعوة وايضا ان لفظه عبارة عن الورد وانما يبيح حنته بذلك مجاز **مسألة** ان حلف لا يسنم
لورثته فثبت له حنتها او نفعها شعره حنت **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة حنت
بكل هذا لانه في حنته وبيارة **مسألة** دليلان ما طاعة من ان الاصل ان الدعوة وشغلها يحتاج الى دليل
من عدم الاصل لا يثبت في الفتوة مريباً على حقيقة يجب الاتفاق بها **مسألة** اذا حلف
لا ياكل ارمأ ما اكل الخبز لم يثبت بله خلاف وان اكل مما استعمله ابو صليح او حنت **مسألة** وبه قال الشافعي

وقال ابو حنيفة لا يجزئ وقال ابو يوسف لا دم ما يصنع دليلنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 ما دام اللحم والدم عبارة عما يات به وهو ما ياكل بالبحر في العادة وهو الشياخ هرة سميت
مسألة اذا حلف لا يفعل شيئا من فعل صفة في العادة لم يجزئ به العادة وهو الشياخ هرة سميت
 بجنت دليلنا الاصل ان الدابة والبيتا صفة لا ينسب شيئا في العادة فلا يجب ان يجزئ لا ان لم
 يتناول الاسم **مسألة** اذا حلف لا يصنع شيئا من فعل صفة لا يصح له ان يفرغ منها وقال ابو حنيفة
 لا يجزئ حتى يسجد وقال ابو العباس بن سيرين لا يجزئ حتى يكبر ويقرأ ويركع قال ابو حامد الذي يجرى على
 المذهب انه اذا اجره بها حلف لا يصنع شيئا من فعل صفة لا يصح له ان يفرغ منها وقال ابو حنيفة
 العزقة على ان مقي حلف لا يفعل شيئا فكان قد اوى من تركه ففعله ولا شيء عليه وفعل
 الصلوة اية من تركها يجزئ الا يجزئ وقد منعت فيما تقدم **مسألة** اذا حلف لا يصنع شيئا من فعل صفة
 فالت حرمة من يفتي في غير اختصاصها لا يصدق عليه العام وقال ابو العباس بن سيرين واقام العبد الهبة
 ان مولاه يحرمه الا في ما كرهه قال ابو العباس بن سيرين يعقوب العبد وقال ابو حنيفة لا يعقوب
 قال ابو حامد وهذا خطأ لانه اذا ثبت انه كان يوم الفضا كونه بطل ان يكون يومه فتركه وهذا على اصلنا
 لا يلزم لان عندنا ان العتق بشرط لا يصح وهذا حق بشرط يجب ان يكون بالعلم **مسألة** اذا حلف لا يصنع
 فقد اقران لم يثبت سر كان به الصلوة اوى في غير الصلوة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 ان قرأ به الصلوة لم يجزئ وان قرأ به غير ما حلفت دليلنا ان الاصل ان الدابة والبيتا صفة لا ينسب شيئا في العادة
 على من قرأ القرآن انه يتكلم ولو كان كلاما خارج الصلوة كان كلاما داخل الصلوة وكان يجب ان يقطع الصلوة
 وانما يباحظا منه **مسألة** اذا حلف لا يصنع شيئا من فعل صفة لا يصح له ان يفرغ منها وقال ابو حنيفة
 له اولى لم يثبت منه قال ابو حنيفة وروى ابو العباس بن سيرين وقال ابو حامد لا يجزئ لان هبة عبارة عن
 الايب والفتول كالبيع وهو قوي دليلنا في الاول قوله انه اذا حلف لا يصنع شيئا من فعل صفة لا يصح له ان يفرغ منها
 انه لا يفعلها وانما حلف لا يفعل هذه الصيغة عينها وقد علمنا ان يجب ان يجزئ لا يصح له ان يفرغ منها
 لانه لا يقال باج لم يثبت قوله نعم حتى يحصل القتل **مسألة** اذا قال ان شئني الله بربيعي فله على
 ان اعيى او اذهب واستثنى لبيت الله الحرام وجب عليه الوفاء به ولا يجوز ان ينفي حاجا او معتمدا

او كان نذرا **مسألة** وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة في النسيء مثل ما قلناه وقال في الذهب
 والمخيط لا ينفق بذاره دليلنا اجماع العزقة واجتارهم وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا نذر شيئا
 وجب عليه ذلك ولا يجوز له ان يركب فان ركب وجب عليه اعادة النسيء فان نذر من ذلك لزمه دم
 وقال الشافعي ان قد روي النسيء ترك لزمه دم ولا اعادة عليه وان نذر تركه على من اصابه
 النسيء عليه وهو الفياض والثاني بل لم يدم ولا اعادة عليه واما الدية هاب والنسيء هو اجبار
 لا خلاف دليلنا اجماع العزقة واجتارهم وطريقه الاحتياط **مسألة** اذا حلف لا يصنع شيئا
 ففعل شيئا حلف وما هو الشئ الذي لا يوجب ان يقال انه عبارة عن الوحي والتخيير وبه قال ابو
 حنيفة ومحمد وهو واحد قال الشافعي وقوله الثاني انه عبارة عن الوحي حلف وقوله الثالث
 انه عبارة عن الاقرار مع الوحي وبه قال ابو يوسف وهو اذهب عندهم دليلنا ان الجارية
 من ان سرقته فادامة فاذا احدها ووطي فقد شترى وترك الاستدراك **مسألة** اذا كان له
 عبدان فقال لاهما عدا فاحدكما حرام ثم باع احدهما قبل العقد بقاء عدهم يعقوب الآخر
 وبه قال الشافعي وقال محمد يعقوب دليلنا الاصل بقاء الرقا وايضا فان هذا غير شرط ولا عندنا
 بالعلم **مسألة** اذا حلف عدا جميعا بملكه لم يعقوب احدهما وقال الشافعي يعقوب احدهما
 لا يعينه وقيل لم يعين من عين عتق وبقى الآخر دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سكتا

مسألة كتاب النذور

اذا قال كذا بئس الله على ان اصوم او اصوم في اوج ولم يجعله جزاء غير لزمه
 الوفاء به وكان نذرا اجبى وهو الظاهر من مذهب الشافعي وقوله في العكس وابي
 سعيد الاصل فيك وبه قال اهل العراق وقال ابو بكر الصديق وابي اسحق المروزي
 لا يلزمه الوفاء به ولا يتعلق به حكم قال الصيرفي قال لا يلزمه غلام مولى قال جعل النذر
 عند العرب بعد بشرط دليلنا اجماع العزقة واجتارهم وطريقه الاحتياط يعقوبه
 وايضا في النذر بربيعي فله على ان اعيى او اذهب واستثنى لبيت الله الحرام وجب عليه الوفاء به ولا يجوز ان ينفي حاجا او معتمدا

عن رجل واحد من بني ابي ابيهم وقالوا قد كانوا اعداء الله من قبل ان لا يكون
الا حاد وكان عمر رسول الله مسعودا فوري عن النبي ص واكره ان قال من نذر ان يطعم
الله فليطعمه فاما قول تغلب المذر عند العرب وعد بشرط فانه يقال له المذر والمذر
هو وعد بشرط وهو غير بشرط ومنه قول جميل بن معمر
فليت رجلا لا منك قد نذروا دمي وهموا يقتلي بالسر الفوقي
ومنه قول عنترة العبسي

الشافي عريني ولم استقمهما **مسألة** والنذر ان اذ لم الفهم ما دعي
منسقط قول تغلب بذلك **مسألة** اذا نذر ان يشي الى بيت الله وجب عليه الوفاء به
بل خلاف وان خالفه وركب فان كان مع الفقرة على المشي وجب عليه الاعادة بشي ما ركب
وان ركب مع الفهم لم يلزمه شي وقد روي ان عليه دما وان نذر ان يشي راكبا وجب عليه
الوفاء به فان خالفه ومشي لم يلزمه شي وقال الشافعي ان ركب وقد نذر المشي مع الفقرة
عليه دم ولا اعاده عليه وان ركب مع الفهم فعلى قولين احدهما وهو ان يشي راكبا عليه
والاخر عليه دم وان نذر ان يركب ومشي لم يلزمه دم **مسألة** دليلنا على المسألة الاولى ما قدمناه في
الامان من اجماع الفقهاء وطريقه الاحتياط وعلى الثانية ان الاصل براءة الذمة واجاب
الدم يحتاج الى دليل **مسألة** اذا نذر ان يشي الى بيت الله ولم يقل الحرام فان كانت نية بيت
الله لحرام لزمه الوفاء به وان لم ينو شيئا لم يلزمه شي وقال الشافعي ان نوي شيئا ما قلنا
وان لم ينو شيئا فعلى قولين **مسألة** دليلنا ان ما قلناه صح عليه وما ذكره ليس عليه دليل وايضا
الاصل براءة الذمة وايضا قوله عليه السلام لا اعداء بالنيات وهذا لا ينافي فيه في ان لا يلزمه شي
مسألة اذا نذر ان يشي الى بيت الله لحرام لا يلزمه شي وللشافعي فيه قولان
وقيل وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني يلزمه المشي اجماعا او بغيره **مسألة** دليلنا ان الاصل براءة
الذمة وشأنها يحتاج الى دليل **مسألة** اذا نذر ان يشي الى مسجد النبي ص او المسجد الاقصي
او بعض المساجد التي فيها قبة الاية عليه السلام وجب عليه الوفاء به وللشافعي في مسجد النبي

وفي المسجد الاقصي قولان احدهما مثل ما قلناه وبه قال مالك والاشعري لم يلزمه شي وما عداهما
قد يلزمه شي وقال ابو حنيفة وهو اجماع الفقهاء منهم **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء وطريقه
الاحتياط وجميع ما قلناه من الايات والاحاديث في ذلك ايضا لا ينافي على عمومها **مسألة**
اذا نذر ان ياتي بفقة من الحرم كالي قبيل والابح والرقعة لم ينفذ نذره
وقال ابو حنيفة وقال الشافعي ينفذ نذره **مسألة** دليلنا ان الاصل براءة الذمة واجاب
هذا يحتاج الى دليل **مسألة** اذا نذر ان يخرج من مكة او يذبح هضبة ولم يعين المكان لزمه ان يخرج
من مكة وان نذر ان يذبح بالبصرة او بالكوفة لزمه الوفاء به ونقدنا في الموضع الذي نذر
والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا ينفذ المذر **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء
واحياء وايضا طريقه الاحتياط يقتضيه **مسألة** اذا قال الله على ان احدي اوتار
احدي هديا لزمه ما يجزيه في الاحية التي في الابل والبقر والغنم والحج من المكان
ولكن كما اذا قال احدي الهدي بالتم ولازم واقفنا الشافعي فيه اذا كان بالالف والم
فانكر له فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يلزمه ما يقع عليه اسم نذره ومنه
فانزلهما **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجبا فانه روي ان الهدي لا يقع الا على النعم فاما على
الهم وهو فله بسبب هديا وطريقه الاحتياط يقتضي ما قلناه **مسألة** اذا نذر ان
لا يذبح اياها بعينها فما خفت فيها الخطوت وكان عليها الفضة سوا شطت فيه النذر
اولم يشترط ولم ينفذ نذرا **مسألة** وقال الشافعي في وجوب الفضة قولان احدهما مثل ما قلناه
والثاني لا قضاء عليها الا بالام لم يعد ان تقوم ويجي ما يرض لم ينفذ نذره هاسل شطت
النفذ يق اولم يشترط **مسألة** دليلنا اجماع الفقهاء واجبا وطريقه الاحتياط **مسألة**
اذا نذر الرجل ان ياتي بمائة درهم في بيت الله فمضى بها الفضة لا يجب عليه الاستيناف
سوا شرط فيها الشافعي اولم يشترط وقال الشافعي ان الملق ولم يشترط الشافعي عليه ان
يقضي ما نذر به من صفة على وجهين وان كان شرط الشافعي فلهما يتقطع الشافعي على
قولين احدهما يتقطع وعليه الاستيناف كما جاز والثاني لا يتقطع وحل عليه قضاء ما

مسألة إذا نذر أن يشي إلى بيت الله ولم يقل الحرام فان كانت نية بيت الله لحرام لزمه الوفاء به وان لم ينو شيئا لم يلزمه شي وقال الشافعي ان نوي شيئا ما قلنا وان لم ينو شيئا فعلى قولين

افطر او لا يجزى ويجوز **دليلنا** اجماع الفرقة واحداً وطريق الاختلاف **مسألة**
 اذا نذر ان يصوم اياماً معينة متتابعاً فافطرها في سبغ يقطع الشارع عليه الاستينان
 الشافعي يبي على القولين فاذا افطر اربعين قطع الشارع فاستندوا في ما اذا افطر اربعين لا يقطع فالسفر
 على القولين **دليلنا** ان الذمة منعتت بسبب ما هذه الايام وليس ما هذا دليل على ان ذمة
 برية تنزل اذا افطر في السفر قضاء **دليلنا** اجماع الفرقة واحداً وطريق الاختلاف
 قضاء لم يكن صاماً متتابعاً وهذا خلاف ما نذر **مسألة** اذا نذر ان يصوم يوم الفطر
 لم يعتقد نذر فيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ينعقد نذر يصوم يوماً غيره يوم الفطر
 ولا يجزى ان يصوم غيره نذر فان صام غيره نذر صحيح واجزى عن نذر **دليلنا** اجماع الفرقة
 وايضا الاصل اية الذمة وقوله عليه السلام لا نذر في معصية لان الذمة في هذا او هذا
 معصية اليوم معصية بل لا خلاف وهذا نذر معصية **مسألة** اذا نذر لله تعالى ان
 اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد نذر لا يلزم منه الصوم اصلاً لانه ما وجد شرطه
 لا خلاف وان قدم فيه بعض ففاته فلا يصح لا يجزى فيه والذي يقتضي المذهب
 انه لا ينعقد نذر ولا يلزم منه صومه ولا يصوم يوم بدله **دليلنا** في قولنا احداهما مثل
 ما قلناه وهو اختيار ابي حامد والثاني ينعقد وعليه صوم يوم آخر وهو اختيار الشافعي
 والحنفي **دليلنا** ان الاصل اية الذمة وما يجب صوم يوم بدله هذا يحتاج الى دليل
 ويدل على نذر لا ينعقد انه نذر لا يمكنه الوفاء به فان بعض يوم لا يكون صوماً
 وجزي ذلك حتى ان يقول يوم يقدم اصوم مسة فانه لا يكون صوماً حتى لا يستأثر به
مسألة اذا قل لله تعالى ان اصوم كل عيسى فوافق شهر رمضان صامه اجزاء من رمضان
 ولم يقع عزاءه رسول الله صوم شهر رمضان او صوم الشهر ولم يقع نذر جاز
 وقال الشافعي ان نفي صوم رمضان اجزاء منه وان نفي صوم الشهر لم يجز وعن واحد
 منها **دليلنا** على انه يجزى به عن رمضان هو انه زمان لا يكون ان يقع فيه صوم عن رمضان
 فلا يحتاج الى نية التقييد وقد مضت في كتاب الصيام واجاب بصوم يوم

بدله يحتاج الى دليل **مسألة** اذا نذر ان يصوم يوماً معينه فافطره من غير عذر
 وجب عليه قضاء وقوله عليه ما عيسى من افطر يوماً من شهر رمضان منعاً من ان كان عذراً
 وخالف جميع الفقهاء في ذلك **دليلنا** اجماع الفرقة واحداً وطريق الاختلاف
مسألة اذا نذر في معصية ان يصوم يوماً معينه كان نذره بالكلية لا يلزمه
 قضاء ولا كفارة اذا افطر **دليلنا** اجماع الفرقة واحداً وطريق الاختلاف
 كفارة معين بكل نذر معصية **دليلنا** ان الاصل اية الذمة وعليه شغلها بالذمة
مسألة اذا نذر ان يصوم ولم يذكر مقداره لزمه صوم يومين بل لا خلاف
 لان اقل ما يقع عليه اليمين وان نذر ان يصوم مثلاً ركعتين **دليلنا** في قولنا
 اجماعاً وهو المذهب مثل ما قلناه والثاني انه يلزمه صلوة ركعة لانها اقصى صلوة في
 الشريعة وهو الوقت **دليلنا** طريق الاختلاف وان ما ذكرناه ذمة بل لا خلاف في
 نذر ذمة صلوة ركعة واحدة يتعين **مسألة** اذا نذر ان يعق رقبة مطلقاً اجزاء في
 رقبة اعقها موصنة كانت او كفارة سليقة كانت او معيبة والافضل ان تكون موصنة
 سليمة **دليلنا** في قولنا احداهما مثل ما قلناه والثاني انه لا يجزى به الا ما يجزى به في الكفارة
 من كفارة موصنة سليمة من العيب **دليلنا** اجماع الفرقة واحداً وطريق الاختلاف
 وما زاد عليه يحتاج الى دليل **مسألة** اذا نذر ايمان البيعة فلا بد ان يخلص ايمان البيعة
 لا دخلت الدار لم يلزمه شيء ولم يكن يمينا سوا عيسى بذلك حقيقة البيعة التي كانت على
 عهد رسول الله من المصاحبة بعد ذلك ايام فحاج او عجزت في ايام فحاج من العيب
 بالطلاق والعقود وعجزت لك سوا صرح بذلك ما نذر وعليه كل حال **دليلنا** في قولنا
 لم ينعقد ذلك شيئاً كان لا يجزى وان نفي ايمان فحاج ونطق وقال ايمان البيعة لازمة
 بالطلاق وقضاءها انفق ذمة لانه طلع بالطلاق وان لم ينطق بذلك ونفي
 الطلاق والعقود انفق ذمة لانه كناية عن الطلاق والعقود **دليلنا**
 ان الاصل اية الذمة وانفق ذلك يحتاج الى دليل وعليه اجماع الفرقة فانه محمول على

ان الذين بالطلاق والعتاق باطله منذ كان صريحا بها لبطولها قلنا **مسألة** اذا
نذر رجل اوجبا ان نذره باطلا لا يتعلق به حكم وكان كلامه محكما وبه قولنا ان
والشافعي وقال ابو حنيفة ان نذر ذبح ولده فعليه شاة وروي ذلك عن ابن عباس وروي
عنه ايضا انه قال من نذر ان يذبح ولده فعليه دية وان نذر ذبح عيونه من اثاره واعداد
واصفاته فلا شيء عليه قال سعيد ابن المسيب عليه كفارة النذر ذبحه عصية
قالوا هكذا كل نذر فيه معصية صلى الله عليه كفاية عيونه دليلنا ان الاصل في
الدية مشغلا يحتاج الى دليل وروى محمد بن حصون ان النبي صلى الله عليه قال لا نذر في معصية
الله الا فيما لا يملك ابن آدم وهذا معصيته ولا يملك ابن آدم ان

وقال محمد بن نذر ذبح ولده او اعداده
فليس شاة الا ان يذبحه من اثاره واعداده
ولا نذر ذبح عيونه من اثاره واعداده

كتاب ادب القضاء

مسألة لا يجوز من يتولا القضاء الا من كان عارفا بجميع ما روي ولا يجوز ان
يشد عنه شيء ذلك ولا يجوز ان يقلد غيره ثم يقف عليه وقال الشافعي ينبغي ان يكون
من اهل الاجتهاد لا يكون عاميا ولا يثبت ان يكون عالما بجميع ما روي وقال في القديم
مثل ما قلناه وقال ابو حنيفة يجوز ان يكون جاهلا بجميع ما روي اذا كان ثقة ويستيقظ
الفقهاء ويحكم به واقضاه في العاين ان لا يجوز ذلك ان يفتي دليلنا اجماع الفقهاء واحداهم
وايضاً قولنا في الولاية لمن لا يجنبها منته في العقول بادلته ليس هذا الموضع ذكرها
بيناه في غير موضع وايضا ما اخبرناه في علي جواز توليته وليس عليه ان يقول دليل
وايضاً قولنا في ان يشا نعت في شيء من دواعي الله والرسول وقال وما الخلف فيه
من شيء محكم عليه الله ثبت ان الرجوع الى الحق لا غير وايضا قولنا في ان يفتي
احكم بينهم بما اتوا الله ومن حكمه التقليد فاحكم بما اتوا الله وايضا روي عن النبي صلى الله عليه انه قال
القضاء ثلاثة واحد في الحق واثنان في النادر والثالث في الحق بيننا وبيننا
فحكم من دله وجعل من حكم في النادر وجعل قضائهم الناس على جهل فذاك

في النار ومن قضى القضاة فقد قضى على جهل وروي الشافعي في حديث ربه ان ابن عمر قال
في رجل قضى بغير علم في النار ومن قضى القضاة فقد قضى بغير علم لان القضاة لا يقضون الا
ان النبي صلى الله عليه لما بعث معاذا اليه قال يا فتى منهم يا معاذا قال كتاب الله قال لم نجد
قال في سنة رسول الله صلى الله عليه والى قال فان لم نجد قال اجنبواي و في بعضها استاذن جلساي
قال النبي صلى الله عليه الذي روي رسول الله صلى الله عليه ولم يقل اقل العلماء ولا لانه اجماع العاين في زمان الكوا حنة
وتروكوا التقليد في مسئلة الحرام والمنكره ومما روي في الحديث والقول ولم يرج بعضهم الى بعض في
تقليد القضاة في هاتم اجمعوا على ترك التقليد وعندنا في حنيفة يقول العالم العام ويقضي بغير علم
الروي عنه انه قال من يقضي بين الناس على جهل فهو في النار **مسألة** اذا كان هناك جماعة
يعلمون القضاء على حد واحد معين الامام واعلم انهم مؤلفه لم يكن له الاستماع من قوليه ولكن
فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والآخر يجوز له الاستماع لانه من مزايا الكفايات دليلنا ان الامام
مستور عندنا فاذا امر امره بالبحر بطلان ذلك لان ذلك معصية وانما يستحق فاعلمها الا ان الغاب
مسألة لا يجوز للرجل ان يمسح في المساجد للقضاة بين الناس و به في السعي وما كان هذا حتى وقال
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه يكره ذلك ان يقضيه وروي سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب كتب الى القضاة
لا تقضوا بين المساجد وقال الشافعي ذلك مكروه وعن ابي حنيفة روايان احدثا مثل ما قلناه والآخر
قول الشافعي دليلنا ان الاصل براءة الذمة من ذلك والمنع يحتاج الى دليل ولين السكتي عليه السلام
لا تكن ان كان يقضي في المسجد فلو كان مكروها ما فعله وكذلك كان ابن عمر رضي الله عنهما لم يقضيا في الكوفة
في الجامع ودخله كة القضاء معروفا في يومنا وهو اجماع العاين وروي ان عمر بن الخطاب كان يقضيان
بين الناس بين الناس ولا يخالف فيهما **مسألة** يكره اقامة الحدود في المساجد وقال جميع الفقهاء
وعلى من ابي حنيفة جوازها وقال بعض من طبع فان كان منه حدث كان عليه دليلنا اجماع الفقهاء وايضا
في اقامة الحدود القتل على وجه القضاء ولا يترك ذلك من جازاة المسجد فيكون عن ذلك والخط غيب
ما روي في السنة لان النعم اذا كان في المسجد فليس فيه وذلك لا يجوز وروي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
السلام قال لا يقام الحدود في المساجد وروي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه بنى ان يقام الحدود في المساجد وان

يستفاد منها **مسألة** من شرط القاضي ان يكون عدلا ولا يجوز ان يكون فاسقا
قال جميع الفقهاء وقال الامام ابو حنيفة ان يكون فاسقا ولعلنا اطلعنا في الامم لا نعلم
الا انهم قد اتفقوا وما حوزنا في حق علي بن ابي طالب وما ذكره ليس عليه دليل **مسألة** لا يجوز ان
تكون المرأة قاضية في شئ من الاحكام وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ان تكون قاضية
فيما يجوز ان تكون شاهدا فيه وهو جميع الاحكام الا الحدود ودين القصاص وفيه من يوجب ان تكون
قاضية في كل ما يجوز ان يكون الرجل قاضيا فيه لا ينافي ذلك من اجل الجهاد دليلنا ان جواز ذلك
يحتاج الى دليل لان القضا حكم شرعي فمن جعله يفتي في كل شئ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يفتي في قسمة امرأة وقال عليه السلام اعز من زوجك الله من اجازها ان يفتي
القضا فقد قدمها واخرها وقال من فاته شئ في صلوة فليسمع فان التسليم لله تعالى
والنصح للناس قال النبي صلى الله عليه وسلم منعه من النطق بغير ما سمع كلامها محادثة الانسان بما فيها
ينبغي القضا الذي يقتضي على الحكماء وغيره اوسية **مسألة** اذا اخطى في حكم حكمه واخطا في
حكمه بان اخطا او بان حكمه كان قبله قد اخطا فيها حكمه وجب بغيره ولا يجوز الاقرار عليه بحال
وقال الشافعي ان اخطا فيما لا يسمع فيه الاجتهاد بان خالف كتاب الله او سنة رسوله
او لم يلائم لا يفتل الا معقوب واحذر هو القياس اكل على قولهم في القياس على الواجب على قول الباقر
منهم فانه يفتق حكمه وان اخطا فيما يسمع فيه الاجتهاد لم يفتق حكمه وقال مالك وابو حنيفة
ان خالف كتاب الله او سنة رسوله لم يفتق حكمه وان خالف الاجماع وناقض قول واحد اصل فقالوا حكمه لا يفتق
لما يفتق حكمه وهذا مسأله خلاف وقال محمد بن الحسن ان حكمه لا يفتق حكمه وقال ابو حنيفة
ان حكمه لا يفتق من الهيبه او جوار ما نزلت التسمية على وجه عام لا يفتق حكمه لان حكمه على وجه التسمية
ولعلنا اطلعنا في الفرقه واحبارهم وايضا قد ثبت عندنا ان من في جوار وان القول بالقياس في
والاجتهاد باطل فاذا ثبت ذلك نكس كل من قال هذا قلناه وانما خالف في ذلك من جوار الاجتهاد
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اخطا في دينه ما ليس منه فهو رد وقال علي بن ابي طالب
في المسفق وهدية جهالة وروي عن محمد بن كتيبة في موطى الاستعرج كتابا يقول فيه

والله اعلم

والله اعلم قضاء قضيتك اليوم ثم راجعت عليك فثبت لربك ان تخرج فان لم يسمع منكم شي
وان الرجم فيه من اوسية من كتابي في الباطل **مسألة** اذا اخطا في حكم فادعي عليه انما ان الحكم
يكون شاهدا فاسقين واخذ منه ما لا يوجب اليقين او دعاه سبيل او ذلك فان اعترف به لم يفتق
بل خلاف وان الحكم كان على النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن معه بيته ك ان القول قوله مع
ولم يكن عليه بيته على سيرة السلف وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة عليه قاضية البيعة على ذلك
لهذا ما عرفت ان حكمه وقال مالك بن عيسى في الجور وهو مدعي ما يبرئ من عنة فلا يعمل به
ولعلنا ان الحاكم من احكام الله امين كالمدعي فلا يملك البيعة ويكون القول قوله مع عينة
مسألة الشهود لا تثبت الا بشهادة اثنين لا بشهادة واحدة وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
وابو يوسف لا يفتقر الى شهادة عدلين في البيعة في شهادة واحدة حتى يثبت ذلك ليل الله لا يفتقر
الى شهادة الشهود دليلنا ان ما عرفت ان مدعي على غيره وما ادعوه ليس عليه دليل وقد عرفت الشافعي
لفظ الشهادة في ذلك **مسألة** اذا شهد احدكم شاهدا يعرف اسلامه ولا يعرف
فيهما جرح حكم بشهادة واحدة لا يفتق على البحث ان يخرج الحاكم منهما عليه بان يقول حقا فاسقا
حينئذ يجب عليه البحث وقال ابو حنيفة ان كان شاهدا في الاموال والطلاق والنسب
كما قلناه وان كانت في قضايا اخرى لا يفتق حتى يثبت عن عدلين او قال ابو يوسف ومحمد والشافعي
لا يجوز له ان يحكم حتى يثبت منهما فاذا عرفت فقامت اليقين حكم والا لوقف في جميع الاشياء ولم يحو اليه
شيئا دون شئ ولعلنا اطلعنا في الفرقه ونجاء راجعا الاصل في الالتم الدعاء والفتق طار عليه
يحتاج الى دليل وايضا من تعلم انه ما كان البحث في ايام النبوة ولا في ايام الصحابة ولا في ايام التابعين
والاصحاب شيئا من ذلك من عبد الله القاضي فلو كان شهودا ما اجمع اهل القضا على تركه **مسألة**
ان يزوج بالشغل لا يقبل الا من يثبت ان يزوج فاذا شهد بذلك على غيره وفيه قال مالك ومحمد
والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز ان يقضوا على واحد لا اختاروا ذكر الداعي عن امرائه
انه قال ابو حنيفة ومن يزوج اثنين من غير ان يزوج في السبيل عنه فاذا اركا دامن على ذلك دليلنا
فان خرج من توقف في الشهادة وان دكا نعت حكمه في السبيل عنه فاذا اركا دامن على ذلك دليلنا

ان يخرج والتعديل حكم من الحكم ولا يشب الحكم الا بشهادة شاهدين فان ما قلناه يخرج على وجه
 يخرج به وما ذكره ليس عليه دليل **مسألة** اذا شهد اثنان باخرج وشهد اثنان بالتعديل وجب
 على الحاكم ان يتوقف وقال الشافعي يجرى على اخرج دون التعديل **دليلا** انه اذا قبل الشهادتين
 ولا يخرج لاحد الشاهدين وجب التوقف **مسألة** لا يقبل اخرج الا معتر او قبل التزكية
 من غير نفسه **مسألة** وقال الشافعي وقالا ابو حنيفة يقبل الامر من مطلقا فاسم اخرج على التزكية
دليلا ان الناس يتخلعون فيما هو اخرج هذا ليس يخرج **مسألة** يجب ان يشترط انه نجا اعتقدها ليس
 يخرج انه جرح فادخله على الفاحش باقتضى الشروع فيه من قبله **مسألة** يخرج
 شارب النبيذ يقتل **مسألة** ومن قال ما كذا وقال الشافعي لا يقتل **دليلا** ان اخرج العزقة واخرج
 وايضا النبيذ ومن هذا سؤا وقد ذهبنا ما بين ومن الحكم يخرج فسق من شره بلا طلاق فكذا البيعة
مسألة اذا حصر الغزاة في بلد عندهم نشد عنه الثاني فان عرفنا بعد الحكم وان عرفنا العق
 وقد وان لم يعرف عدالة ولا حقيقا لا يجب من هذا ما كان لغنا الشيا لم تست ولم نعلم بميل الظاهر
 الصدوق **مسألة** وبما قال الشافعي وقال مالك ان كان المظفر حسن فقتل بها العدالة حكم بشهادة **دليلا**
 فقتل بها فان يكونا رجلين **مسألة** وان كان من يرون من الشهداء وهذا امر وجب **مسألة**
 اذا حصر حمان عند القاضي فادعى احدهما على الآخر مالا واخر له بدين فسا للمقتله القاضي
 ان يكتب له بذلك حضا والقاضي لا يعرفها ذكر بعض الحكماء انه لا يجوز ان يكونا يكتب القاضي ان يكونا
 استعاضا سببا باطلا وقد اختلفا على ذلك **مسألة** وبما قال ابو جري الطبري وقال جميع الفقهاء انه يكتب
 وعلمها محلا لها التامه ويعضد ذلك والذي عندي انه لا يعتن ما قال الفقهاء فان الصبغ بالجلدة
 يمنع من استعاضة النسب فانه لا يكاد يتفق ذلك والذي تاد بعض الحكماء على ان يجوز ان يكتب
 ويقتصر على ذكر سببها فان ذلك ممكن استعداته وليس في نفس مستدق انهما اخرج من حلاله
مسألة اذا وقع اليه حمان فذكر المدعي ان حنيفة في ديوان الحكم فاسمها الحكم من ديوان الحكم حتى من
 بجنه مكتوب بخطه فان ذكر انه حكم بذلك حكمه وان لم يذكر ذلك لم يحكم به **مسألة** وبما قال ابو حنيفة ومحمد
 والشافعي والابن ابي ليبي والابو يوسف يبع على حكمه ويجوز له ان لم يذكره لانه اذا كان بخطه حتى مما حنفته

فذا يكون الحكم **دليلا** فان قلت هذا لا تقف ما ليس لك به علم فاذا لم يذكر لم يبع وان لم يبع على من
 الشهادة بل لا تزدان الحكم ما لم يذكره والشاهد يشهد في يمين ان الشاهد لو شهد شاهدته تحت حنفة مكتوبة
 بخطه لم يشهد ما لم يذكره فان لا يحكم بما اذالم يذكره في اخرج ولا في التعديل **مسألة** ولا يحكم بشهادة خطه معناه انه
 قد يكتب مثل خطه ويحكم عليه ويحكم به في ديوانه فلا يجوز قبول ذلك الا مع العيا **مسألة** اذا ادعى
 مدعي خطا على غيره فانكر المدعي عليه فالحاكم ان يحكم ان حكمت به يمين عليه فان ذكر الحكم ذلك
 استنادا به حلال وان لم يذكره قضامت اليه عنده انه قد حكم به لم يقبل الشهادته على هذا نفسه
 وبما قال ابو يوسف والشافعي وقال ابن ابي ليبي وابو حنيفة يسمع الشهادة على من نفسه
 ويشهده **دليلا** ان الاصل ان لا يسمع المدعي عليه وشهادته اخرج اية دليل واستدلوا بها
 باري ان النبي صلى الله عليه وسلم من امتين ققام دوا اليدين فقال اخبرني يا رسول الله لم يثبت
 شاهدوا الله احدا يقول دوا اليدين قالوا نعم ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجلين **مسألة** اذا اجاز
 ان يشهد لغيره في حق نفسه باليمين كذا نك مسكتا وهذا عندنا خبر باطل ولو كان صحيحا لم يجرى
 عليه غيره لانا لا نقول باليمين **مسألة** اذا شهد شاهدان على الحكم بانه حكم باذعاه المدعي ونفذ
 ولهم الحكم انما شهدا بالزور ففرض ذلك حكمه وابطاله فان ماتت بعد ذلك او عزل فشهدا فاداه
 عند الحكم ان لم يكن له بصنيته عند الشافعي وقال مالك لا يقبل ويحكم عليه وهو الذي يقول في نفسي
 لان الشروع قد عذر شهادة الشاهدين اذا كانا ظاهري العدالة وعلم الحكم بانهما شهدا بالزور لا يجب
 على الحاكم الاخر وشهادتهما يجب عليه ان يقبلهما ويحكم بهما ونها وقاير انما على ذلك شهادة
 الاصل وهو لا يسمع ويجب والفرع فانه متى اكر الاصل شهادة الفرع سقطت شهادة الفرع وبطلت الاصل
 وهو لا يسمع ويجب ان يسطوا وعندنا ان شهادة الفرع لا تسقط بل تقبلان شهادة العدل لهما اية
 اصحابنا من ذلك بل يقبلان شهادة الفرع دون الاصل لان الاصل مكر **مسألة** لا يجوز الحكم بكتاب
 قاض اية قاض يعاقب جميع الفقهاء في ذلك واخترنا روه اذا ثبت انك تاد **دليلا** ان اجمع الفقهاء
 واخترناهم وقول الشافعي ولا تقف ما ليس لك به علم والحكماء انما الغر على **مسألة** فذا ثبت ان الله
 يحكم بكتاب قاض اية قاض سوا كان على صحة بيته او كان محتوفا فانه لا يجوز العلية وقال الاصل

العراق والشام ان قامت البيعة على شوقه عليه ولا يعاد اذ لم يقم بيعة وان كان محققا
وقال قنطرة البصرة حسن وسوار وعبد الله بن الحسين العمري اذا اصل تحتها حكم وامانة
وهو لحي الرواية من مالك دليلنا ما قدمناه في المسألة الاولى لا في هذا ومع عليه
مسألة من اجاز كتاب قاض في قاض اذا قامت به البيعة في كيفية عمل الشبهة
اختلافوا في حقيقة والشام لا يفتح الا بعد ان يقر الحكم الكتاب ويشهد على نفسه بما فيه
ولا يفتح على غيره ثم يقول لهما الشبهة عاجية ولا يصح هذا القول ولا يعمل به وقال ابو يوسف
اذا حتمت بحتمه وعقوبة حاز ان يخطأ الشبهة عليه مدحا يشهد به كتابه لا خلاف فادا
وصل الكتاب شهدا عند ما به كتاب فلان يقرأه ويعمل بما فيه وهذا يسقط عنه لان الاجم
كتاب قاض في قاض عليه **مسألة** قال الشافعي اذا كنت قاض في قاض كتابا
واحد على نفسه بذلك فتغيرت حال الكتاب لم يجر احد من امان ما غيرت من
او عزله او فسق فان كان تغيرت حاله لم يفتح ذلك في الكتاب سواء تغير ذلك
قبل حرم الكتاب من يده او بعده وقال ابو حنيفة اذا تغيرت حاله سقط حكم الكتاب
في المكتوب اليه وقال ابو يوسف ان تغيرت حاله قبل حرم من يده سقط حكمه وان كان
بعد حرم من يده لم يسقط حكمه كتابه وهذا الفرع يسقط عنه لاننا قد بينا
انه لا يجوز الحكم بكتاب قاض في قاض فابدي عليه **مسألة** اذا تغيرت حال
المكتوب اليه بموت او فسق او جرم ثم قام غيره مقامه فوصل الكتاب اليه فقد قام مقامه
وقال الشافعي يقبله ويعمل به وقال حسن المصري مثل ذلك وقال ابو حنيفة لا يعمل به
غير الذي كتب اليه وهذا ايضا يسقط عنه لانه فرع على ما بيناه من انه لا يقرأه
مسألة احكام اذا كنت واشهد على نفسه ما كتب من اصل عند الشافعي والذي
يجل الشهادة على كتابه من له حق الاصل وان لم يكن اصله على الحقيقة وقال ابو حنيفة لهما حكم
كالفرع والاصل من يشهد عنده وهذا غلط لانه لو كان احكام في المائتين لم يفتح
وحله لان شاهد الفرع اذا كان واجزا لا يثبت بشهادة شاهدة شاهد الاصل ويعمل ان

يكون

يكون الكتاب شاهد الفرع وهذا يسقط عنه لما قدمناه من الاصل في هذا الكتاب
مسألة اجرة القاسم على قتل الدار لاصحابه دون الدروس وفيه قول ابو يوسف ومحمد
قالا استفتانا في قتال الشافعي وقال ابو حنيفة في قتل الدار دون الدروس وفيه قول ابو يوسف ومحمد
على قتل الدروس والشافعي في قتال الدار لان الدار لا يكون شيئا واحدا حشوا
سهم من مائة سهم والى الاخر ويحتاج اليه اجرة عشرة ابر على خمسة عشر فيلزم من ذلك الاقل
لصف العشرة وبعثا لا يساوي سهم دينار فيذهب جميع المال وهذا هو القول والفرع
لا زالت الصلوة فلا بد من الصلوة العظمى **مسألة** كانت كتابا في حرمه
على الكبر مثل الدور والعقار والدار كالمصنف لم يجر المصنف على الفسقة والصورة لان هذا
لا يمكنه الانتفاع بما يقره وفيه قول ابو حنيفة والشافعي وقال ابو حنيفة لا يكون بذلك
وبنقصان القيمة واذا انقسم نقص من قيمته لم يجر على الفسقة وقال مالك يجر على ذلك
دليلا في قوله على الصلوة والاضرار وذلك عام وهذا القول لا يمكنه الانتفاع بهذا القول
من استند في نقصان القيمة في فيه نظر **مسألة** ان كانت الفسقة ليسبتنص بها لعزم
وقت معين مثل ان كاش الدار لاشي لواء العشرة والاشياء في فاستنص بها صاحب
العقل دون الكثير لم يجر المطالب من احد من امان ان يكون المنتفع به او المستنص
فان كان هو المنتفع به لم يجر المنتفع على الفسقة لان في ذلك ضرر عليه وان كان المطالب
مستنصرا اجرا لمنتفع لانه ضرر عليه وقال الشافعي ان كان المطالب هو المنتفع اجرا لمنتفع
عليه وفيه قول اهل العراق وقال ابن ابي ليلى يبيع لهما ويعطي كل واحد منهما بحصة فثبتت في القس
وقال ابو يوسف لا يقتسم كاجرهما وهذا ما قلناه قال الشافعي وان كان المطالب يستنصر
فلا يجر المنتفع ام لا يجر من احد ما يجر والاشياء لا يجر وهو المذهب لاننا فستنص
طالبا فاشبه اذا استنصرت بالاشياء دليلا في قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وفي
ذلك مقرر اما على المطالب او المنتفع فلا يجر ذلك لغيره وان كان اذ كان المنتفع عنه مستنصرا
لان الاضرار عليه والمطالب قد يجرى بدو الضرر عليه فيجب ان يجر عليه **مسألة**

يحيى كان له ملكا فخرجته كل فراج مفرد عن صاحبه واكمل واحد منهما لم يبق مفرد به
فطلب احدهما فمست له كل فراج على حد فنه وقال الآخر بل بعينها في بعض كالفراج الواحدة فتم
كل فراج على حد فنه لم يمتهم بعينها من بعض سوا كان لبعض فاحدا فمست ان كان الكل فخل
او كرمنا او اجناسا الحز الباب ولحد وشوا فمست الا فخره او فخرت وكل ذلك
الدور والمنازل وبه قال الشافعي وقال مالك ان كان فخره فتمت بعينها في بعض
كالفراج الواحد وان كانت منفردة كقولنا رثا ابو يوسف ومحمد ان كان لبعض
واحد فتمت بعينها في بعض وان كان اجناسا كقولنا دليلنا ان هذه فتمت
ملك من غير ان يوجب ان لا يجبر الجميع عليها كما لو كانت منفردة مع ملك واجناسا
مع ابو يوسف ومحمد ولا يلزم التسع على هذا فتمت القرينة الكبيرة لان الكل عين واحد
مسألة اذا كانت يد رجلين على ملك فقال الحكم انتم بيننا فان كان لهما بينة انه ملكها
فتمت بينهما ولا خلاف وان لم يكن لهما بينة فغير اليد ولا مانع هناك فتمت ايضا بينهما عندنا
وبه قال ابو يوسف ومحمد وسواهم ان ذلك مما ينقل ويحس او لا ينقل وسوا
قالا هو لكهما اني او غيرا رثت والشافعي فيه قال ان احدهما مثلهما فله وهو احدهما
عنده والثاني لا يفسد بينهما وقال ابو حنيفة ان كان مما ينقل ويحس فتمت بينهما وان كان مما لا ينقل
فلم يثبت فان قالوا هو ميراث بينهما لم يثبت وان قالوا ميراث فتمت بينهما دليلنا
ان ظاهر اليد عندنا يد لغيري فذلك في ان يثبت به كاليثمة وقوله فتمت
ملكه بالملك وهو ابعدنا ان يترد هذا وهو ان القاسم يثبت به ويثبت به للمورث
ومقتضى انه فتمت بينهما بقوله فتمت فاذا كان هذا الميراث يكون حكما بينهما بالملك
مسألة لا يجزى الحكم ان ياخذ لاجرة على الحكم من اثنين او من احد حاسي كان له رزق
من بيت المال او لم يكن وقال الشافعي ان كان له رزق من بيت المال لم يجز كما قلناه
وان لم يكن له رزق من بيت المال حازله اخذ لاجرة على ذلك دليلنا عدم تجزى الاجر
الواردة في انه يجرم على القاضي اخذ المنة والمهديا وهذا اخذ في ذلك وايضا

طريق

طريق الاجناسا يقتضي ذلك وايضا اجماع الفقهاء على ذلك فانهم لا يجتنبون في ان ذلك
حرام **مسألة** اذا اجمعت اثنان عند الحكم صحتها في حال واحدة وادعى ما في حال
واحدة كل واحد منهما على صاحبه من غير ان يسبق احدهما باري اياها انه قد كرم
من حرم على صاحبه واختلاف الناس في ذلك على ما حكاه بن المذرقي فقال منهم
من قال يقتصر بينهما وهو الذي اختاره اصحاب الشافعي وقالوا لا يقتصر فيها عند الشافعي ومن قال
بقدر ما احكام منها من شاء ومنهم من قال يقتصر فيما حتى يصطليح ان ومنهم من قال
باعتبار كل واحد منهما لصاحبه دليلنا اجماع الفقهاء واخذوا به ولو قلنا بالقرينة ما ذهب
اليه اصحاب الشافعي كان في اية مذهبي في كل **مسألة** اذا استوفى
رجل عند الحكم على رجل وكان استعدا عليه حاصر العدي عليه واحضره سواء علم بينهما معاينة
او لم يعلم وبه قال الشافعي واصل العراق وقال مالك اذا لم يعلم بينهما معاينة لم يجز لما روي
عن علي عليه السلام انه قال لا تعد في احكام على حصة الا ان يعلم بينهما معاينة ولا خلاف له
دليلنا ما رواه بن عباس ان النبي عليه السلام قال النبي في المديني واليمن على المديني عليه
ولم يفصل ولانه لو لم يجز الا بعد ان يعلم بينهما معاينة لكانت في اسقاط كثر
الحقوق فانما كثرها يجب بغير بينة كالمعصوب والمحييات والسرقة والودائع
واذا اقتص الى هذا سقط في نفسه وما روي عن علي عليه السلام غير ثابت ولا مقطوع به
اذا ادعى رجل على غيره شيئا وكان المستدعي عليه غائبا به ولا يثبت له الحكم
في موضع بينة له فيه حليقة ولا يثبت له الحكم ان يجعل اليه اليد فيه فانه يجزى
اذا غرر دعوي حصة قريبا كان ابو عبد الله وبه قال الشافعي وقال ابو يوسف ان كان
في مسافة من ابيه وطه ليل احضره والام يجزى وقال غيره ان كان مسافة يوم وليلا
احضره والا نكره وقال قوم ان كان غائبا في مسافة لا يفسد فيها الصلوة احضره والام يجزى
دليلنا ان احكام مفعول الاستيفاء لا يفسد وحقوقها وتركه فتمت بها ولو قلنا
لا يجزى صناع الحق وبطلانه لاسنا شيئا ان ياخذ ماله لاحد الا اخذه وجلس في

حكم فيه وما افني في هذا بطل في نفسه **مسألة** اذا ادعى حاكم
على ما قبل حاضره غير غائب في غير صحت وانما بذلك شاهدين عدلين
حكم له به ولا يجب عليه الدفن وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعية وقال ابن ابي ليلى
لا يحكم له بالبيعة حتى يثبت خلافه معها كالصبي والمجنون والغائب ولنا دليلنا اجماع الفرقة
واحداهم وايضا ما رواه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المديني واليهون على المديني عليه
من قبل اليمين على المديني فقد اسقطت له **مسألة** اذا ادعى علي بن ابي طالب حقا فأنكر
المديني عليه فقال المديني بيعة غير اننا غايبه لم يجب له ملازمة المديني عليه
ولا ملازمة البيعة كيف لم يأت بخبر البيعة وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة له للمطالبة
بذلك وما لا يثبت دليلنا ان الاصل ابراء الذمة ومن اوجب ذلك فعليه الدلالة والرد
مما كان من علمه من ابراء عن ابيه ان رجلا من كنده ورجل من خراسان ابنا النبي صلى الله عليه وسلم
وقال لخصمي هذا فلبسني على ابيهم ورثتهما على ابي وقال الكندي بيدي ارضعها لآخر له فبما
قال النبي صلى الله عليه وسلم قلت بيعة قال لا قال لك ميثقه قال انه فاجر لا ياتي على ما خلف
انه لا يتبع من من شئت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لك منه اذا كان من قال له الملائكة والمطالبة
بالكعبين فتدرك الامير **مسألة** اذا ادعى علي بن ابي طالب دعوى منسكت المذمومة عليه وقال
انكر فان الامام يحبس حتى يجيبه باقرار او بالكتاب ولا يحمله ناكلا وبه قال ابو حنيفة
وقال الشافعية يقول له لحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى ولا حملناك فاكاه ورد ما اليمين
على حاكم دليلنا ان الاصل ابراء الذمة ورد اليمين في هذا الموضع لم يجعل ناكلا
يجتنب في دليله وليس في الشروع ما يملك عليه **مسألة** القضاة على الغائب في دعوى
جائز وبه قال الشافعية ومالك والاوزاعي واليهون بن سعد وابن مشرقة قال ابن ابي ليلى
انكر عليه ولو كان غائبا وبه قال احمد والشافعية والمثوري وابو حنيفة واصلها به لا يجوز القضاة
على الغائب حتى يتحقق الحكم بحسبهم كما في شريك او وكيله ولو حكم عندهم بقوله حكم عليه بعد ان
ادعى على خصم سأل له الدعوى عليه وتحقق هذا ان القضاة على الغائب جائز بل خلاف ذلك

على وجه مطلقا من غير ان يتعلق بحكم حاضرا املا عندنا نحن مطلقا وعندهم لا يجوز حتى قال
ابو حنيفة من ادعى على غيره واخر حاضره معه عس فاقام البيعة بمعنى حاضره على غيره
من الغائبين **دليلنا** اجماع الفرقة واحداهم ذكرنا طائفة الكتابين المتقدم ذكرهما وروى ابو
موسى الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثره حاضرا فثبوا الموعد من قاصدهم ولم يبق الا
لغيره الذي وقا على الذي لم يبق ومعلوم انه ما اتفق عليه بمعاة ثبته فنفى عليه بالبيعة وقد
ان ختم بعد المنيق فقال الا ان اسقنوه حبيبا ربي من دينه وامانته ان يقال ان في حجاج
فادان عروضا فاصح ولقد بينه فكل كان له عليه دين فليأت غدا فليقسم ما له منهم
ما يحبس ولا تخالف له **مسألة** شاهد الزور يعزره ويشهر بل خلاف وكيفية
الشهر ان يشاوي عليه في قبيلته او سجدته او سقته وما اشبه ذلك بان هذا شاهد زور
فاحرقه ولا تخلف راسه ولا يركب ولا يطوف به ولا ينادي هو على نفسه وبه قال الشافعية
وقال سفيان بن عيينة يركب وينادي عليه على نفسه هذا جزاء من شهد بالزور ومن الناس من قال
يخلف نصف راسه فاذا اخرج من شهرته سألوا الشفيع الاخر ان شاء ويقال يحلق نصف
الراس دمي وقال عمر بن الخطاب اربعين سوفا ويسخ وجهه ويطاف به ويطلق حشيه
دليلنا ان الاصل ابراء الذمة وما ذكرنا من جمع عليه والزيادة تحتاج الى دليل وروى عن النبي
عليه السلام انه نفى عن المثلة وهذا مثله **مسألة** اذا اصاب نفسا من رجل من اربعين حكم
بذمها وسأله الحكم بذهما كان جائزا بل خلاف فاذا حكم بذهما لم يحبس لهما بعد ذلك حيا
وللشافعية قوله ان احدهما انذبا لم يحبس الحكم كما قلناه الثاني يقف بعد انقاذ حكمه على تراجعهما
فاذا اصابا بعد الحكم لم **دليلنا** اجماع الفرقة على احبار ردوها اذا كان بين احدهم وبين
غيره حصنة فليست نظرا في من ذكرنا حديثنا وعلم احكامنا فليست احكاما اليه وان الاحكام اذا كانا
في ذلك فامتنع منه كان ما قلنا فعلى هذا اجماعهم وايضا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
ابن ابي اسية به فلم يعيد بينهم فعليه لعنة الله فلما ان حكم بذهما حيا لم يرد من ما قلناه
باللعن وايضا لو كان الحكم بالزور بنفس الزانم والانتقام والافعال في الزانم اليه معنى فان اغتبر

وسل الله على الشيخ وايضا لا يذنب من تركه الظاهر لان امر الشبهة قد تعد بعد البيع فقال
اذ انبأ بغيره وحقيقته بعد فعل الشبهة **مسألة** حقوق الله تعالى لا تثبت بشبهة المتكبر
الا انبأ بغيره فانما يذنب من تركه انما لا تثبت بشبهة المتكبر
وامر الا ان يوجب له دون ذلك شبهة بغيره ولا يوجب له ذلك
فقال لا تثبت بشبهة المتكبر لا يوجب له الا ان يوجب له ذلك
وقد اوردنا **مسألة** تثبت الاقرار بالذنب بشبهة بغيره
مثل ما قلناه وانما لا تثبت الا بشبهة اذ هو متروك كما ان الزنا لا يثبت الا بالقرينة
انما هو الاقرار بان تثبت بشبهة اذ لا يثبت له خلاف من اعتبر به هذا وعده اربعة متروك يحتاج الى
دلائل **مسألة** لا تثبت النكاح وطه والطلاق والرجعة والعنف والفصل الموجب للقوة والوكالة
والوصية اليه والوديعة عنه والعنف والنسب والكفاية ونحو ذلك ملكا كان مالا ولا المقصود منه
الملك ويطلع عليه الرجل الا بشبهة بغيره ولا يثبت بشبهة رجل وامرأتين وبه قال الشافعي
وزاد الشافعي انه لا ينفق الكفار الا بشبهة بغيره ولا يثبت الطلاق الا بشبهة اذ لا يثبت ولا يثبت
الطلاق الا بشبهة التي ذكرناها وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والحنفلي وقال الشافعي وابو حنيفة واهل
بيت كل هذه بشبهة امرأتين الا اقصا فانزله خلاف بينه وبيننا ان ما اعتبرناه به على من يثبت
هذه الاحكام به وبما ادعوه ليس عليه دليل وقيل ذلك على المدعي لا على المدعى لاننا لا نقول بالقبول
مسألة اذا قال العبد ان قتلته فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك
حكى بالقتل وقالوا لورثته ما انت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك
للشافعي وقد قال ان احدا من اهلنا وسقطنا ورث العبد والفقول الثاني بنية العبد او يلى لانها
انتهت بزيادة معتق وهذا يستلزم ان هذا اعتق بغيره والعنف بالشروط لا يوجب عندنا حررتك
من يلى ذلك في كتاب العتق ومن يلى ذلك ان المدعي ومعتقه وليس هو معتقا بصحة ولا يستعمل
القرينة من خرج اسمه على يده **مسألة** اذا قال ان مكنت في رمضان فانت حررتك فانت حررتك
من يلى ذلك فانما حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك فانت حررتك

بينه وبين احد من اهلنا وان يرق العبدان والثاني من رمضان او يرق العبدان في رمضان
من يلى ذلك **مسألة** ايضا يستلزم ان يرق العبدان في رمضان او يرق العبدان في رمضان
بكم لا يشاهد واليمين في الاموال عندنا وعند الشافعي وما لك على ما سئلت به وبكم عندنا بشبهة
امرأتين مع يمين المدعي وبه قال مالك وقال ابو حنيفة والشافعي وبغيرهما لا يملك بشبهة امرأتين مع اليمين
وبينا اجماع الصنفين لهما رحم لان امرأتين كالنساء في الاموال الا ان يرقوا في الاموال في المال شاهدين
حكم له ولو اقام شاهدا وامرأتين حكم له ثبت انما كان الرجل الواحد ثم ثبت انما لو اقام شاهدا واحدا حكم
معه **مسألة** اذا اقام امرأتين **مسألة** اذا ادعى على رجل عندنا حكمه حقا فانك اقام المديني شاهدين
بما يدينه حكمه اياكم بشهادة كان حكمه حقا بشبهة اذ ما كانا صديقين كان حكمه حقا في الظاهر واليمين
وان كانا كافرين كان حكمه حقا في الظاهر باطلا في الباطن سواء كان في عقد او في عقد وكان مالا وبه
قال جميع ومالك وابو يوسف وبه والشافعي حكى عن شريك ان كان اذا قضي لرجل بشاهدين قال له باعنا
ان حكم لا يبيعك ما هو حرام وقال ابو حنيفة ان حكمه بغيره او فقه او منعه دفع حكمه حقا في الظاهر
والباطن معناه وامر به بغيره من هذا كل عقيد حجة ان يبتدأ به او يعرضه حجة حكمه حقا في الظاهر
وبالجملة من ذلك اذا ادعى ان هذه زوجتي فالكوت فاقام شاهدين شهد اعده بذلك حكمه باله وحلت
له في الباطن فان كان له زوج وانتهى منه بذلك وحرمت عليه وحلت لكم له بها واما رفع العتق
والطلاق اذا ادعت ان زوجها الملقها ثلثا فاقامت به شاهدين فيحكم بذلك بشبهة **مسألة**
وبالجملة وحلت لكل واحد وحل لكل واحد من الشاهدين ان يزوج بها وان كان يعلم انهما شهدا بالزور
واما الفسخ فالأقوال في النسب لو ادعى رجل ان هذه بيته فشهد بذلك شاهدا وزوج
فحكمه بذلك حكما بنبوت النسب لما حرمنا بطلان وصايتها لها وتوارثان وبكى الشافعي
في الفسخية في القديم فقال لو ان رجلا ملق زوجة ثلثا فادعت ذلك عليه عندنا حكم
فانك تفتق له بها يمين كانت زوجته وعليها ان تقرب منه ولا تملك من نفسها فلا كان
هذا على ما حكاه عنهم من نقص لانه لا ينفق حكمه في الباطن والفقهاء في الاموال ان كان الفسخا
يملك غيره فان حكم لا يبيع له في الباطن دليلنا قوله فاحرمت عليكم امهاتكم في قوله والرضا

من النساء الامام ملكة ايمانكم وادامتها زوجات الغير فمن علينا التمسك اليدين
سنتنا واستقامتنا وابو حنيفة ابا حنبلنا على ما في كتابنا فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تتزوج غيره ومنه دليل ان احدهما تنفي بانه اذا طلقها فلا تحل له من بعد زوج وعنده اذا طلقه
الطلاق ففقدت له باحلت له وقوله فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره على انها حلال
لهما لم يلقها وعندنا في حينه اذا فتن له بزوجة غيره حرمت الزوجة على زوجها غير طلاق
منه او اودت عليه او طلقها فقامت بذلك شهادتين زوجه من عليه وما طلقها فزوت
سليم زوج النبي صلى الله عليه واله قال انما لا ينكحوا لكم حتى تنكحوا اليه وتعلم بعينكم
ان يكون من تحتكم من بعض فافقني له على نحو ما سمعت منه من فضيت له بنتي ارضى اخيه
فلا ياحذه فلما اخطب له فطهر من النار فسمعه عليه زواجه وان كان قد فتن له واخبرناه ففقه
من النار **مسألة** يقبل منها ذمة النكاح على الاقرار بذه الزيادة والاستمالة والعيوب
تحت النكاح كالرق والجنون والبرص بالطلاق وتقبل عندنا منها ذمتين في الاستمالة والبرص
في الرجوع اسلا وقال الشافعي يقبل منها ذمتين في الرضا ايضا والاستمالة وقال
ابو حنيفة لا يقبل منها ذمتين على الاقرار بهما بل يقبل منها ذمة رجل وامرأتين **دليلنا** اجماع
الفرقة واجنادهم وايضا ما اختلفوا به جميع على قبول منها ذمتين فيه وما قال الشافعي ليس عليه
دليل الاصل الا رضاعا وثبات ذلك يحتاج الى دليل وليس في المستفوع ما يدل على ان سداد
ثبت ذلك **مسألة** كل موضع يقبل فيه شهادة النساء على الاقرار لا يثبت الحكم فيه الا شهادة
اربعة صنفين وان كان منها ذمتين في الاستمالة او في الوصية لم يعين الناس قبل منها ذمة امرأتين
في رجم الميراث ورجع الوصية منها ذمة امرأتين في نصف الوصية ونصف الميراث وشهادة
ثلاث في ثلث الوصية وثلاثة ارباع الميراث وشهادة اربعة في جميع الوصية ويجمع ميراث
المسهرل وقال الشافعي لا يصلح في جميع ذلك الا شهادة اربع صنفين ولا يثبت الحكم بالثلاث اربع على حال
وبه قال عطاء وقال الحسن النبي تثبت بثلاث مسوقة وقال مالك والثوري تثبت بعد ذمة انسان
صنفين وقال الحسن النكاح واحد يثبت الرضا على ما لم ينفذ وحدها وفيه قال ابو حنبل وقال ابو حنبل

تثبت ولادة الزيجات باصادة واحدة القابلة لغيرها فلا تثبت بها ولادة المطلقا من
دليلنا اجماع الفرقة واجنادهم ومثله في ايمانها ان شهادة القابلة معها في ولادة تقبل
وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه واله وعن علي عليه السلام **مسألة** القاذن اذا تاب وصلاح قبلت
وزايفه فلا خلاف ويقبل عندنا في ذمة غيره ومنه ما روي عن علي بن ابي طالب حين شهد على غيره
بالتباعد وقال له ان تقبل شهادتي فاعلم انك ومن عيسى انما انا اناس القاذن قبلت شيئا ذمته ولا يحلف لها
وبه قال في التتابعين عطاء وطاوس والشافعي قال الشافعي يقبل الله توبته ولا يقبل عثرته ومنه ما قال
في الفقهاء ان الشوري ورجعة ومالك والشافعي والاوزاعي وعش النبي واحد وصح ردت طائفة
بانه انما ينقطع فلا يقبل اليك اذ عاب اليه في التتابعين بشرح وحسن التبرك والنجى والشافعي وابو حنيفة
واسحاق والكلام مع ابو حنيفة في فضيل من عندنا وعنده الشافعي انه ينفذ في ذمة غيره وعنده الاثر
في غيره الفخذ في غيره فاذا اخلد ردت ما اخلد لا بالفخذ والناس في عندنا يقبل منها ذمة اذا تاب
وعنده لا يقبل ولما تاب العتق فيه دليلنا اجماع الفرقة واجنادهم والدليل على ان ذمة الشهادة
يتعلق بغير الذمة ولا يقبل من غير الذمة **مسألة** في المصحات لم يأت ابا حنيفة بشيء
ما عليه ثم ثابن حله ولا يقبلوا لهم شهادة ابو اذ ذكر القاذن وعلق وجوب اخلد بورد الشهادة
به فثبت انما يتلقا به والذي يدل على ان شهادته لا تنقطع الا في ذمة غيره في صياح الاية وادبكم
الشافعيون الا الذين تابوا من بعد ذكروا صلوات الله عليهم ورجع الله اليه **مسألة** اذا اشتكى على جملته
وقد عجز عنها بعض الفرقة واجنادهم بعضها يستثنى رجم الاستمالة والرجوع
اذا كانت كل واحدة منهما لا تفرق رجم الاستمالة ايما قبل من ابي طالب وامرأتين وعنده حنبل
ان رجم الاستمالة في كل المذكور كذلك في الاية فان **مسألة** الاستمالة امر في الاية
المذكورة فتد لنا على ما ذكر في كتاب اصول الفقه والثاني في الاية ما يدل على انه
لا يوجب الاية المذكورة فان اقرب ما للصنف والفتوى في ذمة غيره وقبول الشهادة
ولا يثبت بغيره في قبول التوبة واصلاح العاقل يستند اشرفا شرطية التوبة واصلاح العمل
ثبت ان رجم في الشهادة لا يثبت في الفسق والثالث ما رواه ربيعة سعيد بن المسيب

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
توبت الكذبة نفسها فاذ انساب قبلت منها دنة **مسألة** من شرط التوبة من القذف ان يكذب
نفسه حتى يبرهنه فلو كذب غيره فادخل في خلافه ميتا ومن احب ان يبرهنه على نفسه
وقال ابو اسحق رحمه الله عليه ان يقول القذف بالباطل ولا يبرهنه ما قلت فقال الاصمعيلى رحمه الله عليه
نفسه كذا في القذف وهو يبرهنه ذلك ان يقول كذبت فلان قلت قال الاصمعيلى وليس بشيء وهذا
هو الذي يقتضيه مذهب الامامية لا خلاف بين العزلة ان من شرط ذلك ان يكذب نفسه وحقيقة
الاكاذيب ان يقول كذبت فلان قلت كيف وهم رواد البتة كما يحتاج اليه ان يكذب نفسه في المكاذيب
الذين قد قذفهم وفيه موصوفه فقلت ما قلناه والذي قاله المرزوقي لانه اذا كذب
نفسه ربما كان صادقا في الاول فيما يبرهنه ومن الله فيكون هذا الاكاذيب كذا في كذا وكذا
مسألة اذا كذب نفسه فادخل في القذف لا يقبل شهادته حتى يبرهنه من العمل الصالح
وهو احد قولي الشافعية الا انه اعظمه ذلك سنده وحتى لم يعتبره لان لا دليل عليه والقول الاخر انه
يكفي محسورا الاكاذيب ولينا قولي في الاكاذيب ان يبرهنه من بعد ذلك واصطفا فاختار التوبة وحصل
العمل **مسألة** ان يبرهنه حتى يبرهنه في نفسه لا يبرهنه ولا يبرهنه في غيره ولا يبرهنه في غيره
حار ان يبرهنه له الملك فالتكليف فتمت **مسألة** قال ابو حنيفة وقال الشافعية حار ان يبرهنه
له باليد قول او اذاما امكنه فنظر فيه فان طالت المدة جازيجه وقال الاصمعيلى حار ان يبرهنه
له بالملك وقال غيره لا يجوز ان تفرقت المدة بين المشهور والغيرين فلا يجوز قول واحد دليلنا
اجماع الفقهاء واختارهم واما الجواب فيمن يبرهنه في نفسه فاذ حصل يبرهنه في غيره ان يبرهنه في غيره
فلا انما هو بغيره في غيره لم يبرهنه اذ التفت اليه لانه ان يبرهنه في غيره ان يبرهنه في غيره
مسألة يجوز الشهادته في القذف والولاية والعقود والمكاح وما لا يستحقه احد من المطلق
والنسب والشافعية فيه وجهان فقال الاصمعيلى مثل ما قلناه وقار غيره لا يثبت بشيء من ذلك
بالاستفاضة ولا يشهد عليها بذلك دليلنا لا خلاف ان يبرهنه الشهادته على انواع النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يثبت في الاستفاضة لانا ما نشاهدنا من القذف فيمن يبرهنه على ما يبرهنه فان لم يبرهنه الشهادته

في القذف

في القذف

الاستفاضة اذ لا يطلان الوقت بين شؤدة الوقت لا يبرهنه الله **مسألة** قال
يبرهنه الله على شأده اذ لا يطلان الوقت بين شؤدة الوقت لا يبرهنه الله **مسألة** قال
فاما النظر الثالث فلا يجوز عليا ان يبرهنه في نفسه في ما قلناه **مسألة** ما يقتضيه
العلم في الشهادته لا يقبل فيه شهادته الا في خلاف ذلك مثل القتل والعقود والمكاح
والزنا والولاية والطلاق وشرب الخمر وما يقتضيه في سماعه وشهادته من العقود كلها كالبيع
والصنعة والشك والوكالة والعقود والنكاح وغيره هذا والمنازعة في الاقرار لا تقع فيها ولا في الاعمال
وبما قاله الشافعية على حديث روي عن التابعين حسن البصر وسعيد بن جبير رضي الله عنهما
النسبي وابو حنيفة واسحابه وشاكان البيهقي وسواد القاضي وعليه اهل السير واكثر الكوفة
وذهب طائفة الى ان شهادته على العقود تقع وذهب اليه الشافعية عبد الله بن عباس وفيه
التابعين سراج وعطاء بن الرقعي وفيه الفقهاء يبرهنه من ملك واليه بن سعد والنسبي
دليلنا اجماع الفقهاء واجتازهم **مسألة** ان يكون الاقرار في حياضه بين الاداء ودونها
وفي النخل والاداء فيما لا يحتاج اليه المشاهدة مثل النسب والموت والملك
للمطلق وفيه فارق ملك وابو يوسف والشافعية وقال ابو حنيفة ومحمد لا يبرهنه فيه
الغير ولا الاداء كالمعقولين وقال لا يشهد من عدا الوشيد بغير ان عند الحكم
نسمع شهادتهما في احوالهما او حواس قبل الحكم به لم يحكم كما لو فسقا قبل الحكم بشهادتهما
فيفسد خلاف معه في ثلاث صنوف ما قلناه وهو يبرهنه والثاني الشهادته بالنسب
والملك لموت والملك المطلق والثالث الشهادته في اقامة وقيل الحكم دليلنا اجماع الفقهاء
واختارهم وايضا في شهادته واشهدوا وبعبعد من قوله واشهدوا اذا اتبعهم وقال غيره
فان يكون رجلين وعملوا امران وذلك على عهده الاما ارجح للشافعية **مسألة** يبرهنه الا في
مثل الشهادته في الخلاف وعندنا يبرهنه الاداء وبه قال مالك وابو العباس بن سريج
وقال ابو حنيفة ويبرهنه في سماعه لا يبرهنه في الاداء ولنا ما قلناه في المسألة
مسألة العبد اذا اكل من سكران لم يبرهنه قبلت شهادته على كل احد من الاحرار

عليه السلام مع الشاهد قال من فقهنا علي بن ابي طالب ورواه عبد العزيز بن ابي سلمة
وحكي بن ابي سلمة عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله
الواحد مع اليقين صاحب الحق وقد روي هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله في عدة ذكرناهم
وهم علي بن ابي طالب وابو هريرة وحابر واربعة اخريين ثابت وسعيد بن عباد
وسروقي وعبد الله بن عمر وعلم بن ابي طالب قد خرج هذا الحديث في البصريين في جليل
عزاه وعليه المسألة اجماع الصحابة رضي الله عنهم في حقنا علي بن ابي طالب عليه السلام
قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وابو بكر وعمر وعثمان يفتنون بالشاهد مع علي بن ابي طالب فثبت هذا
رسول الله صلى الله عليه وآله وفيما نحن في ذلك فلم يأتنا على من يفتن واحدة وروي ابو الزناد
عن عبد الله بن عباس قال شهدت النبي صلى الله عليه وآله وابو بكر وعمر وعثمان يفتنون بالشاهد مع اليقين
وروي جعفر بن محمد عن ابيه قال فضا علي بن ابي طالب عليه السلام ورواه اخري فقهنا علي بن ابي
العراق ورواه داود بن الحصين عن ابي جعفر محمد بن علي بن ابي طالب فقهنا علي بن ابي طالب مع
الشاهد فضا علي بن ابي طالب ولا خلاف في ذلك اذ كان مع النبي صلى الله عليه وآله
واحد واختار بين المدعى عليه كان له فان حلف المدعي عليه سقط دعواه وان نكل لم يحكم
عليه يكون للشاهد مع اليقين وبنقل الشافعي وقال مالك يحكم عليه بالنكول
مع موافقته لنا ان الفضا بالنكول اذ لم يكن مع المدعي شاهد دليلنا ان الحكم عليه
بذلك يحتاج الى دليل ولا دلالة على ذلك وايضا فذهب مالك يروي الى الفضا ويجوز النكول
لان المدعي اذ لم يحلف مع سقطان يقال له وهذه المسألة ما بين يدينا الدلائل فان الدلائل
كانت به على النكول فخرج من لا يلهي عليه دليلنا على الفضا والخبر المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله
البيته على المدعي واليمين على المدعى عليه ويدل على الاول ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله
والآله في دابة او جبر فقام كل واحد منهما اليه اليه ففقهنا رسول الله صلى الله عليه وآله في
يده وروي عن ابن ابراهيم عن ابي عبد الله جعفر بن محمد عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام
رجلان يدين وكلاهما اقام اليه انه يفتن انا فقهنا علي بن ابي طالب في ذلك ولم تكن في يده جليل

في كتابنا

بينهما نصفين **مسألة** اذ شهدت البيته للاختصاص فاقبلناه املا خلاف بيننا وبين
الشافعي وقد كناه وان كانت بالملك المطلق فاننا لا نقبلها والشافعي فيه قولان احدهما انه يدين في القدر
مثل ما قلناه وقال في تحديد مسعود دليلنا اخبار ابينا وابينا اذ شهدت بالملك المطعون
بجور ان يكون شهدت بالملك لا هو البعد واليد زالت بيته للدي فلو كان اثباتا او نكالا او
قاله الاصح **مسألة** اذا اثبتنا علينا لا يدين لواحدا منها عليها فاما ما حدما شاهدان والآخرة
اليعشود فالظاهر من مذهب ابينا ان يدين بكثرة المشهود ويحكم له بالحق وهذا القول في العدة
وتفاضل في العدالة ينجح العدلة وهو اذا كانت احداها وقالة عدلة وبنقل مالك وروى
الشافعي اليه في القدر والذي اخذته ابينا وحاولوه مذهبنا انه لا يدين في شيء منها وبنقل ابو
حنيقة واهله وقال الاوراعي انه لا يدين في المشهود به على عده الشهود فاجل صاحب الشاهد
الثالث ولصاحب الاربعينين وقد روي ذلك ابينا دليلنا اجماع الفقهاء ورواياتهم وادري
عن ابي بصير عن ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام انه يدين في كل شاهد في ثمانية
لها ولا البيته انهم اتفقوا على ما رويهم لم يسموا ولم يسموا واما الرواية الاخرى فرواها السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي
لا يدين في بيته واستخلفهم واما الرواية الاخرى فرواها السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي
عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه يدين في كل واحد من اربعة اقسام احدها شاهدان والاخر ثمانية فقهنا صاحب
منه وبنقل صاحب الشاهد من سمان والمعول على الاول لان هذا طريق العامة وروايتهم السليمة
بينهم بذلك **مسألة** اذا كان مع احدهما شاهدان ومع الآخر شاهد واحد ولم يأتنا بغير ذلك
وحيث هو الشافعي فاما ان كان مع احدهما شاهدان ومع الآخر شاهد واحد وقال احلف مع شاهد
فانما لا يتقايان والشافعي في كل واحد منهما قولان احدهما مثل ما قلناه والشافعي في الثاني انما يتقايان
دليلنا انما الغلبة هي على الباقي وليس على ما قاله دليلنا وايضا فان الشاهد يثبت ذات
فلا يثبتها التهمة والحلف يثبت في حق نفسه فيلحق التهمة **مسألة** اذ اثبتنا احدا
عابدهم المدعي فقال للمشتك عليه احلف مع شاهد لم يلقه وبنقل اخري وبنقل جليل
واصحهم ومالك والشافعي فانه يدين بالسبب يستخلف مع البيته دليلنا

ان يحب اليقين عليه يحتاج الى فتح والاصل في افة المصنف وايقار وروي عن عثمان بن ابي نعيم عليه السلام
قال اليقين على النبي واليقين على النبي عليه من حبه ما يشاء جانب واحد فقد ترك كثيره ٥ وروي عن ابي
ان يعلى عن اخيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ابي يعلى فاما ما اورد من حديثه انه له يحيى افضى به اليه
ص لا يري في يده **مسألة** اذا ادعى على امرائه فقالوا له زوجتي او تزوجت بها لم يلزم
الكشف حتى يقدر تزوجت بها او يري سره وشا عدي ذلك وفيه قال ابو حنيفة والشافعي
وبن ثابت ابو احمد مثل ما قلناه والثاني يوجب اقرار المذهب انما يلزم الكشف وقال ابن بطون
اذا في هذا الكلام فقال تعجب يا كان ذلك شرا وان كانت الدعوى ان زوجة لم يقتصر الى الكشف
ولينا قوله تعالى عليه السلام النبي على النبي واليقين على النبي عليه السلام في قوله في هذا في رايه
عليه السلام ولا دلالة له عليه **مسألة** اذا ادعى على امرائه او زوجته فانكوت كان عليه البيعة
وان لم يكن له بيعة كان له عليه السلام وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزم عليه
دليلا قوله عليه السلام النبي على النبي واليقين على النبي عليه السلام ولم يفضل **مسألة** اذا ادعى
او سلموا او جازية ونحو ذلك من العقود التي هي سوي الكلام لا يلزم منه الكشف ايضا والشافعي
فيه قرآن احدثا مثل ما قلناه والثاني يلزم منه كشفه دليلا قوله في المسألة الاولى سورا
مسألة اذا ادعى انك انت النبي في امر او زوجة لا يلزم منه الكشف ايضا وفيه قال الشافعي
ولما لم يلق هذا هو الموقوف عليه هذا ما رواه وقد روي انه يقتصر منها اثنين والشافعي
فيه اربعة احوال احدها يسقطان وهو امر او جازية قالوا ذلك والثاني يفتى فيها كما قلناه وقيل
يحلف لم لا يلق في رايه قال ابو حنيفة وابن الزبير وابن الزبير فيها نقضه الثالث توقف ابدا والرافع
بينهما مصنفين وبغداد ابن بكسر والنزدي وابو حنيفة وفيها **مسألة** دليلا اجماع الفقهاء على ان الدعوى
تستعمل في كل امور اصول مسيئة وهذا احوال فيه والاخبار في غير المسألة كثيرة
اوردها في كتب الاجابة وروي سعيد بن المسيب ان علي بن ابي طالب احتفى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امر او جازية
كل واحد منها بشهادة عدول علي ورواه فاسم النبي في بينهما وقال اللهم انت تقضي بينهما
وهذا شئ وقد روي انه منسب بينهما مصنفين وروي ابو موسى الاشعري قال بطلان ادعاء علي

على عهد رسول الله وبعث كل واحد منهما هاتين فتمت التيمم بهذا الضميمة وتناولوا العهاب
 الشافعي هذا فقالوا هذه فضيعة في عيني وعقل ان يكون لها هبل ذلك لان يدها كان على المنافع فيه
 وقد روي في هذا الحسن والبيت مع واحد منها وفي هذا المعارضة **مسألة** اذا ادعى دار لينة
 بكون رجل قد اقرضه الدار التي هي بيده كذا ويملكها لكونه قد اقرضه فاقام المدعي البيعة ان كانت
 في بيده اصل او منتهى لم تستمع هذه البيعة وللشافعي في قولنا لان هذا مثل ما قلنا او
 وهو ما نقله المزني والبيهقي ما نقله ابو يعقوب انهما تستمع واختلفا في البيعة على يعقوب فقال ابو يعقوب
 للسئلة على قدامين وقال ابو اسحق للسئلة على قول واحد انما لا تستمع كما قلناه وهو اختيارنا ولو جازم
 الاسماعيلي وحده حجتهم دليلنا ان المدعي يدعي ملك فيقول والبيعة تستند بالاصل
 فقد ثبت له بغير ما يدعيه فلم يقبل فان قالوا انما تستندت له بالاصل الملك والملك يستند
 الى ان يعلم زواله قلنا لا يلزم ان الملك ثبت ما يجب كونه مستند الى ان زوال الوجود
 فلا يلزم الزمان ما يجب محتمل **مسألة** اذا ادعى دار لينة يدعي رجل قد اقرضه الدار كانت لابي وقد مضى
 الزمان الغائب منه واقام بذلك بيعة من اجل الحجة بالبيعة والمعرفة انما ورثاه ولا يعرف له وارث
 سواء انتزعت من بيده وبسبب البيعة تصير ابا لابي يجعل بيده ابيه حتى يعود الغائب
 من قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يوجب هذا المدعي عليه بيعة الحاضر ويقرب البيعة
 بغير من هو به به حتى يخرج الغائب دليلنا ان الدعوى لآل البيت والبيت الحق له بالاصل انه اذا حكم
 بالدار فغلب منها ذبوعه ومقتضى ما وصاها ما اذا كانت الدعوى لآل البيت والبيت حكم الحاكم لآل البيت
 لا يضر عن نفسه حكم لآل البيت التي لا يفتقرها كالحق والحق والحق اذا ثبتت الدار لآل البيت ثبت ميراثها
 عندهم والبيعة **مسألة** اذا اثنان عاينك من العيان عبدا او دارا او دابة فادعي احدهما
 انهما منه مستعين والآخر ادعى انهما منه مستشرك فاقام كل واحد بما يدعيه البيعة او ادعى
 احدهما انهما منه مستعين وقال الآخر هي لآل بيتي واقام كل واحد منهما بما يدعيه بيعة الباب
 واحد والصحف المتنازع فيها يدعى ثالث كانت البيعة للمقدمه او للاحقة وقال ابو حنيفة
 واختاره المزني واجم قول الشافعي ولم يقل اخر انما سوا دليلنا ان البيعة اذا شهد بها ملك

في حال مضاف الى مدة سالفه حكم بانه المنهول له بعد تلك المدة بدليل ان
كان مر فائدة من نتائج اوثرة امسب حادث في المدة كان المشتري له بالملك فاذا ثبت
هذه فقد شهدت به احداها منذ سنين والآخر بى منذ شهر ففما رستنا فاستا
وهو مدة شهر وسقطنا ربي قبل الشهر ملك يتيته لا موانع له فيه وانكم لم يدرك قبل الشهر
فلما رزى عنه بعد ثبوته لا بدليل وايضا التي تعد شهدت بالملك منذ سنين فذا ما فند
الى ملكه هذه المدة والتي شهدت به لغيره منذ شهر لا يصح بالملك له الا ان يكون قد ملكه
من الذي هو له منذ سنين ولا خلاف ان لا يحكم بانه ملك عنه لانه لو كان ملك عنه
لوجب ان يكون البيع عليه بالدرك فاذا لم يحكم بانه عنه ملك ففي الملك على ما جبه بغيره
عنه **مسألة** اذا شاعرا دابة فقال احدها ملكي والآخر واقامه بهما وقال الآخر
ملكبي تحتها واقامه بتيته فيسند الملاح اوبى وحكاه في كل ملك تنازعا فادعاه احدهما مطلقا
وادعاه الآخر مضافا بسندته مثل ان قال هذه الفارية وقال الآخر اشتريتها او قال هذا النوب
وقال الاوبى سبعة من ملكي فقال هذا العبدى وقال الآخر غنمه او ورثته الكلى اذ لم تكن العبدى
المدعاه بى بد واحد وللشافى فيه قولان احدهما منى ما قلناه والآخر هما سو ابي اى به
من قاله الساج اوبى واحدا دليلنا اجماع الفقه واجماع **مسألة** اذا ادعى
واراوى بى يد احدهما واحد فادعاهما البينة تقدم لكه بى له بلا خلاف لان معرفتين خيرة
قدية ويدوان كانت بى حديث لكه وصاحب لكه اليد اوبى وقول ابو حنيفة بغير
عليه فبقى بيته الماخا حنا لا ينفق لا اقضى الماخا اذ لم يعد الا ما جهيدا يد هذه اذ
لكه ما يقيد يد وهو اثبات لكه منذ شهر واليد لا يقيد ذلك وقول ابو يوسف ومحمد البينة
بيته اجماع وقول الشافى بى لصاحب اليد كما قلناه واختلفنا بى على وجهين فقال ابو حنيفة
على القولين ولا يطالب باليد واذا قلنا سوا كانت اليد اوبى فادعاه فقيم لكه اوبى فان قيم لكه
اوبى اية ومن اجماع من قال صاحب اليد اوبى بالبيته وهو هذا ذهب على القولين مع
دليلنا اجماع الفقه واجماع وعبرنا بى بى من ربحنا بى ابن ابراهيم عن ابي عبد الله

المقدم ذكر صاحب يدان عليه ايضا **مسألة** او اقال لى كان على طلاق الف فقيمتها فقد اعترفت
بالف وادى فتمها تارة يقبل منه البينة وللشافى بى يقول ذلك منه قولان احدهما وهو الصحيح
ما قلناه والثاني يقبل قوله كما يقبل اذ اقال على الف الانسان دليلنا ان اقراره بالبينة
صح عليه ووجب يقول قوله بى الف يحتاج الى دليل **مسألة** اذا اعقب رجل رجلا رجلا
بنات بى بنتين فاحتضنتها بى ام فبرها بنفسها او بفعل الغاصب فخرج منها فخرج
ناكل للمعصوب منه وبه قال الشافى وقول ابو حنيفة ان باعت عنه بيعتين فاحتضنت
الدعاه واحدة منهما ولم يفرغ من الغاصب لها كان للمعصوب منه ما يخرج منها وان اخذ الاخر
ومعها هو تحتها او تحت غيرها فخرج منها فخرج كان الفروج للغاصب وعليه فتمت دليلنا
ان ما يندك على الغاصب على العين المعصوبة وهو للمعصوب منه لان الغاصب لا يملك بفعله
شيئا ومن ادعى ان له اذ انقضى ملكه عليه الدلالة لان الاصل بقاء ملك المعصوب منه **مسألة**
اذا كان بى يد رجلين كى بى بالجملة للشب فادعاه حملهما فالقول قوله بلا خلاف فان اعترفت لهما
لانه ملك لهما بلا خلاف وان اعترفت لاحدهما بانه ملكه كان له دون الآخر وبه قال الشافى وقال ابو
حنيفة اذا اعترفت لهما ملك لهما كان ملكا لهما لانه ثبت انه ملك باقرار فريد مما عليه لهما
دليلنا ان الاصل لهما بى وانما صار ملكا باقرار فريد مما عليه لهما لانه ثبت انه ملك باقرار فريد مما عليه لهما
على اوبى واراوى يد رجل فانكر فاقام المدعى البينة انما ملكه منذ سنين فادعاهما بى ان اعترفت له **مسألة**
من المدعى منذ حين سنة حكمنا بى والملك المدعى عليه بيته المدعى بلا خلاف ثم ننظر بى بيته
المدعى الثاني وهو المشتري من المدعى الاول فان شهدت بانه اشتراه من الاول بى ملكه وكان متصرفا
فيها بقرن المالك فانه حكم بالاشتري بلا خلاف وهو المدعى الثاني ان شهدت بيته المشتري بالرا
فقط ولم يشهد بى والبيد قال الشافى حكم بالاشتري والبيد ذهب وقال ابو حنيفة اقرتها
بى المدعى ولا يفتى بها للشتري لان البينة اذ لم تشهد بعين البيع المطلق لم يدل على ان يملك
ملكه وانما كانت بى يد بى حين ابع لانه قد بيع ملكه دليلنا ان بيته المدعى لم يملك
يدى المدعى عليه وان ثبتنا ملكه للمدعى منذ سنة ولم يملكه يكون قبل السنة ملكا له

لديني فاذا قامت البيعة ان هذا المديعي باعها قبل هذه السنة باوحد سنين فانظر انما ملكه حين
البيع حتى يبع غيره فهو كالبيعة المطلقة ويبيد المديعي لو كانت مطلقا فانما يفتقر بها للثبوت في ما خلاص
وكذا حكمنا **مسألة** اذا ادعى شيئا قبيح يدعيه فانكره فاقام زيد البيعة انما ملكه واقام غيره البيعة
انما حكمنا من الحكم حكمه ليرى ان زيد وسلم اليه فالتعليق على وجه حكم الاول بهما والنفق حكم الحكم
وللتنازع فيه وجبان احدهما مثل ما قلناه وهو اختيارنا في ما اردنا والوجه الثاني يستحق كماله محققا وبه
قال محمد بن الحسن دليلنا انه ثبت عند الثاني ان الاول حكم به المديعي زيد فالظاهر ان على المديعي بيع
غيره ولا ينفذ الحكم بغير محقق **مسألة** اذا ادعى زيد عبد لزيد يدعيه فانكره فاقام زيد البيعة به فمضى حكم
له به فمضى خالده واقام البيعة ان العبد له فقد حصل لزيد بيعة فيما سلف وبينة خالدية فحال
فما منعنا ان يباع زيد لبيعة اعادة البيعة وبه قال ابو حنيفة وادع في الشافعي والفقهاء
الاخرين لا يتبعان الا ما ان يعيد البيعة فاذا اعادة فاعرضا دليلنا ان احاد البيعتين بعد
لزيد ولا اثر فيه بينة زيد معها باوحد لانها ثبت الملكة فيما مضى ايضا وايضا فقد بينا ان البيعة
قد تم الملك او غيرا اذا قلنا ذلك ثبتت اعادة منعنا وقتان لانها ثبتت الملك لزيد فالحال ان ثبتت فيما مضى
مسألة اذا ادعى زيد عبد لزيد يدعيه فانكره فاقام زيد البيعة ان هذا العبد كان في بيده
بالاصح وان ملكا له بالاصح حكمنا بهذه البيعة ولا يحاسب الشافعي بغير طريقتي احدهما قال ابو اسحق لا
يقتضي باقرا او امدا ونقل ذلك الشيخ والمزني فقال ابو العباس على قولنا احد حجتنا في له بها وهو الذي نقله
المروزي واختاره لنفسه ابو العباس فانه قال وبه اقول والقول الثاني لا يقتضي بها كما قلناه نقله الشيخ
والزهري دليلنا انما بينا ان البيعة تقضي للملك او لبيعة من البيعة بحيث للملك فاذا ثبت ذلك فثبت
تقديم ذلك سواء ثبتت باليد او بالملك لان اليد تدل على الملك ومخالفة جندنا في **مسألة**
اذا اشتركا في شيء في امر واحد وكان بينهما بيع ان يفتقر بالنسب وانما به عدة يمكن ان يكون
نقل واحد منهما انما بينهما ما ضمن حرجين فمضى حكمنا به وبه قال ابو العباس وقال الشافعي سريه
القائه فمن حقه به فمضى حكمنا به فان لم يكن قائه واستثنى الامر عليهما او فمضى حكمنا به فمضى سريه
فيقتسب على من شاء منهما من يعمل طبعه اليه وبه قال الشيخ بهما وهو احد القولين من غير قول

بين النابيين عطاويه اقرهما ما ملك والا وراعي واحد من حنبل وقال ابو حنيفة الحق بما عطاوا لاربيته
القادر حكى البخاري في البيعة فاقول ان اشتركا في شيء في البيعة فمضى حكمنا به فمضى سريه
بهما معا فانما حنبل يريه ولا حقه بشئ ولا ابو يوسف حقه بشئ واختاره الى ابي حنيفة في يوسف
هذا القول للمنفقين وقال المفسرون منهم الكوفي والزهري يجوز ان يفتقر الولد بماله اليه في البيعة
والظاهر جواز هذا يقع قال ابو حنيفة قال **مسألة** ان رجل اشترى ثوبا فمضى حكمنا به فمضى سريه
ابن من سبيد في قال حقه بهما فمضى حكمنا به فمضى سريه ولاب ايضا قال ابو يوسف ومحمد لا يفتقر بالثمن
لانما قطع ان كل واحد منهما ما ولدته وان الولد احدهما وابو حنيفة ممن الولد واحد بابا بغيره وامهات
وغيره دليلنا اجماع العرف قد وجدناهم لانهم لا يفتقرون في ذلك فاما الفيل ان القيا في ذلك الحكم
في الشافعي ما روي ان الخلافة قد تفرقت من جند مشركين من النصارى وكانت فمضى حكمنا به فمضى سريه
ان انت به على بيعت كذا وكذا اري القائل كذب على ما وان انت به على بيعت كذا ومن شريك من النصارى فان
به على بيعت المذكور فقال صلى الله عليه وآله لا ايمان كان في ولها شاة من جند الله فمضى حكمنا به فمضى سريه
عرف الشبهة ولم يعلق الحكم به ولو كان الحكم لعائن الحكم به يتبعه عدم على الاثر في الم فعل هذا
ان الشبهة لا يعلق به حكم والدليل على ان الولد لا يفتقر بالثمن من جند النصارى انما قلنا ان
من ذكره وانما فلا يخفى ان يكون كل الناس من ذكره وانما او كل واحد من ذكره وانما في كل واحد من ذكره
وانما لان كل الناس من ذكره وانما وهو ادم عليه السلام خلفه وحده ثم خلق حواء من ضلعه اليسار
ثم خلق الناس منهما فاذا اجل هذا ثبت انه اراد خلق كل واحد من ذكره وانما فمن قال ما خلقه من خلقه
فمضى حكمنا به فمضى سريه **مسألة** اذا كان رجل واحد من كل شيء والآخر من كل شيء فمضى حكمنا به فمضى سريه
او به حكمنا به فمضى سريه وقال الشافعي لا فرق بين ذلك ما تقدم والذي يقتضيه مذهبا الاول
بهما والزوج ان يفرق بينهما دليلنا انما اقتضاه في المسألة الاو سوا **مسألة** اذا ادعى الرجل
امه ثم سأل عنها قبل ان يثبت بها فمضى حكمنا به فمضى سريه المشتري قبل ان يثبت بها فمضى حكمنا به فمضى سريه
يكن ان يكون منهما فانه يفتقر اليه وقال مالك يفتقر لان صاحبه في ذلك الشافعي فمضى حكمنا به فمضى سريه
فمضى حكمنا به فمضى سريه وقال الشافعي فمضى حكمنا به فمضى سريه فمضى حكمنا به فمضى سريه فمضى حكمنا به فمضى سريه

مسألة اذا دعي اثنتان على ما نذرناه وكانا مسلمين او احدهما مسلما والآخر يهوديا او كان
 احدهما يهوديا او احدهما نصرانيا او اظهرا لك الاختلاف كما بينه في الالف يفرج بينهما
 قال الشافعي الا ان قال بالالف فقد اختلفوا في القسامة وقال ابو حنيفة فلو ادين من العبد والمملوك
 الكافر دليلنا اجماع القسامة وهو الاصل والحق في ذلك ما من ادعي التضييع عليه
 الدلالة فاما الاب والابن فلا ينفق بينهما الا على المشقة او عند الشبهة **مسألة**
 اذا اختلف الزوجان في متاع البهائم فما لكل واحد منهما كل واحد ولم يكن معهما بينة فقلنا
 فابطل لكل القول قولي مع يمينه وما يصح للثأل قولها مع يمينها وما يصح
 لصا كان بينهما وفدري ان القول في جميع ذلك قول المرأة مع يمينها والا فلا يوطئ وقال
 الشافعي يد كل واحد منهما على الصفة بجعل كل واحد منهما صاحبه ويكون بينهما نصفين
 سوا كانت بينهما زوجة المشاهدة او من حيث الحكم وسوا كان ما يصح للرجل دون النساء او للنساء
 دون الرجال او يصح لصا وسوا كانت الزوجية ثابتة بينهما او بعد زوال الزوجية وسوا كان الشا
 بينهما او بين احدهما وورثة الآخر فيه قال عبد الله بن مسعود وعرض النبي وزني وقال للرجل
 وابن ابي ليلى ان كان الشائع فيما يصح للرجل دون النساء فالقول قول الرجل وان كان جها يصح
 للنساء ودون الرجال فالقول قول المرأة وقال ابو حنيفة ومحمد ان كانت يد حاملة متناهية
 بينهما كما لو تنازعوا عند يد حاملة او على الرجل الا يد حاملة من بينهما فان كان احدهما حاملة كما ان
 كان يصح للرجل دون النساء فالقول قول الرجل وان كان يصح للنساء دون الرجال فالقول
 قول المرأة وان كان يصح لكل احد منهما فالقول قول الرجل وقال الشافعي في ثمة من القول
 اذا كان ما يصح للرجل واذا كان ما يصح للنساء واذا كان ما يصح لكل واحد منهما فالقول حنيفة
 وان كان الاختلاف بين احدهما وورثة الآخر فالقول قول الثألي بينهما وقال ابو يوسف
 القول قول المرأة فيما يبري العرف والعادة انه قد جاز متكليا وهذا مستعار من بين الناس
 وهذا مثله ما يشاهد به بعض روايات اهلنا **مسألة** اذا كان الرجل على رجل حتى فوجدهم
 في الكتابين المتقدمين **مسألة**

مسألة

مأكل من عليه حق باذنه ليس له اخذه منه باطلاق وان كان مانعا اما ان يحذر طاهرا
 او لثما او يقرن بالثأل يحذر طاهرا او يقرن به طاهرا او لثما ويمنع للثمة فانه لا يمكن استيفاء
 حقوق منه فاذا كان بهذه الحقيقة كان لثمنه من ماله نصف حصة زوجه زيادة ماله
 سوا كان من جنس ماله او من غير جنسه الا اذا كان وديعة عنده فانه لا يجوز اخذه منها وسوا
 كان له حصة بينة بقدر اثباتها عند الحكم او لم يكن وفيه فاشافعي ولم يستثن الوديعة
 اذا لم يكن له حصة فان كان له حصة نزلت عندها كمن يعاقب من رة ابو حنيفة ليس له ذلك
 الا بعد الدوام والدا بغير اليقين فاما غيرهما فلا يجوز دليلنا اجماع القسامة وايضا في
 ان حصة امرأة ابي سفيان جاءت اليه في ماله فقلت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شجاع
 والله لا يعطيني ما يكفيني ولدي الا ما اخذ منه شيئا فقال اخذ ما يكفيني ولدي
 بالمعروف قال النبي امرها بالخذ عندا مستأجر ابي سفيان منه والظاهر ان اخذ من غير بشر
 حقا فان ابا سفيان ما كان ينفقها لغيره والادم وانما كان ينفقها الكسوة فالظاهر ان الاخذ
 غير حشيش الحق واما اختصاص الورثة بغيره فكما رواه اهلنا وايضا فقد روي عن النبي ص ان قال
 اذ الامانة لا من ابنتك ولا تخن من فاك من اخذ الوديعة بحق له فقد ترك الحسنة

كتاب العتق

مسألة اذا عتق شركا له من عبيد لم يجز من احدهما ان يكون موسرا
 أو شعرا فان كان معبر المجز من احدهما ان يعتقه به معصاة به شركا او لا يفقد
 بل يفقد به وجه الله فان فقد معصاة شركا كان العتق باطلا وان فقد به وجه الله
 معني به عتيبه وكان شركا له باثنا ربي ان يعتق بعتبه الاخر او يبيعه العبد
 في عتيبه فالتان مومرا بعتبه فاذا اذ العتق عليه ولشركا ان يعتق بعتبه ولا يباح
 العتية فان فعل كان حقه ما جاز وقال ابو حنيفة اذا عتق وكان مومرا فله ان يبيعه
 من ماله شيئا بين ان يعتق بعتبه منه وبين ان يبيعه العبد فيا يبيعه من الزرق فاذا

اذ اعترفه ذلك عتق وحين ان يقول صبر على العتق فاذا اوصى الى المعتق كان له ان يستعصيه
فيما يحب فيه من الدق فاذا اذ اخذ فتمت ذلك عتق وان كان معصرا فشره بالثمن ان يعتق بصيبه
منه ومن ان يستعصيه العبد في نذر بصيبه فاذا اذ ذلك عتق وليس له ان يعق على شركه
لان معصرا في اقتناء العبد في بعض احكام المورث وقال ابو يوسف ومحمد يعق بصيب شركه
في الحال من سر كان او معصرا فان كان معصرا فله ان يستعصيه العبد وهو بصيبه بصيبه
منه وان كان معصرا كان له في بصيبه على المعتق وهذا مثل مذهبنا سوا ذلك الا اذا
ان كان معصرا اعتق بصيبه وكان بصيب شركه على الرق فله ان يستعصيه بصيبه ما يحب
ليجوزي ويعتق وان كان معصرا لم يعتق بصيب شركه الا بدفع القيمة اليه وبه قاله ثمان السبع عتق
بصيبه منه واستقر الرق في بصيب شركه من كان او معصرا ولا يعقون عليه شي كماله
ما ع وقال سبعة لا يعتق بصيب نفسه بعتقه وان اعتق بصيب نفسه لم يعتق فاما ما اعتق
لم ينفذ عتقه في بصيب نفسه فان كان عتقه قد صار من حلكه فان اراد العبد ان يفتق
عليه ولعتقه ومعنى وقال السرخسي ان كان معصرا اعتق بصيبه واستقر الرق في بصيب
شركه فان اختار على ان يعتق بصيبه منه فاعلى والا فله على حلكه وان كان معصرا فله عليه بصيب
شركه فلا فاحيا ومن يعتق بصيب شركه في مال له فله ان يهدى احداهما وهو الذي عندهم انه يعق كماله
باللفظ وكذا القيمة في دمه وعليه وشركه في مال له فله ان يهدى احداهما وهو الذي عندهم انه يعق كماله
واسحق واليه ذهب عمر بن عبد العزيز وقال في القديم يعتق بصيب شركه باللفظ ودفع القيمة
فان دفع القيمة في شركه عتق بصيب شركه باللفظ ودفع القيمة فان دفع القيمة في شركه عتق بصيب
شركه وان لم يدفع اليه العتق لم يعس وبه قال مالك وقال في الموطأ وهو ان يكون بصيب
شركه مرقا فان دفع القيمة اليه بسا له عتق يوم العتق وان لم يدفع ثمنه ان العتق بصيب شركه وبه
الاصح ان يعتق شركه بصيبه لم ينفذ عتقه فيه لانه استحق بغيره شركه المعتق
وليلنا اجماع الفقهاء واحكامهم وقد ذكرنا هاهنا في ابو حنيفة ان النبي ص قال من اعتق
شركا له في عبيد فعليه خلاصه ان كان له مال وان لم يكن له مال فمعه العبد قيمة عدل واستعصيه

العبد في قيمته غيره شقوق عليه وهذا نص وروي نافع عن ابن عمر ان النبي ص قال
من اعتق شركا له من عبيد كان له مال يبلغ ثلثه من قيمته وروي ابن عمر ان النبي ص قال
قال اذ كان العبد بين رجلين واعتق احدهما بصيبه وكان له مال فله عتق كماله وهذا الخبر ان
لذلك ان علي انه اذ اعتق بصيبه وكان له مال فله ان يعتق في الحال غير ان مذهبنا ما قلناه انه
انه اذا اصابه العتق ويؤيد ذلك ما رواه سلم عن ابيه عن النبي ص انه قال اذا العبد بين اثنين
فاعتق احدهما بصيبه فان كان معصرا يفره عليه بغيره عدل لا وكس ولا شطط في عتق
وهذا نص والراجح الثاني في حين ان قوله انه يعتق وعتق كماله معناه مستعصيه
فغيره على النبي ص ابي ولله قال الله تعالى اني انا في امرهم مصلح اذا اعتق عبيد
عند موته ولا مال له فمعه استخرج ثلثه من قيمته واعتق او ينفذ في
الباقون وان دبر عبيد عند موته لا مال له فيه العتق لثله واستعصيه ما بقي للورثه
وقال ابو حنيفة واصحابه يستعصيه في جميع ذلك وقال الشافعي وما كماله على ما قلناه وقال
في المذهب يعتق ثلثه ويستقر الرق فيما بقي للورثه وبالفقهاء فان اراد ان يرهان وخارج
من يدين ثابث وليلنا اجماع الفقهاء واحكامهم وروي غير ان بن حبان ان رجلا من
الانصار اعتق سبعة عبيد عندهم لم يكن له مال غيرهم فبطلت ذكالكينهم فقالوا لا سدا
عن عام فخرهم ثلثة اخر اذ اخرج بينهم فاعتق اثنين واروا بقوله وروي عتق بغيره
عن ابو عبد الله قال سلكه عن رجل حضر الموت فاعتق مملوكا له بغيره فالي الورثة ان
يجزوا ذلك كيف اتفقوا فيه قال ما يعتق منه الثلثه **مسألة** اذا اعتق عبيد عند موته
وله مال غير ما كان عتقه في الثلث وبه قال جميع الفقهاء وقال مسروق يكون حصيل المال
وليلنا اجماع الفقهاء واحكامهم وايضا عن رجل من حنابلة الذي قدما له عبيد وروي جابر
عن عبد الله بن النبي ص قال ان الله اعطاكم عند وفاتكم ثلث او اقلكم زيادة في اقلكم فمن قال في كماله
فقد اخطا وكل ما روي عن ابن عمر بن عبد الله قال ان اعتق رجل عند موته خادما له ثم اوصى بغيره
بوصية اخرى الفيت الوصية واعتق الخادم من الثلثه الا ان يفصل من الثلث ما يبلغ الوصية

منه

منه

قطر

الابواب



او على وجه الاستحسان وايضا قوله عليه السلام المكتوب على ما بقي عليه درهم ولو كان البيت
 واحدا ليقع اذ انما عليه من مكانة درهم لانه ليس عليه سبيل هذا القدر فاما لم يقع ذلك على اية
 ليس واجب ويجوز ان يكون قوله والذين هم من آل الله منتهى ما لا غير سبيل المكتوب ممن يجب عليه
 الزكاة الثاني الى قوله من مال الله الذي انما كتب على ما يجب فيه الزكاة على المسألة اجماع
 العزقة واختارهم **مسألة** لو لم يولد عليه من غيره ان كان له عبد المولى عليه اذا كان بينه وبين
 حاكم المولى عليه وقال ابو حنيفة له ذلك ولم يقيد بالشاخي ليس له ذلك سواء كان المولى
 بالاصح او بغيره او كما لو لم يكن **مسألة** دليلنا ان لا خلاف ان لو لم يولد عليه ان سمي
 للمولى عليه وهذا سبيل الالتماس **مسألة** اذا اختلف السيد والمكاتب في مال المكتوبة
 او بين حاكمه او بين حالهم كان القول قول السيد مع يمينه وقال الشافعي في مال لسان
 وينسخ المكتوبة اذا كان لهلف قبل العتق وان كان بعد العتق فلا فاعاد على المكاتب في يمينه
 لان رده في الزنى لا يمكن كما تقول في خلاف المتباينين اذا اختلف لمصلحة ايها القاتل
 ولم يولد الشافعي في يمينه السلعة **مسألة** دليلنا ان الاصل الاكثية ولا خلاف بين ولا وقت واجاب
 ذلك بخلاف دليله وانما كتب يدعي على سبيله اخلال وقد من القرض او جرمه محضه فعليه
 البينة والا فالقول قول السيد بقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
مسألة اذا كان له مكاتبان كان بينهما ببيعة واحدة فاذا احرهما الفكاك اشكل على المولى
 منهما القرض بينهما من خرجت فريضة حكمه بالاداء وعقده وفي الآخر مكاتبان كان مات
 اخرج بينهما وقال الشافعي لا يجوز ان يفرع بينهما مادام جيا بل يلزم المذكر **مسألة**
 فان مات من يفرع بينهما على قولين احدهما يفرع كما قلناه والثاني كما يفرع لان احدهما حر واما
 خرجت فريضة الزنى عليه **مسألة** دليلنا اجماع العزقة على ان مستكفي فيه فريضة وهذا محله من ذلك
مسألة اذا اداد احدهما مال المكتوبة واشكل الامر عليه وادعا عليه جميعا ما لا يعلم بين
 مالدي فالقول قوله مع يمينه فاذا اختلف اقر بين المكاتبين من خرجت فريضة الاداء
 حكمه لا يخرج من ورق الاخر ويلزمه ما يحضره مال المكتوبة وقال الشافعي اذا اختلف لهما كان

مسألة

معا على الكتابه فيؤدي كل واحد منهما الفكاك لو كان له على غيره فان على واحد منهما
 الف فقتل من احرهما واشكل بين الداعي وادعيا علمه بيمين الداعي فانه يخلف ويستحق
 الالتماس **مسألة** دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى سواء والاصل الذي ردوه اليه يقول
 الذي قلناه في الصرع وكيف يجوز ان يستحق الالتماس وهو يقع ان احدهما حر لم
 ولا يعرف عنه فكيف يحل له المصروف بينهما او بين واحدتهما الالتماس ما قلناه **مسألة**
 يجوز ان يكاتب عبد على العوض من البينات ويجوز ان لا خلاف ويجوز عندنا ان
 يكاتب على ثوب واحد الى اجل واحد وقال الشافعي لا يجوز الا ثوبين او عرضين
 الى ايتين **مسألة** دليلنا قوله تعالى فكاكتموهم ان علمهم فيهم جز اوله يقبل وهو بناء على انه
 لا بد بينه مال المكتوبة من ايتين ويجوز وقد بينا فساد **مسألة** اذا كان عتقين
 شريكين فكانت احدهما على نفسه ما كثر من شريكه في ذلك وفيه قول مالك وابو حنيفة
 والشافعي في قول ان احدهما مثل ما قلناه والثاني ان لا يبيع وهو اختيار المصنف **مسألة** دليلنا قوله
 تعالى فكاكتموهم ان علمهم فيهم جز اوله يقبل وهو بناء على انه لا بد بينه مال المكتوبة من ايتين
 اذا كاتبت على عتيقة بغير اذن شريكه صح ايضا وفيه قول مالك وابو يوسف ومالك البصرة
 ابو العباس وسبج وقال مالك وابو حنيفة والشافعي الكتابه فاسده **مسألة** دليلنا ما قلناه
 في المسألة الاولى سواء ولا تذا كان ما لا ينفقه فله ان ينصرف فبه كيف شاء الا اذا
 بيع ماع ولا مانع هاهنا **مسألة** اذا كان عتيقين شريكين احدهما ثمة والاخر مثله
 فكانت صاحبة الثلثين على ما بينت وصاحب الثلث على ما بينت حتى اختلفا
 قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يقع حتى يتساويا في القرض على حسب المال فان اختلفا
 ثبت الدليل بطلان الكتابه **مسألة** دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى وسبج من الالتماس
 وهي على عمومها والمنع يحتاج الى دليل ولا خلاف ان يجوز لهما ان يسعاه مفاضلا
 والكتبة عندنا يسع **مسألة** اذا كاتبت اسان عتقت الكتابه ولم يكن له ان يحفر
 احدهما في الكتابه بلا خلاف اذا كان غير ذمة فان اذن احد الشريكين له ان يعطي

الاخر منسب كما اذا تسمى ومنى اعطاء وفيه كان القبر ممتلئا والشايع فيه قولان
 مثل ما قلناه والاصل وهو اختيار المصنفين ولعلنا ان الاصل جوازه واللفظ يحتاج الى دليل
مسألة ولد المكاتب زوجا او ابنا للشايع فيه قولان اهل ما عدا قن اصاحبه والثاني موقوف
 يعنى اذا عتقت ويسرق اذا استرق والذي يقتضيه مدعيان اولادها كعتقها
 سواء كانت مسترقا عليها او مطلقة فاذا ادت ما عليها عتقوا كعتقها الا ان يكون من زوج
 حر فيكونوا احراز دليلنا اجماع الفقرة واجبا **مسألة** لا يجوز للرجل وطى امته التي كانت
 سوا كانت مشرقة عليها او مطلقة بل اطلاق فان خالف ووطىها فان كان مشرقة عليها
 فلا حد عليه لان هناك شبهة وان كانت مطلقة ادت من كنفها شيئا كان له عليه عقاب
 ما تحرم منها ويد راعها عقابا ما تحرم وقال ابو حنيفة والمؤيد وماك والشايع والاصل
 محال وقال الحسن البصري عليه السلام لا حد له حرام من غير ان يحد كانه الصريح دليلنا اجماع الفقرة
 واجبا ونقول على علم ادراك حدود ما شبهت بها وهاهنا شبهة **مسألة** يجوز بيع
 المالك الذي على المكاتب فان ادعى المكاتب مال الكتابه انتقم على سيده وان يزوج رجلا فليس له
 وكان للشري الدرك بالشهادة وبه قال مالك الا انه قال اذا تزوج رجلا للشري وقال ابو حنيفة
 والشافعي لا يجوز مع ذلك دليلنا ان الاصل جوازه ذلك واللفظ يحتاج الى دليل وايضا قوله تعالى
 ولعل كذا ليس بملكه فان قيل في البيع عن غيره مالم يقبض قلنا غل على ان لم يكن مضمنا
 راما اذا ضمنه فلا بأس به **مسألة** اذا اراد بيع رقيقه المكاتب لم يجز ذلك الا بعد بيع العبد عن الاداء
 اذا كان مشرقة عليها وان كان مطلقا وقد ادى بعضه فلا طريق الى بيع رقيقته كل وقال
 ابو حنيفة والشافعي في البيوع رقيقته حلال قاله في القديم يجوز وهو قول عطاء والاصل
 واجه دليلنا اجماع الفقرة وايضا من غيره المكاتب في بيعه منه بغيره وان يزوج ملكته اذا تزوج
 عن الاداء فانه اذا تزوج منه حر فلا طريق الى بيعه ملكا صلا ما ان استند له في بيعه
 وانما استعان به في كتابتها على غيره لا يبيح ان تستنوبها قلنا لو كانت قد تزوجت من غيره
 رقيقا **مسألة** اذا تزوج الرجل بنته من مكانة فزنته بنته انتقم عقابا منها

وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا ينتقم دليلنا ان المكاتب يورث فيقتل الى الزوج ملكه
 فينتقم العقاب من ذلك وعنه في حقيقته ان لا يورث فيكون الكتاب على المهر والدليل على انه
 يورث هو انه لا خلاف ان الرجل اذا مات ولم يكن له من قبله ابنته وبغيرها من اداء
 الكتاب ان يزوج الابنة لم يكن له ولو كان ملكه فزانت قبله وزنته والعتق من طهره
 لما امتنع من بيعها الا ترى ان حال الحرية لما لم يكن لها فيه ملك يوجب جاز له التزوج بها لما امتنع
 به هذه الحالة علم ان حدث لها عليه ملك فامتنع التزوج لاجله

كتاب المداير

مسألة اذا مات بعد اقامت فانت حرا ومحررا او عتقا او معتقا كان صريحا
 عتقا وان لم يد فيه من البينة كما نقوله في بيع الدارق والعتاق فان عتق من البينة لم يكن له حكم
 وقال الفقهاء ذلك صحيح لا يحتاج الى البينة دليلنا اجماع الفقرة واجبا وايضا الاصل
 بقاء الرجوع ومع حصول البينة العتق والذبح والطلاق **مسألة** اذا تزوجت حرة فعتقها
 اذا عتقت مدبر او مكاتب لا ينفقه به كتابته ولا تدبر وان توفى ذلك بل لا بد لان يقول
 في التدبير فاذا عتقت فانت حرا وانت حرة اذ عتقت فان وفي الكتابة اذ ادبت الى ماله
 فانت حرة من غير ان يقول ذلك لم يكن شيئا وقال الشافعي في الكتابة انما كانت فان توفى
 بها الكتابه حرة وان لم يوفى لم ينفق وفي التدبير انت حرة وعتقها بغير طهره ومنه من قال
 عتق على قوله احداهما صحيح والاخر كتابته من غير ان تدبر صحيح والكتاب كتابته ولا يثبت
 ما قلناه في المسألة الاولى سوا **مسألة** التدبير بشرط لا يقع وكذلك العتق والطلاق
 وقال جميع الفقهاء والزوج ذلك ويفقه دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى وسوا **مسألة**
 التدبير بصيغة الوصية يجوز له الرجوع فيه بقوله بان يقول قد زوجتني في هذا التدبير
 وبصفتك وللشافعي فيه قولان احدهما من مطلقا وهو الصحيح عند جمهور العلماء والآخر
 والقول الآخر ان عتق نصفه لا يبيح الرجوع فيه وبه قال ابو حنيفة دليلنا اجماع الفقرة

واجبا لهم فاما بعده وكيفيته ودفعه فلا خلاف فيه ذلك انه ينتقض بذلك التذبير
كما ينتقض به العتق بشرط **مسألة** اذا تبرع بملك ما كانت اراد بيعه والنفس فيه
كان لذلك سؤا كان التذبير مطلقا مان بطل اذا امت فانتحرا او مفيدا لمن يملك
ان امت يبي هذا فان كانت حرة وفي سعي هذا او سبني هذه اذا انصرف يدبره فان لم ينتقض
لغيره لم يخرج بغيره وانما يجوز له بيع حرة منه حرة حيوة وفلا الشافعي يبي ربيعة على حال
وقال ابو حنيفة ان كان التذبير مقيدا بملك التفرق فيه وان كان مطلقا لم يملك ولم يخرج للمنفرد
فيه كحال وقال مالك لا يجوز بيع المديون في حال حيوة فانه اذا امت فانه ان كان عليه
دين جاز بيعه وان لم يكن عليه دين او كان يخرج من ثلثة عتق جميعه وان لم يجل الثلث عتق
ما يحمله دليلنا اجماع الفقهاء ولا نأخذ ولنا انه مطلق الوصية واذا ثبت ذلك كان
للمرء جمع في وصيته وبيع ما اوصى به لغيره وروى طبران رحمه الله عا ماله عن عيسى
صنع النبي لم يعاها **مسألة** اذا تبرع ثم وصية كان حسنة رجوعا في التذبير
سؤا قبضه او لم يقبضه وقال الشافعي ان قبضه مثل ما قلناه وان لم يقبضه فعلى
طريقين منهم قال يكون رجوعا قولنا لو كان منه من قبل على طريق دليلنا ان الهبة
ان التملك فاذا زال الملك عنه فقد تنقض التذبير كما لو لم **مسألة** اذا تبرع او
به لرجل كان ذلك رجوعا وللشافعي فيه قولان اذا قال وصية فليكون رجوعا واذا قال يكون
عتقا انصفه لم يكن رجوعا دليلنا انا قد دللنا على انه وصية وليس يعتق نصفه
واذا ثبت ذلك زال الخلاف **مسألة** اذا اراد المديون ان يستتاب لم يطل بغيره
فان رجوعه في الاسلام كان تذبيره تاما فلا خلاف وان لم يرد ارجب بطل تذبيره
وقال الشافعي لا يطل بغيره بل يرد له رجوع دليلنا اجماع الفقهاء على المديون متى اقب
بطل تذبيره وهذا الحق رواية على ارتداده **مسألة** اذا اقب المديون بطل تذبيره وفلا
جميع الفقهاء لا يطل دليلنا اجماع الفقهاء واجبا **مسألة** اذا اراد المسلم ان يبي
مملوكا فان كان ممن ليستتاب لم يزل ملكا على ماله وصح تذبيره وان كان ممن ليستتاب

ذال ملكه ويجب عليه القتل على حال وللشافعي يبرأ والملك والمقرن بعد ثلثة
اقوال احدثها والملك والثاني لم يملك والثالث مرعا وفي التصرف ثلثة اقوال احدثها
ماطل والثاني صحيح والثالث مرعا دليلنا اجماع الفقهاء على الاول واما الثاني فانه من قال
ملكه يحتاج الى دليل فليكن ملكه ذلك لما رجوع عليه اذا عاد الى الاسلام وكان لا يجب عليه
الزكاة في بدو المدة وعندنا وعند الشافعي يجب عليه فيه الزكاة **مسألة** اذا ادعى المديون
على سيده التذبير وانكر ذلك السيد لم يكن انكاره رجوعا في التذبير وقال الشافعي اذا
قلنا انه وصية فعلى طريقين احدثها يكون رجوعا والمذهب انه لا يكون رجوعا ويقال ان ثبت
ارجح واسقط العتق عن نفسك واليمين دليلنا انا قد دللنا على ان التذبير وصية فاذا
ثبت ذلك ثبت ما قلناه من الاتفاق واما قولهم الضعيف فانه يمينه بل ان انكاره ليس
برجوع لان الرجوع انما يكون ما زال ملكه مبيع او هبة واقتضا او وقف او بان يقول
قد صدقت وليس بها شي من ذلك وان ثبت التذبير من ادعى ان انكاره رجوع
فعليه الدلالة **مسألة** اذا تبرع بملكه ثم كاتب وكان ذلك اقبالا للتذبير وللشافعي
فيه قولان اذا قال انه وصية فاك مثل ما قلناه واذا قال عتق نصفه لم يطل دليلنا ما
قد مضى ولنا على انه وصية فاذا ثبت ذلك ثبت لان اقبالا لكانت فيه لثبوت **مسألة**
للسيد بطل ائمة المديون بلا خلاف فان حبست لم يطل بغيرها فاذا مات سيدها
عتقت من ثلثة فان لم يخلف غيرها فعتق على ماله وان عتقت عليه وان لم يخلف غيرها
اعتق ثلثا بالتذبير وصيب ماله ما عليه وليس يستبيع فيما بقي للورثة وقال الشافعي
يطل بغيرها لان سبب عتقها اقوي من التذبير فاذا مات سيدها اعتقت
من ماله دليلنا اجماع الفقهاء على ان المديون يبرأ وان ملك على ماله واذا ثبت
ذلك يجب ان يكون التذبير باقيا وللشافعي الثاني هذه المسألة على انها تنفق بموت سيدها
وتنقض الاسلام ذلك بل خلف فيه **مسألة** اذا تبرع بملكه فمات بغيره بعد التذبير
كان الولد بغيره مثل امية ينعقدان بموت سيدها وليس له نقض بغيره واما العتق

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various lines of text and some marginalia.

الوجه على والده وله قال عمر وعمر بن عبد العزيز والمزني وابو نؤدة واحمد بن ابراهيم عن سريح واحمد بن المرقري قال يحيى
الغفقيه انما لا تقبل دليلنا اجماع الفرقة واحداهم وايضا قولنا واستشهدوا بشهادتين منكم فاما قولنا ولا تقبل دليلنا اجماع الفرقة
فذلك عدل وسكر ما **مسألة** شهادة الولد على والده لا تقبل على قولنا لا تقبل دليلنا اجماع الفرقة في ان تقبل بالمال او ما يورثه
الاشخاص والكنان والنفقة وان شهد عليه بما يتعلق بالند وكالفاس وهذا لا بد فيه وجان احدهما
بما يقتضيه سريح انما لا تقبل دليلنا اجماع الفرقة واحداهم فانهم لا يجتمعون فيه **مسألة** اذا اعتق رجل
عبدا فله ان يعتق اولاده قلت شهادة وبه قال جميع الفقهاء وبني سريح انه قال لا تقبل دليلنا اجماع الفرقة
مسألة تقبل شهادة الاخ لا تحب وبه قال جميع الفقهاء وقال الاوزاعي لا تقبل وقال مالك ان شهد بشئ غير الشك
فثبت وان شهد له به الشك فما اخبر من من ادعى احدهما اذ من ادعى وشهد له آخر لم يقبل دليلنا اجماع الفرقة
وما قلناه في المسئلة ايضا يدل عليه ورعي عن عمر وابو الزبير انها قبله شهادة الاخ لا تحب ولا يخالف لهما
مسألة تقبل شهادة العتق لصديقه وان كان بينهما صداقة ولا طقة وبه قال جميع الفقهاء الا مالك
فانه قالوا لا يقبلانها معا داة ولا طقة لا تقبل شهادته وان لم يكن قبلت دليلنا ما قلناه وفي المسئلة الاوي سوا
مسألة تقبل شهادة احد الزوجين للآخر وبه قال الاثافي وقال اهل العراق لا تقبل وقال الخبي وبني ابي ليلى تقبل شهادة
الزوج لزوجته ولا تقبل شهادة الزوجه لزوجها دليلنا ما قلناه **مسألة** لا يجوز قول شهادة من
لا يقنع الامانة الا في شئ ولا منهم الا ان كان معاه والتوحيد وبني القيس عن الدلقا وبني
التشبيبه ومن خالف في شئ من ذلك كان قاصدا **مسألة** لا تقبل شهادة اهل الارواح لشيء اصاب منهم
من عظمى ولا فقهه
سواء اذا كان عدلا ومنهم من يكره ولا يقنعه كالحاج
والرماض فنفقه ولا يكره ومنهم من يكره ومن الزينة الذين قالوا القرآن وبني الزينة وانما في المشبه
بالنفس وقالوا انما يقبلان الشوم معا ولا تقبل شهادة عقيم منكم حكم الفقهاء وبه قال مالك وشريك واحمد
حبيب وقلائد ابو حنيفة لا اورد شهادة احد من هاتوجه والعنق الذي تزوجه الشهادة ما لم يكن
مخرج النكاح كالعتق والسرقة وشرب الخمر فاما من يدين به ويعتقده مذهبا ومسا يدين به به لانه
شهادته كاهل الذمة عند منفقوا على سبيل الدين وكذلك اهل البيت فسقوا عند منسوب الا انهم
دليلنا اجماع الفرقة واحداهم ولانه قد حلت الاول القاطعة على حجة هذه الاسواق التي اشترانا فيها
موضع وكروا والمخالف فيها كامن والكامن لا تقبل شهادته **مسألة** القعب بالستر يخرج حرام على بني جميع
القبائل وبقيت فاعلم به ولا تقبل شهادته وقال مالك وابو حنيفة مكروه الا ان الماحضة قول يلقى الحرام

والاجماع في شهادته وقال الشافعي هو مكره ليس بمحذور ولا نذر شهادة الا عيب به اما كان فيه فتنا
او تركه حقيقة الصلوة حتى خرج وقتها معتد الا تكره ذلك منه فان لم يفعل تعد ترك الصلوة حتى يذهب
وقتها وقال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير مباح دليلنا اجماع العزقة واحداهم وايضا يروي الحسن البصري
عن جابر عن اصحاب النبي ع انه مرفوعه يلعبون بالسطرحة فقال ما هذه السطرحة قالوا ما يكون فتنبها
بالاصنام العبادة وروي عنه قال الاعراب بالسطرحة الكذب خلق الله يقول ما انت وما انت
يعني ما انت **مسألة** من شرب نبيذ حتى يسكر لم تقبل شهادته وكان فاسقا بلا خلاف وان شرب منه
قليلا لا يسكر مثله فعندنا لا تقبل شهادته ويحكم بفسقه وبه قال مالك وقال الشافعي لا ولا يفسقه
ولا ادشهادته وقال ابو حنيفة لا احقه ولا يفسقه ولا ادشهادته اذا شرب مطبوخا فان شرب نبيذ
ممن حرّم لكان لا يقبل شهادته دليلنا اجماع العزقة واحداهم ولانا قد دللنا في كتابنا على ان البيهقي
كله كالمخسوس ومن احكامهم فتنسب في شاربهم ودشهادته بلا خلاف **مسألة** الاعراب بالزبد يفسق
وترد شهادته وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي على ما نقل عليه ابو اسحق في السرح انه محذور
وليس بمكره لا يقبل شهادته ولا رد شهادته وهو اشد كراهية من السطرحة وقال قده من اصحابه ان حرّم
ترد شهادته الاعراب به دليلنا اجماع العزقة واحداهم وروي ابو موسى الاشعري قال سمعت النبي صم قال يقول من
بالزبد فقد عصى الله ورسوله وروي سليمان بن بريدة عن ابيه ان النبي صم قال من لعب بالزبد فكانه عصى بي في يوم
احد من يومه **مسألة** الغناء محرم يفسق من علمه وترد شهادته وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي هو مكره
يجوز من ماله ان قال مباح والا وهو الظاهر لا نسبيل عن الغناء فقالوا فعلى الغناء عندنا
لابي حنيفة في شهادة المقيمين والمغنيين والنابج والنابج فقال لا تقبل شهادته وقال سعيد بن ابراهيم الزهري هو
غير مكره وبه قال عبد الله بن الحسن العنبري قال ابو حاتم ولا اعرف احدا من المسلمين حرم ذلك ولم يعرف من حرم
دليلنا اجماع العزقة واحداهم وايضا قوله تعالى ما جئناكم الا حنيفا مسلمين قالوا لا رد في ذلك فاسد
قال الزود الغناء وقاله تعالى من الناس من يفتري سمعا لم يسمع الله يغير علمه ويخبر حاهرا فقال
ابن مسعود هو كحديث الغناء وقال ابن عباس هو الغناء واما المغنيات واما ما رواه ابو امامة الباهلي
النبي صم قال من يبيع المغنيات ونزلن والجاره فيهن واكافأهن فمفسد حرم وروي ابن مسعود
ان النبي صم قال ان المغنيات النفاق كما ينبت الآء البقل **مسألة** الغني محرم مسا كان صوت الغني او الغني
او العود مثل العبدان والطائير والربايات والمعازين وغير ذلك واما الضرب بالحق في الاعراب والجناس

فانه مكره وليس محذور وصوت الاقدار محرم كله والضرب بالحق في الجناس والاعراب دليلنا اجماع العزقة
واحداهم والاحبار التي ومننا ما نل على ذلك فانها عامدة في سائر اوضاع الغناء **مسألة** الشعر مكره
فقال الشافعي اذ لم يكن كذبا ولا هجوا ولا تشبيها بالثبات وهو مباح دليلنا اجماع العزقة وروي ان النبي صم قال
لان يمتلي بكون احكم قتيما حتى يريه جني رحمة له من ان يمتلي شعره فان قالوا المعنى فيه ما كان يمتلي شعره وهو قال ابو
عبيد معناه الاستكثار منه بحيث يكون الذي يتعلم من الشعر ويحفظ منه اكثر من القرآن والفقه قلنا حتى
يلغى عومره ولا يخصه الا بدليل وقوله تعالى والشعر يشعهم الغا وروى ذلك ايضا **مسألة** شهادة
ولد الزنا مقبولة وان كان عدلا وبه قال مالك الا انه قال لا ترد ما لزمنا وقال الشافعي وبقي الفقه لا تقبل دليلنا
اجماع العزقة واحداهم وروي عنه عن سالم انه قال ولد الزنا شتم الشافعي من الرابي والناية **مسألة**
من اقيم عليه حد في معصيته من قذف او شرب حرام او زنا او لواط وغير ذلك ثم تاب وصار عدلا قبلت شهادته
وبه قال اكثر الفقهاء الا خلافا في حقيقة في القاذن وقد عني وقال مالك كما هو احد في معصيته لا اقبل شهادته
مهاد دليلنا اجماع العزقة واحداهم وايضا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا برهان فساد ما ادعوا وهم
علم بفصل وقالوا واستشهدوا بشهيد من رجالكم ولم يعزق **مسألة** البلدي والبدوي والقروي
تقبل شهادتهم في بعض على بعض وبه قال اهل العراق والشافعي وقال مالك لا اقبل شهادة البدوي على الحضري
في الجراح دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا شهد بصبي او عبدا او كافرا عند حكم من رده شهادتهم
ثم بلغ العبيد واخطق العبد واسلم الكافر فاعادها فقلت وكذلك ان شهد بالغ مسلم حرمته فاداه فقلت عن حاله
وبان فاسقا عدلا واقام بينه فقلت منه وحكم بها وبه قال داود وابو ثور والشافعي وقال مالك ارجأ كل
وقال اهل العراق والشافعي اقبل الكل الا الفاسق المجرم بالغ فانه اذا ردت شهادته لنفسه ثم اعادها وهو
عدلا لا تقبل شهادته دليلنا كل ظاهري يقبل شهادته العدول فانه المحرم على عمومها **مسألة**
شهادة الخبيث مقبولة وهو اذا كان على جراحين يعزق به سرا ويحرم جرحا لخاله صاحب الدين شهادته
يرايه ولا يراه ثم خاوده بالحديث فاخرجه من سمعاه وشهادته تحت الشهادة وبه قال ابن ابي ليلى
وابو حنيفة وعمر بن عبد القاهر والشافعي والشافعي وذهب شراح الى انها غير مقبولة وبه قال القوي
والشعبي وقال مالك ان كان المشهود عليه حرا فقلت وان كان مغفلا خرج مثله لم اقبلها عليه
دليلنا ما قلناه في المسألة الاولى **مسألة** اذا شهد بالغ الا من شهد به وهو يعزق وهو ان شهد بالغ الا انه
علم **مسألة** اذا ماتت صفة ابنين وثنية واجي اجني بيا على الميت فان اخبر الابن استوفى

حكي

قيته من دينار وان ما زاد عليه فيثبت الثمن بشهادة الاربعة وما زاد ثلثين الفينين دليلنا ان الله
 بين الشهادة بين فيلبي ان يثبت اليقين معاقيب ومع دينار ويحجب روي اثنين لهذا الواحد احدهما
 روي زيادة فائدة والزائد اولى به من الناقص **مسألة** اذا شهد عدلان عند الحكم ثم فسقا
 قبل ان يحكم بشهادة حكم بينهما ولم يرد به وقال ابو نؤير والحارثي وقال باقي الفقهاء لا يحكم بينهما دلتما دليلان
 الاعتناء بالعدالتين الشهادة لا بين الحكم فاداكنا عدلين عند الشهادة وجب الحكم بشهادتهما من قال اذا
 فسقا بطل هذا الوجوب وعليه الدلالة **مسألة** اذا شهد شاهدان بحق وعرف عدالتهم رجعا عن الشهادة
 قبل الحكم به لم يحكم به قال الحارثي الا باثبات فانه فاك الحكم بالشهادة دليلنا انه اذا رجعا لم يكن له شهادة فلا يجوز له
 الحكم كما لو اجتهد احكم ثم تغير اجتهاده قبل الحكم فانه لا يحكم **مسألة** اذا شهد شاهدان وعرف عدالتهم
 وحكم احكام فاستوفوا فاجتهد رجعا عن الشهادة لم ينقض حكمه فانه يجمع الفقهاء وقال سعيد بن المسيب
 والاذري ينفق منه دليلنا ان الذي حكم به مقطوع به بالشرع وجوعهم بخيل الصدق والكذب فلا ينقض
 ما به قد قطع عليه **مسألة** اذا شهد شاهدان على رجل بما وجب قتله او طعه فقتل او قطع ثم رجعا فلا يحكم
 طنا وفسد ما ان تقتل **مسألة** يعلمهم القود وبه قال ابن شبره والشافعي واحمد اخي قال لا يبعث
 والشعبي وابو حنيفة لا يرد **مسألة** اجماع الفقهاء واحدا من عليه حجاج الصائفة روي ان شاهدان شهدا على رجل
 بمرقة فقطعه قالوا احطانا عليه والسارق غيره فقال لو علمت انكما معتمدا لقطعتم لغيره لقطعكما وروي سعيد
 عن سفيان عن الشعبي قال شهد شاهدان على رجل بالسرقة فقطعتم اثباته ما سخر فقالا هذا الذي
 واحطانا على الاول فقال لو علمت انكما معتمدا لقطعتمكما وعضا فثبتتان مع وثقتان لا يعرف لهما
 متكررت انهم اجمعوا عليه **مسألة** اذا شهد شاهدان على طائفة امرأة بعد الدخول بها وحكم احكام بدكتهم
 رجعا عن الشهادة لم يكن يلزمهم امر مثلها ولا مسامحة وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال عبيد الله بن
 الحسن العنبري عليهما مهر مثلها وبه قال الشافعي دليلنا ان الاصل براءة الذمة فمضى وجب عليه هاتين
 وعليه الدلالة وايضا ليس خروج البضع عن ملك الزوج فقيمة الدلالة لو طلق من وجته يرضه ان
 يلزم مهر مثلها من المثل كما لو اخطى عبدا او هبة فلا يطل ذلك **مسألة** لا قيمة له وكان يجب احيى
 لو كان عليه وبقي محيط بالزكاة فطلق من وجته يرضه ان لا ينفذ **مسألة** لا ينفذ العتق والعطالة انفذ
 لما اذ ثبت له لا قيمة كزوج عن ملكه فاثبتت الله لا قيمة له لم يلزمه ضمان كما لو تلفا عليه ما لا قيمة له
مسألة اذا شهد عليه بالطلاق قبل الدخول بها ففرق احكام بينهما ثم رجعا عنهما نصف المهر وبه قال

ابو حنيفة وللشافعي فيه فدان احدهما مثل ما قلناه وهذا اختيار المزني وهو ضعف القولين
 عندهم الا انه ينفرد بضعف مهر مثلها وهذا ضعف المهر المسمى والقول الآخر انما يضمنان كما للمهر
 المسمى والقول الآخر انما يضمنان كالمهر مثلها وهو اعرج القولين عندهم دليلنا انه اذا احيى بينهما قبل الدخول
 لم يضر بضعف المهر فوجب الا يزوج عليهما الا بقدر ما عزم وايضا الاصل



صفحة ثمانية عشر بعد المائة



تاریخ یوم الجمعہ وقت الضحیٰ سنہ ۱۲۸۵ شمس ۱۲ جمادی الثانی

ولدینہ الولدیس والحمد لله رب العالمین

فایده شرط و این روزا الدعاء بکلیت ادرت